جامعة باتنة 1 – الحاج لخضر–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التنمية المحلية في الجزائر في ظل الشراكة مع الغير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالثLMD في العلوم السياسية
– تخصص: إدارة الموارد البشرية والتنمية الإدارية–

إعداد الطالب: فاتح زغادي
إشراف: أ. د يوسف بن يزة

– لجنة المناقشة –

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أحمد باي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة1	رئيـــساً
يوسف بن يزة	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة1	مشرفاً ومقرراً
علي بقشيش	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأغواط	عضواً ممتحناً
شباح فتاح	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة1	عضواً ممتحناً
لبيد عماد	أستاذ محاضر–أ–	جامعة سطيف2	عضواً ممتحناً

السنة الجامعية:2020/2019

شكر وعرفان

لله الحمد والشكر على عظيم كرمه وعطائه، لأن وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع.وعملا بقول الرسول ﷺ " من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور: يوسف بن يزه على كل ما قدمه من مساعدات لإنجاز هذا العمل فلكم مني خالص الشكر والعرفان أستاذي.

كما أتقدم بشكري إلى الأستاذ الدكتور نور الدين دخان الذي كلما تجولت في ذكرياتي إلا وكان حاضرا فيها سواء بابتسامة لذكرى جميلة أو بدمعة شوقا للقياه. أقدم شكري إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بالمو افقة على مناقشة هذه الأطروحة.وكل الاحترام والتقدير لجميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعتي باتنة والمسيلة كل باسمه وإلى جميع من كان لي عونا ولو بكلمة تشجيع وإلى كل موظفي مديريات ولاية المسيلة على حسن الاستقبال والتوجيه

الطالب الباحث فاتح زغادي

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى التي أفنت حياتها من أجلي ونورت دربي بشموع الأمل وورود النجاح إلى أمي الغالية.

إلى روح والدي الطاهرة الزكية رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جنانه.

إلى زوجتي العزيزة التي كانت لي سندا وعونا وضحت بالكثير من أجلي.

إلى أولادي محمد مهدي، سارة، هيام، أيمن، العيد عبد الحكيم.

كما أهدي عملي هذا إلى كل الأساتذة والزملاء وإلى كل الأصدقاء والأقارب.

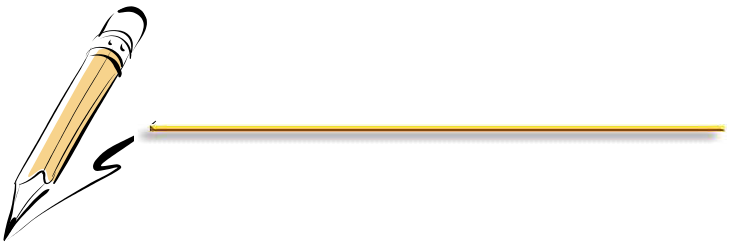

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال	
فهرس الخرائط	
مقدمة	**أ – ف**
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي ونظري للدراسة	
تمهيد	19
المبحث الأول: الإطار النظري ولمفاهيمي للتنمية المحلية	20
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية	20
المطلب الثاني: نظريات التنمية المحلية	24
المطلب الثالث: نشأة وظهور مفهوم التنمية المحلية	31
المطلب الرابع: أهداف التنمية المحلية في ظل الشراكة	33
المبحث الثاني:المجتمع المدني، مقاربة نظرية مفاهيمية	34
المطلب الأول: المجتمع المدني، مقاربة مفاهيمية	34
المطلب الثاني: خصائص المجتمع المدني	37
المطلب الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة المجتمع المدني	40
المبحث الثالث: القطاع الخاص ماهيته وتطوره	43
المطلب الأول: القطاع الخاص ومراحل تطوره: مقاربة تاريخية نقدية	43
المطلب الثاني: متطلبات نشوء القطاع الخاص ومبررات الاتجاه نحو الاعتماد عليه	47
المطلب الثالث: دور القطاع الخاص في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية	50
المبحث الرابع: الشراكة التنموية كبديل لمركزية الدولة: مفاهيم وتطبيقات	59
المطلب الأول: الشراكة التنموية: مقاربة مفاهيمية	59
المطلب الثاني: الشراكة التنموية: تحدياتها وإشكالاتها العملية	63

المطلب الرابع: علاقة الشراكة بالتنمية المحلية: التكامل والاعتمادية المتبادلة	65
خلاصة الفصل	69
الفصل الثاني: واقع التنمية المحلية في الجزائر2010-2018	
تمهيد	72
المبحث الأول: سياسات التنمية المحلية في الجزائر 2010-2018	73
المطلب الأول: برامج وسياسات التنمية في الجزائر: فترة ما بعد التصحيح الهيكلي	73
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لبرامج التنمية المحلية خلال الفترة 2010-2018	75
المبحث الثاني: التنمية المحلية في الجزائر: الفواعل والأدوار	78
المطلب الأول: فواعل التنمية المحلية في الجزائر	78
المطلب الثاني: دور الجماعات الإقليمية في التنمية المحلية بالجزائر	82
المبحث الثالث: سياسات التنمية المحلية في الجزائر، الأهداف والغايات: مقاربة تحليلية	90
المطلب الأول: واقع المشاركة في التنمية المحلية بالجزائر	90
المطلب الثاني: صور المشاركة في التنمية المحلية بالجزائر	91
المطلب الثالث: عوائق وعراقيل سياسات التنمية المحلية في الجزائر	98
المبحث الرابع: دور الشركاء الدوليين في التنمية المحلية بالجزائر	103
المطلب الأول: مساهمة الاتحاد الأوروبي في التنمية المحلية بالجزائر	103
المطلب الثاني: دور المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي- صندوق النقد الدولي) في التنمية المحلية بالجزائر	105
المطلب الثالث: دور المنظمات الدولية في التنمية المحلية بالجزائر	108
المبحث الخامس: آليات تطوير قدرات شركاء التنمية المحلية في الجزائر	110
المطلب الأول: تدعيم الاستثمار المحلي وتفعيل مقاربة التنمية من القاعدة في التنمية المحلية	110
المطلب الثاني:التنمية المحلية في الجزائر وسبل تطوير العلاقة مع الشركاء	113
خلاصة الفصل	118
الفصل الثالث: مساهمة المجتمع المدني والقطاع الخاص في التنمية المحلية بالجزائر	
تمهيد	122

المبحث الأول: موقع المجتمع المدني والقطاع الخاص في برامج التنمية	123
المطلب الأول: موقع المجتمع المدني ومساهمته في التنمية المحلية: الوظائف، الأدوار والمسؤوليات	123
المطلب الثاني: موقع القطاع الخاص في ادارة الشأن العام في الجزائر	148
المبحث الثاني: التحديات التنموية للإدارة المحلية في ظل الشراكة مع الغير	158
المطلب الأول: واقع التنظيم الإداري في الجزائر	158
المطلب الثاني: واقع المجتمع المدني في الجزائر: مقاربة تحليلية نقدية	161
المطلب الثالث: موقع القطاع الخاص في العملية التنموية بالجزائر	162
المبحث الثالث: مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في برامج الشراكة التنموية بالجزائر على المستوى المحلي	170
المطلب الأول: التسيير التشاركي لفواعل إدارة الشأن العام في الجزائر	170
المطلب الثاني: حوكمة نظم تسيير السياسات التنموية: نحو فتح المجال لشبكة الفواعل	178
خلاصة الفصل	190
الفصل الرابع: التنمية المحلية في ظل الشراكة مع الغير في ولاية المسيلة (الواقع – الأدوار–سبل التفعيل)	
تمهيد	193
المبحث الأول: التعريف بولاية المسيلة	195
المطلب الأول: جغرافيا ولاية المسيلة (الموقع، المساحة، التضاريس)	195
المطلب الثاني: التعريف بولاية المسيلة سياسيا وإداريا	197
المطلب الثالث: واقع قطاع الفلاحة والصناعة والسياحة بولاية المسيلة:2016–2018	198
المبحث الثاني: المجتمع المدني والقطاع الخاص ودورهما في تحقيق التنمية المحلية بإقليم ولاية المسيلة.	203
المطلب الأول: واقع التنمية بولاية لمسيلة وفق البرامج القطاعية المسطرة	203
المطلب الثاني: مساهمة المجتمع المدني والقطاع الخاص في التنمية المحلية بولاية المسيلة	223
المبحث الثالث: سبل تفعل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية	249

بولاية المسيلة.	
المطلب الأول: عوائق تواجه المجتمع المدني والقطاع الخاص في ولاية المسيلة	249
المطلب الثاني: آليات الشراكة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية بولاية المسيلة	253
خلاصة الفصل	256
الخاتمة	258
قائمة المراجع والمصادر	264
الملاحق	

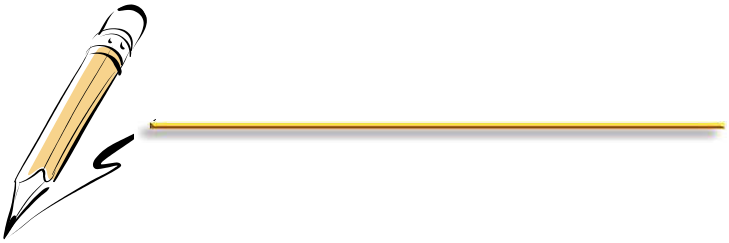

الفهارس

الرقم	الجدول	الصفحة
01	الجدول رقم (01): برنامج التنمية الخماسي 2010-2014	74
02	الجدول رقم :(02) يمثل نسبة مستوى الكفاءات في الجزائر 2015-2017	139
03	الجدول رقم (03): توزيع البلديات وتصنيفها حسب حجم المداخيل من الجباية المحلية 2014الى 2018.	146
04	الجدول رقم (04): يوضح مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة 2015-2018	152
05	الجدول رقم (05): مساهمة القطاع الخاص في تمويل المشاريع التنموية خلال الفترة 2002-2017	153
06	الجدول رقم (06) يوضح تطور مساهمة القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية الأساسية	154
07	الجدول رقم (07): يوضح تطور مساهمة القطاع الخاص في التشغيل سنوات 2014- 2018	155
08	الجدول رقم (08): نصيب كل قطاع من نسب توزيع القروض المالية سنوات 2014-2017	164
09	الجدول رقم (09) يوضح مبادئ المؤسسات الدولية للحكامة المحلية	189
10	الجدول رقم (10): يوضح التوزيع العام للأراضي	198
11	الجدول رقم (11): كمية الإنتاج الفلاحي بولاية المسيلة لسنة 2018	199
12	الجدول رقم (12): تطور تمويل المخطط البلدي للتنمية PCD في ولاية المسيلة خلال الفترة 2010- 2018	205
13	الجدول رقم (13): يوضح المبالغ المستفادة منها ولاية المسيلة في إطار البرنامج القطاعي الغير الممركز	208
14	الجدول رقم (14): يوضح تطور الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار صندوق التضامن والضمان للجماعات المحليةFSGCL	211
15	الجدول رقم (15): يوضح تطور الثروة الحيوانية	213
16	جدول رقم (16): يوضح ترتيب الولاية على المستوى الوطني لسنة 2018	214
17	الجدول رقم (17): يوضح حصيلة الإنتاج النباتي في ولاية المسيلة خلال	116

	سنوات الدراسة	
18	الجدول رقم (18):يوضح حصيلة الإنتاج الحيواني في ولاية المسيلة خلال سنوات الدراسة	217
19	الجدول رقم (19): يوضح تطور المساحات واقتصاد الماء في ولاية المسيلة خلال سنوات الدراسة	218
20	الجدول رقم (20): يوضح إعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية عن طريق الدعم الفلاحي	218
21	الجدول رقم (21): أهم العمليات المنجزة في إطار الدعم الفلاحي حتى سنة 2018	219
22	الجدول رقم (22): يوضح البرامج الاستثمارية لسنة 2018	220
23	الجدول رقم (23): يوضح المحيطات الفلاحية المنشاة في إطار المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 2011/02/23 المتضمن إنشاء مستثمرات للفلاحة وتربية الحيوانات	220
24	الجدول رقم: (24) يوضح تطور الخدمات الصحية في ولاية المسيلة الفترة 2011-2018.	222
25	الجدول رقم (25): توزيع المؤسسات الخاصة (مؤسسات صغيرة ومتوسطة) حسب دوائر وبلديات الولاية.	232
26	الجدول رقم: (26) التوزيع وحركية المؤسسات الخاصة	235
27	الجدول رقم: (27)يوضح نشاطات قطاعات المهيمنة	236
28	الجدول رقم (28): الحركية السنوية للمؤسسات الخاصة حسب فئة الأجراء	238
29	الجدول رقم (29): تطور مؤسسات القطاع مقارنة بمؤسسات القطاع العام خلال فترة 2010-2018 في ولاية المسيلة	239
30	الجدول رقم (30): تطور الإيرادات الجبائية لولاية المسيلة للفترة 2010-2018	243
الرقم	**الشكل**	**الصفحة**
01	الشكل رقم (01): فواعل التنمية في إطار مفهوم الشراكة	60
02	شكل رقم (02): أسس الشراكة الناجحة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني	63

03	الشكل رقم (03): توزيع البلديات وتصنيفها حسب حجم المداخيل	146
04	الشكل رقم: (04) يوضح أهم العوامل التي تعيق ممارسة نشاط الأعمال في الجزائر	168
05	الشكل رقم (05) التسيير التشاركي لفواعل إدارة الشأن العام في الجزائر	171
06	الشكل رقم:(06) يوضح تكامل الجهود التنموية ما بين الشركاء (الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني)	178
07	الشكل رقم (07): يوضح التوزيع العام للأراضي	198
08	الشكل رقم:(08): يوضح تطور الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار صندوق التضامن والضمان للجماعات المحليةFSGCL	212
الرقم	**الخريطة**	**الصفحة**
01	الخريطة رقم (01): الموقع الجغرافي لولاية المسيلة	196
02	الخريطة رقم: (02) توضح الأقطاب الفلاحية للولاية حصيلة الإنتاج الفلاحي	215

مقدمة

تمهيد:

يشهد العالم منذ الربع الأخير من القرن العشرين تحولات جذرية ومتسارعة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا في المفاهيم والقيم، وقد خلفت هذه التحولات أدوارا جديدة للحكومات والكيانات المهنية والمجتمعية العاملة فيها، وإعادة صياغة العلاقات فيما بينها، ونظرا لاتساع حجم المجتمعات واتساع الهوة بين موارد الحكومات وحجم الطلب على الخدمات والسلع كما ونوعا والإلحاح على سرعة الاستجابة، أدى ذلك إلى تبني العديد من المنظمات الدولية ووكالات التنمية مجموعة من المقاربات ترتبط مباشرة بالحكم والتنمية، ومن أهم ما تم طرحه من طرف هذه الهيئات مقاربة الشراكة من أجل تحقيق التنمية، حيث لم تعد مهمة الاطلاع بعملية التنمية حكرا على الدولة بمفردها، فلم يصبح بمقدورها توجيه مجهود التنمية بالاعتماد على أجهزتها الحكومية فقط، بل تعدى ذلك إلى الشراكة مع الغير (المجتمع المدني والقطاع الخاص) كفواعل جدد في التصور والتخطيط والتنفيذ.

وفي إطار الاهتمام المتزايد بالتنمية الشاملة ظهر مفهوم التنمية المحلية، الذي يعد ركنا أساسيا من أركان التنمية الشاملة، وآلية جديدة لتنمية المجتمعات المحلية، وأصبح رهانا لكل الشعوب والمجتمعات، وهدفا أساسيا تسعى جميع الدول والحكومات إلى تحقيقه، وذلك لما تكتسيه من أهمية بالغة في التأثير على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية والوصول إلى تنمية شاملة، عبر تعبئة وتنظيم مجهود المجتمع المدني والقطاع الخاص وتوجيهها للعمل بالشراكة مع الهيئات الحكومية،ونظرا لهذه الأهمية البالغة كانت التنمية المحلية ولا تزال الشغل الشاغل للعديد من المفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين وكذلك رجال السياسة، وفق تبني أسلوب الشراكة مع الغير (المجتمع المدني والقطاع الخاص) المؤدي إلى تحقيق التنمية المحلية.

ويعد مفهوم الشراكة من المفاهيم الجديدة التي طرحت في التسعينيات من القرن العشرين وذلك في عديد الخطابات العالمية والمؤتمرات كمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (**CNUCED**) في نهاية الثمانينات، والتي أكدت على أن الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص

تلعب دورا جوهريا في تحقيق النمو الاقتصادي– بحكم تعقد علاقات السوق– والاجتماعي القابل للاستمرارية، الذي تظهر فوائده في عمليات حشد التعبئة العامة والدعم المحلي الجماهيري من جهة وفواعل هذه الشراكة عمليا لعمليات الإصلاح وإيجاد حلول جديدة وتعزيز المساءلة والشفافية في القطاعين العام والخاص من جهة أخرى.

لقد دعت الضرورة والالتزام بجودة الفعل السياسي والأداء لدى الحكومات بتبني الشراكة مع الغير(المجتمع المدني والقطاع الخاص) كآلية جديدة في مجال خلق وإدارة عمليات التنمية المحلية فشراكة المجتمع المدني والقطاع الخاص تشتمل على تحسين إطار الحياة والتخفيف من المعاناة والتهميش، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وزيادة فرص التشغيل وخفض معدلات البطالة والحد من الفقر، وغيرها من الأدوار الاجتماعية التي تسهم في رفع معدلات العيش الكريم وتحسين الحياة ودعم الجهود التي من شأنها تذليل العقبات أمام أي مشروع تنموي، وغيرها من المشاكل التي تعاني منها الدول النامية عامة والدولة الجزائرية خاصة، التي ستكون محل دراستنا في هذه الأطروحة من خلال نموذج ولاية المسيلة.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ومنها:

1- الأسباب الذاتية:

- إبعاد اللبس على أدوار كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص باعتبارهما أحد أهم الفواعل خاصة مع الترويج لانسحاب الدولة من أداء أدوارها التنموية، والتعريف بالأدوار الجديدة في ظل موجة الشراكة المجتمعية.
- الملاحظات الشخصية المتعلقة بمشاكل التنمية في الجزائر، ومحاولة رصد طرق توزيع الأدوار وإتاحة الفرص لمختلف أطياف المجتمع في التدبير والمساهمة في رسم معالم التنمية الشاملة والمتكاملة.

2- الأسباب الموضوعية:

- ضبابية دور المجتمع المدني والقطاع الخاص وطبيعة النظام السياسي بشكل عام.
- عدم وضوح طرق المشاركة الفعلية في مختلف مراحل التنمية في الجزائر، ومركزية تصور شكل التنمية والتفرد بصناعة القرار التنموي بشكل عام، ما يدفع إلى البحث عن أسباب وعوائق تحقيق مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص كشركاء أساسيين في إدارة شؤون الدولة والمجتمع بشكل عام.
- التعرف على أساليب صناعة القرارات التنموية وفق تحليل برامج التنمية ومدى تطابقها مع مشاكل الواقع التنموي، إضافة إلى تحليل نواتج هذه التنمية على أرض الواقع في ظل خطابات الشراكة وخلق الثروة على المستوى المحلي.

أهمية الموضوع:

صاحب موضوع فواعل التنمية المحلية، بإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني جل الخطابات التي تسوق السياسات والوظائف الجديدة للدولة والتي كانت انعكاسا للتوجهات العالمية حيث تضمنت وجوب إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية فيظل تصاعد دورهما وتنوع نشاطاتهما، ولذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تدرس دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المحلية بشكل خاص، ومدى مساهمتهما في ترشيد الشأن العام المحلي.

إشكالية الدراسة:

إن ضمان الوصول إلى تنمية محلية جيدة في الجزائر، يتطلب إعادة تنظيم العلاقات بين كل الشركاء على أساس التشارك والتعاقد والتوافق،ومقاربة الشراكة هي المدخل الأساسي لتحقيق هذه التنمية، فالشراكة آلية تدبيرية لتجاوز القرارات الانفرادية وتحفيز كل الفاعلين المحليين على المساهمة والمشاركة في تدبير الشأن العام المحلي تدبيرا تشاركيًا حقيقياً، وبالتالي فإن رؤية الشراكة تهدف إلى تعبئة الطاقات والقدرات المحلية والتواصل الداخلي ومسايرة التغيير وعقلنة

الوسائل خاصة وأن تبني هذه المقاربة هو منظور جديد يجمع بين تعزيز المكتسبات السياسية والأخذ بالبعد التدبيري، وذلك من خلال ترسيخ مفهوم الإدارة القريبة من المواطن، وإعادة اكتساب الثقة في الفعل العمومي من قبل القوى المشاركة، سواء القطاع الخاص أو المجتمع المدني.

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم الشراكة مع الغير في الجزائر وفي ولاية المسيلة بشكل خاص في تحقيق التنمية المحلية؟

تنبثق عن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية كالتالي:

- ما هي مبررات الاهتمام بأدوار القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المحلية؟
- ما هو واقع التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة: 2010-2018؟
- هل يوجد للمجتمع المدني والقطاع الخاص أثر في توجيه قرارات السلطات نحو القضايا المؤثرة في عملية التنمية المحلية؟
- فيما تتجلى مساهمة المجتمع المدني والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية بولاية المسيلة؟

من أجل الإجابة عن التساؤلات السابقة نختبر الفرضيات التالية:

-كلما زاد انفتاح الجزائر على الديمقراطية وتوجهها نحو اقتصاد السوق، كلما زادت الثقة في المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تأدية أدوارهما كاملة في التنمية المحلية.

-كلما كانت آليات الشراكة والتعاقد والرقابة مفعلة زادت مساهمة المجتمع المدني والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية.

- لا يساهم القطاع الخاص والمجتمع المدني في الجزائر وفي ولاية المسيلة خاصة بالقدر الكافي في تحقيق التنمية المحلية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة فحص مساهمة الأطراف المختلفة في التنمية المحلية من خلال الأدوار التي يلعبها كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومة، وإبراز آليات الشراكة في تجسيد برامج التنمية المحلية، ومحاولة إسقاط الجوانب النظرية على نموذج دراسي، ومن جملة الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها مالي:

- إبراز الأطر النظرية والأدبيات التي تفسر مفهوم الشراكة مع الغير في التعرف على مضامين هذه الأدبيات من جهة وآليات تجسيدها وفق واقع ما.

- محاولة تطوير مفهوم أو اقتراب يعمق الفهم إزاء علاقة المجتمع المدني بالتنمية المحلية وفقا للسياق الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي في الجزائر، والمساهمة في وضع إطار مفاهيمي لتحليل ودراسة سبل تحقيق التنمية المحلية، ودور المجتمع المدني فيذلك.

- دراسة مدى فاعلية منظمات المجتمع المدني الجزائري في تحقيق أهدافها والآليات التي تعتمد عليها كشريك في تحقيق التنمية المحلية.

- البحث في واقع القطاع الخاص الجزائري من خلال معرفة خصائصه ومميزاته ومدى فعاليته في تحقيق الأهداف المنوطة به محلياً والآليات التي يعتمد عليها.
- محاولة دراسة وتقييم دور القطاع الخاص الجزائري كشريك في تحقيق التنمية المحلية.

- دراسة واقع الجماعات المحلية ومدى مساهمتها في التنمية المحلية، وما تجسد منها في الميدان من خلال الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، وإبراز التحديات والعراقيل التي تواجه هذه الشراكة على صعيد البرامج التنموية على أرض الواقع.

- البحث في مقومات التنمية المحلية من خلال التركيز على العوامل الدافعة إليها في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالتركيز على الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين في الجزائر.

- معرفة إلى أي مدى تلعب الإدارة المحلية دورا مهما في بناء الشراكات وخلق جو ديمقراطي وبيئة تنموية جاذبة للاستثمارات من جهة، ومحفزة على العمل التشاركي في نطاق المستويات المحلية في الجزائر من جهة أخرى.
- البحث عن أهم الاستراتيجيات المتبعة في هذه الشراكة والتي تقود إلى تنمية محلية حقيقية.

أدبيات الدراسة:

شكلت فعالية ونجاعة التسيير المحلي وسبل تحقيق التنمية المحلية وموقع الفواعل المشاركة فيها محور الاهتمامات البحثية والأكاديمية خاصة مع موجة التحولات الديمقراطية التي عرفتها الدول الصاعدة، حيث أن جملة المرجعيات الفكرية تنطلق من التراث الفكري لـ: روبرت بوتنام وغيره من المفكرين الذين جاءت دراساتهم لتؤكد على العلاقة الوطيدة بين منظمات المجتمع المدني والديمقراطية على المستوى المحلي، إضافة إلى عامل التنظيم والإدارة الجيدة للمشروعات التي يقوم بها الأهالي بمرافقة المجالس وتلك الحكومات في جو من الحرية والتعاون، إضافة إلى التراث الفكري ل" غرامشي" صاحب المرجعية الفكرية لمفهوم المجتمع المدني المنظّم ودوره في الحياة السياسية، حيث يدعو إلى ضرورة الانتقال من العمل التطوعي للفرد إلى الاندماج في المجتمع المدني العصري، وبالتالي الانفصال والتحرر من كل أشكال القصر التي تفرضها الدولة.

هناك العديد من الدراسات والمراجع التي تناولت هذا الموضوع في جانبه النظري والعملي والتي تخدم موضوعنا نذكر منها:

1- دراسة برناردين أكيتوبي، ريتشارد همينغ، غيرد شوارتز: **الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص**، صندوق النقد الدولي، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد40،2007م.وهي عبارة عن بحث عدد صفحاته 28 صفحة، صدر في سلسلة قضايا اقتصادية التي بدأ صندوق النقد الدولي في إصدارها عام 1997 لاطلاع الجمهور على نتائج أبحاث خبراءه التي تركز عن قضايا الساعة وتنشر بستة لغات، وقد جاءت الدراسة لتصحيح الأوضاع المالية العامة في البلدان النامية الرامية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، باعتبارها العامل الرئيسي وراء هذا التراجع ولكن في ذلك إغفال للعديد من العوامل المساهمة الأخرى، ومن بين هذه العوامل انخفاض

مستويات الادخار العام، وإنعاش أنشطة الشراكة في ضل تزايد صغر حجم القطاع العام وتزايد التنوع في أنشطة القطاع الخاص، فتوسيع نطاق الخيارات التمويلية المتاحة في مجال البنية التحتية كالتي تتيحها كثرة تعاقدات الحكومات مع القطاع الخاص لتقديم خدمات البنية التحتية سمح بتسجيل بعض النفقات المتعلقة بالبنية التحتية ضمن النفقات، كما أن ضعف القطاع الخاص على توفير أصول البنية التحتية والخدمات القائمة على أساسها في بعض البلدان، أدى إلى تعقيدات وإشكالات مالية. الدراسة تعطينا صورة عن تجارب في عقد الشراكات، حيث كانت فرصة لبناء شراكة اقتصادية متكافئة بين القطاع العام والخاص، قائمة بالأساس على مشاريع البنية التحتية كالنقل والصحة والتعليم، هذه الشراكة الانتقائية قائمة على شفافية أكبر من ناحية جلب رؤوس الأموال، وفي ظروف اقتصادية تتسم بالانفتاح والثقة بين فواعل الدورة الاقتصادية، وتبقى عوامل نجاح هذه الشراكة مرتبطة أكثر بالمناخ الاقتصادي، وتوفير البيئة الاقتصادية المناسبة.

إلا أن الدراسة لم توضح شروط فتح مجال الشراكة وكيفيات تجسيدها خاصة في البلدان التي تعاني أزمات الديون وغيرها، ناهيك عن ضعف أدائها الحكومي على عدة أصعدة، وظل تركيز الدراسة على الجانب المتعلق بالإصلاحات الهيكلية وتجسيد المشاريع الكبرى، إضافة إلى إهمال عنصر المحلية في هذه البرامج، وإبراز أدوار فواعل الشراكة، ومن هنا تنطلق دراستنا لإبراز الجوانب المتعلقة بآليات تجسيد شراكة فعلية مع الغير في برامج التنمية المحلية.

2- دراسة لبلقاسم حسن، بهلول محمد. **"سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني"**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1999، صدرت ضمن كتاب يحتوي على 349 صفحة، يرى الباحث في هذه الدراسة، أن بيئة الأعمال بالجزائر معقدة وغامضة، نتيجة عوامل متعددة، حيث تميزت باللاانتقائية، إضافة إلى عدم وضوح التوجهات الاقتصادية بشكل عام والتخبط في مشاريع كلفت أموالا باهظة، بالإضافة إلى تكلفة الخبرة الأجنبية وغيرها، ما أدى إلى الولوج في عالم الخصخصة التي أنهكت برامج التنمية بسبب عدم وضوح التوجهات الاقتصادية وفشل المشاريع التنموية، وتغلغل الفساد بشتى أنواعه في المؤسسات الاقتصادية والإدارية وغيرها...الخ. هذه الدراسة ركزت على الجانب التسييري والدور

الخارجي، إضافة إلى تركيزها على الجانب التنظيمي، ومن هنا ستحاول دراستنا التركيز أكثر على تحديد أدوار الفاعلين في مجال الشراكة على المستوى المحلي وطرق تعزيزها بما يضمن تجسيد فعلي لبرامج السياسة العامة الكلية في إطار تشاركي وبفاعلية مع تقاسم الأدوار والمسؤوليات ضمن حكامة رشيدة، تتسم بالشفافية والمساءلة والمكاشفة.

3- دراسة لهشام مصطفى محمد سالم الجمل، الموسومة ب:"**الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة**، جامعة الأزهر،قسم القانون العام، تخصص: الاقتصاد والمالية العامة، 2016. تشير الدراسة إلى موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص كموضوع له أهمية كبيرة خاصة في الآونة الأخيرة، حيث يعد أحد المداخل المهمة المطروحة على الساحة لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية، والتي تعد من الركائز التي تعتمد عليها الدول -خاصة الدول النامية- في رسم وتنفيذ خطط التنمية المستدامة لأنها تحفز النمو الاقتصادي، وتحل مشكلة من المشكلات الكبيرة التي تواجهها تلك الدول؛ وهي مشكلة إيجاد التمويل اللازم لتنفيذ تلك المشروعات خاصة مع وجود العجز الدائم والمستمر في موازناتها.

حاولت الدراسة إعطاء مجال أكبر للقطاع الخاص لما يقدمه من مشاريع في شتى النواحي الخدماتية والاقتصادية بشكل عام،حيث تشكل عقد الشراكات مساهمة فواعل جدد في تحصيل نتائج البرامج التنموية بطريقة واضحة وأكثر جودة وفاعلية، من جهة أخرى المحافظة على مقدرات الأجيال القادمة من موارد وهذا عن طريق التخطيط الجيد والمستدام. هذه الدراسة كانت عبارة عن حصر لتجارب في جانبها النظري دون تقديم أسباب تعثر الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص إضافة إلى وصف عوامل إنجاح الشراكة مع الغير وكأنها قوالب جاهزة، دون مراعاة للظروف والمشاكل التي تعاني منها دول العالم الثالث خاصة.

4- دراسة لـ: السبتي وسيلة المعنونة ب: **تمويل التنمية المحلية**، عن دار ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009. صدرت ضمن كتاب يحتوي على 191 صفحة وهي دراسة نظرية تطبيقية عن التنمية ومفاهيمها، وتشريح للواقع التنموي في البلدان النامية وأهم العوائق التي تصادفها، إضافة إلى تقديم استراتيجيات التنمية المحلية والعوامل المساعدة على نجاحها، بالإشارة

إلى أهمية المشاركة المختلفة في صورها لمنظمات المجتمع المدني، إلى غاية تقديم نماذج للتنمية المحلية وعرض لتجارب من العالم وصولا إلى التركيز بصفة خاصة على مشروعات التنمية المحلية في الجزائر.

حاولت الدراسة الإجابة على إشكالية كيفيات تحديد مسؤوليات التمويل المحلي لبرامج التنمية المحلية، وعليه فالدراسة عالجت مضامين المشاركة في إيجاد بدائل التمويل بتركيزها على توفير آليات المشاركة الشعبية في تحمل أعباء التنمية المحلية دون إهمال لدور الدولة في خلق جو من الديمقراطية التشاركية، لكن الدراسة لم توضح من هم الفاعلين، وموقعهم من التنمية المحلية؛ كقيمة القطاع الخاص والمجتمع المدني على المستوى المحلي والاستثمارات الأجنبية كشريك دولاتي، ناهيك عن كيفيات الشراكة والمشاركة في برامج التمويل المحلي للتنمية المحلية وهذا ما تجيب عنه دراستنا خاصة في عرض النموذج الدراسي.

5- دراسة " ل: محمد حسن دخيل" الموسومة بـ – **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة**- عن دار منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009. دراسة مقارنة صدرت ضمن كتاب عدد صفحاته 432 صفحة، ركز الباحث فيها على التنمية الشاملة من جوانب سياسية واقتصادية وثقافية وعرض لأهم المواثيق العالمية التي تعرف التنمية، وتدعو إليها وصولاً إلى التركيز على التنمية في لبنان كحالة دراسية وتحدياتها وآفاقها. حاول الباحث التركيز على عدة ركائز أساسية في مجال التنمية الشاملة والمتكاملة والمتوازنة، بمعنى توازن برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من حيث إبرازه للجوانب التنظيمية، وطرق معالجة المشاكل التي تنجم عن استبعاد الفواعل من العملية التنموية إضافة إلى أن الباحث يعطي أهمية بالغة للمشاركة السياسية في صناعة القرار التنموي خاصة على المستوى المحلي، بعرضه للنموذج اللبناني، لكن هذه الدراسة جاءت وصفية ونظرية حيث تعرض لنا توصيفا عاما دون عرض لمضامين الشراكة الحقيقية مع الغير وطرق تكريس الشراكة وتحديد الأدوار على المستوى المحلي مثلا.

6- دراسة "إكرام مياسي" الموسومة بـ: **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، عن دار هومة للنشر والتوزيع 2011. وهي دراسة نظرية صدرت في كتاب عدد صفحاته 343 صفحة تبحث في القطاع الخاص ومفاهيمه وسيرورته في الجزائر، وأهم

الصعوبات والعوائق التي تصادفه في تأدية المهام المنوطة به، إضافة إلى تقديم الحلول والاستراتيجيات والعوامل المساعدة على نجاحه، وأهمية مشاركته للوصول إلى تنمية وطنية شاملة.

تحاول الدراسة التركيز على القطاع الخاص كأحد فواعل التنمية وتطوره في الجزائر، من خلال رصد سيرورته التاريخية وموقعه في مجالات التنمية الوطنية، وأهم نتائج برامج الخوصصة التي عرفتها الجزائر للخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة، لكن الدراسة جاءت في شكل عرض خاص بفاعل دون عرض لدور الشراكة ونتائجها وأهميتها في الوقت الراهن ومستقبل التنمية في الجزائر، خاصة على المستوى المحلي، وهذا ما سوف تعمل عليه دراستنا من الناحية النظرية والتطبيقية. من خلال رسم ملامح الشراكة والمشاركة وترسيخ مكانة المجتمع المدني والقطاع الخاص المحلي والدولي، لترقية التنمية الشاملة وتحقيق أهداف السياسة العامة وتحقيق فعالية الأداء الحكومي بشكل عام.

المقاربة المنهجية والنظرية:

يتطلب دراسة وتحليل هذا الموضوع والإحاطة بجميع جوانبه الاعتماد على المناهج والمقاربات التالية:

المناهج:

المنهج الوصفي:

يرتبط استخدام المنهج الوصفي[1] غالبا بدراسة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ويستخدم في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها، أشكالها، وعلاقاتها والعوامل المؤثرة في ذلك ولقد اعتمدنا على هذا المنهج من أجل التعرف على الظاهرة من حيث المحتوى والمضمون في دراسة فواعل التنمية المحلية، والتعرف على سماتها من حيث شكلها وموقعها في الخارطة التنموية والتوجهات الكبرى للتنمية في الولة، ناهيك عن محاولة رصد فاعليتها من ناحية تفاعلها مع المؤسسات ووصف هذه الشبكة من العلاقات، والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع

(1). ربحي مصطفى عليان، وآخرون، **أساليب البحث العلمي وتطبيقاته في التخطيط والإدارة**، عمان: دار صفاء، ط1، 2008، ص44.

وتطويره من حيث وصف واقع التنمية من جهة وتحليل أهم العوائق التي تحول دون تكريس ثقافة المشاركة في تجسيد هذه التنمية من جهة أخرى، إضافة إلى محاولة توصيف لبعض المشاكل والتعقيدات المرتبطة بالعمل التشاركي والتنموي بشكل عام.

منهج دراسة الحالة:

يتجه هذا المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، على التعمق في دراسة مراحل تطور وترسيخ عملية الشراكة مع الغير، وتحديد ملامحها وفعاليتها، كما أن هذا المنهج غاية في الأهمية لإعطاء موضوعية أكبر لوحدات التحليل المرتبطة بالدراسة.[1]

وقدتم توظيف هذا المنهج لدراسة حالة الجزائر بشكل عام وولاية المسيلة كحالة تطبيقية، من حيث جمع المعلومات عن الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعرف على أهم ما تم وضعه أمام الفواعل الرسمية والغير رسمية لتجسيد المشاركة والشراكة في برامج التنمية المحلية.

إضافة إلى ذلك يحيلنا الموضوع لاستخدام بعض الإقترابات في مجال حقل العلوم السياسية والمرتبطة بجوانب ومراحل التنمية المحلية وهي:

الاقتراب المؤسسي الحديث:

من خلاله يتم فهم وشرح وتحليل التأثير المتبادل بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، حيث أن هذه الترتيبات المؤسسية تؤثر في العلاقة بين هذه الفواعل كما أن المؤسسات بمثابة الوسيط بين مصالح وقدرات الفاعلين الرسميين والغير رسميين، فدراسة المؤسسات كانت ترتكز على الجوانب الرسمية وعلى القواعد والصلاحيات والنظم التي تسود بينها ولم يكن هناك اهتمام بالمستويات الأخرى خاصة مستوى المؤسسات المعنية بالنشاط السياسي، في إطار السلوك الفردي والجماعي، كما نجد هذا الاقتراب حاضرا في تحليل مخرجات السياسات

(1) محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسيالمفاهيم، المناهج، الاقترابات، والادوات**، الجزائر: دار هومة، 2007، ص87.

العامة لمختلف القطاعات الحكومية.[1] وتم استخدام هذا الاقتراب لدراسة وتحليل البنى والمؤسسات المرتبطة بقطاعات التنمية في الجزائر وعلاقاتها فيما بينها من حيث التنظيم والاعتمادية والتكامل إضافة إلى استخدامه في تحليل مخرجات القطاعات التنموية في الجزائر، ومدى مساهمة فواعل التنمية في إطار التفاعل المؤسسي، ودراسة حجم التفاعل من حيث أثر جدوى البرامج التنموية ومدى نجاعتها وفاعليتها على المستوى المركزي والمحلي، ضمن القيمة المضافة التي تنشأ في إطار الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع:

نعتمد هذا الاقتراب لتفسير العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث يكون الاهتمام بالتفاعلات في جانبها التشاركي ما بين الدولة وباقي الفواعل، للوصول في النهاية إلى وضع إطار تحليلي لمعرفة خصائص تلك العلاقة وأنماطها والعوامل المؤثرة فيها، ناهيك على أن هذا الاقتراب يصور مدى قوة الدولة وضعفها في ممارسة الضبط الاجتماعي والتوزيع العلائقي بين الفواعل المجتمعية وترتبط عوامل القوة والضعف تلك سواء في المجتمعات المتقدمة أو المتخلفة.[*] وتم توظيف هذا الاقتراب في دراسة العلاقة بين الدولة وباقي الفواعل المجتمعية من حيث القوة والتفاعل المجتمعي ومدى قدرة مؤسسات الدولة على القيام بالتنمية وتنفيذها، وتجسيد الشراكة وإنجاحها، ومساهمة ذلك في إتاحة الفرصة لإنجاح برامج التنمية المحلية في بيئة سياسية واجتماعية ناظمة لكل مراحل صناعة وتنفيذ السياسات العامة التشاركية.

اقتراب المشاركة:

يركز اقتراب المشاركة على إمكانية انتقال أفراد المجتمع من مواقع القبول والتلقي السلبيين إلى مواقع النقاش والتحليل والتقرير على الصعيدين المحلي والوطني، وبالتالي فإن مشاركة هاته

(1) ربحي مصطفى عليان، وآخرون،**أساليب البحث العلمي وتطبيقاته في التخطيط والإدارة**، مرجع سابق، ص39.
أنظر كذلك: كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1998.

(*) مزيد من التوضيح حول هذا الاقتراب أنظر:

-Joel s Migdal, **strong societies and weak states, new jersey** : Princeton university press, 1998, p.05.

الفواعل على المستوى المحلي هي ضمان لصحة الخطط والبرامج المحلية.

من ثم تفترض الشبكية في صناعة القرارات مشاركة جميع الأطراف المعنية لوضع أولوية للمشروعات التنموية التي تساهم في الارتقاء بمستوى صناعة المشروعات وتسييرها وتنفيذها، وهذا ما ينعكس على حسن إدارة وتدبير شؤون الساكنة المحلية، وتم توظيف هذا الاقتراب لارتباطه بالبيئة الحاضنة لشبكة التفاعلات ومعرفة طبيعتها في الجزائر من جهة، وإمكانية بناء تصور لتكريس ثقافة المشاركة والشراكة على المستوى المحلي في الجزائر من جهة أخرى، باعتبار ثقافة المشاركة أو ما يسمى بالتشبيك عامل حاسم لنجاح برامج التنمية المحلية.

اقتراب الاقتصاد السياسي:

يحيلنا إلى تحليل ومعرفة طريقة التفكير وجدوى صناعة القرارات التنموية في الجزائر من الناحية الاقتصادية والأهداف المرجوة منها على صعيد تحليل موقع الاقتصاد من السياسة، ومدى استجابتها للعوامل والتأثيرات الداخلية والخارجية، وعليه فصناع القرار من الناحية السياسية يبحثون في توفير الشروط الملائمة لتحديد المشروعات وفسح المجال أمام المقررين الاقتصاديين كالقطاع الخاص المحلي والدولي من ناحية الاستثمار والمساهمة في جهود التنمية المحلية.(*)

الاقتراب الاتصالي:

يشير هذا الاقتراب إلى أنه لا يمكن القيام بأي نشاط ما بين المركز والمحيط أو ما بين المؤسسات والمنظمات ومحيطها العام، دون وجود آليات اتصال تحقيقا للعمليات التشاورية والتسييرية والتنفيذية، حيث تعتبر عمليات الاتصال شريان الحياة للنظام السياسي، ولا يمكن تحقيق نجاح القرارات وتنفيذها، ولا تحقيق الاستقرار للنظام السياسي والمحافظة على وحدته وتكامله مع باقي التكوينات إلا عبر عمليات الاتصال، فالتشابك والتعقيد داخل مكونات النظم السياسية وما تحتاجه من وسائل لضمان التشارك له أهمية بالغة في ضمان التفاعل السياسي والاجتماعي

(*) حول هذا الموضوع وما يلعبه الاقتصاد السياسي من أدوار على المستوى الوطني والدولي أنظر:

–جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية: الاقتصاد السياسي الدولي في عصر العولمة**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

والاقتصادي وحتى الثقافي، كذلك تعتمد عملية القرار الرشيد خصوصا على تبادل المعلومات بين صناع القرار والمجتمع المدني بالقرار المتخذ، فلقد عبر " لوسيان باي" على ذلك بقوله: ثمة علاقة جوهرية بين العملية الاتصالية والعملية السياسية، فإذا كان عالم السياسة يقوم على القوة، فإن رغبات من يملكون القوة لا بد أن تنتقل إلى من يتوقعون أنهم سيستجيبون لها(*)، وتم توظيف هذا الاقتراب في تفسير ظواهر السياسة العامة في الجزائر ومدى تأثيرها على جودة مخرجاتها على البيئة وكذا معرفة العوامل المؤثرة في عدم تبني ثقافة المشاركة والتغذية العكسية بين المركز والمحيط، خاصة وأن الجزائر لها عديد الإمكانات المادية والبشرية ومعها تتزايد حجم المطالب، لذا وجب معرفة الاتصالات النازلة والصاعدة وقوة توفير قنوات الاتصال المتاحة للفواعل المجتمعية في الجزائر ومعرفة أهميتها وتأثيرها على نوعية الشراكة ومخرجاتها على أرض الواقع.

المقترب الكمي:

يحيلنا هذا المقترب إلى استخدام الأسلوب الإحصائي وتحليل البيانات بطرق كمية ناهيك عن محاولة تقديم تفسيرات للواقع التنموي بإعطاء أرقام وبيانات تعبر أكثر عن هذا الواقع، فأغلب الدراسات في الوقت الحالي تتجاوز الأسلوب الوصفي إلى محاولة التعبير أكثر عن محتوى البرامج التنموية، وإعطاء تفسيرات وإبراز المشاكل والتعقيدات التي تعاني منها كل مراحل صناعة البرامج وتنفيذها، إضافة إلى أن موضوع القطاع الخاص والمجتمع المدني يحيلنا إلى الجوانب التقنية للموضوع لذا فالتحليل باستخدام هذا المقترب يضيف عديد التفسيرات والجوانب بأكثر عمق، وتم استخدام هذا المقترب من خلال تقديم الإحصاءات والبيانات المتعلقة ببرامج التنمية المتبناة، ناهيك عن تحليل حجم المعطيات المتوفرة من حيث سلامة مخرجات البرامج القطاعية المرتبطة بالتنمية المحلية وجدواها اقتصادياً واجتماعياً في الجزائر

اقتراب التشبيك:

يحيلنا التشبيك للعلاقات السائدة والعمل المشترك بين مؤسستين أو أكثر أو مجموعة من الأفراد ومجموعات أخرى من خلال توفير مظلة جماعية تعمل معا على موضوع مشترك لتحقيق هدف

عام، كما يمكن من خلاله تفسير العمليات المشتركة التي تتم بين المؤسسات والجماعات والأفراد الذين توافقوا حول إطار معين لاقتسام وتبادل الخبرات والآراء والأفكار والمشاركة في المعلومات والاتصال وبشكل لا يلغي الاستقلالية الذاتية للأطراف.(*)

وعلى هذا الأساس يمكن معرفة كيفية إقامة علاقة تشاركية بين عدة وحدات، داخل النظام الواحد أو عدة أنظمة، وهذا بدوره يتضمن محاولة ربط تلك الوحدات في إطار تعاوني للتوصل إلى سياسات وإجراءات عمل متفق عليها، كما تهدف إلى تبادل الخبرات والمعلومات والعمل المشترك لتعبئة القدرات ودمج الموارد لتحقيق أهداف مشتركة ومصالح عامة، بشرط أن تحتفظ كل منظمة أو جمعية باستقلاليتها، وهذه العملية قد تتم على المستوى المحلي/ القومي/الدولي/العالمي، وتم اعتمادنا هذا الاقتراب لتحديد شبكة العلاقات على المستوى المحلي لمعرفة حجم الجهود المبذولة في إطار تعاوني أو في إطار تنافسي أم تصارعي لخدمة جهود التنمية المحلية في الجزائر بالخصوص من حيث تفسير موقع كل فاعل، وسبل تفعيل الشراكة على أساس تحمل المسؤوليات تجاه قضايا التنمية وفق تصور مشترك ووفق نمط من التعاون والتوافق ضمن إستراتيجية محددة الأهداف.

حدود الدراسة: تدور الدراسة حول:

الحدود المكانية: تمثلت الدراسة الميدانية بالإسقاط على ولاية المسيلة كنموذج تطبيقي لمعرفتنا بجوانب الشراكة الاقتصادية وتطور المشاريع في المنطقة.

الحدود الزمانية: لقد ركزنا في الدراسة على تطور مساهمة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر وبولاية المسيلة كدراسة ميدانية خلال المدة الزمنية 2010-2018 وفي بعض الأوقات يتعذر علينا التقيد بهذه المدة بسبب غياب المعلومات أو بسبب حتمية الاطلاع على فترات أخرى.

(*) حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى: خليل توما، مترجما، **مشروع تنمية المجتمعات المحلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، فلسطين: منشورات مفتاح، ط1، 2011، ص58.

صعوبات الدراسة:

لا تخلو أية دراسة علمية أكاديمية من الصعوبات حيث واجهتنا بعض منها والمتمثلة فيما يلي:

– اتساع مضامين الدراسة سواء من جوانبها الفكرية والنظرية أو في تطبيقاتها العملية، إضافة إلى عدم وجود دراسات تعطي قيمة أكبر لطبيعة القطاع الخاص في الجزائر، نتيجة غموض نشأته وما ارتبط به من حقائق.

– صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية لعدم قدرة أفراد المصالح الإدارية على مستوى الولاية فهم المتطلبات المعلوماتية والبيانية.

– امتناع بعض إطارات المصالح الإدارية عن منحنا المعلومات الكافية والوافية وتخوفهم من طبيعة الدراسة الميدانية التي نحن بصدد دراستها.

تقسيم البحث:

تم تقسيم الدرلسة إلى ثلاثة فصول نظرية وفصل تطبيقي، فالفصل الأول للإطار النظري ولمفاهيمي للدراسة، تم تناول مفهوم التنمية المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشراكة وهذا لغرض إعطاء القارئ نظرة عن جملة المفاهيم المستعملة في الموضوع، إضافة إلى إثارة أهمية دور المجتمع المدني والقطاع الخاص مع باقي مؤسسات الدولة في الوقت الحاضر في مجالات التنمية بصفة عامة، لما لها من أهمية بالغة في حلحلة العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، خاصة ما تعلق بمشكل البطالة ومحاربة الفقر والتهميش...الخ، فمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص فيالحياة السياسية لا يقتصر في حشدها للمناسبات الانتخابية فقط؛ وإنما يتعداها إلى رسم معالم وتوجهات تنموية لصالح المجتمع ككل، وهو من أبرز مظاهر الرشادة في تسيير وإدارة شؤون الدولة والمجتمع، أما الفصل الثاني فخصص لواقع التنمية المحلية في الجزائر قصد التعرف على مراحل التنمية التي حصلت في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث ركزنا في هذا الفصل على رصد أهم التحولات التي شهدتها الجزائر في مجال بناء نماذج تنموية ومحاولة تحليل الواقع والتحديات التي تعرفها عديد القطاعات، لذا فإن هذا الفصل هو دراسة تحليلية نقدية، ورصد

لأهم لمشاكل التي تعانيها التنمية المحلية، ومحاولة معرفة مواقع الشركاء والفواعل في صناعة وتنفيذ وتحليل الشأن العمومي، حيث يعرفنا أكثر على الواقع الحقيقي لأهم قطاعات التنمية المحلية، أما الفصل الثالث فهو تحليل ونقد واقع إسهامات المجتمع المدني والقطاع الخاص في إدارة التنمية المحلية في الجزائر قصد فهم تجليات مساهمة هؤلاء الشركاء على أرض الواقع ومدى ظهور أدوار الشراكة والمشاركة الحقيقية في رسم وإنجاح عمليات التنمية المحلية والتنمية الشاملة بشكل عام، أما الفصل الرابع والأخير فهو الجانب التطبيقي للدراسة، وهو محاولة إسقاط الدراسة على نموذج التنمية المحلية لولاية المسيلة، من حيث دراسة حضور الشراكة في جملة المشاريع والقطاعات المدروسة وتقييمها، ومحاولة تقديم توصيف لجملة المشاكل والتعقيدات التي تعانيها قطاعات التنمية المحلية في هذه الولاية كأنموذج دراسي.

الفصل الأول

مدخل مفاهيمي ونظري للدراسة

تمهيد:

تزايد الاهتمام بموضوع التنمية المحلية؛ حيث اعتبرت رافدا من روافد التنمية الشاملة من خلالها يتم تحقيق الرفاهية وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين المحليين وتلبية جميع متطلباتهم ولا يتأتى هذا إلا عن طريق إشراكهم في الحكم، ولهذا جاء الاهتمام في إطار الاتجاه نحو توسيع نطاق مشاركتهم في مجمل النشاط الاقتصادي، وتقليص دور الدولة ومنح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني دوراً أكبر في عملية التنمية المحلية، إذ أصبح أمر إشراكهم ضروريا لدفع عجلة التنمية إلى الأمام وإعطائهم إحساساً بتملك المشاريع التنموية، وبذلك تم الاعتماد على الشراكة كفلسفة جديدة على الرغم من اختلاف التوجهات الاقتصادية والسياسية بشكل عام.

وسنتعرض في هذا الفصل بطريقة نقدية إلى مجموعة من المفاهيم الأساسية للدراسة، ففي المبحث الأول سنتطرق إلى جملة من المفاهيم والمرتكزات ضمن الإطار النظري ولمفاهيمي للتنمية المحلية، بدءاً بمفهوم التنمية المحلية إلى أهم نظريات التنمية المحلية ونشأتها وأهدافها في ظل الشراكة، وفي المبحث الثاني أهم الأطروحات النظرية والمفاهيمية للمجتمع المدني، بدءا بمفهومه وخصائصه إلى المداخل النظرية الحديثة لتفسيره، أما في المبحث الثالث التعرف على القطاع الخاص ونشأته وتطوره ودوره في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية، وسنتطرق في المبحث الرابع والأخير إلى الشراكة التنموية كبديل لمركزية الدولة وعلاقتها بالتنمية المحلية وإظهار دور الفواعل في إطار الشراكة الجيدة.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية المحلية

نتيجة للظروف الصعبة التي مر بها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تمخضت عنها الحركات التحررية وتزايد حركة المد الاشتراكي، برز الاهتمام بقضايا التنمية باعتبارها قضية أساسية لتقدم المجتمعات، ويمكن من خلالها تحقيق الازدهار والتقدم للدول والرفاهية للمجتمعات ومن هذا المنطلق فرضت نفسها على الفكر الاقتصادي، فأصبحت الشغل الشاغل للحكومات والباحثين والمنظمات المختلفة، فبدأت قضايا التخطيط الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعدها الوطني والمحلي، حيث احتل موضوع التنمية المحلية مركزا مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية، وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية.

ذلك أنها "عملية ومنهج ومدخل وحركة، يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية، وبمساندة الهيئات الحكومية"[1] وتعتبر أفضل وأحسن رؤية لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة، وتوفير المناخ والأرضية الملائمة للتنمية المتوازنة؛ وهذا من خلال تمكين السكان المحليين وعقد الشراكات في مجالات الخدمات وخلق الفرص التنموية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

بعد الحرب العالمية الثانية ظهر مفهوم التنمية المحلية، وهذا في إطار تطور نظريات التنمية في حد ذاتها، حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام واسع في الدول النامية كوسيلة يتم من خلالها تحقيق التنمية الشاملة.

(1) احمد خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية**، مصر: الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص ص10،11.

أ- **تعريف المحلية: يذهب** مفهوم المحلي إلى الاعتماد على مفهوم الأقاليم (الفضاءات) والذي يركز على عدة عناصر منها:[1]

- العنصر الجغرافي، ويعني منطقة أو مدينة محددة جغرافيا بجبال، وديان وغيرها.
- عنصر الجهوية أو هوية الانتماء (**IDENTITE**)، والذي قد يتعارض مع الواقع الجغرافي.
- توفر مجال (فضاء) ملائم تتدخل فيه مجموعة من العوامل والعناصر المتكاملة.
- عنصر إداري يعتمد على: تقسيم إداري تقرره الدول والحكومات والذي يكون في بعض الأحيان غير عادل لأنه يحتوي على اعتبارات غير موضوعية (سياسة، جهوية...).

ومما تم ذكره من هذه العناصر يمكن أن نضع تعريفاً للمحلية والتي يقصد بها منطقة جغرافية محددة (فضاءات)، الأقرب للسكان والتي يقيم فيها مجموعة من الناس يشعرون بالانتماء اليها (المرتبط بالهوية الجماعية للساكنة).

حيث تقول "إيزابيل بايارت" هناك فضاءات مختلفة ويجب ألا نميز في فضاء هندسي ما فضاءاته المختلفة، ويقول "برنارد بيكور" أن الأقاليم مصطلح مناسب لوصف هذه الفضاءات التي يتطور فيها الوعي الجماعي بالوحدة والتماسك".[2]

ويعرف المحلية"**Marcel met hot**": بأنها المكان الأفضل للتدخل العمومي من أجل التسيير بطريقة مرنة وانجاز الخدمات العمومية، كما أن المحلية هي المستوى الوحيد الذي تتم فيه العملية التضامنية بين المواطنين بصورة جيدة بشرط توفر الوسائل والحكمة المحلية".[3]

ب - تعريف التنمية المحلية:إن الاهتمام بالتنمية المحلية وليد الاهتمام بالمجتمعات المحلية التي اعتبرت وسيلة يتم من خلالها تحقيق التنمية الشاملة، لذا اعتبرت التنمية المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية والتي تضمن تحقيق التوازن بين مختلف المناطق، فالجهود الذاتية والمشاركة

(1) خنقري خيضر،**تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وافاق**،أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصاديةوالعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،2011، ص11.

(2) نفس المرجع، ص12.

(3)Marcel met hot: le **développement local au risque de l'utopie, vers une interprétation des enjeux du développement local au 21 siècle** , Québec : un vériste de doctorat en développement régional , October, 2002, pp (223 , 224).

الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع وتنمية مشروعات التنمية، مما يتطلب تضافر الجهود المحلية مجتمعة في جهود المنتخبين المحليين والمواطنين وكل أقطاب المجتمع المدني والقطاع الخاص لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في مسار التنمية والتقدم.

ومن هذا المنطلق فالتنمية المحلية، تعني أنها مجموع الجهود الموجهة بهدف تحسين الأحوال المعيشية للسكان المحليين على أساس مشاركتهم في تدبير الشأن العام المحلي في جميع المجالات والجوانب التي تهمهم وتمسهم مباشرة.

لقد لقيت التنمية المحلية اهتماما كبيرا وواسعا من طرف الباحثين والمختصين والهيئات العالمية لذا تعددت الكتابات والتعريفات التي تبحث في هذا المفهوم وسنذكر التعاريف التي تخدم موضوعنا وخاصة منها التي تشير إلى مشاركة السكان المحليين.

يقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين رئيسيين: الأول يركز على المشاركة الشعبية التي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يحيونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية، أما العنصر الثاني فيهتم بتوفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس وعلى الشراكة في اتخاذ القرارات الرامية إلى تحقيق المصلحة العامة والمتمثلة في خلق الحياة العامة وزيادة التعاون والمشاركة بين السكان.

التنمية المحلية تساعد في نقل السكان من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة وترسيخ حرص السكان للمحافظة على المشروعات التي يساهمون في تنفيذها على أرض الواقع، وتطوير عناصر البنية الأساسية كالنقل والمياه والكهرباء وتحسين الولوج إلى خدمات كالصحة والتعليم والإدارة العمومية.[1]

(1) فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص ص30،31.

عرفها كذلك" قزافيه قريفي **(Xavier griffer)** " بأنها: "مسار تنويع وإثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات وموارد ذلك الإقليم".[1]

أما الأمم المتحدة فترى في التنمية المحلية بأنها " العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع".[2]

ويشير مصطلح التنمية المحلية إلى النطاق الجغرافي للتنمية، والذي يشمل منطقة جغرافية محددة ضمن البقعة الجغرافية الكاملة للدولة، ويمكن التمييز بين مستويين للتنمية المحلية هما المستوى المحلي الواسع والمستوى المحلي الضيق، حيث يشمل المستوى الواسع إقليما محددا وفقا للتقسيمات الإدارية السائدة في الدول مثل الولاية (المحافظة) أو مجموعة من الولايات، وتسمى التنمية المحلية بمفهومها الضيق فيشمل مدينة أو قرية أو تجمعات سكانية محددة أو صغيرة نسبيا".[3]

وقد أجمع الباحثون على التمييز بين ثلاثة أنواع من التنمية المحلية:[4]

- **التنمية المحلية الداخلية:** وتهدف إلى استغلال كل الموارد الذاتية الممكنة وتعبئتها من أجل تحقيق تنمية ذاتية ومحلية.
- **التنمية المحلية القائمة على التضامن:** نظرا للتفاوت الحاصل ما بين الجماعات المحلية من حيث المؤهلات ينطلق هذا النوع من التنمية المحلية من تصور مفاده أن عملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي لا تتم إلا عبر مقاربة تشاركيه كمدخل ضروري للتفاعل والاندماج ما بين الجماعات المجاورة.

(1) Xavier griffer, **territoires de France, les enjeux économiques sociaux de la decentraisation, éd, économica**, Paris, 1984, p 146.

(2) ميشيل تودا رو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، السعودية: دار المريخ، ص50.

(3) نائل عبد الحافظ العواملة، **إدارة التنمية: الأسس النظريات، التطبيقات العلمية**، عمان: دار زهران للنشر، ط1، 2010، ص 151.

(4) وائل عمران علي، **دور الشراكة والتمكين والمجتمعي في تفعيل التنمية المحلية المستدامة في مصر**، منشورات المنظمة العربية التنمية الإدارية، جامعة الدول العربية2014، ص ص17،18.

- **التنمية المحلية المندمجة:** تتوخى تجاوز الرؤية التقليدية للتنمية التي اختزلت العنصر البشري كوحدة إحصائية هاجسها هوة البعد الاقتصادي، وهذه المقاربة تعيد الاعتبار للموارد البشرية لأنه لا تنمية بدون تنمية اجتماعية.

كخلاصة لجملة هذه التعاريف نجد أن التنمية المحلية ركن أساسي من أركان التنمية الشاملة يقصد بها عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية، قصد الارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اجتماعيا واقتصادياً وثقافياً وسياسياً من أجل تحسين معيشتهم، ولذا فهي مطلب أساسي لإرساء العدالة في توزيع الموارد وتحقيق التوازن الجهوي بين الأقاليم، وللقيام بهذه التنمية وجب توفير قنوات من الديمقراطية لتقود إلى التطبيق الجيد للامركزية ودعم المشاركة الشعبية.

المطلب الثاني: نظريات التنمية المحلية

ظهرت مسألة التنمية المحلية بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة في الستينيات إثر النقاشات التي تعالت حول تهيئة وإعداد المجتمعات المحلية، حيث أن الممارسات الواقعية أثبتت أن هناك تناقضات بين تنمية الدولة من جهة وتنمية المناطق من جهة أخرى، مما ساهم في ظهور توجهات وأفكار جديدة، وتم اختيار عديد الاتجاهات النظرية وهذا لارتباطها بالسياق الزمني لتطور الاهتمامات بحقل التنمية، وظهور زوايا جديدة والتي طعمت بها هذه النظريات.

الفرع الأول: الاتجاهات الكلاسيكية

- **نظرية أقطاب النمو: les pôles de croissance**[1]

والتي يمثلها كل من "فرانسوا بيرو" و" بود فيل" و " هيرشمان" وغيرهم سنة 1956، لقد كانت هذه النظرية ملهمة للحكومات في تلك الفترة، محاولة منهم إلى تعمير الأرياف والقضاء على الفوارق التي تميز المدينة عن الريف، وتقوم هذه النظرية على أساس الفضاء المتعدد الأقطاب والذي يعرفه "بيرو" بأنه فضاء غير متجانس، حيث تتكامل أجزاءه فيما بينها وتقوم بينه وبين

(1) André joual**, le développement local**, Edition de liqrc, paris, 2002, pp15, 16.

الأقطاب المسيطرة تبادل أكبر من المناطق القريبة".[1]

بهذا تجاوز "بيرو" المفهوم التقليدي للمكان من المكان المتجانس إلى المكان المتنوع والتفاعلي أي أن التنمية عنده لا تظهر في كل مكان في نفس الوقت، بل أنها تظهر في حالات فوق فضاء متعدد الأقطاب.

كما يعرف" فيليب أيدلو" هذه النظرية بأنها " نظرية للنمو القطاعي غير المتوازن، وفي آن واحد كنظرية نمو جهوية غير متوازنة ..، إنها بالنسبة لنا تمثل نظرية تنمية المناطق والنظرية التي تأخذ بعين الاعتبار عدم التساوي بين الفضاءات، [2]ومقصد هذه النظرية تقسيم البلد إلى مناطق كبيرة غير متجانسة سيؤدي بالضرورة إلى تنمية الدولة ككل.

- **النظرية السيكولوجية أو السلوكية:**

منطلق أصحاب هذا الاتجاه من تأثرهم بالتحليلات التي أكد فيها " ماكس فيبر" على أهمية التغيير في العقلية والاتجاهات السيكولوجية كمنطلق أساسي للتنمية، كما نجد "دافيد ماكيلاند" يؤكد على القوى السيكولوجية التي تلعب دورا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرى بأن الأفكار التي تسهم إلى حد كبير في تشكيل التاريخ، أما الجوانب المادية فليس لها دور في ذلك.[3]ويتفق "ماكيلاند وهيجن" في التركيز على درجة الدافعية الفردية والشعور بالرغبة في الإنجاز وأن دعم الإبداع والتجديد تعد شرطا أساسيا في تحقيق التنمية[4]، ولا بد من تحديد الصفات السلوكية والنفسية للإنسان المتقدم سواء الآن أو إبان فتره الإقلاع التنموي الأولى باعتبارها النموذج الذي على الإنسان المتخلف تقليده ويرى "هيجن"أن الشخصية الموجودة في العالم المتخلف هي شخصية"غير خلاقة"، ويعرف "دافيد ماكيلاند" الحاجة إلى الإنجاز بوصفها الدافع على وضع

(1) joseph la jvgie , pierre pelfaud et Claude Lacour **, espace régional et aménagement territoire** , Edition Dalloz, paris, 1979, p29 .

(2) Philippe ay dalot **" économie régionale et urbaine " ,**eal , économica , paris , 1985, p 127.

(3).السيد الحسيني، **التنمية والتخلف: دراسة تاريخيةبنائية**، القاهرة: دار المعارف، ط2، 1982، ص73.

(4).نفس المرجع، ص ص112،113.

الأشياء بطريقه أفضل وأكفأ وأن هذا الدافع يمثل خاصية عقلية.[1]

- النظرية التطورية لروستو:

تأثر أصحاب هذا الاتجاه بالمنظور الذي كان سائدا عند "هاربرت" المعتمد على مبدأ المماثلة العضوية بين الكائنات الحية في نموها وتطورها مع المجتمعات، من مفهوم التحول والسيرورة، ويعد "روستو" من أبرز ممثلي هذا الاتجاه الذي قدم تقسيما مرحليا لتطور المجتمعات البشرية، حيث تصور روستو خمس مراحل في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي: بيان غير شيوعي عام 1960 "والسياسة ومراحل النمو" الصادر عام 1971"[2]،ويقسم "روستو" عمليه النمو إلى خمس مراحل بالرغم من أنه لم يكن يقصد بها نظريه التخلف، ولكنها أسهمت بشكل كبير في إثراء نظريات التنمية وهذه المراحل هي:[3]

1- مرحلة المجتمع التقليدي: تتسم هذه المرحلة بانخفاض مستوى الدخل للفرد وعدم القدرة على تطبيق التكنولوجيا، وغلبت الطابع الزراعي المرتبط بالنظام الإقطاعي، وانتشار التقاليد الجامدة.

2- مرحلة التهيؤ للانطلاق: يشهد المجتمع في هذه المرحلة انتشار التعليم وظهور مجموعه من الأفراد يتسمون بروح الإقدام وظهور مشروعات صناعية متفرقة والبنوك والمؤسسات، واتساع حجم التجارة الداخلية والخارجية غير أن هذا النشاط يتم على مستوى بطيء بسبب سيطرة أساليب الإنتاج التقليدية.

3- مرحلة الانطلاق: فيها يتم القضاء على القوى والعقبات التي تقف في طريق النمو المطرد وتبدأ القوى الدافعة للتقدم في الانتشار، كما تعتبر التكنولوجيا العامل الحاسم في تحقيق عمليه الانطلاق.

4- مرحلة النضج:وفيها يؤكد المجتمع قدرته على الحركة خارج نطاق الصناعات الأصلية التي دفعته للانطلاق بحيث ينتج أي شيء يرغب فيه، وتتميز هذه المرحلة بانتشار وسائل الإنتاج

(1) نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص55.

(2) محمد السيد سليم، نيفن عبد المنعم، **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا**، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1997، ص09.

(3) نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**، مصر: دار الفكر العربي، 1981، ص180.

الحديثة والاتجاه نحو الاستثمار.

5- مرحله الاستهلاك الوفير: يرتفع فيها متوسط الدخل الفردي ما يمكن الأفراد من الاتجاه نحو زيادة استهلاكهم لسلع ذات الطابع الترفيهي ويتسع حجم المناطق الحضرية.[1]

أكدت النظريات الكلاسيكية الطابع التقليدي للمجتمعات المتخلفة، وأن المجتمعات كلما تتطور ينكمش المجتمع التقليدي بفعل القيم والمواقف الحديثة، وأن كل ما هو تقليدي هو معيق للتقدم وينبغي تجاوزه " نمط العائلة الممتدة، التدين ...الخ"، غير أنه هناك نماذج تنموية رائدة كالنموذج اليابا ني الذي تسوده جملة من الخصائص والصفات التي تصنفها هذه النظريات ضمن خصائص المجتمعات التقليدية أو المتخلفة، ولكن رغم ذلك لم تكن هذه المؤشرات معيقة للتقدم، بل إن محافظة المجتمع اليابا ني على هذه الصفات والمؤشرات كان دافعا أساسيا للتقدم، كما يؤكد ذلك "محمد جابر الأنصاري" في أن أهمية النسيج الثقافي والتراث اليابا ني وقدرته على استلهام الرموز والمؤسسات التقليدية وإعطائها أبعادا ومضامين جديدة.[2]

كما تحمل النظريات الكلاسيكية المجتمعات التقليدية المتخلفة مسؤولية تخلفها، متجاهلة بذلك الدور التاريخي الذي قام به المجتمع الغربي في هذه المجتمعات،أي أن تاريخ المجتمعات المتخلفة تاريخ لا دخل للعلاقات الكولو نيالية في صنعه.[3]

الفرع الثاني: الاتجاهات الحديثة

حدثت تطورات عميقة على هيكل الاقتصاد الدولي بداية سنوات السبعينيات، أخذت فيه الولايات المتحدة الأمريكية الريادة في السهر على استمرار المنظومة العالمية، واقتصاديات بلدان العالم خاصة في ظل مخلفات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثا نية، حيث سعت إلى إيجاد أسواق قوية وتشجيع سياسة الإصلاحات الاجتماعية وزيادة الخدمات لتحجيم الصراعات والتناقضات الداخلية بتقديم المساعدات المالية والنقدية عن طريق المؤسسات الدولية، وبهذا اتجهت

(1) حول هذه المراحل يمكن التوسع أكثر في:

- محمد توفيق السمالوكي، **علم اجتماع التنمية: دراسة في اجتماعيات العالم الثالث**، الإسكندرية: الهيئة المصرية للكتاب، 1978، ص ص48،56.

(2) محسن خضر، **الظاهرة اليابانية كيف نراها كعرب**، العربي، العدد 428، 1999، ص129.

(3) الطاهر سعود، **التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي**، بيروت: دار الهادي، 2006، ص63.

أجهزة الأمم المتحدة إلى تقديم اقتراحات فكرية وعملية لتحقيق التنمية المنشودة، وفق توجه قاعدي بالاعتماد الكامل على دور الأهالي قدر الإمكان في تفعيل عملية التنمية والاضطلاع بالمهمة دون التعويل على السلطات والتحول إلى فكرة تضافر الجهود (الحكومة والمواطنين)، وفي هذا السياق ظهرت نظريات نذكر منها:

- **نظرية التنمية من أسفل (التنمية البديلة)**

طرحها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية **FIDA**، وهو يجاري التصور الأممي، الذي يؤكد على دور المواطنين في المجهود التنموي، وسميت "التنمية البديلة" حيث يتم التخلي عن النماذج التي تطرحها الحكومات (التنمية من الأعلى)، وتساهم صناديق الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المانحة بتقديم قروض لمحاربة الفقر والجوع، ومواجهة الفقر في المناطق التي تنخفض فيها الدخول والأفراد الذين لا يملكون قدرة على الائتمان لدى البنوك[1]، وبالتالي تشجيع التنمية المحلية التي عرفها " جون لويس ويقو" حسب هذه النظرية بأنها: " تعبير عن تضامن محلى، هذا التضامن من يخلق علاقات اجتماعية جديدة، ويظهر إرادة سكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية والذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية".[2]

وصل حجم القروض المقدمة من قبل الصندوق الدولي للتنمية البديلة منذ تأسيسه عام 1977 إلى غاية 1999 إلى 7 مليارات دولار، ومنح 550 مشروعا بتكلفة إجمالية بلغت 19.3 مليار دولار في 115 دولة[3]، وبالتالي عملت على تمويل المشاريع في العديد من البلدان النامية خاصة مشاريع الفقراء.

- **نظرية التعلم الجماعي:** وتنقسم هذه النظرية إلى شقين:

• الوسط الابتكاري: يتعلق هذا التيار بالمنشآت الصغيرة؛ حيث ترتفع قدرتها الابتكارية من واقع تركزها في منطقة محلية مشتركة، وتجمعها في المكان مما يزيد إمكانية العمل الجماعي عبر كثافة التفاعل الاجتماعي والتلاحم الشخصي.

---

(1) Littel, IM.**economic développement Theory: policy and international relation**,(New York: Basic Books, 1982), p2

(2)Jean – louis GVIGOV, " **le développement local : espoirs et freins ", in " développement local et décentralisation " , sous la direction de bernardguesnier** , Ed économica , pairs , 1986, p 47 .

(3)هانز ديتر سبايل، **بنوك التنمية الزراعية، هل يتم إغفالها أم إصلاحها، التمويل والتنمية**،2002، ص45.

• القرب المؤسسي: حيث تقوم القدرة الابتكارية المحلية على تعلم تقاليد الممارسة المؤسسية للمنطقة المحلية من حيث قواعد العمل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ترتكز هذه النظرية على العمل الجماعي داخل منطقة محلية معينة، ومدى مساهمة ذلك في تحقيق التقدم والابتكار، بالإضافة إلى مدى أهمية القرب المؤسسي داخل المنطقة المحلية وإمكانية العمل بقواعد مشتركة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا مما يحقق الابتكار ولذلك سميت بنظرية التعلم الاجتماعي.[1]

- **نظرية شوماخر Schumacher:** التي تقدم عدد من المقترحات للدول المتخلفة عن طريق تفادى الأخطاء التي وقعت فيها التنمية من خلال ارتباطها بالتصنيع ومن بين هذه المقترحات:[2]

1- نتيجة التدمير البيئي والاجتماعي الذي يسببه النظام الإنتاجي السابق، فإنها تستدعى ضرورة ملحة للقيام بإصلاح الأنظمة الاقتصادية والإنتاجية لاهتمام بالتلوث الذي يهدد اقتصاديات العالم.

2- الدعوة للاستخدام العقلاني للموارد المهمة في البيئة، والبحث عن موارد متجددة وتقليل التلوث.

3- تقدم هذه النظرية بديلا للتصنيع من خلال تفادي المشاريع الواسعة لتحل محلها مشاريع صغيرة في العالم الثالث، تعتمد على تكنولوجيا أرخص، صغيرة الحجم ولا تضر بالبيئة، خاصة في المناطق الريفية لتحقيق احتياجات الناس الفعلية؛ فهي تدار بصورة لا مركزية وتنسجم مع قوانين البيئة.

- **نظرية الحاجات الأساسية للتنمية:** والتي تتضمن:

1- التعجيل بمعالجة الفقر المطلق من خلال المؤسسات المانحة التي تقدم مساعدات مباشرة للذين يعيشون ظروف بائسة.[3]

2- تلبية وسد الحاجات الأساسية للجميع؛ خاصة الحاجات العمومية المادية (الغذاء واللباس

---

(1)محمد عبد الشفيع عيسى، **مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية**، مجلة بحوثٌ تصاعدية عربية، العدد 44، 2006، ص167.

(2)سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007، ص40.

(3)نور الدين زمام، مرجع سابق، ص118.

والمأوى...إلخ)، والحاجات الأساسية الاجتماعية (التعليم والحقوق الإنسانية والهوية الثقافية والحقوق الفردية المساهمة في عمليات التنمية والعمل المنتج والمشاركة... إلخ).[1]

أعطت لنظريات الحديثة للإنتاج الصناعي درجة عالية من الاهتمام دون إعطاء أهمية لكفاءة الحكومات ولقطاعاتها التي هي غالبا غير مهيأة لتولى المسؤوليات، فهذه النماذج تعتبر نماذج غريبة حيث يؤكد "جلال أمين" أن ما يحدث في العالم الثالث ليس بتنمية بل دائما هو تغريب،[2]لذلك فشلت هذه النماذج كما ظهرت مشاكل متعلقة بلا مساواة المكانية أو ما يسمى بالتفاوت الإقليمي في توزيع الموارد وعائدات النمو والتنمية بين أقاليم الدولة الواحدة.

ولذلك لعتبر العلماء أن الاتجاهات الحديثة التي سوقت لها نظريات التنمية والمؤسسات الدولية مجرد تقليد للغرب، وعليه لابد من فك الارتباط والتحرر من التبعية وتحقيق الاستقلال بالاعتماد على الذات عبر التوجه إلى الداخل إنتاجا واستهلاكا وحضارة، [3]وأن غالبية النظم المتخلفة لم تنطلق في ميدان التنمية من واقعها الاجتماعي وإرثها الحضاري والثقافي، بل ذهبت إلى تقليد الأشكال والتنظيمات السياسية الأجنبية ولم تكلف نفسها عناء تطوير المجتمع وتفعيل المشاركة للجماهير.[4]

لقد تم لعتماد نظرية التنمية من أسفل (التنمية البديلة) من طرف الباحث لتأكيدها على دور المواطن في المجهود التنموي؛ حيث تنطلق حسبها التنمية من تحت نحو الأعلى، وإهتمامها أكثر بالجوانب الاجتماعية والبيئية، ومطالبة المجتمعات المحلية بمساهمة أكبر في القرارات التي تمس حياتهم اليومية.

---

(1)D.P.Gohi,**The Basic Needs Approach To developpment**, Genena: International, labauroffice, 1977,p22.

(2)جلال أمين، **تنمية أم تغريب**، الهلال، أكتوبر 1995، ص26.

(3)إسماعيل صبري عبد الله، **التنمية الاقتصادية العربية: إطارها الدولي ومنحاها العربي**، بيروت: المستقبل العربي، 1982، ص71.

(4)وليد سالم محمد، **النظم السياسية العربية (إشكاليات السياسة والحكم)** المملكة الأردنية الهاشمية: عمان، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016، ص61.

المطلب الثالث: نشأة وظهور مفهوم التنمية المحلية

لم يكن مصطلح التنمية المحلية يذكر في الأدبيات الاقتصادية، فالمنظرون الاقتصاديون كانوا يركزون أبحاثهم ودراساتهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، لكن منذ ستينيات القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل، وكرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم.[1]

لقدكانت البدايات الأولى لظهور مفهوم التنمية المحلية مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، أي بعد الحرب العالمية الثانية فقد أطلق على تنمية المناطق الريفية عام 1944 مصطلح تنمية المجتمع المحلي، وهذا ما أكدت عليه سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا بضرورة تنمية المجتمعات المحلية ووضع مكان لها حين إعداد السياسات العامة، أما مؤتمر "كامبردج" الذي أقيم في سنة 1948 أوصى بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين ظروفه المعيشية بالاعتماد على المشاركة الشعبية للسكان المحليين.

كل هذا كان عبارة عن توصيات وقد " كان أول ظهور لمفهوم تنمية المجتمع المحلي في مؤتمر"**ashridge**" للتنمية الاجتماعية الذي عقد في عام 1954 لمناقشة المشاكل الإدارية في المستعمرات الانجليزية، وقد عرفت تنمية المجتمع المحلي في هذا المؤتمر على أنها حركة الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع ككل على أساس المساهمة الإيجابية لهذا المجتمع[2]

مشاركة المواطنين في عملية التنمية المحلية لم تكن وليدة هذا العصر حيث يذهب"باتن **batten**" إلى القول بأن المجتمعات في العصور العابرة كانت تمارس تنمية المجتمع المحلي أيضا: إذ يرى أن " تنمية المجتمع المحلي ليست بالشيء الجديد تماما،وأن الكثير من تطبيقات هذه العملية كانت تجرى بواسطة بعض الحكومات وبعض البعثات التي كانت ترسلها الدول المتقدمة إلى البلاد النامية، مما أسهم كثيرا في إرساء وتكوين مبادئ تنمية المجتمع المحلي وذلك قبل أن

(1) Jean Yves Gonttebel, **stratégie de développement territorial**, Ed Économic, paris, 2003, p 91.

(2) أبو الحسين عبد الموجود، إبراهيم أبو بوزيد، **التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان**، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2009، ص16.

يتم الاتفاق على مصطلحها.[1]

وقد كان الهدف من تنمية المجتمع هو مساعدة سكان الريف في إشباع حاجياتهم في مجال الزراعة، الصحة، التعليم، المياه...الخ، حيث عرفت التنمية الريفية بأنها " مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تهدف لإحداث مجموعة من التغيرات الوظيفية والهيكلية لإعداد الطاقات البشرية الريفية بالشكل والحجم الذي يمكن المجتمع من زيادة حجم الموارد المتاحة والاستفادة منها إلى أقصى درجة ممكنة، وذلك عن طريق استيعاب الأساليب اللازمة لإحداث هذا التغير"[2]، وقد تطور مفهوم التنمية من التنمية الريفية إلى التنمية الريفية المتكاملة الذي عبر عنه تقرير البنك الدولي عام 1975 حيث ذكر أن التنمية الريفية عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف؛ فنجد أن البنك ركز على المناطق الريفية دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية التي قدم " مارشال كلينا رد " في سنة 1966 أهم التصورات الشاملة بخصوص التنمية المحلية في المناطق الحضرية، حيث اعتبر أن التنمية المحلية مدخل لمواجهة مشكلات المناطق الحضرية الفقيرة ".[3]

ولأن مفهوم التنمية الريفية المتكاملة كان يركز فقط على المناطق الريفية دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية، فقد ظهر مفهوم جديد للتنمية يشمل ليس فقط تنمية المناطق الريفية ولكن أيضا تنمية المناطق الحضرية وهو مفهوم التنمية المحلية، بحيث أصبحت التنمية هنا تتجه إلى الوحدات المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية.[4]

(1) حسين عبد الحميد احمد رشوان، **التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا**، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص17.

(2) منال طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2003، ص23.

(3) بهجت جاد الله كشك، **تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية**، الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية، 1998، ص255.

(4) عبد المطلب عبد المجيد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، القاهرة: الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع،2001، ص ص14،15.

المطلب الرابع: أهداف التنمية المحلية في ظل الشراكة

تتمثل أهداف التنمية المحلية في العناصر التالية:[1]

- تسريع عملية التنمية الشاملة وزيادة حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وانجازها.
- زيادة القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها.
- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع والاعتماد على الذات دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.
- تعزيز روح العمل الاجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.
- تشجيع المزيد من الاستثمارات الجديدة وزيادة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.

مما سبق يمكن تلخيص الهدف الرئيسي للتنمية المحلية في جانبين:[2]

الأول: رفع المستوى المعيشي عبر تنوع الأنشطة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية، وذلك بتنشيط وتنويع موارد وطاقات المجال الجغرافي، مما يحدث تغير نوعي في حياة المنطقة يمكن رؤيته من خلال مستوى المعيشة، وتطور البيئة الحياتية اليومية وتحسن مستوى الخدمات بفك العزلة عن المناطق النائية، ويساهم في دمجها في الاقتصاد الوطني (القومي).

الثاني: هو تحديث بنية التنمية الريفية بإدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج، وتحديث بنيات الري وتأهيل الكوادر، وبناء القدرات، والزيادة الإنتاجية بإدخال المكننة والإرشاد الزراعي لتحويل المجتمعات القروية (الريفية) المنعزلة إلى مجتمعات زراعية حديثة.

(1) أيمن عودة المعاني، **الإدارة المحلية**، الأردن: دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص ص18،19.
(2)، مرجع نفسه، ص4.

المبحث الثاني: المجتمع المدني: مقاربة نظرية مفاهيمية

يشير الباحثون إلى أن المجتمع المدني قد نشأ بشكل محدد في أوروبا عبر القرن السابع عشر الميلادي؛ أين كانت تعيش أوروبا سيطرة الكنيسة وطبقة الإقطاع والأباطرة والملوك، الشيء الذي أدى إلى حالة من الاضطهاد السياسي، ومظاهر الحكم الاستبدادي، مما ترك تأثيرا على حياة الإنسان، أين ظهرت حركة النهضة الأوروبية الحديثة التي تبنت قضية المناداة بحقوق الإنسان في أوروبا والتي كان من روادها هوبز، لوك، هيجل، ماركس، الذين كان لهم إسهام في بروز مصطلح المجتمع المدني، الذي سجل تراجعا لما يقارب نصف قرن، ليشهد عودة متدرجة خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، وبصورة خاصة، في بداية التسعينات إثر تحولات دول أوروبا الشرقية.

المطلب الأول: المجتمع المدني: مقاربة مفاهيمية

رغم الجذور الضاربة في التاريخ لمصطلح المجتمع المدني، ورغم شيوعه في الوقت المعاصر سواء كان في الأدبيات الغربية أو العربية، والزخم الأكاديمي الذي شهده، نلاحظ تنوع وجهات النظر في إيجاد تعريف لهذا المصطلح سواء في الإطار التنظيري أو التطبيقي على حد سواء.

أ- تعريف المجتمع المدني لغويا

المجتمع لغة: مشتق من الفعل " اجتمع ضد تفرق"[1]، والمجتمع موضع الاجتماع أو الجماعة من الناس[2]، والمجتمع وهو صيغة ترد في اللغة العربية إما اسم زمان أو اسم مكان أو مصدرا ميميا بمعنى أنه إما حدث دون زمان (اجتماع)، وإما مكان أو زمان (مجتمع القوم، اجتماعهم أو مكانه أو زمانه).[3]

- "**Société**" كلمة لاتينية تعني مجتمع أما civil فهي كلمة ذات الأصل اللاتيني **civis** وتعني

(1) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص139.

(2) أنيس إبراهيم بالاشتراك، **المعجم الوسيط**، القاهرة: دار المعارف، ط1، 1972، ص187.

(3) بوطيب بن ناصر، هبة العوادي، **المجتمع المدني المفهوم والأبعاد**، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2016، ص57.

المواطن وليست مشتقة من كلمة **civilisation** كما هو شائع.[1]

- **المدني:** كلمة مشتقة من مدن وهي جمع مدينة، ويقصد بكلمة مدني: ساكن مدينة، ابن مدينة.[2]
- مدني يميل في اللغة العربية إلى ساكني المدينة والحاضرة (حضر، بادية، مدينة).[3]

كما يقصد باللفظ "مدني" ألا يقوم المجتمع المدني على ممارسة السياسة ولا يتأثر بفعل عوامل إيديولوجية،أي أن المجتمع المدني يرتبط بأوامر مدنية فقط.[4]

ب-التعريف الاصطلاحي: هناك إجماع حول بروز مصطلح المجتمع المدني في الفكر اليوناني الإغريقي، إلا أن هناك اختلافا في إقرار تعريف له، وقد شمل هذا الاختلاف تبعا لذلك بيان محدداته وطبيعته والدور الذي يقوم به فضلا عن مفهومه، مما يجعلنا أمام تعاريف متعددة ومختلفة حسب اختلاف رؤى المفكرين وسنحاول استعراض بعض التعاريف نذكر منها:

تعريف الأستاذ "**ريموند هين بوش**" بقوله: شبكة الاتحادات الطوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدولة وبسلطتها.[5]

أما "لأري دياموند **Larry Diamond**"عرف المجتمع المدني على أنه: " حياة اجتماعية منظمة تعتمد على مبادئ الإدارة والدعم الذاتي والاستقلالية عن جهاز الدولة، ويخضع هذا المجتمع إلىنظام قانوني أو مجموعة من القوانين والالتزامات المشتركة "، ويختلف المجتمع المدني عن المجتمع العام بحسب "دياموند" في كونه يمثل مواطنين يعملون معا في إطار حيز عام للتعبير عن مصالحهم ورغباتهم وأفكارهم، كما يتبادلون المعلومات ويهدفون إلى غايات

(1) مولود مسلم، **المجتمع المدني دراسة نظرية**مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد9 جانفي2004، ص301.

(2) **المنجد في اللغة**، ط ح، بيروت: دار المشرق، 2001، ص1337.

(3) أديب محمد جاسم الحماوي، **مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الحقوق والحريات العامة**، مصر:دار الكتب القانونية، 2012، ص18.

(4) محمد السيد سعيد،**المجتمع المدني العالمي**، مجلة العربي، العدد447، فبراير1996، ص29.

(5) متروك الفالح، **المجتمع المدني والديمقراطية في البلدان العربية**، لبنان: مطبوعات دار الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص27.

مشتركة، وذلك بتقديم مطالبهم إلى أجهزة الدولة.(*)

وقد أشار إليه الأستاذ "سعد الدين" في موقع آخر بالقول أن المجتمع المدني: " مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف.(1)

وتعرفه أماني قنديل" على أنه: " مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وهي غير ربحية تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل أو بعض الفئات المهمشة أو لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السلمية للاختلافات والتسامح وقبول الآخر".(2)

هذه التعاريف تتطابق تقريبا مع تعاريف البنك الدولي والتعريف الذي أقرته كذلك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، ويظهر تعريفهما عنصر جديد هو المنظومة الأخلاقية التي يمثلها لمجتمع المدني والتي تقوم على الاحترام والتنوع والتسامح.

وجاء تعريف المجتمع المدني في الندوة التي عقدها مركز الدراسات للوحدة العربية عام 1992 حول المجتمع المدني، والذي يقصد به المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة، في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صناعة القرار على مستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضائها، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية"،(3) وينطوي

(*) أنظر: صالح زياني، **تطور العلاقة بين المجتمع المدني والدولة (1962– 1996)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة،2004، ص74.

(1) سعد الدين إبراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، القاهرة: ورقة مقدمة لمؤتمر الدولة والمجتمع والتحول الديمقراطي،2009، ص05.

(2) أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، القاهرة: مكتبة الأسرة–الهيئة العامة للكتاب، 2008، ص64.

(3) حنين توفيق إبراهيم، **التطور الديمقراطي في الوطن العربي قضايا وإشكاليات**، مجلة السياسية الدولية، العدد142، أكتوبر 2000، ص22.

مفهوم المجتمع المدني على ثلاثة أركان أساسية هي:[1]

– الركن الأول: هو الفعل الإرادي الحر، فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده، ولذلك فهو يختلف عن التنظيمات العائلية كالأسرة والعشيرة والقبيلة.

–الركن الثاني: هو التنظيم الجماعي، فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات، كل تنظيم فيها يضم أعضاء اختاروا عضويتهم بمحض إرادتهم ولكن بشرط أن يتم التراضي بشأنها.

–الركن الثالث: هو ركن أخلاقي سلوكي وينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الخلاف بالوسائل السلمية المتحضرة المستندة إلى قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتناقل السلمي.

من خلال ما سبق يمكن القول أن:

المجتمع المدني هو ذلك الفضاء الموجود بين الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي وبين الدولة ومؤسساتها، حيث ينشط في هذا الفضاء المواطنون بكل حرية مهيكلين في تنظيمات يدخلون فيها طواعية بهدف خدمة مصلحة أو قضية أو التعبير عن رأي مشترك، ملتزمين بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السليمة للاختلافات بعيدا عن تقييد السلطة لهم في حدود معينة.

المطلب الثاني: خصائص المجتمع المدني

يشتمل المجتمع المدني على العديد من التكوينات والقوى، وتعاظم الدور المتوقع منه وقيامه على فكرة المؤسسة التي تطال مجمل الحياة الحضارية، والتي أصبحت (المؤسسة) موضوعا لكثير من أنشطة الهيئات الدولية، التي تهدف إلى دفع منظمات المجتمع المدني إلى أن تصبح قطاعا

(1) بوحنية قوي، **مؤسسات المجتمع المدني وتقديم الحلول السوسيو سياسية**، ضمن كتاب جماعي بعنوان، المجتمع المدني المغاربي ورهانات الإصلاح، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2015، ص ص14،15.

تنمويا فعالا، حيث أن الواقع أثبت أن قوة أو ضعف المنظمة يعود إلى مدى اكتمال عناصرها المؤسسية، لهذا تتفق معظم الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالمجتمع المدني مع الخصائص التي قدمها "صمويل هانتغتون **Samuel Huntington** " والتي تحدد في أربعة خصائص وهي:

1) القدرة على التكيف في مقابل الجمود:

يقصد بها قدرة المنظمة على التكيف مع المستجدات والتطورات الحاصلة في البيئة المتواجدة بها، حيث أنها كلما كانت للمؤسسة قدرة على التكيف كلما كانت أكثر فاعلية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها، وربما القضاء عليها، كما أن هذا التكيف يجب أن يتم على ثلاث مستويات:

- **التكيف الوظيفي:** وهو قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات على أنشطتها ووظائفها.
- **التكيف الزمني:** أي استمرار المؤسسة لفترة طويلة من الزمن، فالديمومة عنصر مهم لفعاليتها ومؤشر لصمودها أمام الظروف وقدرتها التنظيمية.[1]
- **التكيف الجيلي:** ويقصد به استمرار المؤسسة بالرغم من تعاقب الأجيال سواء على مستوى الأعضاء أو القادة والزعماء، ويجب أن تطرح إشكالية من يخلف من، أي أنها تكون قادرة على إنتاج النخب، وكلما تمت عمليات التغيير بطرق ديمقراطية مؤسساتية وجب تجاوز فكرة تركيز المسؤوليات في يد شخص واحد كرئيس الجمعية مثلا.[2]

2) الاستقلال مقابل التبعية:

أي ألا تكون مؤسسات المجتمع المدني خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات، أو الجماعات أو الأفراد، بحيث يسهل السيطرة عليها وفق ما يتماشى مع رؤية وأهداف المسيطر[3] مع قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام

(1) بوحنية قوي، مرجع سابق، ص17.

(2) بوطيب بن ناصر، هبة العوادي، مرجع سابق، ص69.

(3) احمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000، ص25.

والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.[1]

3) **التعقد في مقابل الضعف التنظيمي:** تعدد هيئات التنظيم ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس فيها نشاطها.

4) **التجانس في مقابل الانقسام:** ونعني به عدم وجود صراعات داخل التنظيم التي من الممكن أن تؤثر على نشاطه، فكلما كانت هذه الصراعات والانقسامات بين الأجنحة والقيادات تتعلق بطبيعة نشاطها وممارستها، وتحل بطريقة سلمية بعد حوار ونقاش كان مؤشرا على تطور التنظيم وكلما كانت الصراعات شخصية وكانت طريقة الحل عنيفة، كان دليل على تخلف التنظيم ويرى "هانتغتون"أن التجانس هو تزايد أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون والتنافس، وذلك بدلا عن العلاقات القائمة على أسس الصراعات والاختلافات.[2]

وبإسقاط هذه الخصائص على مجتمعات الدول النامية يتضح لنا ما يلي:

- منظمات المجتمع المدني العربي ليس لها القدرة على التكيف مع المستجدات الحاصلة مما يؤدي إلى عدم قدرتها على الاستمرارية والبقاء، هذا لارتباطها في بعض الأحيان برجل واحد (كاريزما).
- بساطة البنية التنظيمية وتركيزها في المناطق الحضرية والمدن الكبرى دون الأقاليم والمناطق الريفية.
- عدم التجانس وكثرة الصراعات الداخلية لأسباب شخصية.
- تبعيتها للدولة وعدم استقلاليتها، فنشأتها مرهونة بموافقة وقبول الدولة لاعتمادها وتمويلها مربوط بمدى مسايرتها لسياسة الدولة.

(1) عبد الغفار شكر، **المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية**، دمشق: دار الفكر، 2003، ص68.
(2) بوطيب بن ناصر، هبة عوادي، مرجع سابق، ص74.

المطلب الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة المجتمع المدني

1- نظرية المجتمع المدني:

نظرية المجتمع المدني كانت إحدى النتائج التي خلقتها ثورة التكنولوجيا والتقدم العلمي في المجتمعاتالإنسانية، لكن الوعي الاجتماعي ازداد مع تسارع هذه التحولات في المجتمع، وظهور نقاشات وأطروحات نظرية وفكرية حول كيفية تقليص دور الدولة ودمقرطة المجتمع لتظهر إرادة المجتمع المدني إلى الساحة.

يمكن القول أن هذه النظرية تطورت خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، حيث ارتفع عدد المنظمات المدنية من 6000 منظمة عام 1990 إلى حوالي 26000 منظمة مدنية في عام 1999، وقد أوردت منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي أن المساعدات الدولية التي تم تقديمها عبر منظمات المجتمع المدني، قد بلغت حدود 12 مليون دولار في عام2006.[1]

مع تعاظم وتطور الوعي الثقافي والعلمي والاجتماعي، زاد تأثير نطاق منظمات المجتمع المدني في مواجهة الآثار السلبية والضرر الذي يحدثه نظام الدولة الضخمة على المجتمع والإنسان حيث نجحت بعض المنظمات في تشكيل الحوار الدولي في جزء أساسي منه وطبعته بطابعها الخاص، فيما يتعلق – على سبيل المثال – بالبيئة وحقوق الإنسان وبعض المبادئ الأخرى التي تتجاوز حدود الدولة الوطنية.[2]

2- نظرية الأعمدة المتوازنة:يعد "جراي **Gray**" أحد أبرز منظريها انطلاقاً من ملاحظته أن كثيرا من الحكومات تتعهد أمام شعوبها بتنفيذ خطط وبرامج ضخمة، ثم لا تستطيع أن تفي بعهودها لأسباب مختلفة ولهذا فإنه لا يمكن قيام مجتمع يسعى لتحقيق الرفاهية الاجتماعية دون وجود شراكة وتعاون وتضامن بين الأجهزة الحكومية والهيئات الأهلية، فكلاهما متمم للآخر شرط أن لا تتكرر الخدمات التي تقدم للناس من كلا الجهتين (الحكومة و المنظمات الأهلية)، وأن لا

(1) عبد العزيز صبحي، **النظريات المفسرة لدور المجتمع المدني**،موقع إلكتروني،تم تصفح الموقع يوم 2017/01/12 على الساعة 21:35. <https://akalsubhi1987.wordpress.com>

(2) البكاي ولد عبد المالك، **المجتمع المدني والسوق (دراسة تحليلية للتطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني)**، مجلة دراسات، العدد24، ص83.

تتعارض مع بعضها البعض... ولذلك سميت هذه النظرية بالأعمدة المتوازنة، فهذه الجهود المتوازية لا تتعارض ولا تتقاطع فيحدث التداخل أو التكرار.[1]

3-نظرية إخفاق الحكومة وإخفاق السوق:

ترجع هذه النظرية سبب نشأة وتطور مؤسسات المجتمع المدني إلى عجز السوق عن تحقيق المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، وكذا تحقيق العدالة والمساواة خاصة في توزيع الأجور إلا أن الأسواق لا يمكن أن تصاب بالقصور والفشل إذا ما عملت بحرية تامة[2]، وهو ما يجعل من بروز مؤسسات المجتمع المدني كقطاع ثالث أمرا واقعيا، وعليه فظهور هذه المؤسسات يرتبط من ناحية بقصور وعدم قدرة السوق على توفير السلع والخدمات، لكن سرعان ما يوظف هذا الإخفاق لصالح الحكومة للتدخل الاجتماعي والاقتصادي، وعليه فإن الناحية الثانية من القصور تتمثل في عجز الحكومة عن استيعاب متطلبات أفراد المجتمع، وفي هذه الظروف يبرز دور القطاع الثالث أو القطاع غير الربحي حيث يتوجه نحو إشباع الحاجات غير المتجانسة التي أخفق أمامها السوق والحكومة،وتنطلق هذه النظرية من عدة افتراضات أهمها:[3]

- يختلف حجم القطاع تبعا لدرجة التجانس في المجتمع، وخاصة من حيث السكان ومن حيث التنوع الديني والعرقي.
- إن تزايد إنفاق الحكومة على السياسات الاجتماعية والاقتصادية، يؤدي عادة إلى انكماش في دور القطاع الثالث أو مؤسسات المجتمع المدني.
- إن لتمويل الأساسي لمؤسسات المجتمع المدني يكون من الإسهامات الخيرية والوقفية الخاصة.

4- نظرية سد الفجوة:

بدأت حركة تشجيع تأسيس المنظمات الغير حكومية على تقديم خدمات اجتماعية للمواطنين...،

(1) شاوش إخوان جهيدة، **واقع المجتمع المدني في الجزائر**، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر: جامعة بسكرة، 2015، ص ص66،67.

(2)عبد العزيز الصبحى، مرجع سابق.

(3) شاوش إخوان جهيدة، مرجع سابق، ص ص67،68.

مما تبلور لهذه المنظمات والتي أطلق عليها الكثير من الباحثين القطاع الثالث دورا اقتصاديا يحل محل الدولة والسوق معا (القطاعين الأول والثاني) في وظيفة تخصيص الموارد بصورة أكثر عدالة وكفاءة، أو ما يطلق عليه نظرية " سد الفجوة " **the Gap filling** هذه النظرية التي ارتبطت بمجال نشاط دولة الرفاه، بمعنى ارتباط حجم هذا القطاع مع الدور الرعائي للدولة فإذا انحصر هذا الدور اتسع حجم القطاع والعكس صحيح.[1]

5- نظرية الاعتماد المتبادل:

يعتمد التحليل تبعا لهذه الرؤية النظرية على أسس مغايرة في تفسير نوعية العلاقة السائدة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، حيث أن نموذج المنافسة بين القطاعين لا يعد الطريقة الأنجع لتحقيق الأهداف المتوخاة من كليهما، إذ هناك عوامل أخرى كالشراكة أو الاعتماد المتبادل بين الطرفين، فإخفاق الحكومة والسوق من جهة، وحاجات القطاع غير الربحي لمساندة سياسة من جهة أخرى يجعلنا نتوقع نوع العلاقة التي تتميز بالتعاون والشراكة في مواجهة المشكلات الاجتماعية وتوفير الخدمات الإنسانية.

6- نظرية دولة الرفاه:

تنطلق هذه النظرية أساسا من فكرة الدولة التي كانت تهيمن وتسيطر على الحياة العامة، إذ تشهد زيادة في حجم ونوعية إنفاق الدولة على مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، هذا الأمر يقلل من اتساع وزيادة عدد مؤسسات المجتمع المدني، كون دولة الرفاه هي المسيطر الوحيد على تقديم المعونات إلى أفراد المجتمع فكلما حققت دولة الرفاه الحاجات الأساسية للمجتمع، كلما تقلص حجم القطاع الثالث أو مؤسسات المجتمع المدني لأنها تحل محله.[2]

---

(1) هويدا عدلي، **فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية**، جمهورية مصر العربية: الإسكندرية، مركز دراسات الوحدة، 2005، ص6.

(2) شاوش إخوان جهيدة،مرجع سابق، ص ص68،69.

المبحث الثالث: القطاع الخاص، ماهيته وتطوره

شهد العالم تغيرات في نهاية القرن العشرين من نظام دولي ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية، أفرز لنا نظاما اقتصاديا عالميا جديدا يدعو إلى تفعيل الحرية الاقتصادية وإزالة العوائق أمام تدفق المعلومات والسلع، وتحرير السوق والاتجاه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية في ظل سوق تنافسية عالمية واسعة.

ونتيجة لذلك أدركت دول العالم خاصة النامية منها التحديات الجديدة التي أفرزها النظام الدولي الجديد، أنه لابد عليها انتهاج سياسات واستراتيجيات جديدة في القيام بعملية التنمية لمواكبة هذه التحولات، من خلال الانفتاح على الأسواق وتحرير اقتصاداتها والاعتماد على آليات السوق وإعادة النظر في دور الدولة وتقليصه، وإعطاء دور كبير للقطاع الخاص وتأهيله لممارسة دور أكبر في عملية التنمية، نظرا للدور المحوري الذي يلعبه في الاقتصاديات العالمية المتقدمة والنامية وخاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن الاقتصاد العالمي أصبح يعتمد بشكل كبير على القطاع الخاص في تحقيق التنمية على الصعيدين المحلي والإقليمي، وعلى هذا الأساس تزايد الاهتمام بالقطاع الخاص لتحقيق الأهداف التنموية، وخلق فرص العمل وتعزيز قدرة الصادرات على المنافسة إلىجانب تخفيف العبء على ميزانية الدولة لتمويل مشاريع الخدمات العامة.

المطلب الأول: القطاع الخاص ومراحل تطوره: مقاربة تاريخية نقدية

الفرع الأول: تعريف القطاع الخاص:

تعددت التعاريف المرتبطة بالقطاع الخاص ولختلفت الآراء حوله، حيث نجد مصطلحات عديدة مرادفة له منها الملكية الفردية، الملكية الخاصة، النشاط الخاص...، وبالرغم من تنوع هذه المفردات والمصطلحات المعبرة عنه، إلا أنها في مجملها تؤدي الغرض المطلوب في الحالات العامة.

هذا التباين في إيجاد تعريف للقطاع الخاص –كما ذكرنا سالفا– تعكسه الاختلافات الفكرية والأيديولوجية للاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين وغيرهم من المهتمين بالموضوع.

فقد جاء تعريفه في موسوعة المصطلحات الاجتماعية كما يلي:"إذا نشأ القطاع العام فإن نواحي النشاط الأخرى الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد تكون للقطاع الخاص".[1]

أما معجم المصطلحات الاقتصادية عرفه بأنه: "جزء من الاقتصاد الوطني غير الخاضع للسيطرة الحكومية المباشرة ".[2]

كما عرف القطاع الخاص بأنه: القطاع غير المملوك للدولة، حيث يعتبر ركيزة الاقتصاد الحر الذي يستند إلى آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة، ويفترض وجود الاقتصاد الحر عدم تدخل أي فئة (دولة أو غيرها) في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد المنافسة الحرة.... بحيث أن السلوك الاقتصادي يقوم على تحقيق الربح في المشروع، وأن قواعد الربح تتغلب على الاعتبارات الاجتماعية التي يتحملها عادة القطاع العام.[3]

عند الرجوع لهذه التعاريف نجد أنها تتفق في مجملها، على أن القطاع الخاص هو قطاع أعمال مملوك من طرف الأفراد، يستند في عمله على آلية السوق الحرة والمنافسة ويسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، بالمقابل نجد مجموعة من التعاريف أوسع تبناها باحثون في القطاع الخاص ليتوسع ويشمل جميع الفعاليات الأهلية غير الحكومية التي تضم الهيئات والتشكيلات والتجمعات والمؤسسات الأهلية وغير الحكومية، سواء كانت مشتغلة بأعمال تجارية واقتصادية أو منصرفة إلى سائر النشاطات الاجتماعية عدا الحكومة الرسمية.

(1) أحمد زكي بدوي، **معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان: بيروت، 1977، ص370.

(2) حسين عمر، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية**، مكتبة القاهرة الحديثة، 1995، ص204.

(3) إكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص ص104،105.

ويشمل القطاع الخاص وفقا لتعريف الحسابات القومية للأمم المتحدة لعام 1993: المشروعات الخاصة، القطاعات العائلية، الهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات وذلك بغض النظر عن ملكية المقيمين أو غير المقيمين للشركات الخاصة.[1]

كما تعرفه "سلوى شعراوي جمعة" على أنه: " مجموع المنظمات أو الجمعيات التي يؤسسها رجال الأعمال، وتستعمل أساليب مختلفة ومتنوعة لحماية مصالحها الخاصة وتتنوع مؤسسات هذا القطاع بحسب النشاط الذي تمارسه.[2]والقطاع الخاص ينقسم إلى قطاعين جزئيين هما:[3]

- قطاع خاص منظم وهذا القطاع يعمل في إطار منظم حيث يمسك حسابات نظامية.
- قطاع خاص غير منظم يضم منشآت عديدة بما في ذلك الوحدات الحرفية التي تتميز بتوارث المهن في حدود عائلية أو محلية ضعيفة وغالبا ما تختلط الملكية بالإدارة لا سيما وأن ملكية المنشأة تكون عادة في متناول الفرد الواحد أو العائلة على أحسن تقدير، وهذا القطاع لا يمسك في عمله وتعاملاته حسابات نظامية.

انطلاقا مما سبق يعتبر القطاع الخاص أحد العناصر الأساسية والهامة المنظمة للنشاط الاقتصاديالذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، كما أن عملية الإنتاج تقوم على نظام السوق الذي يحدد المبادرة الفردية ويحملها المخاطر والقرارات والأنشطة المتخذة فيه، وبهذا يعتبر ركيزة الاقتصاد الحر الذي يستند إلى آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة، وأنه لا يقتصر على رجال الأعمال بل يشمل كل الفئات التي تقبل تحمل المخاطرة، من خلال ممارسة أي نشاط من أجل تحقيق أرباح ومداخيل في إطار تعظيم المصلحة الخاصة، وسنعتمد في دراستنا على القطاع الخاص المنتج الحقيقي (أجنبي- محلي) الذي يقدم القيمة المضافة إلى الاقتصاد الوطني، حيث يقوم بتوجيه رؤوس الأموال نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة في الاقتصاد الوطني، سواء ما تعلق منها بإنتاج السلع أو الخدمات.

---

(1) أحمد الكواز، **بيئة القطاع الخاص: النظرية والواقع**، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول" دور القطاع الخاص في التنمية-تقييم واستشراف-، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2009، ص10.

(2) سلوى شعراوي جمعة، **إدارة شؤون الدولة والمجتمع**،مصر: القاهرة،مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001،ص126.

(3) إكرام مياسي، مرجع سابق، ص105.

ويمكن إعطاء تعريفا إجرائيا للقطاع الخاص كالتالي: "**القطاع الخاص** هو كافة الفعاليات الأهلية بما فيها المنظمات، القطاعات العائلية والهيئات الخاصة للأفراد التي تحكمها آليات السوق الحرة وتقدم القيمة المضافة الحقيقية للاقتصاد الوطني".

الفرع الثاني: نشأته وتطور القطاع الخاص

لقد بدأت ركائز وشروط السوق في الفكر الاقتصادي بنظرية ـأدم سميثـ في بداية الربع الأخير من القرن الثامن عشر في كتابة ـ **ثروة الأمم** ـ الذي صدر عام1772،والذي ينادي بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وترك الأمور الاقتصادية لجهاز السوق هو الكفيل بالعملية الاقتصادية إنتاجا وتوزيعا واستهلاكا، وقد اعتمدت هذه النظرية على العناصر التالية: [1]

- سياسة الحرية الاقتصادية: الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة، البعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية
- التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم
- الربح هو الحافز الاستثماري: كلما زاد معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

شهد القرن العشرين تجارب النظم التدخلية والشمولية فاشية ونازية وماركسية، حتى ساد انطباع أن الليبرالية هي من تراث الماضي الذي لا يتجاوب مع حقائق العصر إلا أن الأزمة الاقتصادية " أزمة الكساد العالمي 1929" أخطر فاضح للنظام الليبرالي وعصفت بكل الاعتقادات بالسوق وحياد الدولة، فظهرت الثورة الكينزية على يد "**كينز**"عام 1932 الذي خالف فيه كثيرا النظرية الكلاسيكية ودعا إلى تدخل الدولة لإنعاش الاقتصاد[2]،وقد قامت النظرية الكينزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الأمور لعل من أهمها ما يلي:[3]

---

(1)جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، موقع إلكتروني، تم الاطلاع على الموقع يوم2017/01/13، على الساعة 21:49 www.alukah.net/books/files/book-6365/.../elktab%20 w.docx

(2) عبده محمد فاضل الربيعي، **الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2004، ص ص51،52.

(3) عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، 2016،موقع إلكتروني، تم الاطلاع على الموقع يوم 2017/01/13، على الساعة 2016/02.21:56<qu.edu.iq/Ade/WP-content/uploads/>

- رفض فرض النظرية الكلاسيكية لقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظف الكامل، حيث اعتبر "كينز" أن التوظف الكامل حالة خاصة، وليست دائمة الحدوث لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك، فتقلبات النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي الحر.
- معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظف الكامل فمع وجود النقابات العمالية والاضطرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظف الكامل.

لقد دحض "كينز" كل الفروض التي جاءت بها النظرية الكلاسيكية، واستجابت الدول الرأسمالية لدعوته إلى تدخل الدولة عن طريق الإنفاق العام، إذ بدأت تلك الدول في الأخذ بأفكار كينز التي وضعها كحل للازمة الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد العالمي "أزمة الكساد العالمي 1929م" وهي محاولة من "كينز" لتجنيب النظام الرأسمالي الأزمات والنكسات المستقبلية وسمح لتدخل الدولة متى رأت الضرورة لذلك في الإنفاق، أي عندما تظهر بوادر القطاع الخاص في إنعاش الاقتصاد، وهو ما كان مدخلا للدول في التدخل وتوسيع نطاق القطاع العام.[1]

وهكذا بدأت الأفكار الليبرالية التي انزوت خلال القرن التاسع عشر أمام حضور للأفكار الاشتراكية، تستعيد سيطرتها، بظهور الخصخصة في إطار تحول كبير إلى النظام الليبرالي العالمي الجديد الذي يعطي القطاع الخاص الدور الرائد في الاقتصاد.

المطلب الثاني: متطلبات نشوء القطاع الخاص ومبررات الاتجاه نحو الاعتماد عليه

الفرع الأول: متطلبات نشوء القطاع الخاص

يتطلب ظهور القطاع الخاص ونجاحه توفر عدة عوامل أهمها:

1- ظهور ميل نحو الادخار في المجتمع جنبا إلى جنب مع ميل إلى توظيف المدخرات في

(1) عبده محمد فاضل الربيعي،مرجع سابق، ص52.

استثمارات مختلفة بدلا من اكتنازها كرمز للثراء أو كملجأ في أوقات الشدة والضيق.[1]

2- نشوء الأسواق المالية وأسواق السلع (البورصات) التي تسهل عمليات تجميع وتعبئة الموارد المختلفة المالية الأولية والسلعية على أوسع نطاق، وتطرحها للمتعاملين في الأسواق بمواصفات قياسية تسهل لهم العمليات التنظيمية، وتحدد لهم المراجع الميسورة لتأمين حاجاتهم المختلفة.

3- استحداث وسائل وآليات لتلبية رغبات المدخرين في تحويل مدخراتهم إلى استثمارات وتأخذ هذه الآليات شكل مؤسسات متنوعة ابتداء من الشركات التضامنية وصولا إلى شركات المساهمة.[2]

4- توفير البنية التحتية من المتطلبات الأساسية للقطاع الخاص حتى يقوم بدوره في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والإقدام على استثمار أمواله في الأنشطة المختلفة المكونة للاقتصاد القومي إنتاجا وتسويقا، لذلك وجب على الحكومة توفير البنية التحتية المتمثلة في (الطرقات الموانئ المطارات، الكهرباء، والمياه الصرف الصحي الاتصالات ووسائل المواصلات جوا وبجرا وبرا...الخ.[3]

5- الاستقرار السياسي يعتبر داعما قويا لتواجد القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتطوره من خلال دوره الكبير في جلب الاستثمارات الخاصة سواء المحلية منها أو الخارجية، حيث يعكس ثقة أعلى وضمانا أكبر بخصوص إمكانية تحقيق المكاسب في النشاط الاقتصادي، فعدم الاستقرار السياسي يزيد من حالة الشك وعدم اليقين بخصوص الأوضاع الاقتصادية مما يحد من مبادرة ورغبة القطاع الخاص في الاستثمار والتوسع.[4]

6- استخدام الحكومات أدوات السياسة التشجيعية الملائمة التي تؤثر في قرارات القطاع الخاص

(1) ضياء مجيد الموسوي، **أسس علوم الاقتصاد**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2011، ص263.

(2)مرجع نفسه، ص264.

(3) عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سابق، ص63.

(4) بودخدخ كريم، ومسعود بودخدخ، **رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**، ورقة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لما بعد البترول، جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011، ص13.

كي يوجه استثماراته وجهوده إلى مجالات العمل المفضلة مما يتفق مع أهداف برامج التنمية.[1]

الفرع الثاني: مبررات الاتجاه نحو الاعتماد على القطاع الخاص

إن الأساليب والقرارات المنتهجة في القطاع العام أثرت كثيرا على الاعتبارات الإنتاجية الشيء الذي جعل مسار التنمية يواجه العديد من المشاكل، وكان مبررا للحكومات لإعادة النظر في دور الدولة وتراجعه كمحرك أساسي وقائد للتنمية، وتزايد وتيرة تدخل القطاع الخاص، ومن هذه المبررات نذكر ما يلي:

1- تميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة مع القطاع العام مما يؤدي إلى توفير في الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال الخدمات التي يوفرها.

2- يتفوق القطاع الخاص على القطاع العام فيما يخص تجميع الادخار المحلي والأجنبي وتوجيهه إلى المشاريع الأكثر ربحية، الأمر الذي يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

3- يتصف القطاع الخاص بإتباع أساليب إدارية حديثة، وكذلك باستعمال تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تجديد الأموال الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي ورفع نوعية القوى العاملة البشرية المالية مما يؤدي إلى الزيادة الإنتاجية.

4- الاستثمار في القطاع الخاص يساعد على النمو الاقتصادي والحد من الفقر إذ أن القطاع الخاص المحلي القوى والفعال يشكل عنصرا أساسيا في نمو الاقتصاد المستدام، فعبر توفير فرص العمل وفرص توليد الدخل، يستطيع القطاع الخاص تقديم وسائل للحد من الفقر.[2]

5- قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء.[3]

6- تضاؤل قدرة الحكومات عن التوسع في الاستثمار ومواكبة التكنولوجيا في العملية الإنتاجية.[4]

---

(1) المشابقة، وإبراهيم، **أثر الخصخصة في إدارة وتطوير المنتجات**،الأردن: عمان، الطبعة العربية، دار اليازوري، 2013، ص27.

(2) مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر** –،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر: جامعة تلمسان، 2010، ص69.

(3) كريم بودخدخ، ومسعود بودخدخ، مرجع سابق،ص5.

(4) الفاعوري رفعت، **تجارب عربية في الخصخصة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004، ص9.

7-تعاني مؤسسات القطاع العام من تدني الكفاءة الإنتاجية وكفاءة توزيع الموارد.[1]

8- عدم وجود كوادر قيادية في القطاع العام قادرة على إدارة مشروعاته بعقلية استثمارية.[2]

9- تخفيف عبء الدولة في إدارة الوحدات، ومواجهة السيولة والتضخم وتفاقم المديونية.[3]

المطلب الثالث: دور القطاع الخاص في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية

إن الديناميكية وسرعة المبادرة التي يمتاز بها القطاع الخاص تتزايد وتتناقص حسب الدول التي يتواجد بها، فالأنظمة السياسية والإيديولوجية التي تتبعها قد تكون مثبطة أو مشجعة للقطاع الخاص، وبهذا عرف دور القطاع الخاص تغيرا مستمرا نظرا لارتباطه بسياسة النظام وتوجهاتها الإيديولوجية.

الفرع الأول: دور القطاع الخاص في الأنظمة السياسية المختلفة

إن لشكل البيئة السياسية تأثيراً كبيراً على دور القطاع الخاص في التنمية لارتباطه بها لهذا يتغير دوره بتغير سياسة نظام الدولة المتواجد بها، وهذا ما يفسر الاختلاف الواضح في دوره في ظل الأنظمة السياسية المتعاقبة، ومن هنا سنحاول تحديد دوره في النظام الاشتراكي ونظام اقتصاد السوق كشكل أخير للرأسمالية الليبرالية.

أ- دور القطاع الخاص في ظل النظام الاشتراكي:

يقوم النظام الاشتراكي على فكرة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ويرتكز على تدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي بواسطة مؤسساتها العامة (الجهاز البيروقراطي) واتخاذ التخطيط وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحددها الدولة، وإن وجدت بعض المبادرات الفردية فإنها تكون في أضيق نطاق، حيث تختلف أهمية دوره في الدول التي تطبق النظام الاشتراكي من دولة إلى أخرى

(1) المشابقة إبراهيم، مرجع سابق، ص38.

(2) أوانج محمد، **الخصخصة "تحويل الملكية العامة إلى قطاع خاص في ضوء الشريعة الإسلامية**، الأردن: دائر النفائس، ط1، 2000، ص77.

(3) صلاح الدين فهمي محمود، **دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية – تجارب عالمية** -،مصر: القاهرة، جامعة الأزهر، د س ن، ص5.

لاختلاف التطبيقات أو الاتجاهات الاشتراكية وهذا الاختلاف يظهر في النموذجين التالين:

النموذج الأول: وقد ساد هذا النموذج في جميع التجارب الماركسية، وهي نظام فكري يدعو إلى ضرورة سيطرة الدولة على عناصر الإنتاج والثروة،وتصفية القطاع الخاص لأنه يعتبر نقيض للملكية الجماعية لوسائلالإنتاج لأنها" تهدف إلى إشباع الحجات الاجتماعية لغالبية أفراد المجتمع وليس الربح".[1]

النموذج الثاني: وهو الذي لديه نظرة إيجابية حول القطاع الخاص، فأحيانا يعتبر قطاعا له دوره في التنمية الاقتصادية، فيتعايش مع القطاع العام جنبا إلى جنب وأحيانا تؤمم مؤسساته.

تتبنى هذه الإيديولوجيا النظرية الماركسية وهي نظام فكري يدعو إلى ضرورة سيطرة الدولة على عناصر الإنتاج والثروة "عبر تخطيط شامل وتدخل سابق لحدوث الأزمة لمنع حدوثها"[2] وإزاحة القطاع الخاص خارج ميدان النشاط الاقتصادي باعتباره يقوم على استغلال الطبقة العاملة وأن "الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج لا يمكن إلا أن تكون مستغلة".[3]

من خلال ما سبق فإن دور القطاع الخاص في ظل النظام الاشتراكي يكون بين القبول والتأييد أحيانا، وعدم القبول والمعارضة أحيانا أخرى، ومع هذا فإن للقطاع الخاص دورا في التوجه الاشتراكي إلا أنه يعتبر مشاركة ثانوية.

رغم الانجازات التي حققها القطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية في ظل النظم الاشتراكية إلا أن هذه المساهمة كانت دون المستوى المتوقع، الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى إعادة النظر في دوره في الحياة الاقتصادية، وتصفيته جزئيا أو كليا لتمهيد الطريق نحو توسيع الملكية الخاصة وزيادة حجم مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية.

---

(1) عادل حسن، **الأفراد في الصناعة**، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، 1971، ص492.

(2) عمرو محي الدين، **التخطيط الاقتصادي**، بيروت: دار النهضة العربية، 1975، ص13.

(3) رفعت محجوب، **التجربة الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة**، بغداد: بحوث مؤتمر الاقتصاديين العرب الأول ببغداد 1965، مطبعة الإرشاد، 1967، ص363.

شهدت فترة أواخر الثمانينات ظهور بوادر أفول الأنظمة الاشتراكية وبداية فترة الإصلاحات السياسية والاقتصادية على غرار إصلاحات الغلاسنوسا **Glasnost** والبروسترايكا **perestroïka** التي عرفها الاتحاد السوفيتي سنة 1985،فمع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات توجهت أغلب الأنظمة الاشتراكية نحو تبني إصلاحات قتصادية قصد التحول من نمط التخطيط إلى نمط اقتصاد السوق[1] وأن الدولة في تلك المرحلة قد جمعت بين خاصية التدخل المؤقت لدعم الأنشطة الاقتصادية وتوفير عناصر رأس المال الاجتماعي في حالة وجود قطاع خاص ضعيف –حالة اليابان وبلدان أوروبا القارية– وبين خاصية الحيادية والإحجام عن التدخل في حالة وجود قطاع خاص قوي كما في حالة بريطانيا.[2]

ب– دور القطاع الخاص في ظل النظام الرأسمالي "الليبرالي

تعد الحرية الفردية والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أساسا يقوم عليه الفكر الرأسمالي، فكل منتج أو مستهلك وهو يسعي إلى تحقيق صالحه الخاص إنما يحقق في النهاية المصلحة العامة بتوفير أفضل النتائج في أحسن الأوضاع، وكأنه مدفوع في ذلك بيد خفية لتحقيق المصلحة العامة وهنا يذكر– أدم سميث– أنه ليس هنالك ضرورة لتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية[3]بالإضافة أنه دعا في كتابه ثروة الأمم سنة 1776 بأن تكون مهام الدولة محدودة كالدفاع والأمن وغيرها.[4]

إن تدخل الدولة (القطاع العام) في عملية التنمية الاقتصادية كان دون المستوى المتوقع الأمر الذي جعل النقديين الذين جاءوا بعد –كينز– يطالبون بإعادة النظر في دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وخصوصا بعد أن تدهورت الأوضاع الاقتصادية،لتمهيد الطريق نحو توسيع الملكية الخاصة، حيث هيمن النموذج الرأسمالي من جديد الذي يرمز إلى قلة تدخل الدولة وكثرة المبادرة الفردية وزيادة دور القطاع الخاص.

---

(1) تاحي طارق، **علاقة السياسة بالسوق في الجزائر – دراسة في أثر السياسات الحكومية على مسار تحرير الأسواق الوطنية**– المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد3، 2015، ص10.

(2) عصام الفخاجي، **رأسمالية الدولة الوطنية**، لبنان: بيروت، دار ابن خلدون، 1979، ص ص43،44.

(3) عبده محمد فاضل الربيعي،مرجع سابق، ص51.

(4) يوسف كمال محمد، **فقه اقتصاد السوق (النشاط الخاص)**، مصر: القاهرة، دار النشر للجامعات، ط3، 1998، ص30.

بناء على ما تقدم فإن النموذج الليبرالي (النظام الرأسمالي) عبارة عن نسق فكري يقوم على الإيمان بأهمية الفرد في الحياة الاجتماعية، وأهمية حرية الفرد ورفاهيته، وتدعيم ذلك بإرساء قواعد الديمقراطية السياسية، وتأكيد المساواة في الحقوق والواجبات بين الأفراد ومعارضة سيطرة الحكومة على الأفراد والحد من سلطات الدولة.[1]

على هذا الأساس فإن النظام الرأسمالي يعطي أهمية ودورا كبيرا للقطاع الخاص في التنمية باعتباره له القدرة على الابتكار وحسن التسيير، وأكثر كفاءة في تخصيص الموارد لتحقيق النمو مما دفع معظم الدول إلى التوجه نحو اقتصاد السوق، مركزة في هذا الاتجاه على مفهوم الخوصصة والتي تتطلب تخلي الحكومة عن جزء من ملكيتها وإدارتها للمال العام وتحويله للقطاع الخاص وإزالتها لكثير من القيود المفروضة على نشاط هذا القطاع.[2]

الفرع الثاني: دور القطاع الخاص في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الجديدة

لقد بينت تجارب دول عديدة فشل منشآت الأعمال التابعة للدولة وعدم قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة لها، خاصة ما يتعلق بمجال التنمية، حيث أنه منذ السبعينات عاش العالم تحولات مختلفة اقتصادية وسياسية وفكرية هامة، فأصبح أكثر تداخلا في علاقاته الاقتصادية، مما نتج عنه ظهور اتجاهات عالمية للتنمية، تهدف معظمها إلى منح القطاع الخاص دورا أكبر في النشاط الاقتصادي وتقليص دور الدولة، وقد ركزت هذه الاتجاهات على مفهوم الخوصصة الذي يستدعي إعادة صياغة دور القطاع العام ودور القطاع الخاص، في وضع جديد يتعايش فيه القطاعان ويعملان معا في اتجاه التنمية، وأن يعملا بطريقة تكاملية وتنافسية في الأداء في كلا القطاعين.[3]

---

(1) عبد الحليم الزيات،**التنمية السياسية (دراسة في الاجتماع السياسي) الجزء الثاني البنية والأهداف**، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص23.

(2) ضياء مجيد الموسوي، **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية (آراء والتوجهات)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص230.

(3) عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سابق، ص114.

1- موقع القطاع الخاص من التحولات العالمية:

لقد أكد–كما ذكرنا سابقا – آدم سميث " في كتابه " ثروة الأمم " 1776 إلى الاعتماد على آلية السوق والملكية الفردية لتحقيق التنمية، إلا أن التطبيق الحقيقي على أرض الواقع لفكرة الخوصصة كان منذ نهاية الستينات، وما زادها أهمية ولفت إليها الأنظار، هو البرنامج الشامل الذي اضطلعت به حكومة المحافظين البريطانية في عام1979 بقيادة "**مارجريت تاتشر**"،فلقد تضمن البرنامج تحويل مشروعات وأنشطة القطاع العام إلى القطاع الخاص.[1]وبذلك سعت حكومة" تاتشر" إلى تقليص دور الدولة في القطاعات الإنتاجية والخدمية ومنذ ذلك الحين وعملية الخوصصة في انتشار وتوسع مستمر في العالم نظرًا للنتائج الإيجابية التي حققتها التجربة البريطانية[2]، وقد قام كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتحفيز الدول وترغيبها في سلوك هذا النهج، وطبقا لتقارير البنك الدولي فقد تم خلال الثمانينات من القرن العشرين خصخصة ما يزيد عن 6800 مشروع عام، وخلال التسعينات تم خصخصة ما تزيد قيمته على 19 مليار دولار أمريكي من المشروعات في ربوع البلاد النامية وحدها.[3]

وبهذا أصبح القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق أي نشاط اقتصادي حقيقي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وديناميكية على المدى الطويل يسير وفقها النشاط الاقتصادي؛ إذ تؤكد معظم أفكار علماء الاقتصاد باختلاف توجهاتهم على أن القطاع الخاص وفي ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي،"وذلك انطلاقا من عملية الاستثمار وتراكم رأس المال، نظرا لما يتحمله من تكاليف وكذا للمنافسة السائدة في السوق، فإن الكفاءة في الأداء والتنظيم المحكم للنشاط

(1) منير إبراهيم هندي، **أساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة (خلاصة الخبرات العالمية)**، مصر: القاهرة، إدارة البحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1995، ص5.

(2) السيد عبد المولى، **المالية العامة المصرية – دراسة الاقتصاد العام لمصر**–،مصر:دار النهضة، 1990، ص4.

(3) شوقي دنيا، **الخصخصة وتقليص دور القطاع العام – موقف الاقتصاد الإسلامي** –،ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي الذي تنظمه كلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2003، ص6.

والعمل على التجديد والابتكار بشكل ديناميكي هو السبيل الوحيد لتحقيق الربح ومن ثم المحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس إيجابا على عملية النمو الاقتصادي".[1]

إن انخفاض الكفاءة كما تؤكد النظرية الاقتصادية راجع دوما إلى انحصار المنافسة وليس إلى أصل التملك وطبيعة النظام الإنتاجي ذلك أن ضغوط قوانين السوق كفيلة بتصفية الكيانات ضعيفة الأداء في القطاع الخاص بفاعلية أكثر مما عليها في القطاع العام، كما أن التحول إلى الخوصصة تعني زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة وملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الدولة أو تمتلكها".[2]

لذا وفق تصور مؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن التوجه نحو القطاع الخاص وخلق الشراكات يشير إلى أن ذلك جزء من عملية الإصلاحات الهيكلية في البنيان الاقتصادي، وتتضمن إعادة تحديد دور الدولة والتخلي عن الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها.[3]

كما يعرف الاقتصاديين ضمن المدخل التنموي " الخوصصة"، بأنها مجموعة السياسات والإجراءات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على نظام السوق وآلياته في تحقيق التنمية والعدالة"[4]، من جهة أخرى هي "اتجاه إيجابي وفعال لإعادة التعامل بقوى السوق في النشاط الاقتصادي وتأكيد للمبادرة الفردية كأساس للتطوير والابتكار".[5]

إذن: "هي سلوك يقتضي من خلاله تقليص دور الدولة، أو الرفع من دور الخواص في ظل النشاط أو الحيازة لوسائل الإنتاج، بالاعتماد وبصورة كبيرة على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص بالمنافسة، من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية.[6]

من خلال هذه التعاريف نجد أن الخوصصة عملية يتم من خلالها تنازل الدولة على المؤسسات

---

(1) بودخدوخ كريم، بودخدوخ مسعود، مرجع سابق، ص 3، 4.

(2) سعيد النجار، **التخصيصية والإصلاحات الهيكلية**، مصر: د س ن، 1998، ص15.

(3) فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص141.

(4) صديق عفيفي، **التخصصية وإصلاح الاقتصاد المصري**، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات الاقتصادية، 1991، ص41.

(5) داليا حسين الدر ديري، **المدن الجديدة والتنمية العمرانية في مصر**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد197، 2004، ص22.

(6) أحمد ماهر، **دليل المدير في الخصخصة**، مصر: الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص ص24،25.

التي تملكها بصفة كلية أو جزئية لصالح القطاع الخاص، والمراد من هذه العملية هو تطوير قطاع الأعمال من خلال آليات السوق، وتطبيق الخوصصة تختلف من بلد لآخر، "فمثلا في بعض الدول النامية جاءت الخوصصة بعد موجة التأميم التي سادت في الستينات والسبعينات حيث صادرت الدولة ممتلكات من القطاع الخاص لمصلحة القطاع الحكومي، وبعد مرور عقد من الزمن جاءت موجة إعادة المؤسسات العامة للقطاع الخاص بعد المشاكل التي تراكمت من عدم الكفاءة في الإدارة العامة والخسائر التي أثقلت موازنة الدولة".[1]

إن تبني التوجه إلى اعتماد القطاع الخاص وتمكينه في النشاط الاقتصادي عن طريق عدة أساليب وطرق مختلفة، لذا فقد اعتمدت الدول على اختلافها في مجال تطبيق الخوصصة عدة أساليب أشهرها:[2]

- بيع المشروعات العامة كليا أو جزئيا إلى منظمات وأفراد القطاع الخاص.
- شراء الإدارة والعمال للمشروع.
- مشاركة القطاع الخاص في رأس مال شركات القطاع العام.[3]
- إعطاء الحرية الكاملة للقطاع الخاص في الوجهة الاقتصادية.

عموما كشفت تجارب العديد من الدول فشل منشآت الأعمال المملوكة للدولة في تحقيق الأهداف المنوطة منها[4]،الأمر الذي دفع الدول إلى ضرورة التمهيد لتنفيذ برنامج الخوصصة حيث اختلف تطبيقها من دولة إلى أخرى، وهذا ما يتركنا نتناول حتمية الاتجاه نحو تحويل مشروعات وأنشطة القطاع العام إلى القطاع الخاص، في برامج التنميةثم نبين شروط نجاحها.

(1) زيد منير عبوى، **الخصخصة في الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق**، الأردن: عمان، المعتز للنشر والتوزيع، دار دجلة، ط1، 2006، ص17.

(2) داليا حسين الدرديري، مرجع سابق، ص22.

(3) جاسم مجيد، **المديرون والمنظمات في ظل المتغيرات العالمية: الخصخصة، العولمة، اتفاقية ألغات**، مصر: الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2005، ص12.

(4) منير إبراهيم هنيدي، مرجع سابق، ص3.

2-حتمية التوجه نحو القطاع الخاص في خلق شراكة تنموية:

1-عوامل ودوافع التوجه نحو الخوصصة:

- فشل منشآت القطاع العام في تحقيق الأهداف المنوطة بها خاصة ما يرتبط منها بالتنمية.
- إظهار عدم كفاءة القطاع العام في أوقات متباينة على العكس من القطاع الخاص الذي أثبت من خلال الممارسة العملية كفاءته مما دفع إلى الاهتمام به.[1]
- رغبة حكومات الدول في المساهمة في ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال التخلص من أعباء الدعم المادي الذي تتحمله الحكومات لمنتجات وخدمات المرافق والشركات العامة وتوفير مصدر آمن للأموال يمكن أن يساهم بدعم الموازنات وتغطية الحجوزات وعلى دفع القطاع الخاص لتولي الاستثمارات بهذه الأنشطة.[2]
- تفعيل المدخرات المحلية ودعم الوعي الادخاري لدى الأفراد من خلال فتح الباب أمامهم لامتلاك حصص أو أسهم في هذه المشروعات.[3]
- تقليل التدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية قدر الإمكان وترك الحرية الكاملة للمشروعات الخاصة وإدارتها في التعامل مع المعوقات من عمالة زائدة ومخزون راكد وهياكل الأجور والحوافز.[4]
- وفيما يتعلق بالدول النامية نجد أن اعتماد هذه الدول على التخطيط المركزي الحكومي والملكية العامة لوسائل الإنتاج أدى إلى انتشار مظاهر الاقتصاد الخفي، وكان لهذا المظهر آثار سيئة كثيرة ولكن عملية التحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة تؤدي إلى الحد من هذه الظاهرة وحصرها في أضيق الحدود.
- إدخال التكنولوجيا الحديثة في مجال الصناعة والزراعة والخدمات...والتطوير المستمر تماشيا مع الاتجاهات العالمية.[5]

---

(1) زيد منير عبوي، مرجع سابق، ص17.

(2)مرجع نفسه، ص18.

(3) شوقي دنيا، مرجع سابق، ص10.

(4) جاسم مجيد، مرجع سابق، ص16.

(5) فؤاد بن غضبان، مرجع سابق. ص145.

2-شروط تمكين القطاع الخاص ونجاحه:

لكي تنجح الدول وخاصة النامية منها في تطبيق عملية الخوصصة وتصل إلى تحقيق الأهداف المسطرة لها، فعليها إتباع عدة خطوات نذكر منها:[1]

- تحديد الأهداف الكلية للخصخصة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بحيث يضمن هذا التحديد التنفيذ السليم لبرنامج الخصخصة والترتيب الدقيق لمراحل الخصخصة، بحيث يكون تنفيذ البرنامج على مراحل تلك الأهداف.
- القيام بعملية إعلامية ودعائية للخصخصة وأهميتها للفرد وللمجتمع في مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية، بحيث تؤدي تلك التوعية إلى غرس الاطمئنان وإزالة التخوف وخلق الحافز لدى الشركات والنقابات والعمال العاملين في القطاع الخاص للقبول بأهمية الخصخصة ومردودها الشامل على الاقتصاد الوطني والمجتمع بأسره.
- إيجاد مناخ تنافسي لأن تطوير القطاع الخاص وزيادة مساحته ودوره يتطلب بيئة تنافسية تجعله يقدم على الاستثمار وتشغيل أمواله في ظل منافسة تضمن استمراره في النشاط وتحسين الأداء ورفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين الجودة.

(1)عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سابق، ص139.

المبحث الرابع: الشراكة التنموية كبديل لمركزية الدولة: مفاهيم وتطبيقات

رغم ما تمتلكه الدولة من مقومات لإحداث التنمية، إلا أنها لا تستطيع بمفردها تحقيق ذلك فهناك تحول واضح في معظم دول العالم نحو الاعتماد على المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل أن يكون لهما دور ومساهمة كبيرة في تحقيق التنمية، عبر إشراكهما في تدبير الشأن المحلي.

يؤكد التفسير الذي تطرحه قضايا منظور الشراكة أن هناك حاجة إلى جهود شراكة وإدماج وتكامل بين القطاعات المتباينة في المجتمع والتي تمثل الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لأن كل فاعل منهم بمفرده لا يمتلك المقومات المطلوبة من أجل دفع عجلة التنمية، حيث تقوم الدولة (الحكومة) تهيئة البيئة السياسية والقانونية المساعدة على عمل الأطراف الأخرى، بينما يهيئ المجتمع المدني التفاعل السياسي والاجتماعي بتسخير الجماعات المشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويقدم النصائح والاستشارات للأطراف الأخرى، في حين يعمل القطاع الخاص على تحريك العملية التنموية وخلق فرص العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع.[1]

المطلب الأول: الشراكة التنموية: مقاربة مفاهيمية

ظهر مفهوم الشراكة بناءا على تزايد الوعي المجتمعي، وتدني مستوى التنمية في الدول خاصة منها النامية، حيث أن إكراهات التنمية جعلت من المجتمع المدني والقطاع الخاص شركاء عليهم أن يلعبوا دورهم في التخفيف من هذه الإكراهات والرفع من مستوى عيش المواطن، ولهذا طرح بشدة مفهوم الشراكة في التسعينيات من القرن العشرين وذلك في الخطاب العالمي للأمم المتحدةكالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة1997، والمؤتمرات العالمية مثل مؤتمر البيئة في البرازيل سنة 1992، ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية سنة 1994، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في النمسا 1993، وغيرها من المؤتمرات التي أكدت على أهمية الشراكة بين الدولة والمجتمع لمدني والقطاع الخاص.[2]

---

(1)Handy ,H. **Beyond Stabilisation ,toward a dynamic Maret Economy ,** Washington , DC: International Monetary Fund. Egypt. , 1998 , p15.

(2) محمد عبد الوهاب،**دور الإدارة المحلية والبلديات في ظل إعادة صياغة دور الدولة**، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العربي الخامس حول " الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي " الإمارات العربية، 2007، ص48.

عرفت الشراكة بأنها "ذلك التفاعل بين مكونات أساسية هي الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، هدفه تحقيق التنمية المستديمة كما تعد الشراكة المجتمعية توجها تنمويا يقوم على أساس التكاملية والتكافؤية بين الأدوار التي تقوم بها كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.[1]

الشكل رقم (01):فواعل التنمية في إطار مفهوم الشراكة

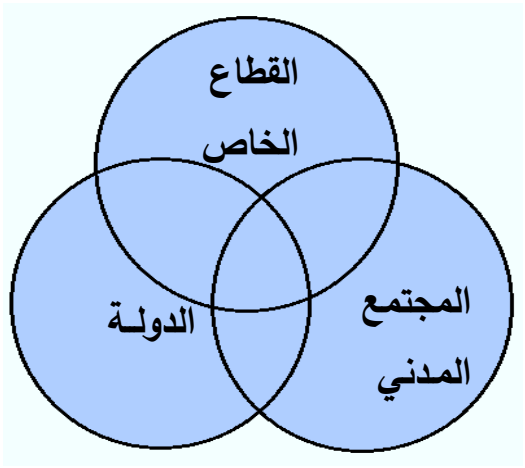

المصدر: مصطفى كامل السيد وآخرون الحكم الرشيد والتنمية، 2006.[2]

ويقصد بها أيضا إيجاد صيغة جديدة للحكم تقوم على ثلاث دوائر متقاطعة في مصلحة ما من العمل المشترك، تمثل هذه الدوائر ثلاث مكونات أساسية هي الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وتنطوي على تحديد مجالات العمل والنشاط لكل من أطرافها الثلاث.[3]

وتعني الشراكة أيضا: الاتفاق بخصوص تحقيق أهداف مشتركة أو محدودة، ويفترض أن تتضمن شكلا من أشكال الاعتراف بالآخر وبدوره كطرف شريك كليا أو جزئيا طالما يمكنه أن يساهم في عملية التنمية.[4]

(1) خشمون محمد، **المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية**، الجزائر :مجلة الباحث الاجتماعي، العدد10، ص38.

(2) مصطفى كامل السيد وآخرون الحكم الرشيد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ص80.

(3)- UNPD, " Reconceprualising Gouvernance ", Discussion paper 2 (New York: UNPD, january, 1997, p 21.

(4) فؤاد غضبان، مرجع سابق، ص147.

الشراكة هي اقتراب تنموي يتضمن علاقة تكامل، بين قدرات وإمكانيات طرفين أو أكثر تتجه لتحقيق أهداف محددة، وفي إطار من المساواة بين الأطراف لتعظيم المزايا النسبية التي يتمتع بها كل طرف، وفي إطار احترام كل طرف للآخر، وتوزيع الأدوار وتحمل المسؤوليات بقدر كبير من الشفافية.[1]

ويرى "عادل محمود الرشيد"[2]، وفقا لـ **(Brinkerhoff)**، كما ورد في دراسة **(Haque**2004**)** فإن أي تعريف للشراكة يجب أن يتضمن عنصرين أساسيين هما:

- **التبادلية (Mutuality):** والتي تعزى إلى التدخل والالتزام بين الشركاء والمساواة في اتخاذ القرار والحقوق والمسؤوليات بعضهم تجاه بعض.
- **الهوية التنظيمية (OrganizationalCulture):** والتي تعزى إلى المحافظة (وليس التسليم الكامل) على هوية كل شريك وقناعته وقيمه.

مما سبق نجد أن فكرة الشراكة تقوم على نظرة مشتركة مبنية على قناعة أساسية مفادها أن الأطراف المشاركة والفاعلة من أصحاب المصلحة من حكومة وقطاع خاص ومجتمع مدني، يجب أن تكون ضمن إطار علاقة منظمة واضحة ومحددة، قائمة على أسس التعاون والتشارك وتبادل المصالح والمنافع والاستمرارية والتفاعل التواصلي للاستفادة من مؤهلات كل طرف، بغية الوصول إلى تحقيق الأهداف التنموية المسطرة بين الأطراف المشاركة بناء على شعور جميع الأطراف بالانتماء والمسؤولية المشتركة لتنمية المجتمع.

يتبين من التعريفات السابقة أن مفهوم الشراكة مفهوم حديث متعدد الأوجه ذو أهمية متزايدة وهو مرتبط بأبعاد عديدة يبرز منها البعد الإداري والتنظيمي والتعاوني والاقتصادي والسياسي

---

(1) سنوسي بن عومر، **فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر– تقييم تجربة الشراكة قطاع عام– خاص** –،أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير والعلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة تلمسان، 2014، ص49.

(2) عادل محمود الرشيد،**إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (المفاهيم،النماذج،التطبيقات)**، مصر: القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط2، 2007، ص ص5،6.

والاجتماعي والقانوني والتنموي والاستراتيجي وتحقيق المصلحة المشتركة [1]وهو يعني العلاقة بين الجهات الحكومية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني وهناك عدة مبادئ يجب توفرها بين الشركاء والموضحة بالشكل رقم(02) لإنجاح ولتحقيق عملية الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص وهي:

- **الالتزام والتعهد commitment:** وهو أن يتم إنجاز وتنفيذ القرارات التنموية وفقا لمنهجية وأهداف تحدد دور كل شريك في ظل مناخ إداري فعال يتعهد كل طرف فيه بالالتزام بالدور المحدد له من قبل.

- **الاستمرارية continuity:** غالبا ما يستمر تنفيذ مشروعات الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص إلى فترات طويلة وخلال هذه المدة من المحتمل أن تتغير سياسات الدولة مما قد يؤدي بدوره إلى إلغاء مشروعات الشراكة، لذا يجب الأخذ في الاعتبار المدة الزمنية الملائمة عند تنفيذ مشروعات لها درجة من الحساسية السياسية، كما يجب تحديد الإطار العام ومنهجية الإدارة في ظل قوى السوق التي تحكم عملية الشراكة.[2]

- **الشفافية transparency:** وتعني التنسيق بين الشركاء من خلال رؤية واضحة للأساليب التي ينتهجها كل شريك لتنفيذ الأهداف الموضوعة، مع التعامل بصدق ووضوح مع المتغيرات الداخلية والخارجية التي تحدث خلال فترة الشراكة.

(1) عادل محمود الرشيد، مرجع سابق، ص6.

(2) أحمد هاشم سماحة، **نحو إدارة حضرية فعالة في مصر – الخصخصة في إطار مشروعات البنية الأساسية**، رسالة دكتوراه، مصر: جامعة القاهرة، 2003، ص32.

شكل رقم (02): أسس الشراكة الناجحة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني

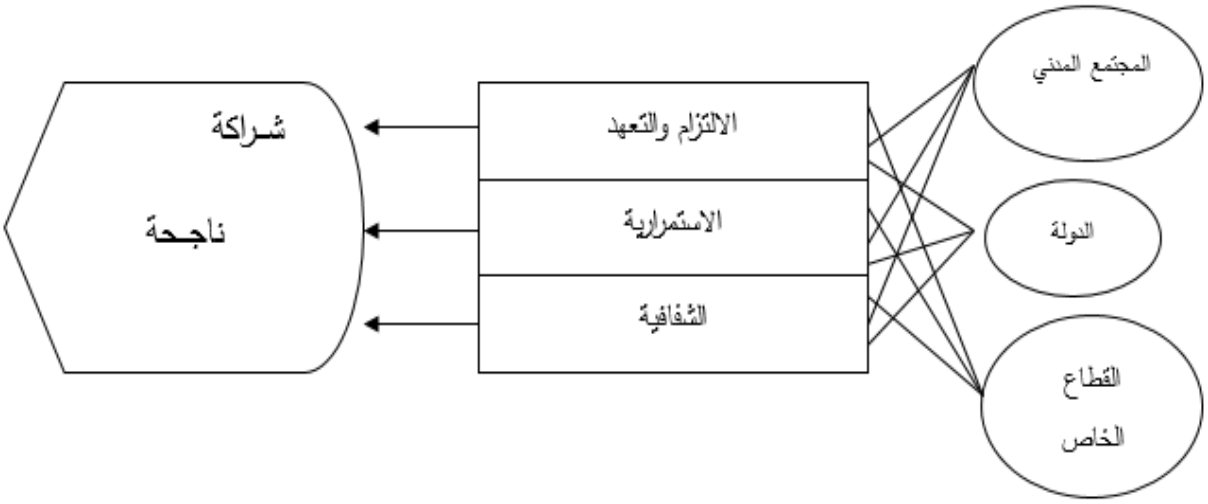

المصدر: محمد أشرف خليل حمدونة، العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني (من وجهة نظر القطاع الخاص بقطاع غزة)، 2007.[1]

إذن فالمقصود من الشراكة هو تفاعل بين طرفين أو أكثر، يجمعهما مصلحة ما أو عمل مشترك وتربطهما علاقة اتحادية تكاملية بغية الوصول إلى الأهداف المنشودة، ويكون أساس هذه الشراكة عقد يتضمن أسس الاتفاق والاستمرارية وتحديد القضايا والمسائل المشتركة والأهداف المقصودة مع تحديد الأولويات لتحقيق المنفعة المشتركة.

المطلب الثاني: الشراكة التنموية: تحدياتها وإشكالاتها العملية

مفهوم الشراكة الذي يجري تسويقه يحتاج إلى نقد جاد في ضوء خبرة الدول النامية ويفتح ذلك الباب أمام نقد الأسس البنيوية التي تستند إليها الدولة بمختلف مؤسساتها وأجهزتها ويمتد النقد ليشمل أسس الشراكة الأخرى.

1-غياب مقومات الدولة الحديثة: إن أبرز مقومات الدولة الحديثة هو وجود خطوط فاصلة بين العام والخاص على نحو تكون فيه ميادين العمل واضحة بين مختلف الفاعلين، حتى تتحول أي

(1) محمد أشرف خليل حمدونة، **العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني من وجهة نظر القطاع الخاص بقطاع غزة**، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير، 2007، ص50.

شراكة إلى عملية بنائية من أجل ترشيد أفضل للموارد في العمل التنموي وتشهد الدول النامية و بدرجات متفاوتة ظاهرة الإقطاع السياسي حيث تضع الخطوط الفاصلة بين العام والخاص وتدير النخب المسيطرة مختلف المهام بآليات الدولة الحديثة، ولكن بهدف تحقيق منافع شخصية وتصبح بذلك إدارة الدولة برمتها قائمة على إدارة فساد منظم وتتحول بالتالي العلاقة بين المواطن والدولة في كافة المواقع والمؤسسات من علاقة مواطنة إلى علاقة المولى بالتابع وتصير الأطراف الحكومية وغير الحكومية – ضالعة بصورة أو بأخرى في إدارة قائمة على منطلقات إدارة السياسة في عصر ما قبل الدولة الحديثة.[1]

2-غياب الخطوط الفاصلة في الأدوار والمسؤوليات: يفترض من مفهوم الشراكة أن هناك خطوطا فاصلة بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في المجتمع من حيث توزيع الأدوار والمسؤوليات في ظل عقد اجتماعي واضح المعالم، وهي حالة غير قائمة في العديد من الدول بشكل عام.

يتضمن مفهوم الشراكة تركيزا على دور القطاع الخاص في النهوض بالاقتصاد من خلال توفير الوظائف والقيام بالمشروعات، وهذه هي خبرة الدول المتقدمة التي يؤدي فيها القطاع الخاص دورا أساسيا في الاقتصاد في ظل قوانين تحافظ على رشاده الحياة الاقتصادية، وتحمي المواطن من تعسف السوق والرأسمالية غير أنها في المجتمعات النامية لا يستطيع القطاع الخاص أن يؤدي دورا نهضويا في مجتمعاته في ظل غياب القوانين الرادعة التي تحمي العمال من التعسف.[2]

3-غياب الأساس البنيوي للمواطنة:يذهب فريق من الدارسين إلى أن غياب الأساس البنيوي لمفهوم المواطنة في العديد من الدول النامية – وبخاصة في المنطقة العربية – يجعل من الصعب بناء صيغة للحكم الجيد تقوم على شراكة فعلية بين فاعلين حكوميين وغير حكوميين.

---

(1) وفاء معاوي، **الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر: جامعة باتنة، 2010، ص 101.

(2) سامح فوزي، مرجع سابق، ص47.

4-**المخاوف الموروثة بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين:**من المفترض أن مفهوم الشراكة يدعو إلى وجود توافق بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية، بينما في الدول النامية العلاقة بينها تحكمها مخاوف وشكوك موروثة.[1]

المطلب الثالث: علاقة الشراكة بالتنمية المحلية: التكامل والاعتمادية المتبادلة

يتجلى دور الشراكة في تحسين مناخ الأعمال وفي تدعيم علاقة الدولة بالمجتمع المدني والقطاع الخاص أمرا ملحا، ويحتاج إلى أن تتحول الدولة إلى قوة شريكة ومتكاملة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، أما من جانب الدولة فينبغي القبول بدور المجتمع المدني والقطاع الخاص والإقرار بحقهما في المشاركة والتنمية، ودراسة اقتراحاتهما ومدى مساهمتهما في التخطيط والتنفيذ.

إن هذا التوجه يمكن من بناء استراتيجيات وسياسات وطنية تسهم في عملية التنمية وتأخذ في الاعتبار دورهما، كأحد أهم القطاعات الفاعلة التي تساند مهام الحكومات، حيث يغيران وجه التنمية، بسبب امتلاكهما الجماعات الاجتماعية صاحبة الدور الاقتصادي حيث يعطيان قيما إضافية في المجتمع، فعلى الصعيد السياسي، يساهمان في صناعة السياسات وتقديم الخدمات ضمن شراكة حقيقة في إطار السياسات العامة، من حيث اعتبار القطاع الخاص والمجتمع المدني حراس القيم الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.[2]

إن عملية التنمية بشكل عام والتنمية المحلية بشكل خاص تعتمد على مبدأ الشراكة بين الأطراف الفاعلة جميعها، وهذه تطال هيئات الحكم المحلي والهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، حيث يعمل جميعهم كأطراف لتقليص الفروقات الاجتماعية عن طريق تأطير المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام.

---

(1)سامح فوزي، مرجع سابق ، ص51.

(2) jacqueline Wood , et d'autres experts, LACDI, **la société civile et le développement**, 15/01/2018<www.ccic.ca/files/what we do ?/co2-papiers.pdf>

وتتراوح مجالات عمل هذه المنظمات بين حقوق الإنسان، المرأة، العدالة، الأعمال الخيرية والإنمائية، وتقديم المساعدة للمرضى والمعاقين، وكبار السن، وتطوير نظم التعليم وتقديم العون للعاطلين عن العمل في تدريبهم وتأهيلهم ومن ثم خلق فرص عمل لهم.[1]

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة بهذا الشكل هي الطرف الممثل للدولة في معادلة الشراكة التنموية على الصعيد الوطني، أما على المستوى المحلي، فإن الطرف الموازي للحكومة هو المجلس البلدي في بعض الدول، بصفته السلطة المحلية المنتخبة بالإضافة إلى الشريكين الآخرين وهما القطاع الخاص: وهو جملة المؤسسات الاقتصادية وقطاع الأعمال المحلي ورجال الأعمال والهيئات الاقتصادية النشطة، والشريك الثالث؛ المتمثل في المجتمع المدني: الجمعيات والهيئات واللجان والناشطين الذين يتمتعون بحضور تمثيلي وفعالية ضمن النطاق البلدي: يمكن إجمال الدور التنموي في ظل الشراكة في الآتي:[*]

الفرع الأول: دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في التنمية الاجتماعية

إن الدور الذي يقوم به المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال التنمية الاجتماعية، قائم على برامج التوعية ومساهمات مادية للنهوض بتنظيم الأسرة، وتحسين مستوى الخدمات،وينطلق ذلك من خلال مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي؛ فالمجتمع المدني يعمل على البحث وجمع الإحصاءات عن الفئات المعوزة عن طريق الجمعيات باعتبارها الأقرب للمواطن، والعمل على تكريس قيم التضامن في الإعانات الاجتماعية والصحية وغيرها حيث يعمل المجتمع المدني لمكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي من خلال الآتي:

- تدعيم التعليم: من خلال ترسيخ فكرة التعليم للجميع، حيث تعمل جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني على تحقيق هدف التعلم لصالح الجميع.
- التوعية بكيفية المشاركة في العمل التطوعي وذلك أن للمشاركة أساليب ومجالات متعددة

(1) إبراهيم أحمد ملاوي، **أهمية منظمات المجتمع في التنمية**،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد24، العدد02، 2008، ص260.

(*) أنظر: أديب نعمة، " **بلديات ومجتمع بلدي وتنمية**"، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الموسوم ب: البلديات والتنمية المحلية،مركز البحوث العامة لجامعة لبنان، لبنان، 27 فيفري2010، ص ص58،47.

ونظاما يساعد على استثمار المشاركة.[1]

- توعية أفراد المجتمع: من خلال توعية المواطنين بضرورة مكافحة الفقر، وحقهم في العيش الكريم واستغلال كافة الموارد المتاحة بعدالة وعقلانية.
- الاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون: إن وجود منظمات غير حكومية عديدة ومتنوعة يعتبر من خصائص المجتمعات المسالمة والمستقرة التي يسود فيها الاحترام الراسخ لسيادة القانون.[2]
- الضغط من أجل الاعتراف بحقوق المواطنين وتأمينها وتوعيتهم بأهمية العمل التطوعي للفرد والمجتمع.[3]
- نعتقد أن تقديم الدعم المالي والتبرعات المادية لمؤسسات المجتمع المدني من طرف القطاع الخاص تعمل على زيادة التواصل ونشر التلاحم بين أفراد المجتمع.

الفرع الثاني: علاقة المجتمع المدني والقطاع الخاص بالتنمية الاقتصادية المحلية

يمثل دور هؤلاء الفواعل في التنمية الاقتصادية من خلال القضايا التالية:

- التعريف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات: حيث أن للمسؤولية الاجتماعية علاقة وطيدة بالتنمية المحلية؛ فهي تدخل ضمن أبعادها الثلاثة: البيئي والاقتصادي والاجتماعي.
- الكفاءة في تقديم الخدمات: إن شبكة الفواعل تستطيع أن تقدم خدمات بمستوى جودة أعلى وبتكلفة أقل من الناحية الاقتصادية، مما لو قامت بها الحكومة، لاسيما في الدول النامية التي تعاني حكوماتها، عادة من البيروقراطية وارتفاع تكاليف المشروعات. حيث تعمل هذه الفواعل على بلوغ مستوى عال من الخدمات النوعية وبتكلفة أقل.[4]
- المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية والتصدي للانتهاكات التي تطال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والأسر.[5]

---

(1) عبد الرحمان صوفي عثمان، محمود عرفان، **دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني (الضرورات والمستلزمات)**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، 2012، ص77.

(2) أحمد إبراهيم مولاي، مرجع سابق، ص261.

(3) عبد الرحمان صوفي عثمان، محمود عرفان، مرجع سابق، ص77.

(4) أحمد إبراهيم مولاي، مرجع سابق، ص261.

(5) عبد الرحمان صوفي عثمان، محمود عرفان، مرجع سابق، ص77.

- تشجيع العمل التطوعي الذي يعد بمنزلة الاستثمار لوقت الفراغ، لجميع المتطوعين بشكل عام ولفئة الشباب العاطلين عن العمل بشكل خاص، حيث تؤكد بعض الدراسات وجود علاقة طردية موجبة، وارتباطا وثيقا بين حجم العمل التطوعي داخل اقتصاد ما، وبين حجم التدخل القومي في ذلك الاقتصاد، حيث تشير هذه الدراسات أن معدل ساعات العمل التطوعي المبذول في الولايات المتحدة الأمريكية، يوازي عمل تسع ملايين موظف.(*)

الفرع الثالث: دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في التنمية البيئية

لقد أصبحت الجهود الذاتية والتطوعية ضرورة ملحة، وعليه تتضاعف أهمية ما يقوم به المجتمع المدني والقطاع الخاص في التنمية، حيث فرض ذلك المسؤولية والتحدي بالقضايا البيئية من خلال زيادة الوعي البيئي ومعالجة، مشاكل البيئة محليا وفي إطار الشراكة والتعاون وذلك للقيام بمشاريع وتنفيذ برامج تكون أهدافها واضحة من البداية، إذ يتعدى ذلك العمل التعاوني الاستشارة إلى المشاركة في وضع القرار البيئي من خلال التمثيل داخل الهيئات العامة، "لأن المشاركة هي توحيد الجهود للتنمية حيث يستهدف النهوض بالمجتمع، والعمل على تحسين حياة المواطنين اجتماعيا واقتصاديا وتتجسد أدوار الفواعل في العمل البيئي وتحقيق التنمية فيما يلي:(1)

-دور المجتمع المدني في التربية البيئية، والتي تعني تجنب الكثير من المشكلات البيئية التي تهدد نوعية حياة الإنسان، وغيره من الأحياء على الأرض عن طريق توضيح المفاهيم والعلاقات المعقدة التي تربط الإنسان بالبيئة، ويتجسد هذا الدور في تدريب الأفراد لتحمل مسؤولياتهم وتنمية وتطوير الشعور بالمواطنة، وتنشئة السلوك المبني على الوقاية واتقاء الضرر البيئي.

-الدور التوعوي: حيث أن أنجح أنواع العمل البيئي هو التوعية، بالخطر الذي يهدد العيش في بيئة مهددة، لذا يتوجب زيادة على استغلال كافة الوسائل المتاحة، مجابهة وحماية الوسط البيئي من أي خطر، حاليا ومستقبلا عن طريق التوعية المستمرة وفي إطار تعاوني.

(*)مزيد من التفصيل أنظر: إبراهيم أحمد ملاوي، مرجع سابق، ص262.

(1) محمد الرفاعي، "**أثر وسائل الإعلام في تكوين الوعي البيئي**"، مجلة المستقبل العربي، 1997، عدد215، ص ص64،65.

خلاصة الفصل:

كخلاصة لما جاء في الفصل الأول، وهو جملة المفاهيم والمرتكزات المتعلقة بموضوع الدراسة: التنمية المحلية مفاهيمها ونظرياتها، حيث تم التطرق إلى أدبيات المفهوم وأهم الطروحات المفاهيمية التي عالجت الموضوع باختلاف توجهاتها النظرية إضافة إلى النظريات التي عالجت الموضوع، والذي شغل عديد الباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي، ومن زوايا مختلفة إضافة إلى أنواعها وأهدافها خاصة إذا تم التركيز على المستوى المحلي منها، ومن ثم معالجة لأهم فواعل التنمية بدءا بالمجتمع المدني وارهاصاته النظرية والجوانب المفاهيمية الخاصة به إضافة إلى نشأته وتطوره وموقعه كفاعل رئيس في التنمية والشراكة الحقيقية مع الغير لتعزيز نتائج التنمية على أرض الواقع ناهيك عن قوته في مراحل التنمية نظرا لما يسهم به من قضايا عملية تعالج مختلف الاختلالات التي تواجه الحكومات خاصة في ظل دعاوى انسحاب الدولة وترك مجالها لشبكة الفواعل لإدارة شؤون الدولة والمجتمع.

كما تعرضنا إلى القطاع الخاص كأحد أهم شركاء التنمية والشراكة مع الغير بدءاً بتعريفه نشأته وتطوره وظروف الاهتمام به على المستوى العالمي، ودوره في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، تماشياً مع الأطروحات النظرية للمدارس الكبرى كالفكر الاشتراكي والرأسمالي، مع التركيز على مرحلة العولمة الراهنة والتوجه لخصخصة القطاعات العمومية، ودوافع التوجه لإعادة هيكلة القطاع العام، كفلسفة برزت مع نهاية عقد التسعينات، نظراً لما يمتاز به القطاع الخاص من تنافسية وجودة في الخدمات ومساهمته الفعالة في انتشال الاقتصادات العاجزة للقيام بانطلاقة حقيقية على مستوى تحقيق التنمية الشاملة والمحلية منها والدعوة لتمكينه من برامج التنمية وتعزيز مكانته في جلب الاستثمارات المنتجة. ثم تطرقنا إلى العنصر الأخير وهو الشراكة وهو مفهوم يرتكز بالدرجة الأولى على التمكين وفسح المجال للشراكة مع الغير: القطاع الخاص والمجتمع المدني كي يلعبوا دوراً في عمليات التنمية وجملة التفاعلات التنموية ومساعدة القطاعات الحكومية للقيام بأدوارها التقليدية بجودة وفاعلية، تحقيقاً للتنمية في نهاية المطاف وتحسين مستوى رفاهية المجتمعات وترقية الاقتصادات العاجزة، كما تعرفنا على عوامل إنجاح عمليات الشراكة ضمن

مراحل التنمية وهذا ضمن مقومات الحكم الجيد، وهذا لا يتحقق إلا بتحقيق الالتزام والتوافق حول برامج التنمية والسياسات المثلى لتحقيق جودة مخرجاتها. من خلال التعريف بالأدوار التي يقوم بها كل فاعل، مقومات وشروط إنجاح هذه الشراكة في مفهومها الواسع.

الفصل الثاني

واقع التنمية المحلية في الجزائر

2018-2010

تمهيد

باعتبار التنمية المحلية في مفهومها البسيط هي جل النشاطات والأعمال التي تقوم بها الدولة بهدف تحقيق مصلحة الأفراد والنهوض بالمجتمع في كافة المجالات فقد عرفتها الكثير من الدول ومنها الجزائر التي اتبعت سياسة تنمية محلية تقوم على اعتبار الجماعات المحلية – الولاية والبلدية– الهيئتين اللتين تتأسس على قاعدتيهما العمليات الإنمائية والنهوض بالمجتمع المحلي وكان ذلك عبر العديد من المحطات التاريخية التي تمحورت أساسا في وضع العديد من المخططات والمشاريع التنموية وربطها بأبعاد التنمية المحلية الثلاثة، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي حيث كان لكل فترة مميزاتها وخصائصها التي تهدف بالأساس إلى تحسين الأوضاع المعيشية.

المبحث الأول: سياسات التنمية المحلية في الجزائر 2010-2018

لقد عمدت الجزائر منذ الاستقلال وتبعا للنظام الاقتصادي المعتمد إلى تبني سياسات تنمية محلية منذ عام 1967، حيث كانت البداية بالاعتماد على سياسة المخططات، لعدة اعتبارات أهمها ما يلي:

- حصر الإمكانات المادية والبشرية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة وفي آجال محددة.
- استخدام الموارد المحصورة والمجندة أفضل استخدام ممكن.
- تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها.[1]

سيتم التركيز في هذا الفصل على الفترة الممتدة بين 2010-2018 نظرا للإطار الزماني الذي يحكم هذا البحث من جهة وتشعب الفترات السابقة نتيجة وجود مخططات، وارتباط الفترات ببعضها من ناحية تكامل البرامج التنموية.

المطلب الأول: برامج وسياسات التنمية في الجزائر: فترة ما بعد التصحيح الهيكلي

برنامج التنمية الخماسي 2010-2014: يهدف هذا البرنامج بحجمه الاستثنائي إلى:

- القضاء على البطالة من خلال 03 مليون منصب شغل.
- دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية.
- ترقية اقتصاد المعرفة، وتحسين إطار الاستثمار ومحيطه.
- تطوير المحيط الإداري القانوني، والقضائي للمؤسسة وتحسين محيطها المالي.
- مواصلة التجديد الفلاحي، وتحسين الأمن الغذائي، بالإضافة إلى تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية والموارد الطاقوية والمنجمية، حيث يمثل البرنامج تصور النفقات ما يعادل 286 مليار دولار، ويشمل:[2]

- المتبقي من انجاز البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي2005-2009 بما يعادل 130 مليار دولار.

---

(1) فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص256.

(2) مبارك بوعشة، **من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية**"، بحث مقدم ضمن فعاليات المؤتمر الدولي: "تقييم أثار برامج الاستثمار العام وانعكاساته على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف1، 2013، ص18.

- برنامجا جديدا بمبلغ 155 مليار دولار.[1]

الجدول رقم (01): برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

المحاور	المبالغ دج	النسبة %
التنمية البشرية	10.122	49.5
المنشآت الأساسية	6448	31.5
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.6
مكافحة البطالة	360	1.7
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.6
المجموع	20412	100

من الموقع: www.premierministre.gov.dz

كما عمدت الجزائر في السنوات التي تلت هذا البرنامج إلى تبني برامج أخرى من أجل مواصلة مشاريع التنمية التي سبقت، حيث أقرت الخطة الخماسية الجديدة للفترة 2015-2019 حيث تبنت القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر بالأخص (الزراعة، المياه إعادة تدوير واسترجاع النفايات الصناعة والسياحة)، وخصص لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تقدر بـ: 22.100 مليار دينار أي 280 مليار دولار[2]، وقد أولي اهتمام خاص بالقطاعات الرئيسة مثل الطاقة، استخدام الموارد المائية، البناء، الصحة، التعليم، والتدريب المهني، التي يمكن أن تكون فرصة لإعادة النظر في نموذجها الاقتصادي وإعادة توجيهها، والاستثمار العام والخاص في القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة، وهذا من شأنه أن يعزز ويشجع الصناعات الخضراء المبتكرة وذات القيمة

(1) قروف محمد كريم، **تقدير فعالية سياسات الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر (2001-2012)**، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي:" تقييم آثار برامج الاستثمار العام وانعكاساته على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي"، جامعة سطيف1، 2013، ص473.

(2) مشري محمد الناصر، الشريف لخضر،" **تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر: دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد57، 2017، ص45.

العالية وتساعد على تعزيز روح المبادرة وخلق فرص عمل لاسيما للشباب والنساء.[1]

لقد أدت هذه الإصلاحات التي عرفتها الجزائر إلى نتائج محدودة أغفلت التحديات الحقيقية للنمو، مما أدى إلى برامج استثمارية طموحة من خلال التوسع في الإنفاق العام، ممثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 وبرنامج مواصلة دعم النمو الاقتصادي 2010-2014، ولكن جل الإصلاحات الاستثمارية 2001-2014 تبقى دون المطلوب بالرغم من أنها أدت إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية وهذا التحسن يبقى ظرفي لارتباطه بعوامل خارجية وبالأخص قطاع المحروقات.[2]

وهذا ما سيتم التطرق إليه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لبرامج التنمية المحلية خلال الفترة 2010-2018

إن ما تحقق من فوائض مالية خلال الفترة التي عرفت ارتفاعا لأسعار النفط وزيادة الصادرات ساهم في تخفيض المديونية الخارجية لمستويات دنيا، إلا أن تراكم الاحتياطات من العملات الأجنبية لم يتم توظيفه في مشاريع تنموية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

إن تقييم الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري يتطلب تشخيص معمق على المستوى الكلي فقد عرفت الجزائر إصلاحات سجلت نمو اقتصادي جد بطيء وغير كاف لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لكن الارتفاع المحسوس للعوائد النفطية مكن الاقتصاد الجزائري من التحسن.

حقق الميزان التجاري فائض بلغ 59 مليار دولار سنة 2014 وفائض في ميزان المدفوعات بلغ 13 مليار دولار سنة 2013 وتحسن في حجم المديونية الخارجية بـ 39,3 مليار دولار، مع الإشارة إلى أن احتياطات الصرف بلغت 194 مليار دولار سنة 2013 بفضل سداد كامل للديون

(1) United nations, economic **commission for Africa: office for north African**, the green economy in Algeria ,p01.

(2) بوعشة مبارك،مرجع سابق، ص19.

حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:

- Fatiha Talahite, **RÉFORMES ET TRANSFORMATIONS ÉCONOMIQUES EN ALGÉRIE**, Economies et finances. Université Paris-Nord - Université Paris 13-Nord UFR de Sciences économiques et de gestion,2010.

الخارجية عام 2004 ثم إنها تراجعت 179 مليار دولار عام 2014 وبلغت 160 مليار دولار سنة 2015،[1]

إلا أن هذا التحسن يبقى ضعيف وغير مستدام نتيجة الارتباط بمستوى قطاع المحروقات بالنظر إلى المساهمة الكبيرة وهيمنة هذا القطاع على الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع القطاعات الأخرى. وقد أدى انخفاض أسعار المحروقات إلى انخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية وبالتالي سوف تستمر المديونية العامة الداخلية في الارتفاع ويزداد اللجوء التدريجي للمديونية الخارجية في المدى المتوسط والطويل في حالة استمرار الأزمة ويزداد السحب من صندوق ضبط الموارد الذي بدأت إيراداته تتناقص، الأمر الذي يؤثر حتما في تمويل البرامج التنموية والاستثمارية العامة في المخطط الخماسي 2019/2015.[2]

فعلى المستوى المحلي جراء انخفاض سعر البترول، باشرت الدولة ترشيد النفقات من خلال تجميد المشاريع التي لم تنطلق فيها، وكذا تمويل المشاريع ذات الأهمية للمخطط البلدي للتنمية **(PCD)** لمساهمته في معظم استراتيجيات البلدية التنموية، خاصة بالنسبة للبلديات الفقيرة والتي يكون تمويلها الذاتي ضعيف بفعل نقص الموارد المالية المتاحة، ومع توجه الدولة في ترشيد النفقات وجب على البلديات تنويع المصادر المحلية، الداخلية من أجل المساهمة في خلق برامج تنموية في محيطها الجغرافي الذي تنشط فيه.[3]

إن استمرار سياسة المخططات الوطنية وغياب تام لدعم الاستقلالية المالية المحلية للبلدية رغم تزايد صلاحياتها تركها رهينة القرارات الفوقية من السلطة الولائية برغم الصبغة الانتخابية الديمقراطية لهذه المجالس،مما جعل فعالية البرامج التنموية محدودة و تنقصها النجاعة والفعالية بسبب تضييق صلاحيات البلدية وعدم منحها الاستقلالية المالية وحرية توزيع الاعتمادات المالية

---

(1) عبد المجيد عطار، **انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الوطني الجزائري**، المركز العربي للأبحاث والدراسات والسياسات، ندوة " تداعيات هبوط أسعار النفط في البلدان المصدرة"، الدوحة، نوفمبر 2015، ص9.

(2) صالح صالحي، **تأثير البرامج الاستثمارية العامة في الجزائر على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازنة 2001-2014**، بحث مقدم ضمن فعاليات المؤتمر الدولي: "تقييم اثار برامج الاستثمار العام وانعكاساته على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف1، 2013، ص9.

(3) أنظر دراسة: نور الدين بلقليل، والهاشمي بن واضح، "**برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية (PCD) -المسيلة- دراسة ميدانية ببلديات دائرة أولاد دراج- وفقا لمشاريع 2015**-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد08، 2017، ص ص662،661.

حسب أولويات التنمية، لكون أن السلطات المنتخبة هي أدرى بنقائص واحتياجات سكانها، إضافة إلى أن البرامج التنموية لم يكن لها أثرا قويا بالدرجة الكافية بسبب الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات الذي مازال يعتبر المحرك الأول والأساسي للاقتصاد الجزائري[1]، وهذا ما يتم التطرق له في المبحث الثاني.

(1) هجرس منصور وبزياد عبد المجيد، **واقع الاستثمار العمومي من خلال البرامج البلدية للتنمية والبرامج القطاعية غير الممركزة وأثارهما على التنمية المحلية المستدامة –حالة دراسية لبلديات الهضاب العليا لولاية سطيف**، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد43، 2016، ص ص44،43.

المبحث الثاني: التنمية المحلية في الجزائر: الفواعل والأدوار

نتيجة للظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر في التسعينيات وما انجر عليها من تدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، سارعت إلى تبنى مبادرة الإصلاحات التي مست جوانب تشريعية وتنظيمية على كافة لقطاعات، تحت شعار تطبيق مبدأ التشاركية التي كرسها قانون البلدية رقم10/11 المؤرخ في 2011/06/22 وقانون الولاية 07/12 المؤرخ في2012/02/21 حيث نصا على تطبيق مبدأ الشراكة المجتمعية في تسيير الشأن المحلي وجعل كل من نظام البلدية والولاية نظاما مفتوحا على كل الفواعل.

المطلب الأول: فواعل التنمية المحلية في الجزائر

تعتبر الولاية والبلدية في الجزائر أساس أي تنمية محلية، حيث أن نجاح أي عملية تنموية يتطلب بالضرورة تنظيما محكما للإدارة المحلية؛ والتي أضحت من الضرورات المعاصرة للدولة حيث تقوم هذه الوحدات بمهام التخطيط والتوجيه والرقابة.

1-الولاية: عرفت المادة الأولى من القانون 90-09 المتعلق بالولاية هذه الأخيرة بأنها " جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما أن للولاية أساسا دستوريا فمختلف الوسائل الدستورية ورد فيها ذكر الولاية باعتبارها جماعة إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية، وتلعب الولاية دورا محوريا بين اللامركزية وعدم التركيز الإداري.[1]

1-1- **اللامركزية الإقليمية:** يعتبر المجلس الشعبي الولائي جهازا للمداولة يمثل لامركزية التسيير، يكون اختيار أعضائه عن طريق الانتخاب لتمثيل الشعب بحيث يمارس هذا المجلس صلاحيات تتمثل أساساً في التصويت على الميزانيات وإدارة أموال الولاية وعقد الصفقات، إلى جانب ذلك يمارس المجلس صلاحيات ذات طابع اقتصادي واجتماعي وثقافي، ومن جهة أخرى يمارس المجلس صلاحيات أخرىكأن يشارك في نشاطات البلدية بمنحها إعانات مالية في مختلف الميادين.

1-2- **جهاز عدم التركيز:** ويتمثل في الجهاز التنفيذي في الولاية والدائرة بحيث يتألف

(1) حسين عبد القادر، **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012، ص156.

المجلس التنفيذي من أعضاء معينين من طرف السلطة المركزية حسب المادة 137 من الأمر رقم 69/ 38 المؤرخ في28 ماي1969 قانون الولاية، بحيث يعملون أحيانا باسم الدولة وأحيانا باسم الولاية، وبالتالي يمثلون سلطات نظام عدم التركيز، ويعمل المجلس التنفيذي الولائي وفق قواعد دقيقة وضعها الأمر69/38 والنصوص التطبيقية له، ويجتمع إلزاميا بشكل منتظم مرتين في الشهر وذلك برئاسة الوالي.[1]

كما أورد المشرع الجزائري نفس الطبيعةالقانونية للولاية في ظل قانون الولاية رقم 07/12 لكن مع تفصيل أكثر، حيث كيفها على أنها هيئة لامركزية في الفقرة الأولى من المادة1، وفي لفقرة الثانية من نفس المادة، كيفها على أنها هيئة عدم تركيز أي أن الولاية تجسد ازدواجية الطبيعة القانونية.[2]

ويعتبر الوالي سلطة إدارية وسياسية في الوقت نفسه، وتبين النصوص القانونية بأنه يشكل السلطة الأساسية في الولاية، وعلى هذ الأساس يتمتع بصلاحيات هامة كونه يمثل الدولة ويمثل الولاية.

من جهة ثانية تعتبر الدائرة جزء من الولاية حيث يقسم إقليم هذه الأخيرة إلى دوائر تتكون من عدة بلديات، بحيث تعتبر الدائرة في النظام الإداري الجزائري تقسيما إداريا وليست جماعة محلية كالولاية والبلدية، فهي لا تتمتع بالشخصية المعنوية لعدم تمتعها بالاستقلال القانوني والمالي، ويسيرها رئيس دائرة يعين بموجب مرسوم رئاسي.[3]

وفي سياق هذا الإطار يمارس رئيس الدائرة مهامه تحت سلطة الوالي فيما يلي:

1) -السهر على تطبيق القوانين والتنظيمات، وعلى حسن تسيير المصالح الإدارية والتقنية.
2) يسهل تنفيذ قرارات الحكومة والمجلس الشعبي الولائى في البلديات دائرة اختصاصه.

(1) خنفري خيضر،مرجع سابق، ص59.

(2) حمدي مريم، "**دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الإداري، جامعة المسيلة، 2014-2015، ص32.

(3) خنفري خيضر، مرجع سابق، ص57.

3) تنشيط وتنسيق عمليات تحضير المخططات البلدية للتنمية.

4) المصادقة على مداولات المجالس الشعبية البلدية حسب الشروط التي يحددها القانون، مثل الميزانيات والحسابات الخاصة بالبلديات.

من خلال ما سبق يظهر أن جهات تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي ومن ثم القرار التنموي البلدي لا تقتصر على الهيئة التنفيذية البلدية المنتخبة فقط، وإنما تتعداها إلى رئيس الدائرة كجهة تنفيذ ثانية، الشيء الذي يأخذ جهد ووقت إضافيين في تنفيذ المداولات ومن ثم التأخر في تجسيد مشاريع التنمية، وبهذا نرى أدور الدائرة في التنمية المحلية من زاوية كونها هيئة وصائية بيروقراطية لا ينص عليها الدستور قد تكون في بعض الأحيان معرقلة لعمل البلديات لتحقيق التنمية المحلية.

تعد الولاية وحدة إدارية لامركزية في النظام الإداري الجزائري، فبجهازها الإداري ونظامها القانوني تعتبر عاملا ووسيلة لتحقيق التنسيق والتعاون بين وظائف واختصاصات الجماعات المحلية (البلديات) وبين أعمال السلطات المركزية، وبهذا تعمل على تحقيق التوازن بين الشؤون المحلية والشؤون العامة للدولة، وإنجاز المصالح المحلية للولاية وإشباع الحاجات المحلية لسكان الولاية في إطار الآفاق التنموية.

مهمة تمثيل الولاية مسندة قانونا إلى الوالي وبهذا يعتبر السلطة الرئيسية في الولاية ويتمتع بالازدواجية في الاختصاص (هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي الولائي، ممارسة سلطات أخرى باعتباره ممثلا للدولة)، فصلاحيات تنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي، تكون عن طريق إصدار قرارات ولائية باعتباره جهاز تنفيذ بعد مصادقة هيئة مداولة المجلس الشعبي الولائي.

إن الأحكام الخاصة بإجراءات التصديق على مداولة المجلس الشعبي الولائي قد غضت الطرف عن المدة القانونية لإجراء التصديق من عدمه، مما ترك المجال واسع أمام الهيئة الوصية في التصديق، ما يبقي شؤون ومصالح الشعب مرهونة بيد الهيئة الوصية خاصة ما تعلق بمجال بالتنمية المحلية.

2- البلدية: تعتبر البلدية النواة الرئيسية للتنمية المحلية باعتبارها قريبة من المواطن وقد وضعت أساسا بهدف تسيير شؤون الأشخاص وتحسين وضعية حياتهم في الوسط الحضري والريفي على جميع المستويات، وقد خولت الدولة السلطات إلى البلدية بإتباع نظام اللامركزية من أجل التخفيف من حدة صعوبات الحياة وترقية الوسط المعيشي للمواطن.

كما نصت المادة01 من قانون البلدية 10/11 على أن البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة. وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية وتحدث بموجب قانون.[1]

وقد تضمنت مختلف الدساتير الجزائرية الإشارة للبلدية باعتبارها قاعدة اللامركزية كما أن لها وجوداقانونيا تضمنه القانون المدني.

1-**تكريس اللامركزية:** طبقا لنص المادة02 من القانون 10/11 فإن البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان لممارسة المواطنة.[2]

ويرى الدكتور "مسعود شيهوب" أن قانون البلدية11-10 المؤرخ في22 جوان 2011 يعد مراجعة شاملة للأحكام المتعلقة بتنظيم وسير البلديات بهدف تطوير ممارسة الديمقراطية المحلية في إطار التوجهات الكبرى لإصلاح هياكل ومهام الدولة، فهي تجسيد للديمقراطية المحلية وتلبية انشغالات المواطنين محليا والاضطلاع بالتنمية المحلية، فيما وصف تطبيق قانون90-08 لمدة عشرين سنة بأنه غير قادر على استيعاب كل التوترات التي تحدث على المستوى البلدي بالقول: بأنه منظومة غير قادرة على تفكيك التوترات فقد حضي هذا القانون باهتمام المشرع بإدخال 242 تعديل، لترتفع مواده من 186 مادة إلى 220مقارنة بالقانون الملغي.[3]

فمثلا زيادة عدد الهيئات المشكلة للبلدية من 02 إلى 03 والتي وردت في المادة 15 من القانون تحت عنوان هيئات البلدية وهياكلها كالآتي:

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد37، 2011، المادة الأولى، ص07.

(2)نفس المرجع، نفس الصفحة.

(3) أنظر داود إبراهيم، **علاقة إدارة عدم التركيز بالإدارة اللامركزية**، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص:القانون العام، جامعة الجزائر1، كلية الحقوق، السنة الجامعية 2011-2012، ص03.

- هيئة مداولة: المجلس الشعبي البلدي
- هيئة تنفيذية: يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي.
- إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

وكذلك تم تسجيل إلغاء المادة 55 من القانون 90-08 والمتعلقة بسحب الثقة والتي طالما كانت بمثابة اللُغم الذي يهدد استقرار المجلس، حيث أُسيء استخدامها كما تؤكد الحكومة.[1]

2- **تكريس عدم التركيز الإداري:** إضافة إلى اضطلاع رئيس المجلس الشعبي البلدي بجملة من الصلاحيات باعتباره هيئة محلية، فقد أسندت له خصائص أخرى متعلقة بتمثيل الدولة من خلال تمتعه بصفة ضابط الحالة المدنية وصفة ضابط الشرطة القضائية،كما نصت على المادتين 86 و93 على الترتيب في قانون البلدية 10/11.[2]

وبالتالي فرئيس المجلس الشعبي البلدي يباشر مهامه بصفة تمثيلية الدولة باعتباره يتولى سلطات الشرطة الإدارية أو الضبط الإداري، فهو يسهر على المحافظة على النظام العام الذي يندرج تحت الأمن العام، الصحة العامة، والسكنية العامة.[3]

المطلب الثاني: دور الجماعات الإقليمية في التنمية المحلية بالجزائر

تحتل الجماعات الإقليمية المركز القاعدي، وتعتبر الخلية الأساسية وحجر الزاوية في علاقة المواطن بالدولة، كما أنها الإدارة الأكثر قربا منه ومن مشاكله وشكاويه، ولذا جعل المشرع الجزائري الجماعات المحلية المحرك الأساسي للتنمية المحلية من خلال تكريس هذا الحق في كل من قانوني البلدية والولاية.

(1) اسماعيل فريجات، "**مكانة الجماعات المحلية في النظام الإداري الجزائري**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، قسم الحقوق، جامعة الوادي، 2013-2014، ص ص56،57.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد37، 2011، المادة 86، والمادة93، ص15.

(3) شويخ بن عثمان، مرجع سابق، ص35.

الفرع الأول: دور البلدية في التنمية المحلية

نظرا لما تحوزه البلدية من اختصاصات واسعة ومتنوعة فقد عرفت العديد من المراحل والمحطات في إطار قوانين تنظم تلك الاختصاصات وتحدد الجهات المعنية بذلك، بحيث جاء قانون البلدية 11-10 بالعديد من النصوص متفرقة تتضمن هذه الاختصاصات.

1-اختصاصات المجلس الشعبي البلدي: مكن المشرع المجلس الشعبي البلدي اختصاصات واسعة ومتنوعة، نظمها القانون 11-10 المتعلق بالبلدية في أربع فصول من الباب الثالث، تحت عنوان صلاحيات البلدية من المادة 103 إلى المادة 124[1]، كما وردت هذه الاختصاصات متناثرة في المنظومة القانونية مفصلة بذلك جوانب أخرى وتتجلى تدخلاته في الميادين التالية كما يلي:

أ- **في ميدان التنمية والتهيئة:** يقوم المجلس الشعبي البلدي بإعداد برامجه التنموية السنوية والمتعددة السنوات، تماشيا مع عهدته الانتخابية، بما معناه وضع خارطة طريق تنموية مستقبلية مرافقة لعهدة المجلس، يصادق عليها ويحرص على تفيذها في إطار القانون والمخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم والمخططات التوجيهية القطاعية.[2]

ب-**في ميدان التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز:** وتتمثل أساسا في الآتي:

- إعداد المخطط البلدي للتنمية القصير والمتوسط وطويل المدى ثم المصادقة عليه مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التنمية العمرانية.
- المشاركة في الإجراءات المتعلقة بعمليات التهيئة العمرانية ويتعين على البلدية عمل ما يلي:
  - التزود بكل وسائل التعمير المنصوص عليها في القوانين الجاري العمل بها.
  - السهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء للشروط المحددة في التعليمات القانونية.
  - المحافظة على المواقع الطبيعية والآثار ذات القيمة التاريخية وحماية الطابع الجمالي.
  - حماية الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء أثناء إقامة المشاريع السكنية والصناعية.

(1) اسماعيل فريجات،مرجع سابق، ص114.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 107من قانون 10/11 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد37، 2011.

- إعداد الأعمال المتعلقة بأشغال تهيئة الهياكل القاعدية والأجهزة الخاصة بالشبكات التابعة لممتلكات الدولة وبكل العمليات الخاصة لتسييرها وصيانتها.[1]

ج- **في المجال الاجتماعي:** ويشمل تدخل البلدية في مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب، بالإضافة إلى الثقافة والتسلية والسياحة، أي ترمى إلى إشباع الحاجات الاجتماعية للمواطنين.

1- **التعليم:** تتخذ البلدية كافة التراتيب فيما يتعلق بإنجاز المدارس الابتدائية طبقا للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها، ذات الأمر بالنسبة لإنجاز وتسيير المطاعم المدرسية، والسهر على ضمان توفير النقل المدرسي، كما أوكل للبلدية في حدود إمكانياتها وعند الاقتضاء ترقية وتسهيل فتح مراكز الطفولة والرياض والتعليم التحضيري والتعليم الثقافي والفني، مع تشجيع عمليات التمهين والعمل على خلق مناصب شغل.[2]

2- **الشباب والرياضة والثقافة والسياحة:** في جانب الثقافة يخول للمجلس الشعبي البلدي اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية التي من شأنها دفع وترقية الثقافة على مستوى البلدية، والعمل على صيانة المراكز الثقافية المتواجدة عبر ترابها في حدود إمكانياتها المالية، أما الجانب السياحي فان القانون البلدي أجاز للبلدية أن تبادر بكل إجراء يسمح لها بتشجيع وتوسيع قدراتها السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين على استغلالها.

أما فيما يخص المجال الرياضي والترفيهي، فللبلدية دور كبير في صيانة الهياكل الرياضية بحسب قدراتها المالية والشبانية، وتخصيص اعتمادات مالية معتبرة لإعانتهم ضمن ميزانية البلدية.[3]

د- **في مجال الصحة** : للبلدية دور هام في إنجاز المراكز الصحية وقاعات العلاج؛ فهي ملزمة بتحسين استغلال وصيانة مجموع المؤسسات الصحية الموجودة في إقليمها والسهر على استمرار مصالح الصحة العمومية و تعلم السلطة الوصية – وزارة الصحة – بكل ما تلاحظه من مخالفات والضغوط التي تعرقل النشاط العادي للمؤسسات كما تقترح البلدية الإجراءات التي من شأنها

(1) زيدان جمال، مرجع سابق، ص ص102،103.

(2) اسماعيل فريجات، مرجع سابق، ص117.

(3) زيدان جمال، مرجع سابق، ص ص104،105.

تحسين أداء الخدمات الصحية[1]؛ حيث في القانون 10/11 تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما المتعلقين بحفظ الصحة والنظافة العمومية ولا سيما في المجالات:

- توزيع المياه الصالحة للشرب.
- صرف المياه المستعملة ومعالجتها.
- جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها.
- الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور.
- إشارات المرور التابعة لشبكة طرقاتها.[2]

هـ- **مجال الاقتصاد والمالية:** في هذا المجال أعطى المشرع الجزائري للبلدية الحق في إنشاء بموجب مداولة لجنة دائمة مكلفة بالشؤون الاقتصادية والمالية، والاستثمار إضافة إلى إمكانية إنشاء لجان بلدية مؤقتة تتكفل بمتابعة النشاطات الاقتصادية إضافة للمجلس الشعبي البلدي كهيئة لا مركزية والدور المنوط به في مجال التنمية المحلية نجد بالمقابل لذلك هيئات بلدية لا مركزية تلعب هي الأخرى دورا في ميدان تنمية البلدية، تتمثل في رئيس المجلس الشعبي البلدي والهيئة التنفيذية للبلدية[3]، وتعد البلدية المحرك الأول للاقتصاد المحلي، وذات أهمية كبيرة في خلق الثروة ومناصب الشغل، في إطار برنامجها التنموي والسياسة العامة للدولة حسب إمكانياتها الفلاحية والصناعية والسياحية وتعمل على ترقيتها وتشجيع كل مبادرة أو عملية في هذا الجانب.

و- **الإدارة المالية:** اكتساب البلدية الشخصية المعنوية فهي تتمتع بذمة مالية مستقلة مما يتيح لها سلطة الحصول على الموارد المالية اللازمة لذلك وتتصرف فيها، وهي مسؤولة عن تسييرها للمالية المحلية الموضحة لمصادر الدخل، وأوجه إنفاقها على مشاريعها "الميزانية" هذه الميزانية يتولى إعدادها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.[4]

للمجلس الشعبي البلدي دور هام في الميزانية، التي يقدمها رئيس المجلس للمصادقة عليها

(1) معاوي وفاء، مرجع سابق، ص79.

(2) المادة 123 من القانون 10/11، المتعلق بالبلدية.

(3) المادة 31 من القانون 10/11، المتعلق بالبلدية.

(4) إسماعيل فريجات، مرجع سابق، ص118.

بجميع موادها وأبوابها، سواءاً تعلق الأمر بالميزانية الأولية أو الإضافية، فالأولى يصادق عليها قبل 31 أكتوبر من السنة السابقة المعنية، أما الإضافية فتستلزم أن يمون ذلك قبل 15 جوان من السنة الجارية.[1]

ووفق إجراءات أوضحتها المادة 13 من قانون 10/11 المتعلق بالبلدية تكون لميزانية محل حلول من الوالي فيحال كانت الميزانية غير متوازنة أو لم تنص على النفقات الإجبارية كما يتدخل خلال تنفيذها لامتصاص العجز كما ورد في المادة 184من نفس القانون.

2-**اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي:** ويمثل الهيئة الثانية في البلدية وتتمثل اختصاصاته حسب القانون البلدي 10/11 فيما يلي:

2-1 **اختصاصاته بصفته ممثلا للبلدية:** فقد نصت المادتان 77-78 من القانون أن يمثل رئيس المجلس البلدية في التظاهرات والاحتفالات الرسمية وكذا كل الأعمال الحياة المدنية والإدارية في نطاق التنظيمات المعمول بها في هذا الشأن.

- ينفذ ميزانية البلدية وهو الآمر بالصرف ويتخذ المبادرات لتطوير مداخيل البلدية ويتابع تطور مالية البلدية ويبرم العقود المختلفة ويقبل الهدايا والوصايا.
- يبرم المناقصات والمزايدات كما يتولى مراقبة حسن تنفيذها.
- التقاضي باسم البلدية ولحسابها واتخاذ كل القرارات الموقفة للتقادم والإسقاط.
- يمارس السلطة السلمية على الموظفين وسلطة تنصيب العمال والموظفين.
- المحافظة على أرشيف البلدية وحقوق الأملاك العقارية والمنقولة واتخاذ التدابير المتعلقة بشبكة الطرق البلدية.
- يسهر على وضع المصالح والمؤسسات العمومية البلدية وحسن سيرها.

2-2 **اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته وكيلا عن الدولة والحكومة:** باعتبار رئيس المجلس الشعبي البلدي وكيلا عن الدولة يجعله تابعا وتحت السلمية للوالي في معظم المهام التي لها علاقة بالدولة كالأمن والسيادة وهي الصفة التي أكدتها المادة 85 من القانون البلدي 11-10، حيث أعلنت صراحة أن رئيس المجلس الشعبي البلدي ممثلا للدولة

(1) المواد من 180-181 -182 من قانون 10/11 المتعلق بالبلدية.

والحكومة على مستوى البلدية، وبالتالي ترتب عنه منح رئيس المجلس الشعبي البلدي صفتا ضابط الحالة المدنية وضابط الشرطة القضائية وكل ما يتعلق بمجالات الضبط الإداري.[1]
بصفته ضابط الشرطة القضائية فقد اعترف له قانون الإجراءات الجزائية الجزائري بصفة الضبطية القضائية التي تعطي له الحق في البحث عن مرتكبي المخالفات وإحالتهم على القضاء.[2]

كما أنه خول لرئيس المجلس الشعبي البلدي عدة اختصاصات أخرى كالضبط الإداري والحفاظ عن الأمن العام وتوفير السكينة.[3] كما يقع على عاتقه العديد من المسؤوليات الأخرى تحت سلطة الوالي، كتأمين تبليغ وتنفيذ القوانين والتنظيمات.

الفرع الثاني: دور الولاية في التنمية المحلية

اعتبرت الولاية منذ نشأتها جماعة عمومية إقليمية ولها اختصاصات سياسية، اقتصادية اجتماعية وثقافية، وهي أيضا منطقة إدارية للدولة[4]، وبما أن الولاية قاعدة إقليمية للدولة كما أنها وحدة إدارية غير ممركزة من جهة ثانية لذا سنتناول اختصاصات هيئتين اثنتين هما: المجلس الشعبي الولائي والوالي.

-1 **اختصاصات المجلس الشعبي الولائي:** وقد جاء القانون 12-07 والمتعلق بالولاية في مادته 51-01 يتداول المجلس الشعبي الولائي في الشؤون التي تدخل في جميع اختصاصه موضحة مجال التدخل المتعدد والمتنوع لهذه الهيئة والتي تتمثل في:

أ-**الصلاحيات الاقتصادية والمالية** : يقوم المجلس في المجال الاقتصادي بعدة مهام فهو يصادق على مخطط الولاية من أجل ضمان التنمية الاقتصادية و يتخذ كافة الإجراءات التي من شأنها تنمية الولاية وذلك بتشجيع الاستثمارات على مستوى الولاية، ويبادر ويجسد العمليات التي تهدف

(1) إسماعيل فريجات، مرجع سابق، ص119.
(2) زيدان جمال، مرجع سابق، ص109.
(3) المادة 94 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية.
(4) بن شعيب نصر الدين، شريف مصطفى، "**الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر**"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص161.

إلى حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية ويشجع تدابير الوقاية من الكوارث الطبيعية كما يقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة أخطار الفيضانات والجفاف ويعمل على انجاز أشغال التهيئة وتطهير مجاري المياه بالإضافة إلى أنه يبادر بكل الأعمال التي تهدف إلى حماية الثروة الغابية والحيوانية ويعمل على تطوير طرق وسائل الري، ويساعد البلديات ماليا وتقنيا في مشاريع التموين بالمياه الصالحة للشرب وتطهير المياه، وفي الأخير يقوم بالتصويت على ميزانية الولاية وضبطها على أساس خلق التوازن.[1]

ب-الصلاحيات المتعلقة بالمجال الاجتماعي والثقافي والسياحي: يباشر المجلس عدة مهام تعمل على السير الحسن للمرافق الاجتماعية، الصحية، والتربوية، نذكر منها:

- انجاز تجهيزات الصحة التي تتجاوز إمكانيات البلديات.
- يساهم المجلس بالتنسيق مع البلديات في كل نشاط يهدف إلى حماية الأم والطفل.
- مساعدة الأشخاص المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، والتكفل بالمشردين والمتخلفين عقليا.
- يساهم المجلس في إنشاء الهياكل القاعدية المتعلقة بالأنشطة الشبابية والثقافية والترفيهية والرياضية والخاصة بالشباب وحماية التراث التاريخي والحفاظ عليه بالتنسيق مع البلديات والهيئات وكذا الجمعيات الناشطة في ذلك، ليقدم المجلس مساعدته ومساهمته في هذه الأنشطة.

ج-صلاحيات المجلس في المجال المالي: يقوم المجلس بالتصويت على ميزانية الولاية والتي يتولى أمر إعداد مشروعها الوالي، ويتم المصادقة عليها من طرف المجلس ووفقا للتوازن المطلوب وجوبا لنص المواد 161-01 و162-01.

د-صلاحيات المجلس في مجال التهيئة العمرانية والتجهيز والهياكل الأساسية: حيث تقوم الولاية في هذا الإطار بتحديد مخطط التهيئة العمرانية ورسم النسيج العمراني ومراقبة تنفيذه كما يبادر بكل عمل من شأنه توفير التجهيزات التي تتجاوز قدرات البلدية والأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة طرق البلدية وصيانتها وتصنيفها حسب الشروط المعمول بها.

(1) فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص ص264،265.

-2 **اختصاصات الوالي:** يتولى الوالي مهام ووظائف عدة، تارة ممثل للولاية كجماعة محلية وتارة ممثل للولاية كهيئة إدارية، وتشمل ما يلي:

أ- صلاحيات الوالي بصفته هيئة لامركزية: وتظهر صلاحياته هنا في علاقته بالهيئة التداولية كهيئة تنفيذية للولاية وذلك بموجب المادة 102 من قانون الولاية 12-07، بحيث أن الوالي يسهر على نشر وتنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي.

ب- صلاحيات الوالي باعتباره ممثلا للولاية: يمثل الوالي الولاية أمام القضاء كمدّعية ومدّعى عليها، يعقد مشروع الميزانية، يبرم العقود والصفقات باسم الولاية، وبالتالي فهو صاحب السلطة الإدارية في الولاية.[1]

ج- صلاحيات الوالي بصفته ممثلا للدولة: فحسب المادة 110 من قانون الولاية، الوالي ممثلاً للدولة على مستوى الولاية، وهو مفوض الحكومة، وبالتالي فهو يمثل رئيس الجمهورية على مستوى الولاية، ويقوم بإعلام الحكومة بكل ما يحدث في إقليم الولاية ويعد التقارير لكل وزير يهمه الأمر عن كل نشاط أو قضية تتعلق بالحياة السياسية والإدارية والاقتصادية ...، كما أنه يطلب من السلطة العليا القيام بالتحريات والتحقيقات اللازمة بالقضايا التي يرى أنها ذات أهمية.[2]

(1) حسين عبد القادر، مرجع سابق، ص172.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد12، الصادرة في 2012/02/29، المادة 110 من قانون الولاية 12-07 المؤرخ في 2012/02/21.

المبحث الثالث: سياسات التنمية المحلية في الجزائر، الأهداف والغايات: مقاربة تحليلية

المطلب الأول: واقع المشاركة في التنمية المحلية بالجزائر

إن أي سياسة للتنمية الناجحة تقوم على أسس تبنى عليها أهداف تكون وفقا لتخطيط علمي واع حيث سطرت الدولة الجزائرية لذلك العديد من الأسس والأهداف من أجل تحقيق الغايات المنشودة.

فأهداف التنمية المحلية في الجزائر تتمثل فيما يلي:

- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجلسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.[1]
- تقليل التفاوت بين الأفراد والأقاليم بحيث أن معظم البلدان النامية في تمايز وتفاوت كبير بين أفراد مجتمعاتها، هذا التفاوت الذي أساسه نصيب الفرد من الدخل والثروة واستحواذ فئة قليلة عليها وهذه المظاهر تمتد إلى المجتمعات المحلية الصغيرة، فتكونت فئة برجوازية محلية أمام هذه الشريحة الكبيرة من المجتمع، ومنه تشعر الأغلبية بعدم العدالة الاجتماعية.[2]
- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة خصوصية كل جهة.
- إقحام المواطن (السكان) في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها وذلك من خلال تعزيز روح العمل الاجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.[3]
- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع والاعتماد على الذات دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.[4]
- محاربة الفقر والإقصاء ودعم الفئات الضعيفة والمهمشة وإدماجها في المجتمع.
- التصدي للآفات الاجتماعية مثل: الجريمة، العنف، السرقة، والمخدرات، والعمل على نشر

(1) خنفري خيضر، مرجع سابق، ص28.
(2) محمد بلخير، مرجع سابق، ص40.
(3) فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص254.
(4) خنفري خيضر، مرجع سابق، ص28.

الفضيلة عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات المنظمة وتنظيم الندوات والمحاضرات التي تغرس القيم النبيلة والتضامن.[1]

- كما أن من أهداف التنمية المحلية إتاحة الحرية والاختيار بحيث أنه تسعى لبلوغ التحرر من القهر وظروف البيئة، والثقافة للإنسان والتحرر من العادات والتقاليد والمعتقدات التي تقف عائقا في سبيل التنمية والقدرة على تجاوز العوائق الفكريةوالإنسانية لتحقيق حياة أفضل، ويتحرر من ذهنيات ضيقة محلية.[2]
- كما لا ننسى أهمية الوسائل المالية والتي من خلالها يمكن للجماعات المحلية ترجمة أهدافها.[3]حيث أن توفر الموارد المالية يعتبر ضامن وميسر إلى المزيد من التنمية في المجتمعات المحلية.
- ومن أهداف التنمية المحلية تحقيق التنمية الشاملة في الميادين المختلفة، فعلى سبيل المثال إن الإدارة المحلية تقرب الأهالي والأفراد من ممثلي الحكومة وإحداث اتصال مباشر فيما بينهم، وهذا ما يؤدي إلى إتاحة الفرصة للتربية السياسية للمواطنين.[4]

ومنه فأهداف التنمية المحلية كثيرة ومتنوعة ترتبط بخصوصيات الدول والتطورات التي تلحقها عبر الزمن في جميع الميادين وحاجات الأفراد والمجتمع وتعزيز الحياة الأفضل لهم كما أن هذه العملية تتطلب تكاثف كل الجهود سواء تعلق الأمر بالوحدات الإدارية للدولة أو المجتمع المحلي ومنه لابد أن تكون هذه الأهداف نابعة من واقع حقيقي رغبة في ذلك لتحقيق تنمية شاملة.

المطلب الثاني: صور المشاركة في التنمية المحلية بالجزائر

إن من بين الركائز الأساسية التي أنشئت من أجلها الإدارة في الجزائر هي إشراك أكبر قدر ممكن من المواطنين من ذوي التخصص والكفاءات والفنيين والفاعلين في المجتمع في إدارة التنمية المحلية وهذا عن طريق تفويض بعض الصلاحيات لصالح المجتمع المحلي من أجل المساهمة في التخطيط وتنفيذ ومراقبة مشاريع التنمية المحلية بشكل مباشر وغير مباشر وذلك تحت مراقبة

(1) عزيزي عثمان، "**دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية**"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2009/2008، ص ص28،29.

(2) محمد بلخير، مرجع سابق، ص41.

(3) وفاء معاوي، مرجع سابق، ص43.

(4) ناجي عبد النور، "**نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية(الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة**، ص10. مقال على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/80403

وتوجيه الدولة وأجهزتها وهذا ما يتطلب مؤسسات وهياكل خاصة بإدارة التنمية المحلية.

الفرع الأول: دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر

ظهر مصطلح المجتمع المدني في الجزائر إثر تحول النظام نحو التعددية بعد إقرار فتح المجال للجمعيات بموجب دستور 1989، أما عن المجتمع المدني قبل 1989 فقد كان يعمل تحت سيطرة الحزب الواحد الذي هيمن على السلطة والمجتمع، مما كان له الأثر في غيابه وعدم ظهوره، بالإضافة إلىالعائق القانوني المتمثل في عدم وجود قانون يرخص إنشاء جمعيات مستقلة عن إطار الحزب.

وفي ظلالتعددية الحزبية تم السماح لخلق نظام قانوني لما يسمى بمنظمات المجتمع المدني والتي أصبح لها تأثير كبير في القضايا الحساسة التي تهم المجتمع بصفة عامة ورغم الواقع الذي يحد من فعاليتها فقد فرضت نفسها في مجال التنمية.[1]

لقد فرضت التحولات التي شهدها العالم في مجال حقوق الإنسان ومحاربة الفساد كما جاء في أدبيات المنظمات الدولية على تفعيل دور لمجتمع المدني وتمكينه في شتى النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما أدى بالجزائر إلى اعتماد هذا المسعى وما جاء في ديباجة نصوص مكافحة الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة، خاصة المادة 13 التي تؤكد على تعزيز مشاركة المجتمع المدني إلى جانب الدولة في محاربة هذه الظاهرة، كما تنص المادة 15 من القانون90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير على ضرورة استشارة الجمعيات المحلية والغرف التجارية والفلاحية والمنظمات المهنية أثناء إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي.[2]

كما جاءت المادة 13 من القانون11-10 المتعلق بالبلدية يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية أن يستعين بصفة استشارية لكل شخصية محلية وكل خبير وأ كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا.

---

(1) الأخضر أبو العلاء عزي، "**التنمية المحلية والحكم الراشد**"، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي حول الحكم الراشد والتنمية المحلية، جامعة مصطفى إسطنبولي، معسكر، ص45.

(2) مرجع نفسه، ص08.

إن واقع مؤسسات المجتمع المدني بالجزائر يؤكد عدم فعاليتها التي تجعلها غير مؤهلة بلعب أدوار إيجابية ضمن مقاربة الشراكة، وذلك لعدة عوامل أبرزها ضعف مواردها المادية والتي تعتمد على منح تقدمها الدولة، كما أن المناخ السياسي في الجزائر فرض على منظمات المجتمع المدني الانزواء تحت تنظيمات متعددة أخرىحتى تضمن لها سندا في ممارسة نشاطها، إلا أنها تكبل من جهة أخرىبقيود قانونية وأخرى أمنية تعيق قدرة الابتكار والمشاركة لديها.[1]

رغم الدور الكبير الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في المساهمة وبدرجة كبيرة إلى جانب الحكومة في تحقيق تنمية المجتمعات والنهوض بها والسير بها نحو التقدم والرفاهية إلا أنه يعاني الكثير من المعوقات في الجزائر التي تحول دون أداء الدور المنوط به بكفاءة وفعالية وعلية ينبغي اتخاذ كافة التدابير والإجراءات التي تسهم في تفعيلها ليصبح شريكا فاعلا في مجال التنمية سواء كانت محلية أو وطنية أو شاملة.[2]

الفرع الثاني: دور القطاع الخاص في التنمية المحلية بالجزائر

يعتبر القطاع الخاص شريكا فاعلا في التنمية الشاملة عن طريق ما يسمى بالخصخصة التي عرفتها الجزائر كتطبيق للتوجه نحو اقتصاد السوق والتخلي عن نمط الاقتصاد الموجه وقد كان لذلك انعكاس على المستوى المحلي، إذ حتم على الإدارة المحلية أن تتعايش مع الوضع الجديد- وأن تتفتح على الغير -ابتداء من إنجاز مشاريع مشتركة بين البلديات في إطار تطوير الاستثمار المحلي وعقد شراكة حتى مع البلديات الأجنبية بما يسمى بالتوأمة،وتتمثل صور تدخل القطاع الخاص وإشراكه مع الجماعات المحلية على المستوى التنظيمي فيما يلي:

1-تعاقد الدولة مع القطاع الخاص بصفة مباشرة.

2-عقد شراكة بين القطاع الخاص وممثل القطاع العام كالبلدية.

3-منح امتياز تسيير مرفق عام لمدة طويلة.[3]

رفعت الدولة الجزائرية يدها على عدة مجالات تحتكرها ليتكفل بها القطاع الخاص وقد كان

(1) عمر طيب بوجلال، إدماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016 ص158.

(2) وفاء معاوي، مرجع سابق، ص142.

(3) عزيز محمد طاهر، مرجع سابق، ص51.

تأثير ذلك واضحا على البلديات باعتبارها إحدى مؤسسات الدولة التي تقوم بمختلف المهام الاقتصادية؛ حيث حلت معظم المؤسسات العمومية للبلدية ذات طابع اقتصادي وتم خوصصة بعضها الآخر،وقد تأكد دور القطاع الخاص بصدور المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05/أكتوبر/1993 المتعلق بترقية الاستثمار والذي كان بمثابة تعبير عن حسن نية الدولة تجاه القطاع الاقتصادي الخاص الوطني والأجنبي حيث أعطى لعديد من التسهيلات كانت بمثابة اعتراف رسمي للدور الذي أسند للقطاع الخاص باعتباره مشاركا وطرفا في التنمية الاقتصادية للمجتمع وطنيا ومحليا.[1]

ووفقا لنص المادة 111 من القانون11-10 المتعلق بالبلدية " يبادر المجلس الشعبي البلدي بكل عملية ويتخذ كل إجراء من شأنه التحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي، لهذا الغرض يتخذ المجلس الشعبي البلدي كافة التدابير التي من شأنها تشجيع الاستثمار وترقيته"، ويدخل في مفهوم هذا قبول الهبات التي يقدمها الأفراد والشركات الخاصة قصد تدعيم الاستثمار وتدعيم المؤسسات العمومية مباشرة، ويدخل أيضا ضمنها كل المبادرات الشخصية من الخواص وأيضا الاستعانة بخبراتهم في مجال تدعيم الاستثمار المحلي.[2]

وبما أن القطاع الخاص حاليا هو محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر لما له من دور ومزايا كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في عملية التنمية المحلية، ففي هذا المبحث سنتطرق لدوره في مجالات عدة بشكل عام، أما بالنسبة للمساهمة الفعلية نعرج عليها في الفصل الثالث:

أ-دور القطاع الخاص في التشغيل في الجزائر

التشغيل من بين القضايا الاجتماعية والاقتصادية ذات الاهتمام لدى الحكومات والدول وتتفق كل المواثيق والدساتير الدولية على الحق في العمل والتشغيل الكامل، حيث أكدت ذلك نصوص كل من دستور منظمة العمل الدولية سنة 1919م والميثاق العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948م كما

(1) جمال زيدان، مرجع سابق، ص76.

(2) عبد الباسط حدد، "**دور الجماعات الإقليمية في تدعيم الاستثمار المحلي**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون عام للأعمال، جامعة ورقلة، 2013، ص55.

نصت المادة 55 من دستور الجزائر لسنة 2002 على أن لكل المواطنين الحق في العمل.[1]

إن التوجه الجديد الذي ميز الاقتصاد الوطني منذ بداية التسعينات، يعكس سياسة التشغيل التي تجسد السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية، والمتعلقة بتشجيع القطاع الخاص وتخفيف احتكار الدولة عن طريق تخليها عن مجموعة من النشاطات الاقتصادية لصالح القطاع الخاص، الذي تظهر أهميته في دفع عجلة التنمية المحلية التي يتخبط فيها القطاع العام.[2]

بعد صدور القانون الثالث للاستثمار الخاص رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 وما تضمنه هذا القانون من تشجيعات مالية وتسهيلات إدارية وضماناتقانونية لم تعرفها القوانين السابقة، خاصة بالنسبة للاستثمارات المنتجة والتي تساهم في خلق مناصب شغل جديدة، هذا التغير أدى نوعا ما إلى ارتفاع محسوس في الاستثمارات الخاصة وازدياد عدد المؤسسات الخاصة حيث وصل إلى أكثر من 172857 مؤسسة بداية سنة 2018 وازداد معها نصيب اليد العاملة فبعدما كانت نسبة البطالة تتجاوز27%سنة 2001 لتتراجع إلى حدود 11%وإلى حدود 10% سنة 2014 ويقابله زيادة في نسب التشغيل حيث بلغت 37,5% في سبتمبر 2014 بعدما كانت 23,7% في سنة 2003.[3]

تميز سوق العمل في سنة 2018 بارتفاع حجم اليد العاملة حيث قدر عدد الأشخاص العاملين ب: 11.048 مليون عامل، يشغل القطاع الخاص 6.95 مليون عامل منهم، أي بنسبة 63% بينما يشغل القطاع العام 4.09 مليون عامل أي بنسبة 37% في حين انخفضت نسبة البطالة إلى 11.4% في سبتمبر 2018 بعد أن وصلت إلى 11.7% في سبتمبر 2017 أي ما يمثل تراجع ب: 0.6%.[4]

(1) رشيد زرواتي، مهدي عوارم، **القطاع الخاص وسياسة التشغيل في الجزائر-التطور والطموح فالتحديات**- مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد22، 2017، ص106.

(2) بلقاسم العباس، **أزمة البطالة في الدول العربية "تقييم استراتيجيات سوق العمل لمواجهة تحدي البطالة في دولة الكويت"**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، عدد02، المجلد10، 2008، ص12.

(3) رشيد زرواتي، مهدي عوارم، مرجع سابق، ص ص120،119.

(4)موقع الكتروني http://www.aps.dz/ar/economie/58771تم الاطلاع يوم 03-03-2020 على الساعة 14.25.

والملاحظ أن مؤسسات القطاع الخاص في تزايد مستمر بسبب تركيز الدولة عليه كطرف أساسي ضمن معادلة الاقتصاد الوطني، واعتباره حاضنة منشأة لمناصب الشغل وقد أثبت ذلك بتزايد المستخدمين التابعين له من سنة لأخرى، وتوسع نشاطاته مما عزز موقف أفراد المجتمع منه ليصبح شريك اقتصادي واجتماعي ضروري.

إن الدولة الجزائرية أمام الوضعية الاقتصادية التي نجمت عن التراجع الكبير لأسعار النفط منذ بداية النصف الثاني من سنة 2015 قامت بجملة من الإجراءات، بدأ تطبيقها مع قانون المالية لسنة 2016، حيث اتجهت للقطاع الخاص ليقوم بدوره في تنويع مداخيل الاقتصاد الوطني كبديل للاقتصاد الريعي.

ب-دور القطاع الخاص في زيادة القيمة المضافة: تعبر القيمة المضافة عن إجمالي الإنتاج للوحدة الاقتصادية مطروحا منه قيمة المدخلات المستعملة في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية محددة.[1]ولقد عرفت مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة أثناء مرحلة الاقتصاد الموجه تذبذبا ففي الفترة 1982-1990 شهدت زيادة قليلة، ويعود ذلك إلى برنامج إعادة الهيكلة العضوية والاستقلالية المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية التي عرفت نوعا من التذبذب في تنفيذها مما أثر سلبا على أداء المؤسسات العمومية حيث بلغ حجم الاستثمار سنة1991 عند حدود6.08 %.أما بعد هذه الفترة ونظرا للانفتاح على السوق الذي عرفته الجزائر تم ملاحظة ارتفاع مساهمته في تكوين القيمة المضافة الإجمالية التي بلغت حوالي 47.5 % سنة2001وكذا ارتفاع نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود 23.78 %سنة 2004 ثم إلى 28.84 %سنة 2006 وهذا يدل على ديناميكية القطاع الخاص في جميع الأنشطة.[2] والذي ارتفعت حصته في القيمة المضافة من 9656.8 مليار دينار جزائري سنة 2010 إلى 14073.7 سنة2017.

(1) بوسالم ابو بكر، بوفنش وسيلة، **التوجه نحو القطاع الخاص كخيار استراتيجي للتمويل المستدام للتنمية في الجزائر**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم (2)، أفريل2018، ص243.

(2) أحمد قايد نور الدين وبن زاف لبنى، "**تطبيق مفهوم الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق، بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، (ورقة قدمت في الملتقى الوطني حول: "إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، يومي: 06-07، ديسمبر2017، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير)

ج- **دور القطاع الخاص في الناتج المحلي الخام بالجزائر:** يعبر الناتج المحلي الخام عن مجموع القيم المضافة، زائد الضريبة على القيمة المضافة، زائد رسوم الإيرادات، أو يعبر عن الإنتاج المحلي الخام، مضافة له القيمة المضافة للإدارة العمومية[1]، وللقطاع الخاص دور واضح في إحداث الناتج الداخلي الخام في الجزائر،فعلى الرغم من أسعار النفط العالمية المنخفضة، سجل النمو الاقتصادي للجزائر بداية قوية في 2017، وتشير التقديرات إلى أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بلغ 3.7% في الربع الأول 2017،ومن المتوقع أن يتراجع معدل النمو بشدة في النصف الثاني من عام 2017 وفي عام 2018 مع ظهور آثار تدابير ضبط أوضاع المالية العامة،[2]والذي سيؤدي إلى انخفاض في الإنفاق الحكومي.

بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي 1.5% عام 2018، واستمر عند مستوى 1.5% خلال الثلاثي الأول من عام 2019 ويتوقع أن يتباطأ إلى 1.3% في أخر 2019. فيما بلغ النمو خارج قطاع المحروقات 3.4%، واتسم النمو في قطاع المحروقات بالبطء، وترجع الزيادة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات التي تبقى "معتبرة"، أساسا لنشاط القطاع الخاص. [3]

مما سبق يمكن القول، أن كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص في الجزائر يعاني جملة من التحديات كالاستقلال المؤسساتي، ونقص التمويل الذي يعد أهم أساس تستمد منه تنظيمات المجتمع المدني قوتها ويحد من تبعيتها للسلطة في أداء عملها المنوطة به كل ذلك يعكس نمطية سياسة الدولة والنصوص القانونية والضمانات التي ترتبها لتوفير البيئة والمناخ المشجع والمحفز لعملهما،فقد حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الاستثمار لسنة 2016 على التحفيز التام للاندماج في القطاع الرسمي من خلال مجموعة التسهيلات والخدمات التحفيزية لممارسة نشاطه، وهنا يظهر الدور الداعم للحكومة والسلطات المحلية في توفير المناخ الملائم

(1) الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2015-2017، رقم48، نشرة 2018، ص ص76،77. على الموقع www ONS dz، تم الاطلاع يوم 03-03-2020 على الساعة 21.33

(2) البنك الدولي،الجزائر: الأفاق الاقتصادية- أكتوبر 2017،
https://www.albank-realdawli.org/ar/region/mena/publication/mena-economic-monitor-october-2017

(3) الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق.

للقطاع الخاص و تحفيزه على المساهمة في جهود التنمية الاقتصادية المحلية.

المطلب الثالث: عوائق وعراقيل سياسات التنمية المحلية في الجزائر.

تعتبر الجزائر كغيرها من عديد الدول الإفريقية والشرق أوسطية التي تعاني جملة من المشاكل التي تعترض التنمية لمحلية بها، وذلك ما تؤكد عليه العديد من المؤشرات لبرامجها التنموية المتعاقدة كنسبة البطالة، الفقر، الفساد، والتهميش وغيرها التي حالت دون تحقيق المستوى المطلوب للتنمية ومنه سنتناول جملة من العوائق والعراقيل التي كانت سببا في ذلك.

الفرع الأول: الحكم المحلي وخصوصية الجماعات المحلية في الجزائر

بين الواقع التنموي الفشل المتعاقب للحكومات المحلية منذ الاستقلال إلى اليوم، لذا وجب العمل على إيجاد بيئة من شأنها تحقيق دفعة قوية في مجال التنمية بشتى مستوياتها لتجاوز الحكم الغير صالح ومن خصائص الحكم غير الصالح **(poorgovernance)** ما يلي:

- الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة وبين المال العام والخاص ويتجه بشكل دائم إلى استخدام الموارد العامة واستغلالها لصالح مصلحة خاصة.
- الحكم الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية وتدفع نحو الهدر في الموارد المتاحة وسوء استخدامها.

وإذا كانت هذه الخصائص تشترك فيها معظم مناطق العالم فإن الدول العربية ومن بينها الجزائر تعد إدارة الحكم فيها أضعف من كل مناطق العالم الأخرى وهذا ما بينته دراسة البنك الدولي وتقرير التنميةالإنسانية العربية.[1]

(1) بومدين طاشمة، **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**، ورقة قدمت في الملتقى الوطني: التحولات سياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، 16-17 ديسمبر 2008، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، ص7.

فمثلا عملت الدولة على تشجيع الاستثمار على المستوى المحلي دون أن ترفق هذه السياسة الاقتصادية بوسائل الرقابة الفعالة للمال العام.[1]

رغم ما تتمتع به البلدية من شخصية معنوية واستقلال مالي باعتبارها قاعدة اللامركزية إلا أن هذه اللامركزية تبقى نسبية وخاضعة لرقابة تمس أعضاء المجلس الشعبي البلدي وأعمال البلدية وتصرفاتها للمجلس البلدي كهيئة، فالرقابة على أعضاء المجلس الشعبي البلدي باعتبار أن أعضاءه يخضعون لرقابة إدارية تمارس عليهم من طرف الوزير والوالي ورئيس الدائرة، وذلك من خلال المتابعة القضائية وتعليق العضوية والتوقيف أو الإقالة، وتتمثل كذلك الرقابة على الأعمال التي تتخذ عدة أشكال منها التصديق على المداولات الخاصة بالميزانيات والحسابات وإحداث مصالح ومؤسسات عمومية بلدية حيث حدد المشرع مجموع حالات إبطال وإلغاء مداولات من طرف الوالي.[2]

تظل الإصلاحات التي تعاقبت على الدولة منذ الاستقلال في مجال النهوض بالتنمية المحلية التي تعتبر كأساس للتنمية الشاملة غير كافية، إذ لا يزال الفساد والبيروقراطية تسيطر على الإدارة المحلية وكذا رغم زيادة وتيرة الحريات والاستقلالية حيث يبقى إصدار القوانين دون تطبيقها على أرض الواقع أساس التناقض وهذا ما يؤدي في الأخير إلى رداءة الوضع التنموي وحالة المجتمع الجزائري ككل.

الفرع الثاني: واقع وتطور التنمية المحلية في الجزائر

لقد عرفت الدولة الجزائرية العديد من الأسباب أثرت سلبا على النشاطات التنموية المحلية والتي حالت دون تحقيق الأهداف المرغوبة ويمكن حصرها فيما يلي:

-أسباب تنظيمية وتقنية:

عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية، بما أن اللامركزية ليست في إطار قانوني وسياسي، بل هي ممارسة تكتسب في الميدان، من خلالها يمكن للجماعات المحلية أن تقوم

(1)بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص9.

(2) ناجي عبد النور، "**نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة**"، ص ص11،12.مقال على الرابط ،https://www.asjp.cerist.dz/en/article/80403

بكل نشاطاتها بصفة تجعلها تخدم المواطنين بطريقة أنجع، ومنه تساهم في توسيع قواعد الديمقراطية المحلية أين تكون مشاركة المواطنين فعلية، وهذا ما لا يمكن ملاحظته على أرض الواقع بل أن هناك احتكار لعملية صنع القرار من طرف السلطات المركزية، وتبرز هذه الاحتكارية في عملية التخطيط التي تتكفل بها المصالح المركزية مع استبعاد مشاركة الجماعات المحلية في المخططات البلدية للتنمية والتي يحدد محتواها على المستوى المركزي.[1]

-**ضعف الموارد البشرية:** يعتبر العامل البشري أساس التنمية المحلية فمنه وإليه تعود التنمية وبالتالي فلابد من توفر الموارد البشرية المؤهلة وذات الكفاءة في الميدان.

إن معظم الدول النامية بما فيها الجزائر تعاني من خلل هيكلي في بنية الهيئات المحلية فهناك قضايا متعددة تتعلق باليد العاملة من حيث دائها، تأهيلها وتحفيزها، نقص الخبرات الفنية وانخفاض مستوى كفاءة موظفي الإدارة المحلية (البلديات خاصة)، إضافة إلى قلة المهندسين والمختصين العاملين في المؤسسات المحلية والبلدية وهذا يعتبر من المشاكل التقليدية والتي لازالت تواجهها الإدارة المحلية.[2]

إلى جانب ذلك تعاني البلديات والعديد من الهيئات المحلية من غياب شبه تام لعنصر المشاركة الشعبية ويعود ذلك للعديد من الأسباب أولها انفراد النخب الحاكمة بإدارة الشؤون العامة التي تخص المجتمعات المحلية،الوجزائر رغم النص القانوني في كل من قانوني البلدية والولاية على الرقابة الشعبية وعلانية الجلسات إلا أن جلسات المجالس المحلية تتم بعيدا عن أية مشاركة شعبية ولا يحضرها إلا القليل[3]، فقد جاءت المادة (26) من قانون البلدية بأن جلسات المجلس الشعبي البلدي علانية وتكون مفتوحة لمواطني البلدية ولكل مواطن معني بموضوع المداولة.[4]

---

(1) وفاء معاوي، مرجع سابق، ص ص90،91.

(2) يوسفي نور الدين، "**الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر-دراسة حالة تيزي وزو 2008/2000-**"، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس2010،ص58.

(3) غانم عبد العالي، "**العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية في الجزائر**"، ورقة مقدمة لندوة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، المعهد العربي لإنماء المدن، بيروت، 2002.

(4) المادة 26 من قانون البلدية رقم10/11.

-**المشاكل المالية** : تعتبر الموارد المالية العمود الفقري لأي نظام حكم محلي فعال وعليه يمكن قياس درجة فعالية واستقلالية أية سلطة محلية بمدى قدرتها المالية على تمويل برامجها الخدماتية وتنفيذ سياساتها وخططها التنموية من مصادرها الذاتية بدون الاعتماد كلية على الإعانات والدعم المركزي، وهذا يكسبها ضمانات لاستقلالها ويبعد عنها الرقابة الشديدة التي تمارسها المركزية وعليه فإذا كانت معظم الهيئات المحلية في الجزائر تعتمد على الدعم المركزي فهذا يعني فقدانها بعض استقلاليتها المنصوص عليها في قوانين ونظم الإدارة المحلية، ولا تنتهي مشاكل الجماعات المحلية عند شح الموارد المالية فحسب بل أنها تخضع لرقابة مركزية صارمة متعددة القنوات والآليات مثل الرقابة التي يمارسها الجهاز التنفيذي والرقابة التي يمارسها الجهاز التشريعي.[1]

والملاحظ في الجزائر أن الجباية المحلية تعاني من صعوبات تتمثل في الغش والتهرب الجبائي والذي يمس كل من الدولة والجماعات المحلية والتي يحرمها من مبالغ ضخمة، يمكن توجيهها للاستثمار في مجالات عديدة باعتبار أن الضريبة تمثل عبئا على الفرد وتثير تذمره ومنه يسعى المكلف إلى عدم دفعها قصدا لمخالفة أحكام القانون الجبائي، وهذا الأداء حرم الجماعات المحلية من إيرادات معتبرة والتي تقدر بملايين الدينارات.

كما لا يجب إغفال احتكار الدولة للسلطة الجبائية بحيث أن إنشاء الضرائب المحلية هو من اختصاص الهيئات المركزية للدولة، حيث لا تمتلك الجماعات المحلية أي حق لتأسيس الضريبة ولا حتى وعائها أو معدلاتها أو مجالات تطبيقها، كما أن الموقع الجغرافي يلعب دورا هاما في التأثير على تدهور المالية المحلية نظرا لتواجدها في مناطق ينعدم أو يقل النشاط الاقتصادي بها فضعف النشاط الاقتصادي في بعض البلديات، يعتبر معرقلا للموارد المالية وخاصة الجبائية منها مع ازدياد مشكل عدم العدالة في توزيع الموارد بين الجماعات المحلية والدولة وبين الجماعات المحلية ذاتها في تدهور الحصيلة الجبائية المحلية.[2]

---

(1) يوسفي نور الدين، مرجع سابق، ص58.

(2) عولمي بسمة، "**تبعية الموارد الجبائية للسلطة المركزية وأثارها على عجز البلديات في الجزائر -للإشارة إلى بلديات ولاية تبسة**"، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة تبسة، ص 09-10.مقال على الرابط:

http://www.asjp-cerist-dz/en/article/2838

فكل هذه الصعوبات والعراقيل التي تعاني منها معظم النظم المحلية في الدول النامية بما فيها الجزائر تستدعي إعادة النظر واتخاذ إجراءات أخرى من شأنها خلق نظم جديدة أكثر فعالية ومشاركاتية من أجل التعاون الثنائي بين الإدارة المحلية والمواطن.

المبحث الرابع: دور الشركاء الدوليين في التنمية المحلية بالجزائر

تأثر مفهوم التنمية المحلية وأرتبط بمظاهر العولمة الجديدة والتوجهات الفكرية العالمية ولم يعد حكرا على الحكومات المحلية وإنما تعداها إلى عوامل خارجية، وفي هذا الإطار وقعت الجزائر عدة اتفاقيات ضمن إطار التعاون مع الشركاء الدوليين لدعم التنمية المحلية في الولايات والبلديات والارتقاء بجودة الفعل التنموي.

المطلب الأول: مساهمة الاتحاد الأوروبي في التنمية المحلية بالجزائر

تعمل الجزائر، في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي إلى دفع قدرة السلطات المحلية والمجتمع المدني على ترقية التنمية المحلية، وتم إمضاء اتفاق لتمويل برنامج "الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية" ممول من الإتحاد الأوروبي بمساهمة مالية قيمتها ثمانية ملايين يورو ويعمل هذا البرنامج على تحسين أنظمة التخطيط الإستراتيجي والديمقراطية المحلية عبر دمج المرأة والشباب وإشراكهم في الحوكمة على مختلف مستوياتها خصوصا في الولايات والبلديات.

ويتولى هذا البرنامج ترقية المواطنة الفاعلة والقدرة على المساهمة التامة في التنمية المحلية، ويتم تفعيل المبادرة في عدد من البلديات النموذجية للرفع من قدراتها لضمان دورها في الحوكمة بتحديثوتحسين الخدمات لفائدة المواطنين، وتوسيع مجالات التمثيل وتدخلات المجتمع المدني وخاصة المرأة والشباب.[1]

فقد كان لتأثير العولمة دور كبير في إشراك المجتمع المدني الجزائري في التنمية المحلية من خلال مساهمة برنامج الاتحاد الأوروبي وهو برنامج خاص يهدف إلى تمويل الجمعيات الناشطة في الجزائر وتشجيعها على العمل بفعالية في التنمية تحت إشراف المنظمات غير الحكومية

(1)عبد المجيد رمضان، **الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية حالة الجزائر**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي2017، ص78.

ONG[1]وقد مرت هذه التجربة بمرحلتين:

الأولى: بتدخل من البرنامج الأوروبي مباشرة وتعامله مع الجمعيات في الجزائر دون وساطة مع الهيئات الحكومية ماعدا الاتفاقية المبرمة مع وزارة الخارجية ويسمى هذا البرنامج بـ **ONG1** والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2002 وأتخذ من مدينة وهران مقرا له وخص 76 جمعية محلية في مختلف المجالات وعلى مستوى 32 ولاية حيث قدرت مساهمة الاتحاد الأوروبي بـ 10 مليون أورو مع مساهمة الدولة بـ 01 مليون أورو.[2]

الثانية: وبنجاح المرحلة الأولى تم اعتماد برنامج إضافي سمي بـ**ONG2**لكن هذه المرة تحت وصاية وكالة التنمية الاجتماعية **ADS** التابعة لوزارة التضامن طبقا للاتفاقية المبرمة في 2006/01/07 حيث تم ترسيم 06 مناطق جهوية وهي: الجزائر (مقر مديرية المشروع) عنابة سيدي بلعباس، ورقلة، بشار، تيارت وشرع في تنفيذ هذا البرنامج ابتداء من 2007/06/02 على 03 مراحل، ومن أصل 3000 جمعية قدمت طلبات الاستفادة من دعم هذا البرنامج استفادت 121 جمعية فقط بعد استجابتها لدفتر الشروط المطلوب.[3]

وتشارك الجزائر في المحادثات في إطار السياسية الأوروبية للجوار وبدعم الاتحاد الأوروبي بتخصيص اعتمادات مالية لهذا الغرض، ومن شأن اعتمادات الألية الأوروبية للجوار أن تتراوح بين 221 و270 مليون يورو في الفترة 2014-2020، وستخصص 121 إلى 148 مليون منها للفترة 2014-2017 وستسخر معظم الاعتمادات (60%) لبرامج في الميدان الاجتماعي الاقتصادي، أي إصلاح سوق العمل واستحداث الوظائف، ودعم إدارة الاقتصاد وتنويعه.[4]

إضافة إلى إطلاق الاتحاد الأوروبي برنامج لدعم التنمية المحلية في سنة 2018، حيث

(1)نقلا عن البرنامج الخاص بالبرنامج الأوروبي لدعم التنمية، عدد10، 2005.

(2) بوحنية قوي، **دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في التنمية المستدامة: مدخل الإدارة المحلية**، ضمن كتاب جماعي بعنوان المجتمع المدني المغاربي ورهانات الإصلاح، دار الراية للنشر والتوزيع عمان 2015، ص52.

(3) نفس المرجع، ص53.

(4) الدبلوماسية الفرنسية – الاتحاد الأوروبي والجزائر، موقع الكتروني، تم الاطلاع عليه 2020/04/21 على الساعة14:30. www.diplomatie.gouv.fr Algérie

يندرج هذا البرنامج في إطار السياسة الوطنية لترقية التشغيل وتحسين الظروف المعيشية للسكان المعوزين بفضل التنمية المتكاملة والمستدامة والذي خصص له غلاف مالي إجمالي قدر ب43.4 مليون اورو والممول من الاتحاد الأوروبي والحكومة الجزائرية.

ويغطي هذا البرنامج مالا يقل عن 20 بلدية تابعة لست ولايات هي: عين الدفلى، الشلف، المدية، سعيدة، تيارت، تيسمسيلت، ويتمحور حول ثلاثة نقاط أساسية تتعلق بتحسين الظروف المعيشية للسكان المعنيين من خلال المرافقة الاجتماعية ودعم الخدمات الاجتماعية وتعزيز توفير مناصب الشغل وتنويع المداخيل بدعم العناصر الأكثر ديناميكية من السكان سيما في جهودهم لزيادة وتنويع نشاطاتهم في الفروع المحلية المواتية للنمو والموفرة لمناصب الشغل.[1]

المطلب الثاني: دور المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي- صندوق النقد الدولي) في التنمية المحلية بالجزائر

تصاعد الاهتمام في الآونة الأخيرة بقضايا التمويل الدولي، والذي يقصد به " كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية وفقا لشروط يحددها سوق المال، كما يتوقف حجم التمويل الدولي على حجم التمويل واحتياجات الدولة، أي أنه مكمل للتمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية.[2]

كما قد تعلق الدولة أهمية كبيرة على التمويل الدولي في شكل استثمارات أجنبية بما يسهم في توفير الموارد المالية اللازمة لتلبية النقص في مواردها المحلية، لإنجاز الحد الأدنى المطلوب من الاستثمارات الإنتاجية الضرورية للتخلص من حالة التخلف وكسر الحلقة المفرغة في عرض رأس المال.[3]

يوفر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الدعم للحكومات في وضع استراتيجياتها، لكن دون التدخل في تحديد النتائج، ذلك أن إدارة كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تدرك ما يتطلبه

(1) الجزائر- الاتحاد الأوروبي:إطلاق برنامج لدعم التنمية المحلية المستدامة والنشاطات الاجتماعية، موقع الكتروني، تم الاطلاع عليه 2020/04/23 على الساعة21:25 www.aps.dz economie .

(2) عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001، ص385.

(3) مالكوم حبلز وآخرون، ترجمة طه عبد الله منصور، وعبد العظيم مصطفى، اقتصاديات التنمية، دار المريخ للنشر، 1995، ص51.

ذلك من تحول في النفقات والتوجهات التنظيمية في المنظمات والمؤسسات الشريكة، وينبغي لكل مؤسسة أن تركز على مجالات تخصصها، وهكذا فإن خبراء البنك الدولي يضطلعون بالدور القيادي في تقديم المشورة بشأن السياسات الاجتماعية التي تسهم في الحد من الفقر، بينما يقدم صندوق النقد الدولي المشورة للحكومات بما في ذلك تشجيع السياسات الاقتصادية الكلية الرشيدة.[1]

كما يقوم البنك الدولي بمساعدة الدول النامية في إعداد خططها الإنمائية ومتابعة تنفيذ مشروعات التنمية بهذه الدول.[2]

منذ سنة 2010 ارتكز إطار الشراكة الإستراتيجية بين البنك الدولي والجزائر على الخدمات الاستشارية التي تقدم استجابة لطلبات مساندة تحقيق الأولويات الإنمائية، وتضم هذه المحفظة 10 مشاريع للمساعدة الفنية في ست قطاعات تشمل الزراعة والتنمية الريفية، والتمويل ومناخ الاستثمار، والحماية الاجتماعية، والإدارة المتكاملة للصحراء، وكذا رؤية الجزائر 2035.[3]

بالإضافة إلى ما سبق فقد قام البنك الدولي بتمويل الدراسات والبرامج التالية:[4]

- دراسة البرنامج الوطني للأعمال البيئية 600000 دولار أمريكي
- دراسة المخططات والتي كلفت ما يقارب المليون دولار وتتعلق بما يلي:
  - مخطط نموذجي للتسيير المتكامل للمياه
  - الجدوى من إعادة تموين الطبقة المائية بمستغانم
- التشغيل الريفي في المناطق الواقعة بالغرب الجزائري من خلال قرض 89 مليون دولار

وحسب البنك الدولي حققت الجزائر نتائج إيجابية ساهمت في تحقيق التكافؤ في توزيع الموارد الاقتصادية وإلى حد كبير في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي الشامل للجزائر، إلا أنه

(1) ماهو صندوق النقد الدولي، موقع الكتروني، تم الاطلاع عليه 2020/06/18، على الساعة 15:38
www.imf.org.what.ara<whata.

(2) موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2003، ص167.

(3) علاقات الجزائر والبنك الدولي، موقع الكتروني تم الاطلاع عليه 2020/06/18، على الساعة www.marefa.org.19:15

(4) فروحات حدة، استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر- مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد07، 2010، ص ص134،133.

سنة 2017على الصعيد الاقتصادي سجلت الجزائر تباطأ للنمو الاقتصادي، ومن شأن التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعا أن يساعد الجزائر على التحول نحو تحقيق نمو مستدام، وخلق فرص عمل لحماية أشد الفئات ضعفا، ويعرض البنك الدولي خبراته التحليلية ومعارفه وموارده العالمية على الحكومة الجزائرية للاستفادة منها في دعم البلاد في تطبيق الإصلاحات.[1]

وأكد فريق من صندوق النقد الدولي سنة 2018 أنه يتفق مع السلطات الجزائرية في هدفها المزدوج والمتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والعمل على تحقيق نمو أكثر استدامة واحتواء لكل شرائح المجتمع

وشدد صندوق النقد الدولي على أهمية تطوير الشفافية في إدارة وتسيير الميزانية وترسيخ المسؤولية على مستوى المنظومة الجبائية، وتحسين فعالية ونجاعة النفقات العامة، وقد أتت آخر دراسة للصندوق لتبطل تصريحات سابقة لمسؤولين حكوميين جزائريين بعدم الذهاب إلى الاستدانة من الخارج.[2]

إن الأهداف والمرتكزات النظرية التي قاما عليها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مشجعة ومحفزة، إلا أن الواضح لواقع الجزائر خلال العمل معهما لم تستفد منهما بل كانوا بوابة لمزيد من الانهيار الاقتصادي والتعثر المالي، والزيادة في معدلات البطالة، وهذا راجع إلى أن المؤسستين لم تأخذ في الحسبان خلال المعالجات الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية، حيث أنها تعطي تقريبا كل الدول نفس الوصفات والمعالجات الاقتصادية رغم التناقض والاختلاف بين واقعها الاقتصادي، كما أن بعض توجيهاتهم ساهمت في تدمير الموارد والصناعات المحلية، كما أن البنك الدولي وصندوق النقد لا يهتمان لفساد بيئة النظام الحاكم من عدمها، بل يهتمان بقدرة الدولة على ضمان سداد الدين، ما يرجع على الزمرة الحاكمة بالثراء على حساب الشعب الذي يتحمل التكاليف.

(1) علاقات الجزائر والبنك الدولي، مرجع سابق.

(2) الجزائر نحو "مقصلة" الهيئات المالية الدولية إثر 20 سنة من حكم بوتفليقة، موقع الكتروني تم الاطلاع عليه يوم 2020/06/19، على الساعة 13:41. www independentarbia.com

المطلب الثالث: دور المنظمات الدولية في التنمية المحلية بالجزائر

يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجزائر لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات من أجل التنمية المستدامة بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الوطنية والسلطات المحلية وجمعيات المجتمع المدني، ويركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر على خمس مجالات ذات أولوية:[1]

- التنمية البشرية ومكافحة الفقر
- توطيد الحكم الراشد بما في ذلك المساواة بين الجنسين
- الطاقة والحفاظ على البيئة
- الوقاية من الكوارث الطبيعية
- تمكين المرأة

وقد أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واحدة من أكبر شبكات المعرفة والتعلم وتبادل متكامل في العالم من خلال مختبرات تسريع التنمية، على أساس الابتكار في 78 دولة في العالم من بينها الجزائر، وتعمل هذه المختبرات مع شركاء وطنيين لتعزيز مناهج مبتكرة تستجيب لتعقيدات التحديات الإنمائية الحالية، وتسمح المختبرات بتحديد الحلول المحلية مع الجهات الفاعلة المحلية والتحقق من إمكانياتها لتحديد أي منها يمكن أن يسمح بتطوير وتسريع التنمية.

كما يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال هذه المختبرات وبالتعاون مع الشركاء من السلطات العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والسكان المحليين، بتحليل التحديات التي تواجهها البلدان على المستوى المحلي، وبالتالي بحث طرق عمل جديدة تهدف إلى العمل الفعال لمواجهة تحديات التنمية من حلال تقديم حلول عملية منت شأنها أن تسرع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.[2]

وقد وقع المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في ماي 2020 على بروتوكول اتفاق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قصد تعزيز القدرات في مجال التنمية البشرية المستدامة والديمومة

(1)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، موقع إلكتروني تم الاطلاع يوم 2020/06/19، على الساعة18:20. Arab.org

(2)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إطلاق مختبر مسرع التنمية في الجزائر، موقع الكتروني تم الاطلاع يوم 2020/06/19،على الساعة18:40. Wwwaps.dz> Algérie.

الاقتصادية ومخطط هذا العمل سيسمح بتعزيز قدرات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في إعداد التوصيات والاقتراح في صالح التنمية المستدامة الشاملة.[1]

بالإضافة في 2014 تم الانطلاق في مشروع الصيد البحري وتربية المائيات، والعمل على تطوير هذا القطاع في المناطق الصحراوية مثل الواد، ورقلة، والمناطق الداخلية عن طريق تدريب مهنيين في هذا المجال، إضافة إلى المرافقة من الجهات الوصية في الولايات لتشجيعهم وتوفير الموارد اللازمة لهذا المشروع.

وفي إطار برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية "كابدال" على مستوى البلديات النموذجية، من بينها دعم مشروعي جمعية "مبادرة الشباب" وجمعية "ريادة" لبلدية مسعد النموذجية بولاية الجلفة، تم منح دعم مالي لفائدة 11 مشروع جمعويا محفز للتنمية المحلية، تشتمل قطاعات مختلفة عبر 07 ولايات على غرار الفلاحة، الحرف التقليدية والتراث، الصحة، البيئة، السياحة، المقاولاتية، تم تحديدها كأولوية للتنمية المحلية، من قبل الفاعلين المحليين باتساق مع مكونات وطابع أقاليم البلديات النموذجية.[2]

(1)المجلس الوطني الاقتصادي يوقع على بروتوكول اتفاق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، موقع الكتروني، تم الاطلاع يوم 2020/06/19. على الساعة 20:10. Sawatahrar.net.

(2)دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التنمية المحلية بالجزائر، موقع الكتروني، تم الاطلاع يوم 2020/06/19. على الساعة 20:30. www.djelfa.info>mobile>economie

المبحث الخامس: آليات تطوير قدرات شركاء التنمية المحلية في الجزائر

إن الهدف الأول والأساسي لتحقيق تنمية محلية يتمثل في رفع وتحسين وترقية المستوى المعيشي للمواطنين ومنه تحقيق تنمية شاملة، وهذا لا يحدث إلا بوجود فواعل محلية تؤمن بوجود موارد ورأسمال بشري على المستوى المحلي يمكن استثمارها وتأكيد دوره الإيجاد وتحقيق التطلعات التنموية.

المطلب الأول: تدعيم الاستثمار المحلي وتفعيل مقاربة التنمية من القاعدة في التنمية المحلية

إن تدعيم وتشجيع المشاركة الشعبية والعمل التطوعي المنظم من خلال إقامة المؤسسات الديمقراطية والسياسية والاجتماعية وإصدار التشريعات المنظمة لها، ولعل تشجيع الاستثمار المحلي يكون له دور في تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي وذلك من خلال:

الفرع الأول: تدعيم الاستثمار المحلي

-**زيادة معدلات العمل ومواجهة البطالة:**وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة مستويات الدخل بالإضافة إلى كثير من هذه المشروعات، مع ارتفاع مستوى الوعي الصحي وانتشار التعليم، وتحقيق مستوى من الرفاهية والحياة الكريمة.

-**زيادة فرص ومعدلات الاستثمار:**فعندما تجعل الحكومات المنطقة الخاضعة لها منطقة جاذبة للاستثمار عن طريق جذب رؤوس الأموال والتقنية والإدارة الحديثة عندها، لاشك بأن مشروعات الاستثمار العام تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق الاستراتيجيات المرجوّة منها[1]، وهذا من شأنه أن يساهم بمشاركة الأهالي أنفسهم في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم معتمدين على مبادراتهم الذاتية وتوفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب

(1) غدير بنت سعد الحمود، "**العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004، ص10.

مشجع هذه المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة، وهذا يشير إلى هيكل التمويل المحلي الأمثل الذي يحقق أكبر معدلات للتنمية المحلية المستدامة[1]،ولعل تجربة الاستثمار المحلي في الجزائر لم تطبق بعد في الجزائر بسبب نقص الخبرات والتجارب في هذا الميدان إلا أنه في ظل الإصلاحات المتواصلة والتي مست حتى القطاع المصرفي، ومع تبادل الخبرات الدولية فإنه يمكن الدخول في هذا النوع من الاستثمار بشكل مباشر ايجابي وفعال يخدم أهداف التنمية ويرقيها ويحقق مكاسب وموارد مالية تمكن الجماعات المحلية من تحقيق مختلف البرامج التنموية[2]، مع إمكانية دخول الجماعات المحلية في شراكة مع متعاملين آخرين عموميين كانوا أم خواصا وذلك في إطار مشروع تحدد فيه حقوق وواجبات كل طرف في عقد الشراكة على أساس دفتر الشروط أو الأعباء.

كما يمكنها إنشاء شراكة تكون فيها هي المسير، وتتحمل جميع المسؤوليات والأعباء والمخاطر التي قد تقع على عاتقها، كما يمكن أن تكون الجماعات المحلية مساهمة في شراكة ما سواء عند تأسيسها أو عند افتتاح رأس مالها للجمهور، وفي هذه الحالة فإن الجماعة المحلية تصبح مسؤولية مساهمتها في رأسمال الشركة، بحيث أن قانون الاستثمار12-23 أعطى للاستثمار المحلي دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية ويتجلى ذلك من خلال إنشاء هيئات مختصة مثل لجنة المساعدة من أجل ترقية وتحديد الاستثمارات **CALPI**على المستوى المحلي والوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات على المستوى الوطني **ANDI**.

وبالتالي فالاستثمار المحلي يعد أحد دعائم التنمية المحلية في حالة ما إذا تدخلت الجماعات المحلية في ترقيته وتدعيمه بشكل فعال وناجح، في ظل ما تقتضيه متغيرات اقتصاد السوق والعولمة وحرية التجارة والمنافسة الاقتصادية.[3]

ومن أجل تدعيم الاستثمار المحلي قد تلجأ للقرض والمشرع الجزائري سمح لها بذلك فقد

(1) عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، مصر: الدار الجامعية، ط1، 2001، ص13.

(2)يوسف نور الدين، مرجع سابق، ص56.

(3) شنوف عبد الحليم، **الجباية المحلية ودورها في تمويل التنمية**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، ص ص 75،76.

نصت المادة 156 من القانون 12-07 المتعلق بالولاية " يمكن للمجلس الشعبي الولائي اللجوء إلى القرض لإنجاز المشاريع المنتجة للمداخيل "، ونفس النص في قانون البلدية 11-10 وذلك في المادة 174 والملاحظ أن المشرع اشترط أن يكون غرض القرض مشاريع منتجة للمداخيل أي استثمارية وهي آلية جدّ مهمة للجماعات الإقليمية لدعم استثماراتها وأيضا مناخ استثماري في الإقليم.[1]

الفرع الثاني: تكريس أدوار جديدة للفواعل المجتمعية في برامج وسياسات التنمية المحلية

وذلك من خلال التقرب من المواطنين ومعرفة انشغالاتهم وتطلعاتهم وما يحتاجون إليه وذلك لا يحدث إلا من خلال تكثيف سياسة الاتصال بالمواطنين وإشراكهم في صنع القرار المحلي، كما يجب أن تمنح الجماعات المحلية إمكانيات حقيقة لاستعمال قدراتها واحتياطاتها وإمكانيات المواطنين قصد إشراكهم في الأعمال المسطرة، ومن ثم إيجاد آليات تنظيمية، ومزيد من الديمقراطية المحلية المجسدة فعلياً خدمة لأهداف السياسات العامة الكلية للدولة.

ومنه يمكن التفكير مستقبلا في جعل الجماعات المحلية وبالخصوص البلديات عبارة عن مؤسسات يترأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي والذي يعكس رغبات المواطنين فيها ويقوم بتسيير موظفيها بالاشتراك مع مواطنيها، بحيث يسعون كلهم وجماعيا إلى تحقيق أهداف مشتركة تصبو كلها إلى تحقيق الصالح العام وتلبية حاجات المواطن.[2]

بحيث تعتبر مشاركة المجتمع بمثابة الذراع لتكملة الجهد الحكومي، والشاهد على ذلك هو أن العديد من البرامج والمشاريع لم تنجح وفشلت في تحقيق أهدافها بسبب غياب المجتمع المحلي في إدارة ما يليه من مشاركة في التنمية وذلك بأن المواطنين في أي منطقة هم أدرى بخصائص

(1) عبد الباسط حداد، مرجع سابق، ص60.

(2) موسى حماني، وسيلة السبتي، "**واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية**"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي، تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ظل التحولات الاقتصادية، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011، ص10.

ومشاكل إقليمهم، وهم كذلك أدرى بحاجاتهم والمعوقات التي تحول دون تنمية قراهم.[1]

كما يتطلب ذلك خلق نوع من الوعي وحث المواطنين على المشاركة والتعريف بمشاكل الجماعات المحلية، وهنا يظهر كذلك دور الإعلام المحلي في التنمية ونشر الوعي، كما أنه من أجل خلق الوعي المحلي لابد من حث المواطنين على البقاء في المناطق الريفية النائية، وهذا بعد توفير الأمن وجميع المرافق الضرورية بغية تعزيز التنمية الفلاحية والحيوانية وتقليص النزوح الريفي والهجرة نحو المدن، وكذا تشجيع العمل الحرفي والمهني، وذلك من أجل التشجيع على الاستقرار.[2]

ومن أهداف ومبادئ الإدارة المحلية هو المشاركة الفعلية في السلطات تطبيقا لمبدأ الديمقراطية وتحقيق تكامل بين الشعب والحكومة، لأن هذه الأخيرة لا تحقق أهدافها وغاياتها إلا بمساندة ودعم الشعب، كما أن الجهود المحلية لا تحقق أهدافها على أكمل وجه دون مساندة الحكومة لذا هذا التكامل يكمن في نقطة التقاء التطلعات الشعبية والحكومية بواسطة الإدارة المحلية، ومنه تطبيق مبدأ ملائمة نظام الإدارة المحلية مع المجتمع وليس العكس، وإلا كان سببا في فشلها ومنعها من تحقيق أهدافها وعائقا أمام عملية الإصلاح والتطور، وهذا ما ينسجم مع نظام الإدارة المحلية في الجزائر القائم على أساسين رئيسيين هما الديمقراطية و اللامركزية.[3]

المطلب الثاني: التنمية المحلية في الجزائر وسبل تطوير العلاقة مع الشركاء

من أجل تحقيق شراكة تنموية فعالة محلية في الجزائر يرى عديد الاقتصاديين وخبراء التنمية أنه يجب إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين السلطات المركزية والسلطات المحلية، لإعادة التوازن المطلوب، وذلك من خلال توزيع السلطات بينهما بصورة واضحة، بحيث لا تتعدى أيا منهما على صلاحيات الأخرى ولابد من إحاطة النص القانوني بضمانات تكون واضحة يكفلها الدستور

(1) عبد العظيم عثمان أحمد الامام، **دور المشاركة الشعبية في التنمية المستديمة في المجتمعات المحلية الريفية في إفريقيا**. على الرابط: http//www.shaltharat.net

(2) يوسفي نور الدين، مرجع سابق، ص65.

(3) مهدي صبيحة،"**طرق وأساليب تحسين خدمات الإدارة المحلية**"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد14، المجلد1، الجزائر، 2016، ص85.

وقوانين الإدارة المحلية، ومنه تنتهي ظاهرة التنازع في الاختصاصات والصلاحيات، ولابد أن يصاحب هذا التوزيع والتنظيم، توزيع عادل في الكوادر والإطارات البشرية، والمتمثلة في: الإداريين والتنفيذيين والكتاب العامين والمحاسبين والفنيين في كافة تخصصاتهم وتوفير كافة المتطلبات المادية لتعزيز الهيئات المحلية وخاصة البلديات.(1)

وذلك من خلال تطوير وتدعيم التخطيط المحلي ورفع كفاءة الإدارة المحلية الإقليمية والمرفقية عن طريق توظيف الإطارات الجامعية والتكوين والمتابعة، من أجل ذلك لابد من خلق آليات للرقابة الإدارية على الهيئات اللامركزية والتي تفضي إلى مكافأة المحسن ومعاقبة المسيء.(2)

ومن أجل ترقية دور الإدارة المحلية وعلى رأسها البلدية إلى مستوى المؤسسة العصرية القادرة على تقديم الخدمات وتسريع معاملات المواطنين والتواصل المباشر معهم فلابد من:

- تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بالبلدية في مجال الخدمات العامة.
- ضمان استقلالية المجالس البلدية وتحديد الاختصاصات والحد من تدخل الجهات المركزية.
- حل إشكالية التمويل والذي يعتبر الشرط الأساسي لنجاح البلديات في أداء أدوارها(3)، بحيث كلما زاد التمويل المحلي كلما زادت استقلالية الإدارة المحلية وبالتالي فالتمويل المحلي الذاتي قد تقاس به درجة الاستقلالية المالية، فتزايد الاعتماد على التمويل الذاتي للتنمية المحلية يؤدي إلى نجاح الإدارة المالية المحلية في أداء دورها في تعبئة المزيد من الموارد المحلية والتقليل من حجم الإعانات الحكومية، وهذا يدفع المواطنين المحليين لكسب الثقة وبالتالي التطلع للمزيد من المساهمة في تمويل احتياجاتهم.(4)

من جهة أخرى فإن السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلديات أفرز عدة

(1) يوسفي نور الدين، مرجع سابق، ص61.

(2) احمد شريفي، مرجع سابق، ص64.

(3) ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص13.

(4) حياة بن سماعيل، وسيلة السبتي، "**التمويل المحلي للتنمية المحلية: نماذج من اقتصادات الدول النامية**"، ورقة مقدمة في ملتقى دولي بعنوان: سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية – ، يومي 21-2006/11/22 ، جامعة بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، ص10.

مشاريع أثرت في التوازنات الايكولوجية، لهذا طرح المشرع الجزائري مبدأ التوازن بين النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة، حيث على المستوى المحلي البلدية هي المؤسسة الرئيسة لتدبير حماية البيئة، ومن هنا فللبلدية العديد من الصلاحيات في هذا المجال.

1- البلدية لها حق رفض أي مشروع يؤثر على البيئة.

2- لها الحق في تشجيع تأسيس جمعيات حماية البيئة.

3- مكافحة كل أشكال التلوث في إطار صلاحياتها (التلوث المائي، الجوي، البحري).

4- المبادرة في إنشاء الحدائق والمنتزهات وصيانة الطرق.

5- إنشاء وتوسيع وصيانة المساحات الخضراء والسهر على حماية التربة والموارد المائية والمساهمة في استعمالها الأمثل.[1]

كما أنه يجب على البلديات تفعيل الشراكة بينها وبين المجتمع المدني والقطاع الخاص بحيث نجد أن النظام الحزبي في الجزائر ورغم حداثة تجربة التعددية الحزبية لم يستطع القيام بوظائفه على المستوى المحلي، سواء من حيث التجنيد وتقديم مرشحين يتمتعون بمؤهلات وخبرات وتجربة، أو من حيث البرامج المحلية، ومن حيث التعاون والشراكة بحيث طغت الصراعات الحزبية على مستوى المجالس البلدية، مما أثر سلبا على أدائها الخدماتي، فرغم على ما نصت عليه القوانين صراحة في تفعيل هذا الجانب إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك.[2]

فقد جاء قانون 10/11 المتعلق بالبلدية بجملة من الإصلاحات تهدف إلى الإسراع في تجسيد المشاريع الإنمائية وذلك من خلال الرقابة الدائمة والرفع من ميزانيات البلديات وتحسين مداخيلها إلى جانب الزيادة في استفادة البلدية من الجباية المفروضة على الشركات الناشطة بأقاليمها، وكذا توفير الأرضية المناسبة لاستقبال مختلف الاستثمارات التي إلى تنمية اقتصادية محلية أفضل، وبالموازاة مع ذلك يتم تنصيب مراقبين ماليين على مستوى البلديات لضمان صرف

(1) بن ناصر يوسف، **معطية جديدة في التنمية المحلية – حماية البيئة** - المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد3، الجزائر، 1995، ص ص691،692.

(2) أنظر دراسة: ناجي عبد النور، "**دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة**": (تجربة البلديات الجزائرية.).

- محي الدين صابر، **الحكم المحلي وتنمية المجتمع في الدول النامية**، لبنان: بيروت، المكتبة العصرية، ط2، 1988.

المال العام في الاتجاه الصحيح خاصة مع الأموال الضخمة التي يحملها البرنامج الخماسي 2010-2014.[1]

وبنظرة تفاؤلية يمكن أن يكون هناك دور فعال للنهوض بالتنمية المحلية في ظل الإستراتيجية التي تنتهجها الجزائر للإصلاح الشامل، ولكن تبقى الآمال معلقة إلى حين ظهور آثار تطبيقها فمثلا قد جاء القانون البلدي 11-10 في بابه الأول متضمنا تأكيدا واضحا وصريحا على مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية وذلك في المادة 2 و5 من القانون والتي لم تكن موجودة في القانون السابق 90-08، أو أنه طرأت عليها العديد من التغييرات.

يعد كذلك الانفجار السكاني من المشاكل التي تستدعي البحث فيها وإيجاد حلول لها من قبل الجماعات المحلية، والتي أدت إلى زيادة العديد من المشاكل والظواهر السلبية والتي أدت بدورها إلى تدني نسبة الخدمات، ازدحام الشوارع، اكتظاظ المدارس والمستشفيات مما أدى إلى ازدياد نسبة البطالة والجريمة ...، ومنه فلابد من تكثيف الجهود وخاصة في الوقت الراهن من أجل تركيز الجهود للخروج من هذه المشاكل.[2]

ومن التوصيات كذلك دعم الاستثمار في القطاع الفلاحي وهذا سيتطلب وضع سياسة زراعية ذات إستراتيجية دقيقة ومحددة في الزمان والمكان وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات إستراتيجية يترتب عنها المساهمة في:

- تخفيف التبعية الغذائية.
- تحقيق الأمن الغذائي.
- المساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج المحروقات.

حتى يتحقق ذلك لابد من وضع القطاع الفلاحي كضرورة أساسية أولية، ومن أجل ذلك لابد

(1) Conseil national économique et social ;**dossier documentaire ;développement local** ;juillet 2011 ; p23.

(2)يوسفي نور الدين، مرجع سابق، ص59.

من خلق وتقوية العلاقة مع المعاهد الجامعية المتخصصة في الميدان الفلاحي إلى جانب ضرورة خلق تعاون مع مراكز البحوث الدولية لترقية وتطوير البحث الزراعي والعمل على تثمين نتائج البحث.[1]

كذلك يتطلب زيادة تنويع مصادر التنمية المحلية لمداخليها وإراداتها المحلية بإدخال إصلاحات جوهرية على سياستها الضريبية، والتي تهدف إلى توسيع مجال الخضوع للضريبة وتحسين وتطوير آليات تقديرها وجبايتها.[2]

كما يجب على الحكومة المركزية إعادة النظر في الإعانات الحكومية المقدمة للجماعات المحلية من خلال المعايير التي تمنح على أساسها تلك الإعانات ومحاولة وضع معايير موحدة لتوزيع الإعانات الحكومية على المجالس الشعبية المحلية كان يتم، منح الإعانة على أساس عدد السكان أو حجم النشاط والوضع المالي للوحدة المحلية.[3]

إن النهوض بالتنمية المحلية في الجزائر يستدعي تكاثف العديد من الجهود وإصلاح العديد من الجوانب، وذلك قصد تحقيق تنمية شاملة للدولة، ولن يكون ذلك إلا بالسعي في النهوض بالإدارة المحلية الجزائرية وتأهيلها والتأهيل المادي والمعنوي للموارد البشرية العاملة بها باعتبار أن العنصر البشري كأحد أهم أركان الاقتصاد الهام.[4]

(1) باشي أحمد، "**القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**"، مجلة الباحث، العدد02، 2003، ص07.
(2) يوسفي نور الدين، مرجع سابق، ص59.
(3) بسمة عولمي، مرجع سابق، ص277.
(4) محمدي صبيحة،مرجع سابق، ص90.

خلاصة الفصل:

يمكن القول أن جهود التنمية المحلية كانت في مجملها لا تعبر عن المضمون الحقيقي للتنمية المحلية، القائمة بالأساس على النموذج المفتوح أمام خبرات ومساهمة المجتمع المحلي؛ فقد اعتمدت الدولة على سياسة المخططات الموجهة،أين شهدت الجزائر التحولإلى الخصخصة كمرحلة أولية والتخلي على النهج الاشتراكي أين عرفت الدولة العديد من المحطات الإصلاحية منذ عام 1990 وكانت هناك العديد من الإصلاحات الهيكلية والإدارية، ومنه نعتبر أن تطور سياسة التنمية المحلية في الجزائر تأثرت بالعديد من العوامل عبر محطاتها التاريخية ولعل أهمها ما ارتبط بالنظام السياسي الجزائري ضف إلى ذلك تأثير العوامل الداخلية والخارجية على بنية الاقتصاد والتوجه نحو فسح المجال للاستثمار الداخلي والخارجي. وجاء المبحث الثاني للحديث عن التنمية المحلية : الفواعل والأدوار، حيث شهدت الجزائر إجراءات مهمة في مجال التنمية المحلية من حيث اعتبار كل من البلدية والولاية فواعل أساسية في برامج التنمية وتضمين دورها في السياسات المتبعة كما أن جملة القوانين جاءت لتنظم دورهما في التنمية المحلية، فقد عرفت الجماعات المحلية في الجزائر تعديلات للقوانين المنظمة لها وذلك بسبب فشلها في تكريس الديمقراطية وتحقيق التنمية المحلية إلى أن جاء قانون البلدية 11-10 والقانون المتعلق بالولاية 12-08 من اجل معرفة مواطن الخلل ومحاولة منه في وضع مبادئ للحكامة الرشيدة.

حاولنا في المبحث الثالث : الوقوف عند أهداف التنمية المحلية وصور المشاركة فيها وذلك من خلال معرفة الأهداف والأسس التي بنت عليها الدولة الجزائرية سياستها التنموية المحلية وكذا معرفة الدور الذي لعبه أصحاب المصلحة في ذلك خاصة وأن أي تنمية محلية أو وطنية تتطلب إشراكهم في ذلك، وذلك تماشيا مع ما أثبتته المجتمعات المتقدمة وحثها على أهمية الشراكة بحيث تم التطرق إلى دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في الجزائر والدور الذي بلغوه في مجال التنمية المحلية، وتم التطرق كذلك إلى التحديات والعراقيل التي واجهتها سياسة التنمية المحلية في الجزائر والمشاكل التي عرفتها من منطلق انتماء الجزائر للدول الإفريقية التي تعاني مشاكل تعترض التنمية بها وأخيرا تم التطرق في المبحث الرابع: إلى آفاق وتطلعات التنمية المحلية

في الجزائر ومحاولة للإلمام بمجموعة من المقترحات والحلول لعلها تكون بادرة في النهوض بالتنمية المحلية التي أصبحت أساس أي تنمية للدولة ككل، ومن خلال ما تم التطرق إليه توصلنا إلى النتائج التالية:

1- إن الجزائر مرت بفترتين أساسيتين في سياستها التنموية: مرحلة الاقتصاد الموجه ومرحلة اقتصاد السوق،فبالرغم من العديد من الإصلاحات إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب، ومن باب أننا لا يمكن أن ننفي العديد من الانجازات سواء في الفترة الأولى أو الثانية الذي أدى إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية إلا أنه تبقى مرتبطة بعوامل خارجية وخاصة اعتمادها شبه الكلي على قطاع المحروقات.

2- وبما أن التنمية المحلية في الجزائر تواجهها العديد من العراقيل والمشاكل نجد الجماعات المحلية تعاني عجزا في أداء دورها بفعالية وذلك في جل القطاعات كتجميد العديد من المشاريع التنموية أو عدم تكملتها أو أنها تنجز، ولكن بغير فعالية، معاناتها من العجز المالي خاصة في الفترة الحالية في ظل التحولات التي تعرفها الدولة.

3- وفي إطار الشراكة المجتمعية والتي تعتبر ضرورة أساسية في تحقيق التنمية لابد من إعادة النظر في قواعدها التي يعرف العديد من المشاكل والظواهر السليبة نظرا لما يتعرض له من اكراهات وتعقيدات متواصلة، والتي يجعلها في كثير من الاحيان بعيدة كل البعد عن تمثيل المواطنين.

4- رغم ما نصت عليه القوانين صراحة على قاعدة اللامركزية الإقليمية حتى يتسنى للجماعات الإقليمية ممارسة دورها على جميع الأصعدة على المستوى المحلي، إلا أنه لا تتوفر الإرادة الحقيقية للدولة لإعطائها البعد الحقيقي والممارسة الفعلية ومنه تطغى سياسة السيطرة والتحكم بدلا من التعاون والمرونة.

5- لا يمكن أن نتكلم على الاستقلالية سواء للجماعات المحلية أو حرية المواطنين أو حتى المجالس المنتخبة والتي اعتمد المشرع فيها على أسلوب الانتخابات كوسيلة لممارسة الديمقراطية التشاركية وهذا ما يعكس الواقع المحلي المعاش.

6- انتشار ظاهرة الفساد والبيروقراطية وضعف الإدارة المحلية وتأهيلها وضعف الرقابة المحلية

والمحاسبة وعدم توفر الكفاءات وذوي الخبرة في المجال رغم العديد من الإصلاحات التي باشرتها الدولة في المجال.

7- بالإضافة إلى افتقار الجماعات المحلية لقاعدة اللامركزية فنجد العديد منها إن لم نقل كلها تعاني ضعف الموارد المالية وهذا بدوره ساعد في كثير من الأحيان إلى العجز في تطبيق اختصاصاتها وتحويلها إلى واقع يعيشه المواطنون الذين مازالوا يعانون الفقر والحرمان والبطالة والعديد من المشاكل الاجتماعية التي لا يزال يتخبط فيها الشعب الجزائري.

8- لابد من إعادة النظر في استقلالية الجماعات المحلية وإحاطتها بضمانات على المستوى القانوني وتعزيز الممارسة التشاركية من خلال واقع عملي يرقى بالإدارة المحلية الجزائرية إلى المستوى المطلوب، وكذا إشراك المواطن وإعادة الثقة فيه واطلاعه على حقوقه وتحسيسه بواجباته وهذا يتطلب كذلك تمويل مالي من طرف الدولة لسد العجز الذي تعانيه البلديات، ومنه تشجيع الشباب على الاستثمار والعمل الفلاحي وغيره من القطاعات التي قد تصبح بديلا تنمويا للدولة بدلا من اعتمادها على المحروقات وهذا من شأنه كذلك يتطلب شيئاً أهم ألا وهو الاستثمار في العامل البشري لأنه القاعدة والأساس في نجاح أي سياسة تنموية للدولة.

الفصل الثالث

مساهمة المجتمع المدني والقطاع الخاص في التنمية المحلية بالجزائر

تمهيد

إن لمجتمع المدني والقطاع الخلص عدة أدوار يقومان بها في المجتمعات، ويحققان نتائج على عديد الأصعدة، حيث يوفران خدمات لجميع فئات المجتمع وبخاصة ضمن برامج التنمية المحلية، كما رأينا سابقا بعد أن أصبحت الدولة غير قادرة على توفير التنمية بمفردها، لذا في هذا الفصل سنحاول دراسة هذه الأدوار وإبراز مساهماتهما على الواقع الجزائري.

إن الحكامة الجيدة وما تسوق له أدبيات تسيير السياسات العمومية، تفترض شراكة حقيقية وفاعلة بين مختلف الشركاء المحليين والدوليين وهذا لبلوغ أهداف وبرامج التنمية الشاملة والمتكاملة لذا فالعمل التنمويونتائجه هو محصلة انسجام الأدوار داخل مجمل عمليات وأساليب إدارة شؤون الدولة والمجتمع، من حيث لكل فاعل دوره الخاص به، فلمجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومة لهم المسؤولية المشتركة في اتخاذ القرارات التي تخص الشأن العام المحلي، عبر صياغة وتنفيذ برامج التنمية المحلية على كافة قطاعات السياسات العمومية، وهذا الفصل سيركز على مساهمة هذه الفواعل في إدارة الشأن العام في الجزائر.

المبحث الأول: موقع المجتمع المدني والقطاع الخاص في برامج التنمية المحلية

إن دراسة وظائف وأدوار الأفراد والمنظمات إنما يرتكز بالأساس على تحليل المواقع الاجتماعية داخل المجتمع، فهناك أدوار قيادية وأدوار وسطية وأدوار قاعدية، والدور يعد الوحدة البنائية للمؤسسات وهذه الأخيرة هي الوحدة البنائية للتركيب الاجتماعي، لذا فدراسة دور كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص ينبغي أن يقوم على تحليل مجموعة الواجبات التي يؤديانها بناء على مؤهلاتهم وخبراتهم وتجاربهم، وثقة المجتمع في كلاهما، ومن ثم تتحدد قوة كل منهما في المجتمع، إضافة إلى فاعلية هذا الدور ومضاعفة النشاط بعد ذلك ضمانا للحكامة الجيدة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع.(*)

المطلب الأول: مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر

إن أسس الديمقراطية التشاركية هي فسح المجال أمام مشاركة المواطنين والمؤسسات المجتمعية في مناقشة وتحديد الاختيارات الجماعية، حيث تضمن بذلك رقابة فعلية للمواطنين في كافة مراحل صناعة القرارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على المستوى الوطني والمحلي وفي كل النشاطات التي تعنى بشؤونهم العامة.

إن آلية "التوزيع الأفقي للسلطات" يمنح استقلالية في تدبير الشأن العام بعيدا عن وصاية السلطة المركزية، وهو وسيلة للقضاء عن التوزيع العمودي للسلطات، والذي يهدف إلى التخفيف من أعباء الدولة، والانتقال من المركز المهيمن نحو فضاءات أرحب من التسيير الذي يتيح للفاعلين الاجتماعيين من المواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص...الخ المشاركة الفعالة في تدبير الشأن العمومي بالمبادرة والمساهمة والمشاركة والتمويل، حيث يتيح الاتصال بهؤلاء الفاعلين للحصول على المعلومات وبناء الآراء لخلق تصورات توافقية تجنبا للفشل التنموي،فمشاركة لمستويات الشعبية الدنيا تقود إلى فعل تنموي حقيقي ضامن لنجاح التنمية،"فالمشكلة في التنمية

(*) أكثر التفاصيل حول موضوع أدوار المؤسسات الاجتماعية ووظائفها يمكن الرجوع إلى كتابات:
-weber Max, theory of Social Economic Organization, New York, the Free Press, 1981.

ليست في قلة الموارد لمادية، وإنما في كيفية إدارة واستغلال تلك الموارد، لذلك فإن الاستثمار الحقيقي لابد أن يعتمد على الثروة البشرية إلى جانب الثروة المادية".[1]

في إطار دراسة موقع المجتمع المدني الجزائري في تدبير الشأن العام، يمكن القول أن الإصلاحات التي باشرتها الجزائر عن طريق حزمة من القوانين، منها قانون 12-06 المؤرخ في 12جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات، قد كرست مزيدا من تدخل الحكومة في النشاط الجمعوي من حيث شروط إجراءات التأسيس أو تعديل النظام الداخلي والتعامل مع الجهات الأجنبية تحت حجة المساس بالسيادة والوحدة الوطنية، ولتدارك هذه النقائص أعاد التعديل الدستوري لعام 2016 بعض الاعتبار لمنظمات المجتمع المدني عندما نص على ترقية القانون المتعلق بالجمعيات إلى قانون عضوي، حيث جاء في المادة 54 منه "يحدد القانون العضوي شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات".[2]

الفرع الأول: أهم الأدوار التي يقوم بها المجتمع المدني في الجزائر:

يعتبر المجتمع المدني من أبرز الفواعل التي لها دور كبير في إحداث التنمية المحلية، فهو يمثل إحدى قنوات المشاركة السياسية للمواطن، ويقوم بهذا الدور عبر:

- المشاركة في عملية التنمية من خلال تمكين المجتمعات المحلية، عن طريق بناء القدرات البشرية وتنمية المهارات في مختلف مجالات التنمية.
- المشاركة في اختيار المسؤولين المنتخبين من خلال مشاركتهم في لجان مراقبة الانتخاباتمما جعلها شريكا للسلطة في ضمان نزاهة الانتخابات، وما ينتج عنها من مجالس تتولى تسيير الشأن المحلي، حيث قامت الجزائر في هذا الإطار بدسترة عضوية تنظيمات المجتمع المدني في الهيئة العليا لمراقبة الانتخابات، حيث تنص المادة 194 من التعديل الدستوري لسنة 2016 على أن تستحدث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات، ترأسها شخصية وطنية، وتتضمن كفاءات

(1) ليلى بن حمودة، " **المجتمع المدني و الحكم الرشيد**"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية، العدد01،كلية الحقوق، جامعة الجزائر، مارس2011،ص78.

(2)---, Reformes Politique ou Verrouillage supplémentaire de la société Civile et du champ politique? Une analyse Critique, Réseau Euro-Méditerranéen des droits de Lhomme <www.Ldh-france.org/Img/pdf.>

مستقلة يتم اختيارهم من ضمن المجتمع المدني يعينها رئيس الجمهورية.[1]

- تشارك منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات العامة من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام، وتعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع، وتنشئة أعضائها على مبادئ الديمقراطية كما تستطيع مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل،[2]فضلا عن قدرتها في الوصول إلى الفئات الهشة والأكثر حاجة لاسيما في الأرياف والمناطق النائية.
- المشاركة في التشريع والرقابة: لا يمكن الحديث عن مساهمة المجتمع المدني في تسيير الشأن العام المحلي إذا لم يكن له رأي داخل المؤسسة التشريعية، حتى تكون النصوص القانونية معبرة عن آرائه وحاملة للحلول المناسبة لانشغالات المواطنين وطموحاتهم.

بالعودة للدستور الجزائري والقوانين الداخلية لغرفتي البرلمان والقانون المنظم لعملها قبل التعديل الدستوري لسنة 2016 نلاحظ أنه لم تكن هناك أي مادة تتيح لمنظمات المجتمع المدني إمكانية المشاركة في أعمال البرلمان كالمساهمة في إعداد القوانين أو المساهمة في مراقبة ومساءلة الحكومة بأي شكل من الأشكال، ورغم انعدام الإطار القانوني الملزم والمؤطر لعملية إشراك فعاليات المجتمع المدني إلا أن المؤسسة التشريعية في الجزائر، استغلت صلاحياتها القانونية للاستعانة ببعض الجمعيات والاستفادة من خبرتها وممارستها الميدانية.[3]

الفرع الثاني: مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية وتدبير الشأن المحلي:

تلعب منظمات المجتمع المدني دورا هاما في اتخاذ القرار وضمان الشفافية والمراقبة باعتبارها فاعلا هاما في إرساء مبادئ الحكم الراشد عل المستوى المحلي ولا يتحقق ذلك إلا بتطبيق الديمقراطية التشاركية التي تسمح لها بلعب هذا الدور، ففي الجزائر كان تجسيد هذا الدور من أهم سمات عمليات الإصلاح المتعلقة بالجماعات المحلية، فقد جاء على لسان عرض وزير الداخلية

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل الدستوري 2016، المادة194.

(2) محمد عبد الوهاب، "**دور الإدارة المحلية والبلديات في ظل إعادة صياغة دور الدولة**، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الخامس بعنوان:الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي، الشارقة: الإمارات المتحدة، مارس2007، ص50.

(3) الأمين سويقات، **دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية:** دراسة حالتي الجزائر والمغرب، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد17، جوان2017، ص ص7،6.

لمشروع تعديل قانون البلدية: "كان من الضروري تجسيد الأسس التي كرسها الدستور ضمن المنظومة القانونية في مجال الديمقراطية المحلية والتسيير الجواري والسيادة الشعبية، هذه المتطلبات تقتضي إدراج الأحكام التي تمكن الجماعات المحلية التكفل بالأفعال الديمقراطية في شكلها التشاركي وبالتالي المساهمة في ترقية الشفافية في تسيير شؤونها.(*)

لقد خص القانون صراحة مبادئ الديمقراطية التشاركية ضمن قانون البلدية 11-10 ، خاصة في مجال التسيير الذي يعتبر من أهم دعائم الحكم الراشد المحلي، خاصة المواد 11 12و13و14 فعلى سبيل إعلام المواطنين وباقي التكوينات المجتمعية، ولقد خصَ المشرع ضمن المادة 14 والمادة 26 من قانون البلدية على توضيح وإعلام العامة بجلسات المجالس المحلية، وتكون مفتوحة لمواطني البلدية مثلا وكل مواطن معني بموضوع المداولة، في المادة 11 من قانون البلدية التي تنص على أن المجلس الشعبي البلدي يتخذ كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة العمرانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".(*)

من الواضح من خلال دراسة هذه النصوص أنها لم تبين دور منظمات المجتمع المدني إلا عبر مشاركة أعضائها كأفراد، كما أنها بقيت مبهمة بشكل لا يسمح بتجسيد الديمقراطية التشاركية المحلية التي تسمح بإشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي خصوصا في ظل عدم استكمال النصوص التنظيمية المتعلقة بالموضوع، خاصة ما يعنى بالتشارك في مجالات: المالية والجباية المحلية والتنمية المحلية وتسيير الشؤون العامة، وهذا ما تضمنه لقاء الحكومة مع الولاة في 13/12 نوفمبر 2016 من أجل مزيد من الشفافية وتقريب مراكز القرار لتسيير جواري فعال.(1)

في الجزائر لازالت هناك مشكلة تداخل السلطات بين الوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي

(*) أكثر التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع:

-ناصر جابي، **العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: واقع وآفاق**، مجلة الفكر البرلماني، الجزائر، عدد15، 2007.

(*)راجع في ذلك قانون البلدية 10/11، المادة 11، 12، 13، 14، 26.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرير لقاء الحكومة مع الولاة يومي 12 و13 نوفمبر 2016 المطبعة الرسمية 2016، ص ص08،07.

حيث لا يزال الوالي الممثل الشرعي للحكومة وصاحب القرار التنفيذي النهائي، بعيدا عن المحاسبة والمساءلة، حيث لا تستطيع المجالس الولائية متابعة الوالي، أو اقتسام سلطاته ومهامه معه، ناهيك عن المجتمع المدني الذي يعجز أمام تشدد النظام السياسي في التعبير عن تطلعات الجماهير، فيما يسمى بغياب الإطار المنظم للتبادل مع القوى الحية ويقوم على العملية التبادلية والتشاورية بهدف إضفاء أكبر قدر من الشرعية على القرار العمومي، والسماح بحدوث تثاقف بين السلطة المحلية والشركاء المعنيين بالسياسة العمومية من أجل خلق فرص للتعاون والعمل الجماعي.[1]

ما يظهر من هذا أن المشرع الجزائري قد أولى أهمية بالغة للجمعيات والفاعلين الجمعويين حيث نجد في محتوى مرسوم إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن لجان السكان وغيرهم من الفاعلين الاجتماعيين يرفعون تقاريرهم حول حاجات السكان ومستوى معيشتهم ونمط حياتهم والسياسات التي تدير شؤونهم، وهو ما تكفله قوانين المجلس الاستشاري في رفع تقارير دقيقة عن واقع البطالة، الرعاية الصحية، الخدمات عن طريق الفروع والمكاتب المحلية الإدارية.[2]

إن منظمات المجتمع المدني من ناحية الحديث عن استقلاليتها عن الحكومة ولو بالشكل البسيط، وفي مجالات إنسانية واجتماعية واقتصادية، قد تساهم وبشكل ملموس في إدارة الشأن العام وتقديم الخدمات وفي الجزائر كانت لها إسهامات في عدة مجالات نذكر منها:

1- مساهمة المجتمع المدني في مجال التنمية الإنسانية:

تتمثل مساهمة المجتمع المدني في التنمية الإنسانية في بناء مجتمع يقوم على قيمة أخلاقية عالية تظل راسخة في الخلفية الاجتماعية والتفكير الاجتماعي العميق للمجتمع؛ لأن منظمات المجتمع المدني هي الأساس لبناء الديمقراطية في كل المجتمعات وتقديم المساعدة للمجتمع في

(1) وليد عبد الحي، سليم قلالة مترجمين، **الاستشراف الاستراتيجي للمؤسسات والأقاليم**، تونس: مخبر الابتكار والاستشراف الاستراتيجي والتنظيم، 2010، ص159.

- انظر كذلك: الأمين شريط، "**الديمقراطية التشاركية.... الأسس والآفاق**" ندوة البرلمان، المجتمع المدني والديمقراطية، مجلة الوسيط، الجزائر، عدد06، 2008.

(2) أحمد طيلب، **دور المعلومة في رسم السياسة العامة في الجزائر- دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**-"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر03، 2006-2007، ص13.

تحقيق تطلعاته المشروعة؛ وذلك من خلال مشاركتهم الإيجابية لرسم السياسة العامة في مجالات الصحة، التعليم والدفاع عن حقوق الإنسان وغيرهم من خلال:

- تدعيم الخدمات الصحية وتقديمها حتى في الأرياف، وتجدر الإشارة إلى أنه قد بلغ عدد الجمعيات الناشطة في مجال الصحة بالجزائر 945 جمعية،[1]وتعتبر الحملات الوقائية الصحية من أهم الأنشطة المتبعة من قبلها في الجزائر، وذلك بحكم خصوصية هذه الآلية التي تسمح بالاتصال المباشر مع المواطنين لتوعيتهم وتوجيههم وإرشادهم، وعادة ما تستهدف هذه الحملات موضوع معين، غالبا ما يكون موضوع الساعة (مرض السرطان، أخطار التدخين، المخدرات التسممات الغذائية وحوادث المرور وغيرها،[2] .

وعلى الرغم من التحسن في الحالة الصحية للسكان في الجزائر بسبب انخفاض معدل الوفيات وتحسن الظروف المعيشية،... فأمراض السكري وارتفاع ضغط الدم والسرطان لا تزال تمثل أهم أسباب الوفاة في الجزائر.[3]

وفي هذا الإطار قامت بعض منظمات المجتمع المدني المعنية بمجال الصحة بتنظيم أيام تحسيسية بمرافقة قوافل طبية للتعريف بأخطار هذا المرض وضرورة الكشف عنه مبكرا، لأخذ الاحتياطات الواجبة.

ولا ننسى في هذا الشأن ما قامت به جمعية "ناس الخير" من تزويد للمستشفيات بأغطية ومفروشات، وتوفير الأدوية المفقودة في الصيدليات، وقد قامت كذلك بمساعدة المرضى بتقديم المساعدات المادية والمعنوية كإيواء المرضى وأهليهم القادمين من مختلف ربوع الوطن.

مع هذا فإننا لا نتوقع ارتفاع حجم المنظمات المعنية بالصحة في الجزائر بسبب هيمنة الحكومة والقطاع الخاص على السياسة الصحية وتبقى منظمات المجتمع المدني تعمل على تقديم خدمات صحية أولية وتوعوية في أغلبها.

- في مجال التدريب والتأهيل ومحو الأمية، رغم المجهودات التي بذلتها الدولة الجزائرية لتطوير

---

(1) الحياة الجمعوية والسياسية، **قائمة موضوعية للجمعيات الوطنية والمحلية المعتمدة**، على الموقع www.interieur.gov.dz.index.php تم الاطلاع يوم 2020/3/8 على الساعة 21:35.

(2) نوال بلحرش، **الدور التحسيسي والإعلامي لجمعيات حماية المستهلكين في الجزائر**، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد01، 2013، ص217.

(3) إلياس بومعراف، عمار عماري، **من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد07، 2010، ص35.

التعليم وجعله مكسب للجميع، إلا أنها لازالت لم تصل إلى الحد الأدنى في معالجة ظاهرة الأمية والحد من التسرب المدرسي، الأمر الذي جعل منظمات المجتمع المدني تعمل على تحمل جزء من هذه المسؤولية عن طريق تنظيم انخراط المواطنين للقيام ببرامج تقوية في الأماكن المتوفرة ومساعدة فئات المجتمع ودعمهم على معرفة القراءة والكتابة كشرط ضروري لمعرفة حقوقهم وواجباتهم لتفعيل مشاركتهم.

وتحصي الجزائر في هذا الشأن العديد من الجمعيات الوطنية في مجال تعليم الكبار ومجال التدريب والتأهيل، كالجمعية الوطنية للإرشاد والإصلاح والجمعية الوطنية لتكوين وتشغيل الشباب وتطوير المحيط، جمعية ترقية المرأة في الجنوب، بالإضافة إلى عدد من الجمعيات المحلية، أما فيما يخص الجمعيات المتخصصة في محو الأمية فالجزائر تعرف تواجد جمعيتين متخصصتين على المستوى الوطني هما: الجمعية الوطنية لمحو الأمية "اقرأ"، والجمعية الوطنية للكتاب ومحو الأمية "القلم"، بالإضافة إلى عدد من الجمعيات من بينها نذكر: جمعية أمل جمعية النور جمعية الراشدة لترقية العائلة لمحو الأمية.[1]

ولعل أبرز جمعية تنشط في مجال محو الأمية هي جمعية "اقرأ" الوطنية بفروعها المحلية عبر التراب الوطني، تأسست في 1999م وكان لها فضل كبير في انخفاض نسبة الأمية في الجزائر حيث أظهرت إنجازات على الواقع العملي، من خلال تعليم الأميين الكتابة والقراءة، فمنهم من استطاع أن يواصل التعلم والقراءة حتى حفظ كتاب الله، ولدى عرضها للنشاطات التي ساهمت بها أكدت جمعية اقرأ أن أكثر من مليون و700 ألف شخص استفاد من برامجها في مجال محو الأمية من بينهم مليون و643906امرأة، إلى جانب إنشاء مراكز جواريه لمحو الأمية وتكوين وإدماج المرأة والفتاة بالتعاون مع السلطات المحلية والمؤسسات الخاصة.[2]

رغم المجهودات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني التي ذكرت بصفة عامة وجمعية "اقرأ" بصفة خاصة في مجال محو الأمية ومحاربة التسرب المدرسي، إلا أن عملهم لازال لم يرق إلى المستوى المطلوب، في ظل تزايد الأمية والتسرب المدرسي وما يخلفانه من جهل وبطالة مما ينسحب

(1) نورية سوالمية، **واقعية محو الأمية في الجزائر "بين الخطاب والممارسة"**، مجلة الحوار الثقافي، 2016، ص139.

(2) نفس المرجع، ص139.

عليه زيادة المشاكل الاجتماعية، وبهذا وجب تثمين جهودهم وتشجيعهم على إكمال عملهم لتنمية المجتمع المحلي ورفع مستوى مشاركته لتحسين أوضاعه.

وفي مجال التعليم والاهتمام بالطفولة، حيث أقرت العديد من الاتفاقيات الدولية (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل) بأهمية التعليم في التنمية، ونصت المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الطفل على أن" لكل شخص الحق في التعليم، ويجب أن يكون في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان" كما يعد التعليم أيضا أحد أهم الاستثمارات الإنمائية وأوسعها تأثيرا فهو يتيح فرصة اكتساب المهارات الأساسية اللازمة للعمل والحياة، كما أنه ينقذ الناس من الفقر ويسهم في التمكين والصحة،[1].

وقد عملت بعض منظمات المجتمع المدني في الجزائر عبر ما تمتلكه من إمكانيات إلى تعزيز العلاقة بين المدارس والمجتمع، وإتاحة فرصة ثانية للذين غادروا المدارس مبكرا وحتى الذين لم يدخلونها بتاتا، وبهذا قامت منظمات المجتمع المدني بدورها في التنمية الإنسانية المنوطة بالدولة في أصلها.

2- مساهمة المجتمع المدني في مجال التنمية الاقتصادية

إن دور منظمات المجتمع المدني في المساهمة في التنمية الاقتصادية شأنه شأن دور القطاع الخاص أو الحكومة، في مجال تقديم الخدمات والوظائف التي لا يستطيع السوق القيام بها كتقديم نسب حول الفقر، كما له تأثير بشكل خاص في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عندما يتعامل بالتعاون مع الحكومة والقطاع الخاص، من خلال تبني السياسات الاقتصادية التي تسعى للتقليل من حدة الفقر.[2]

- تلعب بعض منظمات المجتمع المدني دورا كبير في تعزيز التوجه نحو سياسة الخصخصة في اتخاذ القرارات الخاصة، بإعادة هيكلة المشاريع التي تم تخصيصها، بالإضافة إلى زيادة الشفافية والقدرة على التنبؤ لخدمة المستثمرين بشكل واسع، وتزويد القطاع الحكومي والخاص بالرأي والنصح

(1) منظمة اليونسف، ملخص تنفيذي، **"تبرير الاستثمار في التعليم والإنصاف"**، نيويورك: جانفي2015، ص1.

(2) مصطفى كامل السيد، **الحكم الراشد والتنمية في مصر**، القاهرة : مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص85.

حول الإجراءات اللازمة، وعن أثر الخصخصة، وإنشاء برامج للترويج لتنمية المشاريع الصغيرة،[1] كمشاريع محاربة الفقر والمساعدات الاجتماعية، بالتعاون مع مختلف المؤسسات المعنية لتقديم يد المساعدة في عديد المناسبات، وفي هذا الشأن تقدم منظمات المجتمع المدني في الجزائر مبادرات قليلة ببرامج تنموية تعمل من خلالها على مكافحة الفقر والقضاء على البطالة، ومن هذه المبادرات نذكر:

- صندوق الزكاة: تعتبر الزكاة آلية يشارك بها المجتمع في العمل التنموي المحلي، ولتوجيه وتأطير هذا العمل قامت الدولة بإنشاء صندوق الزكاة الذي يبرز دوره في محاربة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،[2]فهو مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، أنشئ في 23 مارس 1991 لجمع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها من فقراء ومساكين بنسب متفاوتة أو استثمارها لصالح الفقراء كالقرض الحسن أو شراء أدوات العمل للمشاريع الصغيرة والمصغرة، ويتم هذا التوزيع بمشاركة منظمات المجتمع المدني بدور قبلي أثناء إعداد محضر العائلات المستفيدة وبدور بعدي رقابي كون أن الأموال المحصلة ملك للمجتمع.

توزع أموال الزكاة المحصلة في أي ولاية من ولايات الوطن حسب النسب المتفق عليها في قانون الصندوق، حيث يأخذ الفقراء والمساكين الحصة الكبيرة بنسبة 50% وتذهب نسبة 37.5% لتوزع على شكل قروض حسنة لتدعيم المشاريع الصغيرة والمصغرة، وتبقى نسبة 12.5% تخصص لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق، ومن كون للزكاة أثر في الشق الاقتصادي فإن بعض أحكامها لها تأثير دائم في الحد من الركود الاقتصادي.[3]

(1) زهير عبد الكريم كايد، **الحكمانية: قضايا وتطبيقات**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص86.

(2) صالح صالحي، **صندوق الزكاة**، مجلة رسالة المسجد، الجزائر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2005، ص44.

(3) مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**، مصر: دار غريب للطباعة والنشر، 2002، ص341.

إضافة للأعمال التي يقوم بها الصندوق فإنه تقرر وفي ظل الأزمة الوبائية العالمية فيروس كورونا(كوفيد19)[*]خلال اجتماع "اللجنة الوزارية المكلفة بالزكاة"، بمقر الوزارة بإشراف وزير الشؤون الدينية والأوقاف، الدكتور يوسف بلمهدي، واستجابة لمقترحات بعض اللجان الولائية لصندوق الزكاة وكذا المحسنين، لمناقشة إسهام صندوق الزكاة في الجهد الوطنيللحد من انتشار فيروس كورونا ومكافحته، سيما في المناطق التي تعيش حجرا صحيا كليا أو جزئيا، تخصيص إعانة مالية من صندوق الزكاة يتم صبها في الحساب الخيري الموجه لدعم الجهود الوطنية لمكافحة فيروس كورونا.

ويشمل الإجراء أيضا تخصيص مبلغ مالي من الصندوق الوطني للزكاة، دعم للفئات الهشة بالولايات التي مسها الحجر الكلي أو الجزئي عن طريق حسابات الصندوق بهذه الولايات.[1]إضافة لما تقدمه الجمعية الوطنية "للتويزة الجزائرية" في مجال التمويل المصغر (القرض المصغر)؛ حيث يقوم قسم التنمية في هذه الجمعية بالعمل مع خبراء الاستثمار وتخطيط المشروعات بمنح القروض الصغرى للتجار المسجلين رسميا والحرفيين والمزارعين، وقد ساهم نشاط الجمعية من خلال هذا القسم في إنشاء "مشتلة مؤسسات ببوغني" و"وحدة القروض الصغرى بالشراقة بالعاصمة"[2]، وتبقى هذه المبادرة من المبادرات القلائل في الجزائر تحتاج للدعم والتشجيع لتحذوا حذوها مبادرات أخرى لتقديم الأكثر للحد من الفقر والحرمان.

- مبادرة المشاريع التنموية الجماعية بالمشاركة أو المساهمة، وهي عبارة عن مشروع تنموي يتم بمشاركات مختلفة، هدفها التخفيف من الفقر في منطقة محددة بمشاركة المجتمع المدني وفريق متعدد الأبعاد، هذا المشروع يعتمد على برنامج متكون من أربعة محاور هي: الصحة، النظافة الحقوق الاجتماعية، التربية والتعليم، الرياضة والنشاطات الثقافية، وتتمثل الميزة التي يمتاز بها هذا

(*) حسب منظمة الصحة العالمية:**(كرونا-كوفيد19)** هو- مرض تنفسي فيروسي- فيروسات كورونا هي زمرة واسعة من الفيروسات تشمل فيروسات يمكن أن تتسبب في مجموعة من الاعتلالات في البشر، تتراوح ما بين نزلة البرد العادية وبين المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة، كما أن الفيروسات من هذه لزمرة تتسبب في عدد من الأمراض الحيوانية، وأكتشف المرض في ديسمبر 2019 في مدينة ووهان وسط الصين، وأطلق عليه اسم كوفيد **COVID** 19، وقد صنفته منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 ب: -جائحة-.

(1) إعانات مالية من صندوق الزكاة لمكافحة "كورونا" على الموقع الالكتروني :www.elkhabar.com > press تم الاطلاع يوم 2020/04/03، على الساعة 23.50.

(2) أمين قسول، "**متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك الإسلامية**-دراسة تجارب دول عربية-"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف2016، ص159.

المشروع في انخفاض التكلفة إلى أدنى تكلفة ممكنة، يبدأ بواسطة تشخيص عن دراسة اقتصادية واجتماعية للمنطقة المحددة، وهذا لأجل تكوين وحدة تقوم بمهامها من خلال المراحل الأربعة الآتية[1]:

- الدراسة الأولى لتحديد المنطقة، السكان، والتي تمت في الجزائر سنة 1991 (حجم الأسر الشغل الدخل والادخار).
- يقوم الوالي بتنصيب لجنة إدارية متكونة من ممثلي المجتمع المدني المحلي وممثلين من الوزارات المعنية كوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الصحة والسكان والشباب والرياضة.
- مرحلة إنجاز تقرير حول المشروع وتوفير شروط قبوله.
- تزويد الوحدة بالموارد البشرية والضرورية واللوجيستيكية وتحديد المواعيد المختلفة، تكون هذه الوحدة تحت إدارة متخصصين متطوعين في الميادين الأربعة (الصحة، التعليم، الحقوق الاجتماعية والرياضية) أما المشاركين في الوحدة فلابد من وجود المؤهلات الكافية والسوابق النقية في العمل وممارستهم لهذا النوع من النشاط سابقا واهتمامهم بالمشاريع الاجتماعية وإرادة قوية في العمل الجماعي والصرامة والنزاهة في العمل.

• "المقاولاتية النسوية"، حسب **Bizo** هي: العملية التي من خلالها تقوم امرأة أو مجموعة نسائية بإنشاء واستغلال الموارد الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك المادية والمالية بطريقة منظمة لتوفير السلع أو الخدمات للسوق لتحقيق الربح.[2]

حظي ملف المرأة في الجزائر منذ الاستقلال بكل الاهتمام، مما أدى إلى أخذ المرأة الجزائرية مكانتها في حركية المجتمع، مشاركة بذلك في كافة مسارات التنمية، خاصة من جانب تكريس ثقافة التدبير المقاولاتي، لإعطاء فعالية أكبر للعمل المحلي، وهنا نتكلم عن مشاركة المرأة في قطاع الأعمال "المقاولاتية النسوية" التي أثبتت وجودها في هذا النوع من الأعمال الذي كان حكرا على فئة الرجال فارتفاع مستوى التعليم لدى المرأة يعد عاملا اجتماعيا حاسما مساعدا لانخراط المرأة في

(1) بن لحسن الهواري، **دور المجتمع المدني في ترشيد عمل الجماعات المحلية ومن ثمة بعث التنمية**، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، المجلد الخامس، العدد03، 2019، ص07.

(2) بلقايد ثورية، **الممارسة النسوية للقطاع غير الرسمي وتحديات سوق العمل الجزائري**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2018، ص173.

سوق العمل مما يعني أن للتعليم دورا مهما في زيادة نسبة مساهمة النساء في النشاط الاقتصادي،....ومن ثمة يمكن القول أن تمكين المرأة من التعليم هو أحد الركائز الأساسية لتمكينها من العمل والمشاركة مع الرجل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية،[1]حيث يستوعب قطاع الصناعة عدد أكبر من النساء مقارنة بالسنوات الماضية، أين كان 8.4% فقط خلال سنة 1996 وارتفعت هذه النسبة إلى 24.2% في سنة 2003، ويبقى تواجد النساء ضعيفا في قطاع البناء والأشغال العمومية، بينما قطاع الفلاحة الذي كان يشغل أقل من2% من النساء سنة 1996 وصلت النسبة به إلى 11% سنة 2003، مما سمح بظهور نساء مقاولات أو مستخدمات يملكن المؤسسات ويعرضن مناصب عمل،[2] فقد تضاعف عدد النساء المسيرات للمؤسسات مقارنة ب: 2010 حيث بلغ 9300 امرأة نهاية أوت 2016 مقابل 4451 امرأة مقاولة في 2010 أي بنسبة ارتفاع فاقت 100%.[3]

وفي هذا الإطار ظهرت عديد منظمات المجتمع المدني المهتمة بالشأن المقاولاتي بشكل عام وبالمقاولاتية النسوية بشكل خاص، في شكل جمعيات واتحادات منها ما أنشئ خصيصا لدعم المقاولاتية النسوية، وفي هذا السياق نسجل ظهور عدد من الجمعيات النسوية في هذا المجال لعل أبرزها: جمعية الإطارات النسوية أفكار **AFCARE**، الجمعية الجزائرية للسيدات رئيسات المؤسسات **SEVE** وجمعية الجزائريات المسيرات رئيسات الأعمال **AME**.[4]

عملت هذه الجمعيات على مرافقة وتوجيه ومساندة المرأة الجزائرية أثناء مراحل إنشاء مؤسستها الخاصة، بوضع برامج للتوعية والإرشاد والدعم لأعمال للنساء، وتنظيمها في ورشات محلية ووطنية لخلق مناخ جذاب يستقطب المرأة المقاولة، والعمل على تمكينها اقتصاديا، مع التركيز على عملية التدريب للرفع من كفاءتها وتحفيزها على المبادرة بالتوقيع على الاتفاقيات والانضمام إلى شبكات

(1) عاجب بومدين، **الآثار الأسرية والاجتماعية المترتبة عن عمل المرأة خارج البيت**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم النفس، جامعة وهران2، 2017، ص42.

(2) سهام موفق، **المرأة العاملة بين القانونية والواقع العملي : المرأة الجزائرية أنموذجا**، ورقة مقدمة لأعمال المؤتمر الدولي السابع : المرأة والسلم الأهلي، طرابلس 19-21 مارس2015، ص22.

(3) عاجب بومدين، مرجع سابق، ص205.

(4) منيرة سلامي، يوسف قريشي، **المقاولاتية في الجزائر**: واقع الإنشاء وتحديات مناخ الأعمال، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد05، 2014، ص ص93،94.

سيدات الأعمال على المستويات العالمية لتبادل الخبرات.

3- مساهمة المجتمع المدني في مجال التنمية السياسية

تعددت التعاريف المحددة لمفهوم التنمية السياسية بتعدد التصورات والاجتهادات التي قدمها الباحثون، وتعتبر إسهامات "**لوسيان باي**" من أبرز الإسهامات التي قام بها العلماء لحصر التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية السياسية، حيث قام بدراسة مسحية لأدبيات التنمية السياسية عدد خلالها عشرة تعاريف متباينة،[1] وسنعتمد في مجال مساهمة المجتمع المدني في التنمية السياسية على التعريف الذي يقول بأن التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة السياسية، لأن هذا التصور يستند على أن جوهر التنمية السياسية هي المشاركة السياسية، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرارات التي تؤثر في حياة الجماهير حاضرا ومستقبلا.[2]

تشغل عملية المشاركة السياسية مكانة هامة في العمل التنموي عامة وفي العمل السياسي بوجه الخصوص، وما تقتضي من تعبئة وتحريك لكافة الجهود والإمكانات والقدرات المادية والبشرية والفكرية والتنظيمية، اللازمة للعمل التنمويمن ناحية، ومن طبيعة ونوعية التغيرات والمتطلبات التي تنجم عن عملية التعبئة الاجتماعية وما تستلزمه من جهود وسياسات جديدة ومتطورة من ناحية أخرى[3]، بعد التحول إلى التعددية السياسية التي شهدتها الجزائر في1989 والانفتاح على منظمات المجتمع المدني وإعطاءها شكل جديد في المشاركة لتحسين الأداء الوظيفي للمؤسسات السياسية بما يسمح من تحقيق دولة القانون واللامركزية والتوازن في توزيع السلطة وممارستها وهي كلها مظاهر الدولة الحديثة،[4] أصبح لها تأثير كبير في مجمل القضايا التي تهم المجتمع،من خلال تأطير

---

(1) نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الاجتماع السياسي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص193.

(2) بومدين طامشة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات**، الجزائر: دار المطبوعات الجامعية، 2011، ص39.

(3) شريفي محمد رضا، **مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التنمية السياسية في الجزائر**، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران2، 2016، ص117.

(4) خيرة بن عبد العزيز، " **دور المجتمع المدني في ترشيد الحكم وترقية القيم الديمقراطية**، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد12،مارس2015، ص90.

وتعبئة المواطنين للمشاركة في الشأن العام المحلي.

وقد تعاظم هذا الدور في تجسيد المشاركة السياسية ودعمها، وذلك بظهور الإطار القانوني والتشريعي المنظم للحياة السياسية، إضافة لتدعيم قدرات النظام السياسي الجزائري في مواجهة الأزمات المختلفة، كأزمة الاستقرار السياسي، لما توفره منظمات المجتمع المدني من آليات تسمح بفتح قنوات الحوار بين المواطنين والنظام، ومن أهم هذه المنظمات: المنظمة الوطنية لضحايا الإرهاب، الجمعية الوطنية لمجاهدي التسليح والاتصالات، التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء، وذلك من خلال مشاركتها أو إشرافها على العديد من مبادرات الحوار في ظل الأزمة السياسية التي مرت بها الجزائر في تسعينيات القرن الماضي، واتخاذها لمواقف مساندة ومدعمة لمساعي الوئام والمصالحة، بدليل ما تقوم به منظمات حقوق الإنسان من نشاطات وما تقدمه من تقارير حول حالة الاستقرار السياسي والعمل على دفع السلطة نحو تبني استراتيجيات أكثر تلاؤما مع متطلبات الأمن والاستقرار.[1]

ضعف تنظيمات المجتمع المدني أو تغييب دورها في الجزائر جعل من المشاركة السياسية تتصف بالشكلية أو الموسمية، وكونها تعبويه أكثر منها مشاركة فعلية، فأزمة المشاركة وما نتج عنها من احتقان شعبي، ترك أمام السلطة قناعة مفادها فتح مجال المشاركة ومد جسور الحوار مع المواطنين، يقينا منها أن المشاركة تنمي الشعور بالكرامة والأهمية السياسية عند الفرد، وتحقق الرغبات والمطالب المجتمعية على صعيد السياسة العامة، وفي هذا السياق قامت الدولة الجزائرية بإعطاء أهمية للمشاركة السياسية وتشجيعها على المستوى الوطني في قانون العضوي رقم 06/12 المتعلق بالجمعيات وما أضافه التعديل الدستوري في 2016، بالإضافة إلى تفعيل المشاركة المحلية عبر قانون البلدية رقم 10/11 وقانون الولاية 07/12.

لكن رغم ذلك فهذه الجمعيات لم تستطع الانخراط بقوة في القرار التنموي بشكل مستقل،فمعظم منظمات المجتمع المدني في الجزائر تأخذ الطابع الخيري حيث لم يرتبط هذا الدور بالجانب التنموي والعمل الاجتماعي.[2]

(1) شريفي محمد رضا، مرجع سابق، ص122.

(2) عبد النور ناجي، **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، عدد05، 2007، ص207.

إن تحليل واقع المجتمع المدني في الجزائر لابد أن يأخذ في الحسبان واقع الفواعل المشاركة له في التنمية،مثل الجماعات المحلية (الولاية، البلدية) التي توفر له البيئة التي يشتغل فيها، خاصة من ناحية الجوانب المادية والبشرية التي تؤهلها للقيام بالتسيير العمومي المطلوب وعلى النحو الذي يسمح لها للقيام بتعاقدات وشراكة مع الغير.

لعل تدبير الشأن العام المحلي في الجزائر يتأثر بعقلية مسيريه وبالأسلوب الذي ينتهجونه في ذلك، متأثرين بالخلفية الاجتماعية المكتسبة من المجتمع الذي يعيشون فيه حسب "هابرمس".

وقد أثبتت الممارسة المحلية أن مهام التسيير المحلي تعترضها مجموعة من الصعوبات باعتبار أن البلديات تتميز عن سائر المؤسسات الأخرى في كونها تتكون من جهاز إداري يتم تعيينه بالتوظيف العادي، الإعلان والمسابقة والتعيين... وجهاز تسييري يتم بطرق الاقتراع أو الانتخاب العام وسوف نتطرق إلى تكوين هذين العنصرين:[1]

1- **تركيبة وأعباء المستخدمين:** تشكل مصاريف المستخدمين عبئا ثقيلا على ميزانية البلديات من حيث أنها تشكل أكبر نسبة من اعتماداتها، كما أن تركيبة هذه الشريحة من حيث سوء التكوين وقلة الكفاءات غالبا ما يحول دون تقديم الخدمات بالشكل الجيد والفعال.

أ- **ثقل أعباء المستخدمين:** تمثل الاعتمادات المخصصة لأجور ومرتبات الموظفين الدائمين 75% من ميزانية التسيير، فهذه النسبة وحجم المبالغ التي تمثلها تشكل عبئا كبيرا على البلديات الضعيفة والمتوسطة الموارد التي غالبا ما تعجز عن تسديدها إلا بعد اللجوء إلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

يمثل ثقل هذه المصاريف على الموارد المالية للبلديات غالبا المؤشر الحقيقي على الصحة المالية للمؤسسة العمومية، وكذا مؤشرا عن طبيعة تسيير البلديات، كما أنه يعتبر أيضا مؤشرا على محدودية القدرة الادخارية لهذه الأخيرة.

فهذه النسبة العالية المخصصة لأجور الموظفين تحد وتضعف من قدرة البلديات على الادخار وبالتالي قدرتها على التمويل الذاتي، وعجز أكثر من 1100 من صل 1541 بلدية برهان قطعي

(1) شريف مصطفى وبن شعيب نصر الدين، "**الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر**"، مجلة الباحث، جامعة تلمسان، العدد10، 2012، ص166.

على ذلك، إذ أن حجم المبالغ المخصصة تستوجب منا التوقف لمعرفة تركيبة العنصر البشري للبلديات.(*)

ب- تركيبة مستخدمي البلديات: تتكون تركيبة مستخدمي البلديات من ثلاثة أصناف:

الإطارات: وهم جملة الموظفين الحاملين لشهادات جامعية عالية أو ما يعادلها من شهادات الكفاءة، والذين لهم القدرة على التصور وفهم النصوص وتفسيرها.

أعوان التحكم: وهم الموظفين المؤهلين الحاملين لدرجات المعاونين الإداريين (كتاب إداريين وملحقين إداريين) وتقنيين سامين.

أعوان التنفيذ: وهم الأعوان الذين يمارسون نشاطات جزئية لا تتطلب أية كفاءة وهي في بعض الأحيان مجرد تمهين على المدى القصير.(1)

إن عدد الإطارات مقارنة مع أعوان التنفيذ وأعوان التحكم يبدوا ضئيلا حيث يبلغ عدد أعوان التنفيذ والتحكم 279021 عون أي ما نسبة 89.42 % في حين يقدر عدد الإطارات 32988 إطار (الذي يضم أعوان التصميم وأعوان التطبيق) نسبة10.57%، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى غياب الكفاءة والفاعلية في القيام بالعمليات التنموية، لا سيما مع حجم البلديات الكلي الذي يقدر ب: 1541 بلدية أي بمعدل 21 إطار في كل بلدية، وهذا يبدوا غير كاف خاصة بالنسبة للبلديات التي تحظى بنمو سكاني مرتفع، والتي تزخر ببرامج تنموية ومشاريع كبرى، بل الأكثر من ذلك أن عدد أعوان التنفيذ لوحدهم يفوق عدد الإطارات ب 8 مرات،(2)يبقى التأطير إذا بعيدا كل البعد عن مقاييس النجاعة.(3)

(*) شريف مصطفى وبن شعيب نصر الدين، مرجع سابق، للتفصيل أكثر يمكن الاطلاع على:

- Ahmed RAHMANI : « **Cours de gestion des ressources humaines** », pour les étudiants de PGS en Management Publique Locale, E.N.A, Alger 1998.p.62.
- Saïd BENAISSA: « **L'aide de l'état aux collectivités locales** ».O. P. U, Alger 1983, P : 38.

(1) شريف مصطفى وبن شعيب نصر الدين، مرجع سابق ،ص166.

(2) مقدم ابتسام، **الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه ل م د، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة وهران2، 2018-2019، ص ص220،219.

(3) شريف مصطفى وبن شعيب نصر الدين، مرجع سابق، ص166.

وحسب المشوار السياسي إن العدد الإجمالي لموظفي البلديات الدائمين يقدر ب: 30300عامل في سنة 2014.[1]

والجدول التالي يبين نسبة مستوى الكفاءات في الجزائر على المستوى الوطني والمركزي والولائي والبلدي:

الجدول رقم :(02) يمثل نسبة مستوى الكفاءات في الجزائر 2015-2017

المؤشرات	مستوى التأهيل	الفئات الغير مؤهلة	نسبة العجز في الوظيفة
على المستوى الوطني	%12	%37	%51
على المستوى المركزي	%17	%12	%71
على المستوى الولائي	%11.85	%86.15	%2
على المستوى البلدي	%4.78	%89.6	%5.62

المصدر: المديرية العامة للوظيف العمومي<www.dgfp.dz **>بالإضافة إلى: تسيير الموارد البشرية: الوظيف العمومي وتسيير الموارد البشرية.**

http://www.makotobblog.com/seach?/12/02/2011/04:00.pm

من الجدول يتضح أن نسبة الفئات غير المؤهلة أكبر نسبة من مستوى التأهيل في الهيئات العمومية على جميع المستويات، حيث نجد مستوى الفئات غير المؤهلة بلغ أكبر نسبة على المستوى الولائي ب: 86.15%، والبلدي ب: 86.9%، وهو ما يعكس المستوى المتد ني في التسيير وتقديم الخدمات على المستوى المحلي، بسبب المستوى الدراسي الضعيف لمستخدمي الجماعات المحلية. كما أن الشروط التي تحيط بعملية تعيين الأعوان الإداريين، وجذب الإطارات المؤهلة لازالت محفوفة بالكثير من الغموض خاصة إذا علمنا بأن الإطارات تميل في غالبها إلى العمل على مستوى الإدارات المركزية أو غير الممركزة على الأقل وتنبذ الالتحاق بالبلديات، لاسيما النائية منها كما أن غياب المحفزات التشجيعية، أدى إلى حرمان البلديات من التأهيل اللازم.[2]

فهذا التضخم في الجهاز الإداري للبلدية والولاية وضع الدولة أمام تحدي تضاعف أجور مستخدمي الجماعات الإقليمية حيث خصص صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية

(1) نزيمة مسكين، **وزارة الداخلية تلتقي ممثل عمال البلديات الثلاثاء القادم**، المشوار السياسي يوم 2014/05/31، على الموقع **djazairess.com/alseyassi/25165** تم الاطلاع يوم 2019/02/22، الساعة 25-14.

(2) أحمد رحماني، **تسيير الموارد البشرية، التصنيف النموذجي للجماعات المحلية، التحولات المحلية (رهانات ونقاش)**، مجلة المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط **CENEAP**، 1999، ص46.

سنة2017 مبلغ قدر ب: 19.94 مليار دينار جزائري لتغطية نفقات هذا العجز.[1]

إضافة لما سبق تظل أبرز هذه الصعوبات تدني المستوى التعليمي والثقافي للمنتخبين المحليين إضافة إلى غياب التكوين، فقد بين الواقع أن التدابير التي تحيط بعملية اختيار وتعيين ممثلي وموظفي البلديات أصبحت لا تتجاوب إطلاقا مع الواقع،[2]فعلى الرغم من أهمية التعديلات الجديدة والإصلاحات الواردة في القوانين المتعلقة بتنظيم الجماعات المحلية في الجزائر التي أقرت النظام الأساسي للمنتخب المحلي بما يتضمنه من معطيات جديدة تهدف إلى تحسين وضعيته وتدعيم مكانته للدفع به قدما نحو تدبير أفضل للشأن المحلي، فإن أهم مايعانيه المجتمع المدني وباقي التكوينات المجتمعية عند دراسة أدوارها في تدبير الشأن العمومي، هو مرتبط بالأساس بطبيعة السلطة السياسية وهنا سيتم التركيز على مشاكل وتعقيدات الإدارة المحلية، والتي تتأثر بباقي الاختلالات الموجودة في النظام السياسي ككل ومن أهم هذه الاختلالات نجد:[3]

– أزمة الشرعية ومستوى تآكلها في ظل التعددية السياسية المقيدة الممنوحة، سواء من ناحية مبدأ التداولية المشوهة التي تشهدها التنظيمات الاجتماعية وحتى السياسية في الجزائر، حيث هناك رفض لمبدأ التداول على السلطة بصورة مستقرة ومقبولة من معظم الأطراف، وهذا زيادة على مبدأ الهوية والتي رمت بظلالها على دور وفعالية تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر، ولاسيما المنطلق الديني والمنطلق العلماني، زيادة على الصراعات الثقافية والاجتماعية التي تتجاذب المواطن الجزائري (العروبة، الإسلام، الوطنية والمادية...)،وأدت مؤخرا ظاهرة التضخم الحزبي وتعاظم أعداد تنظيمات المجتمع المدني باختلاف توجهاتها ومسمياتها في الجزائر إلى لفت انتباه الباحثين في الشأن السياسي والاجتماعي على حد سواء، وهذا لما تمثله من أهمية نظرية، اصطدمت بواقعية المخرجات الباهتة للتنظيمات الاجتماعية في الجزائر وهذا لعدة اعتبارات منها:[4]

أ. فشل تنظيمات المجتمع المدني في تفعيل دورها الرقابي والمحاسبي.

ب. تزايد صور التبعية المالية لتنظيمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية،

(1) مقدم ابتسام، مرجع سابق، ص220.

(2) الشريف رحماني، **أموال البلديات الجزائرية الاعتلال العجز والتحكم الجيد في التسيير**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2003، ص88.

(3) حدّة بولافة، **واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال**، رسالة ماجستير في السياسات العامة والحكومات المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة2011، ص ص115/114.

(4) حدّة بولافة، مرجع سابق، ص116.

وهذا ما ينعكس على سياساتها وممارساتها وتغليب الميول الصريح أو الضمني لجدول أعمال المانح سواء كانت هيئات حكومية أو خاصة.

ج. محاولة استنساخ تجارب ومقاربات غير وطنية، مما يساهم في تشويه النسيج الاجتماعي الوطني وكذا تمرير أطروحات غربية فيما يخص العديد من القضايا (المقاربة النسوية، دعم قضايا النوع الاجتماعي، حقوق الإنسان).(*)

- التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد والرهانات التي رفعتها الحكومة في مجال التسيير الناجع للموارد المحلية في إطار ما يسمى بالإدارة التنموية والتي تعول عليها الدولة في رفع قدرات البلديات إداريا وماليا بهدف تحسين حياة المواطنين، فهذه الانتخابات المحلية هي الأولى بعد دستور 2016 الذي حملت مواده روح جديدة تهدف إلى ترقية المواطنة وتحقيق الأبعاد التنموية الأمر الذي يستلزم إحداث القطيعة مع التسيير التقليدي المرتكز على توزيع الاعتماد الذي تخصصه الدولة للبلديات،والتوجه نحو نمط تسير جديدأكثر نجاعة يتطلب شرطين أساسيين هما الجانب القانوني والمؤسسي وهو متوفر وقابل للتحديث، والجانب الشخصي للمنتخبين وهذا يتوقف على قدرتهم للأخذ بالمبادرة وتحليهم بروح المسؤولية.

بالإسقاط على نموذج تحليلي لأداء مؤسسات التسيير العمومي المحلي في الجزائر نجد صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية(*)، الذي يعبر عن المرافقة الدائمة للجماعات المحلية

(*) أنظر: بومدين طاشمة، **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**"، مجلة التواصل، العدد26، جوان2012، ص ص25،26.

(*) **التعريف بصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية(CSGCL)** : هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم استحداثها سنة' 2014(المرسوم التنفيذي رقم 116/14، المؤرخ في 2014/03/24.)، تخضع للأحكام المشتركة ولقواعد المحاسبة العمومية المعمول بها، أنشأت خلفا لصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL)الذي تم إيجاده منذ سنة 1986(المرسوم التنفيذي رقم 266/86، المؤرخ في 1986/11/04.) هذه المؤسسة العمومية تسير من طرف مدير عام ويديرها مجلس توجيه يرأسه وزير الداخلية والجماعات المحلية، ويتكون من المنتخبين المحليين (7 رؤساء مجالس شعبية بلدية، و3 رؤساء مجالس شعبية ولائية، يتم انتخابهم من طرف زملائهم لمدة عضويتهم بالإضافة إلى واليين وأربع أعضاء معينين من طرف وزير الداخلية، وثلاث ممثلين عن وزارة المالية وممثلا عن الوزارة المكلفة بالتهيئة العمرانية) يتداول هذا المجلس في البرامج السنوية ومتعددة السنوات لهذه المؤسسة، وكذلك مشاريع الميزانيات التقديرية، وحصيلة النشاط السنوي والحسابات الإدارية، وأما اللجنة التنفيذية للصندوق فتتكون من 16 عضوا يتم اختيارهم من رؤساء المجالس الشعبية البلدية ورؤساء المجالس الشعبية الولائية، على أساس مؤهلاتهم كفاءاتهم، وتكلف بممارسة الرقابة اللاحقة على تنفيذ برامج مشاريع هذه المؤسسة، ولأن الصندوق(CSGCL) هو حساب تخصيص خاص في الخزينة العمومية، فإن المحاسب المفوض له هو أمين الخزينة الرئيسية للجزائر.

والبلديات بشكل خاص عن طريق مراقبته لها وتدخله لحل العجز الحاصل على مستوى كل بلدية والتدخل أثناء حدوث الكوارث.[1]

إن الإسناد القانوني المؤسسي لهذه المؤسسة العمومية المسند لها وظائف تضامن وضمان التمويل العمومي من مقاربة التشاركية في خلق الموارد والجباية، تم سنة 2014 بإدماج حساب التخصيص الخاص (302.020)صندوق التضامن للجماعات المحلية وكذلك حساب التخصيص الخاص (302.130) صندوق الضمان للجماعات المحلية، وقد هدفت من خلاله وصاية الجماعات المحلية، إلى تعزيز التمويل المحلي في إطار التنمية التشاركية، تكون قائمة أساسا على إدماج المقاربات التشاركية في برامج التنمية المحلية وإرساء آليات تدعيم التمويل المحلي ذو المصدر الجبائي، والتحول إلى مؤسسة شبه اقتصادية ضمن منظور التضامن الإقليمي المحلي.[2]

ويدل على ذلك طبيعة موارد هذا الصندوق،(**CSGCL**) المتأتية من نواتج جبائية مختلفة أبرزها اقتطاع نسبة(70%) من ناتج الرسم المساحي و(20%) من الإتاوات، وكذا حقوق الرسم النوعي على المحروقات والحقوق النوعية على المنتجات الخاصة، نسبة كبرى من الرسم على القيمة المضافة (**TVA**) وحصة (**FCCL**) من الرسم على النشاط المهني ومن الرسم على المنتجات التبغية المستوردة بغرض البيع ومن ناتج قسيمة السيارات، وكذلك رصيد إدماج وإغفال حسابي التخصيص الخاص المشار إليهم أعلاه بموجب قانون المالية (2014) والتحول إلى المؤسسة العمومية الإدارية (**CSGCL**)، وبنفس الاتجاه فإن نفقات هذه المؤسسة موجهة إلى توزيعات التوازن الإقليمي (للجماعات المحلية).[3]

يستخلص من الإسناد المؤسسي المذكور أن هذه المؤسسة العمومية للتمويل المحلي (**CSGCL**) مؤطرة بالقوانين التالية (قوانين الجباية، قانون الميزانية، وقواعد المحاسبة العمومية)

(1) ملوكي عمر، وصيف فائزة خير الدين، **صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية –CSGCL– ومساهمته في دعم المشاريع الاستثمارية للبلديات**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد02، العدد02، 2018، ص154.

(2)09/9 du 30/12/2009, décret N° 86/266 du 04/11/1986, arrêté interministériel du 17/02/2010.

(3) عجلان العياشي، "**آليات ترشيد الأداء التمويلي لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لتعزيز التمويل المستدام للتنمية التشاركية المحلية.**"، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد التنمية المحلية: البلديات أنموذجاً، يومي:06/08 نوفمبر2016، جامعة 8 ماي1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، ص24.

وبالتالي تستوجب ترشيد دائرة المصالح المالية الوظيفية والأطراف ذات العلاقة بالتنمية التشاركية المحلية.

من بين أهم وظائف هذا الصندوق كحالة دراسية في هذا المبحث، لإبراز عجز الجماعات المحلية على تبني المقاربة التشاركية، نجد ما يلي:

1- **معادلة التوزيع بالتساوي:** وهي عبارة عن إعانة تضامنية لها أهمية كبرى من هذا التخصيص تساهم في ضمان تسيير الجماعات المحلية، وتستهدف تقليص فجوة الفوارق الناتجة عن ضعف الموارد الجبائية والمالية للبلديات من جهة، والمتطلبات السكانية من جهة أخرى والمرتبطة بالصعوبات الجغرافية وظروف حياة المواطنين، يخضع تحديد الغلاف المالي لهذه الإعانة إلى معايير (السكان والموارد المالية لكل جماعة محلية).

1-2- **تخصيص الخدمة العمومية:** وهي إعانة موجهة إلى تدعيم خدمات المرافق العمومية خاصة التي تعرف صعوبات مالية وعجز في تمويلها[1]، ومعايير هذه الإعانة هي (الوضعية المالية للبلدية طول شبكات طرق البلدية، وضعية طرق البلدية)، وبهدف تجاوز العجز المالي الذي يواجه البلديات والولايات على حد سواء يتدخل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، ففي سنة 2017مثلا خصص الصندوق منحة معادلة التوزيع بالتساوي المقدرة بـ 83.66مليار دينار جزائري وتم توزيعها بالشكل التالي:[2]

- 73.66 مليار دينار جزائري لفائدة 1442بلدية.
- 10مليار دينار جزائري لفائدة 34ولاية.

1- 3- **الإعانات الاستثنائية:** وهي إعانات ضمن مخصصات التسيير، تغطي الحالات الاستثنائية لمواجهة (الكوارث والأحداث الطارئة والحالات الصعبة غير المتوقعة، التي تحدث أضرارا في ممتلكات الجماعات المحلية)، وكذا الموجهة إلى إعادة التوازن لميزانيات البلديات والولايات، التي

(1) القرار الوزاري رقم 1207، المؤرخ في: 2014/10/20، الذي يحدد كيفيات حساب تخصيص الخدمة العمومية لسنة 2014.
(2) مقدم ابتسام، مرجع سابق، ص223.

تعرضت لوضعيات مالية صعبة، في انتظار أن تقوم الدولة بوضع جهاز لمساعدة وإسعاف الجماعة المحلية التي تتعرض لكوارث طبيعية أو أحداث طارئة،[1]وتجدر الإشارة في هذا الجانب أن الموارد المالية المحلية وإعانات صندوق التضامن للجماعات المحلية ومساهمات ميزانية الدولة قد ساهمت بالقضاء كليا على عجز الميزانية المحلية ابتداءً من الفترة (2011 إلى2014)، إذ لم تسجل أي ميزانية عاجزة سنة 2014، بالإضافة إلى المساهمة في تمويل أعمال تكوين المنتخبين والموظفين المنتمين لإدارة الجماعات المحلية وتحسين مستواهم.[2]

1-4- **التخصيص الموجه للتجهيز والاستثمار**: يمثل نسبة (40%) ويوجه خاصة إلى المناطق الواجب ترقيتها، في مجالات (تحسين الإطار المعيشي للسكان، إنجاز المكتبات وروض الأطفال وصيانة المدارس والنقل المدرسي ...إلخ)، إن هذه المساهمات قد تكون ضمن تمويل مشترك في برامج متعددة السنوات ضمن المخطط البلدي للتنمية وفي إطار الديمقراطية التشاركية.[3]

هنا نسجل بدايات التحول في التسيير المحلي للأموال العمومية إلى مؤسسات شبه اقتصادية من خلال فتح المجال أمام الصندوق للقيام بالوساطة البنكية لفائدة الجماعات المحلية أي إدارة الرساميل العمومية المحلية وفق التسيير المالي ومتطلبات أسواق المال من عمليات إقراض وعمليات استثمارات مشترك في تفويض المرفق العام ومع القطاع الخاص ...إلخ.[4]

ضمان الموارد الجبائية للجماعات المحلية: إن المختصين في ميدان المالية العمومية عموما والمستشارين الجبائيين خصوصا، يؤكدون على عدم وضوح نظام الجباية المحلية في الجزائر كونه مركب على أساس ثنائيات التناقض، في عدم الفصل بين الجباية المحلية و جباية الدولة ضمن الجباية العادية[5]،والمؤكد أن النظام الجبائي الجزائري يشمل ما يتجاوز 44 منتوج جبائي متنوع ومن

(1) هوشات رؤوف، **حوكمة التنمية المحلية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د، تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2017-2018، ص169.

(2) ملوكي عمر، وصيف فائزة خير الدين، مرجع سابق، ص156.

(3) التعليمة الوزارية رقم 70، المؤرخة في 2015/02/03، الموجهة للسلطات المحلية.

(4) Ibrahim gaidi : PDG (CSGCL), travaux de la journée parlementaire sous le thème « **lescomptes d'affection spéciale du trésor** », 04/03/2015, commission des finances et budget, p 177.

(5) العياشي عجلان، **آليات ترشيد النظام الجبائي لتحقيق التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2016-2017، ص321.

الصعوبة بما كان على المصالح الإدارية المحلية وعلى المصالح الجبائية أيضا تفعيل أدائها المعبر عنه بتحسين الحصيلة الجبائية وتوسيع الوعاء الجبائي، والتقليص من الضغط الجبائي وبالرغم من أن الوزارة الوصية أدخلت إجراءات موجهة لتحسين الموارد المالية للجماعات المحلية ضمن قوانين المالية مثل تخصيص 50% من الضريبة على الناتج الإجمالي للضريبة على الدخل فئة المداخيل الإيجارية لصالح البلديات، وكذا الزيادات الكبرى في كل من الرسم المتعلق برخص العقار ورسم الإقامة.[1] فالرسم العقاري حدد بموجب المواد 284-267 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يتعلق هذا الرسم بالملكيات المبنية وغير المبنية، وهو مخصص كليا لفائدة البلدية 100%يعتبر من أهم الموارد المالية الضريبية تتراوح بين 3-10%بالنسبة للملكيات المبنية حسب مساحتها وتختلف النسبة المطبقة بين المناطق لعمرانية والريفية وحسب المساحة3%بالنسبة للأراضي الفلاحية، وتقدر قيمته حسب قانون المالية لسنة2018،[2]وكذلك إصلاح نظام التضامن المالي ما بين الجماعات المحلية بإيجاد هذه المؤسسة العمومية للتمويل المحلي(**CSGCL**)، فإن غياب نظام خاص بالجباية المحلية يشكل أبرز العوامل المستوجبة لترشيد الموارد الجبائية، نتيجة افتقارها لوضوح الإطار المؤسسي والبعد عن الإنصاف الجبائي، واستشراء التهرب الجبائي كأبرز مظاهر الفساد المالي للجماعات المحلية.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، الأمر رقم 15-01 المؤرخ في07 شوال 1436 الموافق ل 23 يوليو 2015، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الجريدة الرسمية، العدد40، الصادرة بتاريخ 23 يوليو2015، ص7.

(2) عزيزي عثمان، **التنمية المحلية بين رهانات الحوكمة الرشيدة وتحديات التمويل المحلي في الجزائر**، ورقة قدمت في الملتقى الدولي حول مدن مستدامة وتنمية محلية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 9-10 ديسمبر 2019، ص3.

الجدول رقم (03): توزيع البلديات وتصنيفها حسب حجم المداخيل من الجباية المحلية 2014 إلى 2018.الوحدة مليون دج

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الإيرادات الضريبية	1175.48	1341.23	1494.66	1548.74	1664.56
الجباية المحلية	89.05	91.19	93.13	107.06	116.71
نسبة الجباية المحلية من إجمالي الإيرادات الضريبية ومختلف النشاطات	13.20	14.71	16.04	14.34	14.26

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نصيب الجباية المحلية من مجموع الإيرادات الضريبية ضعيف مع حجم طموحات البرامج المحلية، ونفسر ذلك بأن التوزيع في الإيرادات بين الدولة والجماعات المحلية غير عادل، حيث تتحصل الدولة على النصيب الأكبر من الضرائب كالضريبة على أرباح الشركات والدخل الإجمالي، بينما تتحصل الجماعات المحلية على وعاء ضريبي ضعيف كالرسم على التطهير، مما يرتب عنه اختلالا كبير في التسيير المحلي للتناقضات الشديدة بين المستويات الضعيفة والمستويات الغنية، وانعدام الطبقة الوسطى بينهما كما هو مدلل عليه في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): توزيع البلديات وتصنيفها حسب حجم المداخيل.

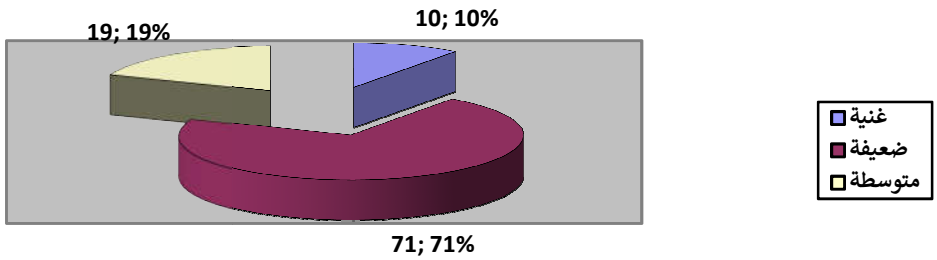

المصدر: عجلان العياشي، "آليات ترشيد الأداء التمويلي لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لتعزيز التمويل المستدام للتنمية التشاركية المحلية."، مرجع سابق، ص30.

حسب الشكل إذا كانت هكذا وضعية لا توصف بأقل من المعقدة، فقد بين تفحص توزيع الجباية المحلية بين الجماعات المحلية على فجوة الفوارق الكبيرةبتركيز المصادر الجبائية في عدد محدود من البلديات، والمرتبط أساسا بالاختلال الجهوي للنشاطات الاقتصادية والتنموية أي بمعنى أصح اختلال التنمية الجهوية عبر الإقليم الوطني، ومؤشر توزيع الجباية المحلية.

ويعتبر العجز المالي لميزانيات الولايات حادث استثنائي قليلا مايحدث فأكبر عدد سجل كان سنتي 1997 و 1998 بسبع حالات ليتقلص إلى حالة واحدة سنوات2002 2003 و2005، ما كان ليحدث تزايد عدد البلديات العاجزة بهذه الكثافة ولا التقسيم الإداري الجديد الذي أحدث بلديات جديدة عاجزة بالنشأة،[1] بلديات لا تستند إلى مورد مالي أو نشاط اقتصادي، بحيث كان القصد توسيع أجهزة الدولة لتشمل كل التراب الوطني، وتقريب الإدارة والخدمة العمومية من المواطن حتى وإن وجد في مناطق معزولة من الوطن.

إن أعباء البلديات عديدة ومتنوعة، فزيادة على اختصاصاتها التقليدية من إنشاء وتسيير وتنظيم المصالح العمومية الإجبارية كإصلاح الطرق والأرصفة وجمع النفايات المنزلية، إقتناء وتسيير والتصرف في الممتلكات، وإستنادا إلى وجهتها اللامركزية أسندت للبلديات عدة صلاحيات في مختلف المجالات، كالاقتصاد، والتعمير، السكن، التعليم والثقافة والبيئة. [2]

لهذا أصبحت الجماعات المحلية عاجزة وشبه مشلولة عن أداء هذه المهام وخاصة تلك المتعلقة بالتنمية المحلية،من حيث أنها تخضع لتنظيم موحد، رغم خصوصيات كل منها فهنالك بلديات صغيرة وأخرى كبيرة، فقيرة وأخرى غنية، ساحلية وأخرى صحراوية،فكانت النتيجة هذا التباين والتفاوت وبالتالي هذه المفارقة بين الممكن والمستحيل إنجازه.

على ضوء ما سبق ذكره فان المجتمع المدني والتشكيلات الاجتماعية في الجزائر لا تزال في حاجة إلى استراتجيات فعلية تقوم على ترسيخ استقلالية هذه التنظيمات، وكذا تعمل على تكريس

(1) CENEAP : « **Évaluation des besoins en formation des collectivités locales** », Rapport d'étape N° 2, document intérieur, Novembre 1999. P : 26. Non publié

(2) شريف مصطفى وبن شعيب نصر الدين،مرجع سابق، ص171.

مبادئ الحكم الراشد والديمقراطية التشاركية، وهذا من منطلق وظيفتها الأساسية تحت غطاء تجسيد إرادة المواطن وسعيها إلى التموقع كقنوات إتصال فعالة بين المواطن والنظام السياسي، وتفعيل دور المجتمع المدني في ترسيخ الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية سواء على مستوى المجالس المنتخبة أو على مستوى المنظومة الإدارية المحلية.

المطلب الثاني: موقع القطاع الخاص في إدارة الشأن العام في الجزائر

يعتبر القطاع الخاص(*) شريكا تقنيا وماليا، فهو يتوفر على عديد الامكانات المادية والبشرية المدربة والكفؤة لمرافقة الحكومة في تنفيذ برامج السياسة العامة والتنمية بشكل عام، وأصبح ينظر إليه كأحد الفواعل التي تتسلم ادارة وحدات القطاع العام وتحريرها من حالة الجمود والتسيير البيروقراطي حيث يستطيع القطاع الخاص أن يكون المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية المحلية وقد تساهم الحكومة في مساندة المراحل الأولية للتنمية المحلية، لكن استمرار التنمية المحلية لابد وأن يكون مدفوعا بقوى السوق في حين تلعب الحوافز الحكومية دورا في دعم هذه القوى.

سياسة تغليب الكفاءة كمعير أساسي لتقديم الخدمات عن طريق التعاقد الخارجي، أو تحويل الأنشطة الخدمية إلى خارج الوحدات المحلية للحد من إحتكارها، "وتم التعامل مع ذلك من خلال المناقصات التنافسية الإلزامية وفي بعض الخدمات مثل صيانة الطرق، وتنظيف الشوارع، وإدارة الإسكان، ودعم الخدمات، وفي مجال الخدمات التي لا يناسبها نظام المناقصات التنافسية الإلزامية **(CCT)** أدخلت الحكومة نظام الاقتصاد المختلط بطرق أخرى، مثل فصل البائعين عن مقدمي الخدمة في نطاق الخدمات الاجتماعية، واستخدام التعاقد الخارجي مع متعاقدين من القطاع الخاص".(1)

(*) يشير الباحثين إلى أن القطاع الخاص في الجزائر يغلب عليه الطابع العائلي، في شكل مؤسسات خاصة ذات مسؤولية محدودة **SARL** بنسبة 50%، أما 31% فقد أخذ طابع شركات شخصية ذات مسؤولية محدودة، والباقي 19%فهي موزعة بين الإشكال القانونية الأخرى ومن بينها المؤسسات ذات الأسهم. **SPA** وأكثر تفاصيل حول طبيعة القطاع الخاص في الجزائر يمكن الاطلاع على :

-Abdelatif Ben achenhou, **les entrepreneurs algériens**, Alger, alpha design, 2007.

(1)Anthony G, Bennett, the big book of marketing : **lessons and best practices from the world's greatest companies**, Mc Grow-hill, new York, 2010, p 296.

برز القطاع الخاص في الجزائر بشكل أولي مع اقرار قانون الاستثمارات لسنة 1993، حيث مثل أول انجاز نحو الليبرالية واقتصاد السوق، الذي يمثل القطاع الخاص محركه الأساسي ولقد تدعم ذلك بالمرسوم رقم: 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتضمن خوصصة المؤسسات العمومية وبدأت بذلك المشروعات التي شغلت أيادي عاملة بصورة متتالية، لكن ذلك اصطدم بالمحيط العام الذي يفترض أنه يشجع الاستثمارات، إذ أن التباطؤ البيروقراطي والمشاكل المرتبطة بتسيير العقار الصناعي قد أدت إلى عدم فعالية الجهاز الجديد.[1]

ومع بداية الألفية الثالثة قامت الحكومة في سياق الإصلاحات الاقتصادية ببعض التصحيحات لمعالجة مواطن الخلل في قانون الاستثمارات وتطويره، وأصبح القانون رقم:01-03 الصادر في 20 أوت2011 بمثابة قانون ترقية وتطوير الاستثمارات وتعديل للقطاع الخاص الحديث النشأة وتضمن ما يلي:

- ✓ الغاء التمييز ما بين الاستثمارات العمومية والخاصة والمساواة في التصرف بينها.
- ✓ مرافقة وتسهيل عملية الاستثمار وخلق فروع على المستوى المحلي.
- ✓ تسهيل المسار الاداري لعملية الاستثمار.

كما نتج عن هذه الاجراءات حل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات وتعويضها بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حيث وضح ذلك المكانة والدور الذي يحتله القطاع الخاص والسماح له باقتحام كل القطاعات الاقتصادية دون إستثناء، ويتميز القطاع الخاص الجزائري بمجموعة من الخصائص وهي:[2]

- **من حيث تسيير قوة العمل:** تمثل قوة العمل العنصر الفعال في تسير المؤسسات الخاصة من حيث الاستهلاك والاستغلال، وهنا نجد غياب آليات الرقابة والمتابعة من طرف أجهزة الدولة وعدم وعي الطبقة العمالية بظروفها ومصالحها بسبب انغلاق هذه المؤسسات على نفسها.

(1) اكرام مياسي، مرجع سابق، ص120.

(2) صفية جداولي، **مبادئ الإدارة الرشيدة والقطاع الخاص في الجزائر**، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الحكم الراشد واستراتيجيات التغير في العالم النامي، 2008/09/08 جامعة سطيف، الجزائر، ص435.

من حيث علاقات العمل: تقدم لنا شبكة العلاقات صورة البنية الاجتماعية لأي مؤسسة اقتصادية وتساهم طبيعة العلاقات بين العمال بشكل كبير في تحفيز أو كبح عملية الإنتاج ونجد القطاع الوطني الخاص في الجزائر يتميز بالاهتمام الفعال بالوحدات الاقتصادية في مقابل الإهمال في تثمين الموارد البشرية، كما يتميز بالانضباط والتزام العمال بالنظام المعمول به في ممارسة النشاط، وإخفاء التذمر من ظروف العمل.

من حيث المستوى التعليمي للعمال: يعد المستوى التعليمي للعامل الجزائري في القطاع الخاص جد منخفض، إذ تأتي نسبة الأمية في هذا القطاع في المقدمة، بالتالي مشكلة التكوين وثقافة المؤسسة والوعي النقابي غيرها من المتطلبات اللازمة لاستمرارية وتطور أي مؤسسة اقتصادية أو صناعية.

لقد تأكدت الحكومة الجزائرية من أهمية القطاع الخاص ودوره في عملية التنمية المحلية لذلك ارتأت جعله شريكا لها، ومن ثم ساد مفهوم الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام في الجزائر حيث تميزت سنة 2001 بصدور القانون التوجيهي رقم01-18 الصادر في 12 ديسمبر2001 والخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي اعتمد جملة من الإجراءات من أجل توطين أكثر للمؤسسات الاستثمارية، ومعها صندوق ضمان القروض الخاص بتمويلات القروض، حيث تماشى كل ذلك مع البدء في برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، معلنا بداية دخول الجزائر في مرحلة إنعاش اقتصادي وخلق تنمية مستدامة وفتح باب الشراكات الداخلية والخارجية.[1]

فعلا تم ملاحظة تطور ملموس في المؤسسات الاستثمارية التي يحوز عليها القطاع الخاص في الجزائر، وأصبح ينظر إليه كأحد فواعل معادلة التنمية، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود اختلالات ومشاكل تعاني منها المؤسسات الاستثمارية كي تصبح شريكة للحكومة والمجتمع المدني في الدفع بعجلة التنمية، حيث يمتاز القطاع الخاص عادة بـ:[2]

(1) مراد بن زروق، "**مساهمة اقتصاد السوق في تطور القطاع الخاص**"، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص68.

(2) بونوة شعيب ومولاي لخضر عبد الرزاق، "**دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر**"، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة المسيلة، 2009-2010، ص139.

- السرعة في الانجاز وتحقيق أهداف البرامج والمشاريع الاقتصادية، وذلك لتوفر الحافز على المنافسة بالمقارنة مع القطاع العام.
- القطاع الخاص يزيل تخوف رأس المال الأجنبي ويشجعه على الاستثمار والشراكة.
- تميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة بالقطاع العام مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال النشاطات التي يقدمها.
- يتصف القطاع الخاص بإتباع أساليب إدارية حديثة وكذلك باستعمال تكنولوجية متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.
- كما يقوم القطاع الخاص بـ:[1]

- المشاركة في عملية التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية لزيادة كفاءة وفعالية هذه العملية.

- تأمين المزيد من الموارد المالية والمادية والمعرفة والخبرة التي غالبا مالا تتوفر داخل المجتمع المحلي.

- كفاءة التعامل مع ظروف الاقتصاد المحلي، حيث أن أصحاب المشاريع الخاصة عادة ما يكونون أكثر دراية بالفرص الموجودة مقارنة بالقطاع العام أو السلطات المحلية، وأكثر قدرة على تحديد العقبات التي تواجه إستراتيجية التنمية المحلية.

- ربط السكان المحليين بالأنشطة الاقتصادية المحلية، ومن ثم توفير فرص عمل جديدة لهم.

- تحسين مستوى المرافق العامة والبنية الأساسية للمناطق المحلية، ومن ثم رفع جودة الحياة في هذه المناطق وجعلها أكثر جذبا للعمل والإقامة.

يمثل القطاع الخاص اليوم في الجزائر محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لمساهماته في عديد المجالات الاقتصادية والاجتماعية نذكر منها:

1-مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر الناتج المحلي الخام المقياس الأساسي للنمو الاقتصادي، وقد تحسنت مساهمة القطاع الخاص في عملية تكوين الناتج

(1) لبنى عبد اللطيف، **تفعيل البعد المحلي في التنمية الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**،مصر: جامعة القاهرة، 2011، ص161.

المحلي، وهذا كان انعكاس واضح لتحول الدولة نحو اقتصاد وآليات السوق والجدول التالي يوضح مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة.

جدول رقم (04): يوضح مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة 2015-2018

الوحدة:(مليون د.ج)

	2015	2016	2017	2018
قطاع عمومي	4.706.973,0	5.855.054,1	6.057.318,7	5.598.000,5
قطاع خاص	4.962.644,3	5.447.850,7	6.326.169,1	7.210.852,4
المجموع	9.669.617,3	11.302.904,8	12.383.487,8	12.808.852,9

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من2015 إلى 2018.

من خلال ما سبق، يتضح أن هناك نسبة حققها القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة الكلية وبالتالي في الناتج المحلي الخام، وهذا الارتفاع في القيمة المضافة يعكسه التزايد المستمر في عدد مؤسسات القطاع الخاص، بسبب الاتجاه نحو تحرير السوق والانسحاب التدريجي للدولة من إدارة دواليب الإنتاج، وإعطاء القطاع الخاص دور أكبر في الإنتاج وتقديم الخدمات، لكن بالرغم من التطور المستمر في دور القطاع الخاص في عملية خلق الثروة إلا أنها تبقى دون التطلعات المنتظرة من قبل الفاعلين في الاقتصاد الوطني.

2-مساهمة القطاع الخاص في تمويل المشاريع التنموية: للقطاع الخاص دور في تمويل المشاريع الاستثمارية الاقتصادية، باستثناء قطاع المحروقات الذي يشارك فيه مشاركة محتشمة ويبقى فيه القطاع العام هو المسيطر وذلك بالنظر للمتطلبات المادية والخبرات الكبيرة المطلوبة للاستثمار في هذا القطاع.

الجدول رقم (05): مساهمة القطاع الخاص في تمويل المشاريع التنموية خلال الفترة 2002-2017

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%
الخاص	61 926	98,8%	8 570 379	88,2%
العمومي	1 197	1,1%	4 518 781	10,7%
المختلط	112	0,1%	1 211 505	1,0%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عبر الموقع التالي:
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissment?id=395

الملاحظ من خلال الجدول السيطرة الكلية للقطاع الخاص على عدد المشاريع الاستثمارية التي تقدر ب:61926 مشروع، بنسبة 98.8% وبقيمة مالية وصلت إلى 8570.379 مليون دينار جزائري في حين يساهم القطاع العمومي بنسبة قليلة جدا من مجموع مشاريع الاستثمار والتي تقدر ب:1.1% لكن بقيمة مالية معتبرة قدرت ب:4.518.781 مليون دينار جزائري، ويرجع ذلك لاستثمار القطاع العمومي في المشاريع الاستثمارية ذات التكلفة العالية والتي تكون أكثرها في قطاع المحروقات.

3-مساهمة القطاع الخاص في تطوير القطاعات الاقتصادية

للقطاع الخاص الجزائري إمكانيات كبيرة تؤهله ليأخذ دور الصدارة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة مع ما تنفقه الدولة في إطار برامج دعم النمو الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة.

جدول رقم (06) يوضح تطور مساهمة القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية الأساسية.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1 342	2,12%	260 750	1,82%	55 240	4,49%
البناء	11 031	17,44%	1 331 679	9,31%	242 428	19,68%
الصناعة	12 698	20,08%	8 373 763	58,56%	538 558	43,73%
الصحة	1 093	1,73%	221 383	1,55%	25 968	2,11%
النقل	29 267	46,28%	1 164 966	8,15%	158 780	12,89%
السياحة	1 266	2,00%	1 228 830	8,59%	77 158	6,26%
الخدمات	6 531	10,33%	1 272 057	8,90%	125 014	10,15%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,08%	4 100	0,33%
الاتصالات	5	0,01%	436 322	3,05%	4 348	0,35%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عبر الموقع التالي:
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissment?id=395

من خلال الجدول السابق يتضح هيمنة القطاع الخاص على قطاعات النقل والصناعة والبناء والخدمات والزراعة على الترتيب، حيث نجد النقل في المرتبة الأولى ب:29267 مشروع وتأتي بعده الصناعة والبناء بعدد مشاريع متقارب، إلا أن الصناعة كان لها النصيب الكبير من القيمة المالية ب:8373763 مليون دينار جزائري، ما يفسره حجم استهلاك القطاع الصناعي للمال من جهة واتجاه القطاع الخاص نحو الصناعات التحويلية من جهة أخرى، وكل ما سبق يرجع إلى برامج دعم النمو الكبيرة التي سطرتها الدولة للنهوض بهذه القطاعات، خاصة قطاع الصناعة لما له أهمية في رفع القيمة الاقتصادية عبر توفير العملة، ضف إلى ذلك مناصب الشغل التي يوفرها.

4-**مساهمة القطاع الخاص في التشغيل:** راهنت الدولة الجزائرية على القطاع الخاص في قدرته على إنشاء مناصب الشغل، انطلاقا من الرؤية الاقتصادية التي انتهجتها، حيث يعمل كمولد رئيسي للدخل الوطني ويعمل على توفير فرص العمل المجزية للمواطنين ويتحمل مسؤولياته الاجتماعية والبيئية. في الجزائر تشير الإحصاءات التي تقدمها المراكز والوزارات إلى أن هناك مساهمة للقطاع الخاص في التشغيل، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (07): يوضح تطور مساهمة القطاع الخاص في التشغيل سنوات 2014- 2018

الوحدة: عامل

	2014	2015	2016	2017	2018
قطاع خاص	6.149.440	6.139.000	6.507.000	6.731.960	6.960.240
قطاع عام	4.089.560	4.455.000	4.338.000	4.126.040	4.087.760
المجموع	10.239.000	10.594.000	10.845.000	10.858.000	11.048.000

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات، الإحصائيات الاجتماعية :التشغيل والبطالة: 2014-2018

من الجدول يتبين أن القطاع الخاص أهم منشأ لمناصب الشغل حيث أصبح يشغل أكثر من 6.960.240 ملايين عامل سنة 2018 أي ما نسبته 63% من حجم اليد العاملة بعدما كان يشغل 6.149.440 ملايين عامل سنة 2014 أي بزياد 3%، ومقارنة بالقطاع العمومي فإنه شغل 4.087.760 عامل في عام 2018، وهذا ما يبين ويعطي صورة واضحة عن مكانة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني عامة، وفي مجال التشغيل خاصة، هذا بحسب المعلومات التي تقدمها المؤسسات الحكومية، لكن هناك عديد الاختلالات والمشاكل التي يعاني منها القطاع الخاص.

من بين ما يعانيه القطاع الخاص في الجزائر، ويعرقل كل من جهود الشراكة والتنمية ما يلي:[1]

- تعتبر العلاقة بين المؤسسات الاستثمارية والبنوك عالمين مختلفين لا تربطهما إلا العلاقات الرسمية مما يجردها من دور الشريك الفعال، بالتالي يسود اللاتفاهم والقطيعة، خاصة في ظل البنوك المتخصصة، الأمر الذي زاد من قلة الاستثمار في الجزائر.
- نمط التنظيم المركزي المتميز بقرارات مركزية مقرها بالعاصمة، مما يسبب تأخير معالجة القروض وبالتالي ضياع في الوقت والمال بالنسبة للمستثمر.
- الضمانات التي يقدمها المتعاملون الخواص للبنوك، هي ضمانات عقارية، لا تغطي حالات عدم الدفع.

(1) اكرام مياسي، مرجع سابق، ص ص 129-130.

- عدم انفتاح القطاع الخاص في الجزائر على التطورات الحاصلة من ناحية التسيير والنجاعة الموجودين في القطاع الخاص العالمي.

- الفساد المستشري لدى البعض من المتعاملين الخواص، خاصة في مجال تهريب العملة الصعبة باستيراد مواد لا علاقة لها بنشاطهم وتضخيم الفواتير بتحويل مبالغ خيالية للخارج دون وجود آليات رقابية وعقابية لهؤلاء.

- ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو عدم وجود مفهوم واحد بل هي عبارة عن نسيج غير متجانس من المؤسسات ذات أنماط مختلفة وكما أثبت المؤسسات الصغيرة نجاعتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تجارب العديد من الدول النامية والمتقدمة.(*)

لقد أدت علاقة الدولة بالمجتمع، خاصة في جانبي الشراكة مع القطاع الخاص وباقي الفواعل إلى عدم وضوح دور الدولة وضبابيته من ناحية تسيير وإدارة الشأن العمومي حيث نجد:(1)

– نزاع هيكلي بين الدولة كإدارة مركزية والجماعات المحلية كإدارة محلية مسيرة بمجالس شعبية منتخبة، الأولى كجهاز يؤكد على وحدة الدولة، والثانية تدافع على المصالح المحلية مرتكزة على فكرة المشروعية الشعبية التي اختارتها الانتخابات.

– نزاع وظيفي يتمحور حول حدود اختصاص كل من الدولة والجماعات المحلية مما ساهم في تفشي ظاهرة ترامي المسؤولية، من جهة أخرى فإن سيطرة الدولة يجعل التفرقة بينما هو محلي و ما هو وطني تفرقة وهمية دون أية أهمية، لأن الدولة هي وحدها تحدد الحاجات المحلية والوطنية للتنمية.

إن إقامة وتعزيز شراكة متينة بين القطاعين العام والخاص على المستوى المحلي من شأنها أن تخلق مشروعات تعاونية لتوفير التجهيزات الأساسية، الكفيلة بتشجيع روح المبادرة الحرة وخلق المقاولات، بناء على خبرة كلا الشريكين، بما يلبي الاحتياجات عبر التخصيص المناسب للموارد

(*) حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى: شبايكي سعدان،" **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ورقة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية" جامعة عمار ثليجي الاغواط، 08–09 أفريل 2002.

(1) Bachir Yelles : **pour une revalorisation des ressources financières locales**- Revue IDARA 1995,p 56.

ومواجهة المخاطر ورصد المكافآت. والشراكة بين القطاعين العام والخاص تتيح تعاونا منتظما بينهما كما تتيح النهوض باللامركزية التي من شأنها تحفيز القدرات والبيئة المواتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

والجدير بالذكر أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في معظم البلدان النامية بوجه عام والجزائر على وجه التحديد ليس تقوية على النحو المطلوب، ومن بين أسباب ذلك الضعف المؤسسات والآليات الكفيلة بجعل هذه الشراكة فعالة، وكون القطاع الخاص مازال ضعيف أو يفتقر إلى القدرة والتجربة والمهارات التحليلية لكي يصبح شريكا فعالا للقطاع العام.

كما أن التطور المؤسساتي وبناء القدرات في القطاع الخاص من الأمور الأساسية لبناء الوحدة بين المتعاملين، وتمكينهم من القيام بالعمل التحليلي المطلوب للانخراط في حوار هادف مع القطاع العام، وثمة حاجة ملحة لكي يسود الانفتاح، الشفافية، ومبدأ المساءلة لتحقيق شراكة ناجحة.[2]

إن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر لا تعني التغيير الجذري للنظام الاقتصادي القائم وإنما تدخل عليه تعديلات لكي يصبح يتماشى مع مستوى تطور القوى المنتجة وطنيا وكذا مع التغيرات التي تحدث في العلاقات الاقتصادية دوليا، ومضمونها يؤكد على الانسحاب التدريجي للدولة من وظيفة الإنتاج بطريقة مباشرة في بعض فروع النشاط الاقتصادي، وتركز مجهوداتها على التنظيم والمراقبة والحماية الاجتماعية للسكان، كما يعتمد البرنامج الإصلاحي على تعدد أنواع الملكية الخاصة والعامة، بهدف المنافسة والاستغلال الأمثل للطاقات الموجودة.

(1) وفاء معاوي، **الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة باتنة، 2009-2010، ص146.

(2) المركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري للإنماء،" **(إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تحسين الإدارة العمومية والحكامة: تركيز على الشراكة المطلوبة لتحسين الخدمات العمومية من أجل تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا "** المنتدى السنوي الرابع حول " :إصلاح وتحديث الإدارة العمومية والحكام " ، طنجة، المغرب، 16-17جويلية، 2008، ص05.

المبحث الثاني: التحديات التنموية للإدارة المحلية في ظل الشراكة مع الغير

إن العمل التنموي بشكل عام يرتكز على جملة من الشروط التنظيمية، والتي تكمن أساسا في خلق وتوفير ظروف وبيئة تنافسية قائمة على الشراكة في كافة المجالات مع الشريك الاقتصادي سواء المحلي أو الأجنبي، لذا فالإدارة المحلية أمامها جملة من التحديات التي ينبغي مواجهتها على عديد الأصعدة من أجل بلوغ التنافسية على كافة القطاعات التنموية على المستوى المحلي، وهي معايير للحكم الجيد، والشراكة المحلية الجيدة في الوقت الراهن.

المطلب الأول: واقع التنظيم الإداري في الجزائر

إن الجانب التنظيمي، له أهمية كبيرة في إعادة هندسة نظم التسيير خاصة على المستوى المحلي، فمن بين أهم هذه التحديات التي تعاني منها الإدارة المحلية في الجزائر نجد:

- تحجيم دور المنتخبين المحليين أمام المشاركة الواسعة والمتزايدة لممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص، أو بسبب الحركية الشعبوية **Popular Mobilization** الشديدة والزائدة لمجموعات المواطنين، والتي تستهدف في النهاية تقليص سلطة الدولة على المستوى المحلي"، وفقدان الإدارة المركزية التحكم والسيطرة وحتى السيادة على الواقع المحلي "شديد الانفتاح"، نتيجة تنامي الشعبوية السياسية التي تؤسّس لشرعيات جديدة تنطلق من مفاهيم مغايرة لآليات الديمقراطية، عن طريق تنفيذ المطالب الشعبية دون اعتماد لوسائل الانتخاب والتصويت والتمثيل والمحاسبة، وهي عمليات يكمن القصد فيها في تجنيب الشعب مخاطر وتعقيدات الخيارات الشعبوية ومناحيها واتجاهاتها غير العقلانية.[1]

- ضعف مساهمات قوى المجتمع المدني والقطاع الخاص المحلي على اعتبارها أحد أطراف الحكامة المحلية في اتخاذ القرارات وتنفيذها وتكريس الديمقراطية التشاركية.

-كثرة الثغرات القانونية ومحاولة التعدي على التشريعات واللوائح، نتيجة نقص الرقابة والعقاب.

(1) مصطفى المناصفي، "**المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية**"، تم الاطلاع على الموقع يوم:2018/08/02
≤http://elmnasfi.canalblog.com/archives/2010/03/11/17197247.html≥

– تضارب الاختصاصات الوظيفية بين الأجهزة المختلفة داخل الجهاز الإداري مما يؤدي إلى التهرب وعدم تحمل المسؤوليات.[1]

– تداخل الأدوار بين السلطات المركزية والسلطات المحلية، والنزوع إلى تعظيم أدوار السلطة المركزية، وهو ما يقابله مباشرة التقليل من أدوار السلطة المحلية في ظل صعوبة تنازل المستويات المركزية عن تدخلها القوي في الأمور المحلية.

– عدم القدرة على تغيير السلوك والقيم السلبية نتيجة وجود قوى تقاوم التغيير،الأمر الذي أدى إلى شيوع الفساد في الوسط الإداري المحلي، وغلبت المصالح الشخصية على المصالح العامة وضعف الرقابة الإدارية.

– المركزية الشديدة من خلال عمليات التخطيط التي تتكفل بها المصالح المركزية مع استبعاد مشاركة الجماعات المحلية، ومن بين هذه العمليات نذكر المشاريع الوطنية الكبرى التي تفرض الإدارة المركزية تجسيدها على إقليم ولاية معينة، وكذا المخططات البلدية للتنمية التي يحدد محتواها على المستوى المركزي،مما أفقدها أهميتها وأفرغها من محتواها.[2]

– معوقات تشريعية متمثلة في عدم مواكبة التشريعات القائمة للتطورات العلمية ووسائل التعامل معها كموضوع اعتماد التوقيع الالكتروني.[3]

– معوقات مالية، حيث أن عديد البلديات تعاني من العجز المالي، فهي بحاجة دوما إلى التدخل الحكومي لضمان سير المشروعات التنموية والبرامج والهياكل القاعدية.[4]

---

(1)عولمي بسمة، "**تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد04، ص258.

أنظر كذلك:

–بومدين طاشمة، **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية**"، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية بالجزائر: واقع وتحديات، جامعة الشلف، يومي: 16/17/ديسمبر 2008.

(2) المدرسة الوطنية للإدارة، **النشاط العمومي المحلي والتنمية المحلية المستدامة**، دراسة حول الجانب النظري والواقع الجزائري، حلقة دراسية من إعداد طلبة السنة الرابعة، فرع إدارة محلية،2007، ص124.

(3) طلحي فاطمة الزهراء، "**أهمية تدريب الموارد البشرية لتفعيل الإدارة الالكترونية في الجزائر**" مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 34، 2014، ص268.

(4) قادري النعاس وآخرون، " **دور سياسات التمويل في تطوير البلديات: بلدية ورقلة نموذجا**"، في حوكمة التنمية المستدامة في النظرية والتطبيق، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2017، ص229.

تشير أدبيات الحكم الجيد ضمن الحقل التنموي إلى جملة من الخصائص العامة، في معرفة أسباب العجز في التوصل إلى عمل تنموي إداري شامل أهمها:[1]

1. الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وبين المال العام والخاص، ويتجه بشكل دائم إلى استخدام الموارد العامة أو استغلالها لصالح مصلحة خاصة.
2. الحكم الذي ينقصه الإطار القانوني، ولا يطبق مفهوم حكم القانون.
3. الحكم الذي لديه عدد كبير من المعوقات القانونية والإجرائية أمام الاستثمار الإنتاجي بما يدفع نحو أنشطة الربح الريعي والمضاربات.
4. الحكم الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية وتدفع نحو الهدر في الموارد المتاحة وسوء استخدامها.
5. الحكم الذي يتميز بوجود الفساد وانتشار آلياته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد.

على هذا الأساس، وفي محاولة لرسم إطار واضح ومحدد حول خصوصية بيئة الإدارة المحلية الجزائرية، يمكن أن أوضح أن جميع هذه الخصوصيات ترتبط أساسا بمشكلة التخلف السياسي والإداري، وبطيء عملية المشاركة الديمقراطية، الأمر الذي أدى إلى وضع حدود للقوة والنفوذ النسبي للمؤسسات الديمقراطية كالمجالس الشعبية المنتخبة ومؤسسات المجتمع المدني.[2] وفي ظل هذا الاختلال البنيوي والوظيفي في توازن السلطات وضعف النمو السياسي، نمت العديد من مظاهر الأمراض المكتبية و بخاصة استشراء الفساد الإداري.

فعلى الرغم من وجود دوافع القوى الداخلية والخارجية لإحداث التغيير في السياسات والقوانين حتى تتماشى والتحولات الاجتماعية الكبرى، إلا أن بيئة الإدارة المحلية مازالت تعتمد في تعاملها مع البيئات الأخرى الاجتماعية والاقتصادية بالإرث الإداري والتنظيمي الموروث، وسلوك القيادة البيروقراطية مازال يستند على الأسلوب التقليدي القائم على سد الثغرات، واتخاذ شكل رد الفعل في

(1) تقرير عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير،**التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا :إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة**، بيروت: دار الساقي، ص ص42،35.

(2) بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص16.

التعامل مع الأوضاع الجديدة، عوض الاعتماد على مدخل إدارة التغيير كل هذا أنتج الرداءة والفساد لواقع الإدارة المحلية.[1]

المطلب الثاني: واقع المجتمع المدني في الجزائر: مقاربة تحليلية نقدية

يعاني المجتمع المدني كأحد فواعل إدارة الشأن العام من عدة تحديات في الجزائر من بينها:[2]

1. عدم قدرة منظمات المجتمع المدني على تطوير وتحديث بنيتها الداخلية، بحيث تصبح قادرة على التحول لمؤسسات ديمقراطية حقيقية تتيح أوسع مشاركة للفئات التي تعبر عنها في تحديد سياساتها والمشاركة في تنفيذ أنشطتها وتقييم هذه الأنشطة، والرقابة على أدائها.

2. عدم قدرة منظمات المجتمع المدني على الضغط الجماعي؛ إذا تحولت استراتيجيات عمل منظمات المجتمع المدني تعمل كمنظمات دفاعية تسعى للتأثير على السياسات العامة ورقابتها فان قدرتها ومستوى تأثيرها لن يحدث قدرا كبيرا من النجاح إذا استمرت كل منظمة تعمل بمفردها وليس في تنسيق وتعاون مع غيرها من منظمات المجتمع المدني الأخرى.

3. المجتمع المدني واقعا تحت حصار ثلاثي: أولا الدولة التي لا تثق بالمجتمع، وثانيا الميراث الثقافي الذي يحد من قدراته، وثالثا التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي لا تسمح للمجتمع المدني بحرية الحركة.[3]

4 تمركز نشاط المجتمع المدني في العاصمة والمناطق الحضرية وشبه غياب لتواجدها في الريف والبادية مما يبعدها عن الغالبية العظمى من جمهور المواطنين الأولى بالرعاية.[4]

5. اعتماد الدولة خلط العمل الجمعوي مع العمل السياسي، فالدولة المعاصرة تسعى لامتصاص بريق المجتمع من خلال تبديد طاقاته وتشتيته لتجعل منه ظاهرة مائعة فإمكانياتها الهائلة أكسبتها خبرة في ترويض الكيانات التي تنافسها، وعليه فهذه الدولة لا تبيد المجتمع المدني، بل تقوم فقط بإفراغه من

(1) رواء زكي الطويل، **الأمن الدولي واستراتيجيات التغيير والإصلاح**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012، ص93.

(2) ليلى عبد الوهاب، **منظمات المجتمع المدني**، تم الاطلاع على الموقع، يوم 2018/08/03.
<www.bu.edu.eg/portal/uploads/Arts/.../crs.../Civil%20Society.doc>

(3) ناظم عبد الواحد الجاسور، **دور المجتمع المدني في تنمية الدولة**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الثامن 20-21-22 نوفمبر 2005، الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية بأدرار، ص ص8،9.

(4) ليلى عبد الوهاب، مرجع سابق.

أهدافه عبر استراتيجيات متنوعة.[1]

6.تحكم العلاقات العشائرية والقبلية والدينية في العلاقات بين منظمات المجتمع المدني وبالنتيجة تكون كارثة على المجتمع والدولة المدنية.

7.قلة مراكز البحوث والدراسات ومعاهد المسح الميداني والتدريب المنهجي المتواصل.[2]

يمكن القول إن مؤسسات المجتمع المدني تعتبر من أهم عناصر الحاكمية الرشيدة، وعلى الدول أن تعمل على تشجيع إنشائها وتفعيل دورها في الشؤون العامة،وأن تعطيها الشرعية القانونية من خلال سنّ التشريعات التي تساعد بأداء دورها الرقابي والعملي وتحقيق مفهوم المشاركة في التنمية.[*]

المطلب الثالث: موقع القطاع الخاص في العملية التنموية بالجزائر:

لم تفصل إستراتيجية التنمية التي اعتمدتها الجزائر في مشاركة القطاع الخاص الوطني بصورة فعلية في التنمية الاقتصادية، وهو ما يؤكده التناقض الموجود بين الواقع والنصوص القانونية الخاصة به، هذه الوضعية سمحت له بأن يستغل الثغرات القانونية لينمو ويتطور بسرعة دون مشاركة حقيقة في التنمية الاقتصادية للبلاد، بالإضافة إلى ما جرى في العشريتين الأخيرتين من تحولات اقتصادية وانفتاح على العالم وتبني اقتصاد السوق، والذي سمح للقطاع الخاص بأن يصبح قوة لها وزنها في القرارات الاقتصادية وحتى السياسية في الجزائر.

من بين التحديات والعراقيل التي يواجهها القطاع الخاص في الجزائر والتي تؤثر على تطوره نجد ما يلي:

---

(1) جلالي عبد الرزاق، بلهادي إبراهيم، **الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي**، مجلة المستقبل العربي، العدد314، أفريل2005، ص147.

(2) ليلى عبد الوهاب، مرجع سابق.

(*) للتفصيل أكثر يمكن الرجوع لـ:

-حسن كريم،**مفهوم الحكم الصالح**، في كتاب إسماعيل الشطي(وآخرون)، الفساد **والحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

- **مشكل التمويل ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص:**

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن القطاع الخاص وجب أن يتميز بالحرية في النشاط الاقتصادي.... ، في حين يبرز القطاع العام بمثابة عنصر مكمل لنشاط القطاع الخاص، ومن ثم فإن تعاظم مكانة القطاع العام في الجزائر عن ما هو محدد لها أن تكون، ينجر عنه إزاحة لنشاط القطاع الخاص الذي تضيق عليه بذلك فرص الاستثمار في ظل تحول الموارد الاقتصادية نحو القطاع العام، وهذا ما يؤدي زيادة على تضييق فرص التوسع في السوق إلى الحد من المنافسة ومن ثم غياب عمليات الإبداع والابتكار عن النشاط الاقتصادي،[1]حيث أن مؤشر نصيب القروض الموجهة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام أحد الدلالات على مدى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التمويل الكافي فبالنسبة للقروض الموجهة إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام قد تضاعفت، إذ انتقلت من 6% في سنة 1998إلى حوالي 12 % في سنة 2005 وارتفعت في السنوات الأخيرة 2016، 2017، حتى أصبح نصيب القطاع الخاص يساوي أو يفوق نصيب القطاع العام، وتبقى هذه النسبة ضعيفة إذا ما قورنت بالدول الأخرى ذات الدخل المتوسط والتي تصل فيها إلى 40 % في الدول المجاورة حيث تصل إلى 56% في المغرب و61% في تونس.[2]

والجدول التالي يبين تطور نصيب القطاع الخاص من القروض المالية:

(1) سالم أبوبكر، بوفنش وسيلة، مرجع سابق، ص ص246،247.

(2) بونوة شعيب، ومولاي لخضر عبد الرزاق" **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية:دراسة حالة الجزائر**"،مجلة الباحث، جامعة لمسيلة، العدد07، 2009-2010، ص146.

الجدول رقم (08): نصيب كل قطاع من نسب توزيع القروض المالية سنوات 2014-2017

القطاع / السنوات	القطاع الخاص%	القطاع العام%
2014	48.02	51.88
2015	48.98	50.68
2016	48.52	51.80
2017	50.22	49.82

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات إحصائية لبنك الجزائر

الملاحظ من الجدول أن نصيب القطاع الخاص من القروض المالية أصبح يساوي أو يفوق القطاع العام، وهذا يدل على المكانة التي احتلها القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وساعده في ذلك برامج الإنعاش الاقتصادي التي أقرتها الدولة.

- **تحدي العقار الصناعي:**

فيما يخص الأراضي المحددة والموجهة للنشاطات الصناعية، فإن المستثمر الجزائري يواجه عدة مشاكل وصعوبات للظفر بأراضي صناعية، وقد توقفت العديد من المشاريع الاستثمارية الهامة بسبب القيود البيروقراطية التي بقيت تفرض نفسها على مستوى الجماعات المحلية والهيئات المشرفة على التسيير، وهي الأسباب التي تعتبر أهم حاجز تتحطم عليه إرادة المستثمر، بالإضافة إلى طول مدة منح الأراضي ما جعل عدد كبير من المستثمرين لا يتحصلون على أراضي لإقامة مشاريعهم. وفي استقصاء للبنك العالمي أشار إلى أن40% من المؤسسات في بحث دائم على أراضي صناعية من أجل تطوير نشاطاتها،وتنتظر في المتوسط أكثر من 4 سنوات لتلبية حاجاتها،[1]ومن أجل ذلك عملت السلطات الجزائرية على تحرير سوق العقار، إلا أن ميدان العقار يبقى معقدا فحسب وكالة ترقية ودعم الاستثمارات فإن الحصول على قطعة عقار في سبيل الاستثمار يشكل أهم قيد وذلك

(1) بونوة شعيب، ومولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سابق، ص147.

بسبب تدخل العديد من الهيئات لمنح قرار الموافقة على طلب حيازة عقار.[1]

- **التحديات الإدارية والتنظيمية:**

تشكل البيروقراطية أحد أهم العراقيل في تحقيق المشاريع الاقتصادية للمستثمرين الخواص إضافة سوء تسيير الإدارة وتميزها بالمحسوبية، حيث سجل تقرير التنافسية لسنة 2017-2018 نسبة18.9%كأعلى نسبة من بين العوامل الخمسة (البيروقراطية) الأكثر إشكالية لممارسة الأعمال التجارية في الجزائر،[2] وهذا راجع إلى أن إنشاء المشاريع الاستثمارية في الجزائر يستدعي المرور بـ:14 إجراء ويستغرق النظر في المسألة 24يوما ويتحمل الفرد نفقة تقدر نسبتها 21.5% من دخله، بخلاف ذلك في تونس لا يتجاوز تأسيس المشروع 10 إجراءات و11يوما وتكلفة 9.3% من دخل الفرد، عليه فإن الإجراءات الإدارية في الجزائر تمتاز بالتعقيد وتتخذ وقتا مطولا،[3] وهذا ما يستدعي تكوين إطارات إدارية أكثر كفاءة، دون نسيان الإفراط في طلب الوثائق العديدة الخاصة بملف الاستثمار، الأمر الذي يرهق المستثمر ويجعله يتخلى عن فكر الاستثمار،[4] إضافة إلى سوء التسيير والتنظيم الذي يميز كل الموانئ الجزائرية فبالرغم من أن حوالي 80% من السلع المستوردة تمر عبر الموانئ، إلا أن البطء الكبير في تسريح السلع سواء بسبب سوء التسيير والتنظيم على مستوى الموانئ، أو قلة التجهيزات الضرورية،....كل هذه العوامل حالت دون توفير الشروط الضرورية والأساسية لضمان سرعة العمليات التصديرية والاستيرادية التي تتطلبها التبادلات التجارية الحديثة.[5]

(1) محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، **أزمة العقار في الجزائر في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد05، 2007، ص06.

(2)-World Economic forum, **the global competitiveness report 2017-2018,**Geneve: the world economic forum,2017, p44..

(3) بونوة شعيب، ومولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سابق، ص146.

(4) سالم أبوبكر، بوفنش وسيلة، مرجع سابق، ص247.

(5) صالح مفتاح، دلال بن سمية، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر-**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد44، 2008، ص125.

- **تحدي الفساد:**

يعتبر الفساد ظاهرة غير عادية، تقلص من فعالية الاستثمار الخاص كما أنها تؤدي إلى تشويه صورة البلد وإبطاء معدل التنمية واختلاس المال العام، وعادة ما ينتشر الفساد بسبب تفشي البيروقراطية وغياب المساءلة لتمتع كبار المسؤولين ورجال السياسة بحصانة تحميهم كما يعتبر لفساد ثالث معوق يعتري ظهور الشركات حسب المنتدى الاقتصادي العال2007. حيث أن الجزائر احتلت مراتب غير مشرفة وفق مؤشر مدركات الفساد من بين 167 دولة شملها التقرير، فنجد ترتيبها مابين2003-2015 يتراوح بين الرتبة 84 والرتبة 112 في سلم الفساد،[1] ووصلت في سنة 2017 نسبة الفساد إلى 12.8% في الجزائر،[2] فمن خلال دراسة أجراها البنك الدولي حول مناخ الأعمال في الجزائر تم التوصل إلى أن ما نسبته 34.3% من رؤساء المؤسسات يقدمون ما نسبته 7% من رقم أعمالهم في شكل رشوة في سبيل الحصول على خدمات ومزايا، وكذا بغية تسهيل الإجراءات وتسريع وتيرة تقدمها.[3]

- **تحدي السوق الموازي**

لقد عانى الاقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانينات مجموعة من الاختلالات الهيكلية كالاختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي، والأسعار والأجور وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم من جراء تدني أسعار النفط، وغيرها من الاختلالات التي كان لها أثر في تدعيم أركان الاقتصاد الموازي ومن جهة أخرى أدت سياسات التدخل الحكومي في أسواق السلع وعوامل الإنتاج والصرف الأجنبي إلى نشوء أسواق موازية للأسواق الرسمية، وذلك من خلال التأثيرات التي مارستها على هيكل الطلب والعرض والأسعار في الأسواق الرسمية[4]، وتعتبر الجزائر من بين أكثر الدول التي

(1) نسرين يحياوي، **الاقتصاد الموازي في الجزائر الحجم، الأسباب والنتائج**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد6، ديسمبر2016، ص297.

(2) World Economie Forum, opcit, p44.

(3) بونوة شعيب، مولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سابق، ص147.

(4) نجاة مسمش، **الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر 1980-2014**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2017-2018، ص266.

عانت وتعاني من ظاهرة الاقتصاد الموازي، وبناء على تقديرات صادرة عن البنك الدولي سنة 2006 فقد فاق حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر 30% من الناتج الداخلي الخام، أي ما يتجاوز 20 مليار دولار[1] وكشفت الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة أن حجم السوق الموازية في الجزائر يقدر ب:10.9 مليار دولار خلال 2008.[2]

ويتجلى الأثر السلبي للسوق الموازي على تطور القطاع الخاص في كونه يعد منافسا غير شرعي في النشاط الاقتصادي لا يتحمل أية تكاليف، مما يساعد على تصريف منتجاته وخدماته بأسعار أقل، عكس مؤسسات القطاع الخاص التي تشتغل بطريقة رسمية وقانونية يترتب عنها تحمل عدة تكاليف أهمها دفع الضرائب، مما يساهم في ارتفاع أسعار منتجاتها وخدماتها بشكل يجعلها في حالة عدم القدرة على المنافسة، ... مما يحد من اتساع تواجد القطاع الخاص الرسمي في النشاط الاقتصادي.[3]

من أهم التعقيدات التي يشير إليها الباحثون، لعدم وجود شراكة حقيقية للقطاع الخاص لدعم جهود التنمية وإضافة لما سبق هو تبني الجزائر سياسات حمائية، حيث وجود دوافع سياسية للنخب الحاكمة أهمها:[4]

- غياب إرادة سياسية واضحة تجاه خصخصة القطاع العمومي في الجزائر: هذا بالرغم من قناعة النظام السياسي من أهمية القطاع الخاص ودوره في الحياة العامة، نتيجة افتقاد الجزائر لإستراتيجية اقتصادية واضحة للقطاع الخاص.
- الاعتماد المفرط على الريع النفطي: هناك تخوف وتباين كبير بين مسار خصخصة القطاع النفطي والقطاعات الاقتصادية الغير نفطية، فقطاع النفط والطاقة في الجزائر من المسائل الحساسة

(1) نسرين يحياوي، مرجع سابق، ص291.

(2) نجاة مسمش، مرجع سابق، ص273.

(3) سالم أبوبكر، بوفنش وسيلة، مرجع سابق، ص246.

(5) Isabelle Werenfels, **obstacles to privatisation of state-owned industries in Algeria : the political economy of distributive conflict**, the journal of north African studies, vol 7,n .01, 2002, London: frank class, p.02.

حيث يمثل النفط 98.5%، من إجمالي صادرات الجزائر، و48%، من إجمالي القيمة المضافة فهناك تخوف من أن تفقد الدولة سيطرتها على القطاع النفطي، وهيمنة القوى العالمية على الإنتاج والتوزيع خاصة في ظل أطروحات انسحاب الدولة عن أداء أدوارها لصالح قوى السوق الحرة، الأمر الذي سيؤدي إلى فقدان السيطرة واللاإستقرار السياسي والاجتماعي.

- المتغير الإيديولوجي: محدودية الاعتماد على القطاع الخاص، والخوصصة بشكل عام مرتبط بالأيديولوجية الوطنية التي تتبناها النخب السياسية الجزائرية، والتي نتج عنها توجه وطني معادي للقطاع الخاص وللاستثمارات الأجنبية، والتحرير التجاري والاقتصادي.

- مناخ الأعمال في الجزائر لا يتيح فرص الاستثمار وممارسة أنشطة الأعمال بصورة مريحة تتيح إقامة اقتصاد تنافسي، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم: (04) يوضح أهم العوامل التي تعيق ممارسة نشاط الأعمال في الجزائر (نصيب كل متغير بـ %)

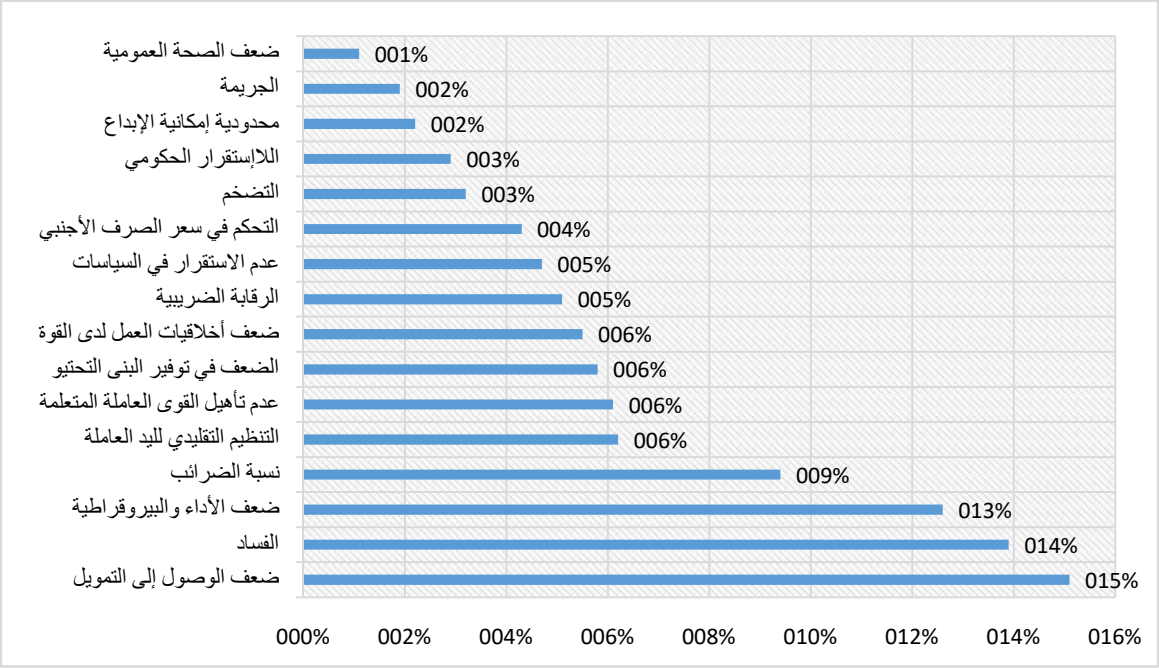

المصدر: world Economic forum, the global competitiveness report, 2014-2015.

يشير تقرير التنافسية السابق أن معظم العوائق لممارسة نشاط الأعمال بالجزائر هي معيقات سياسية مرتبطة بغياب الإرادة السياسية للنخب الحاكمة في مجال فتح وتسهيل مناخ الأعمال، حيث

تعتبر صعوبة الوصول إلى التمويل، تفشي ظاهرة الفساد بشتى أشكاله ضعف الأداء البيروقراطي.... إلخ من بين العوائق الاقتصادية التي تحول دون تطوير مناخ أعمال واستقطاب الاستثمارات المباشرة.[1]

كما يعد عامل تراجع الحرية الاقتصادية في الجزائر من أهم العوامل التي تحول دون تحسين مناخ الأعمال، حيث تشير الإحصائيات ضمن تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي أن مؤشر الحرية الاقتصادية تراوح ما بين 3.9 (وهي القيمة التي سجلت سنة 1990 والتي تعد أدنى قيمة بين سنتي 1980و2012) و5.8 (وهي أعلى قيمة للمؤشر والتي سجلت سنة2005).[*]

يعكس ضعف مشاركة الفواعل الوطنية والمحلية والدولية في إدارة وتنشيط الشأن العام اقتصادياً واجتماعياً، إلى عديد العراقيل والتحديات كما ذكرنا، والجدير بالذكر أن غياب الإرادة السياسية في تبني خيار اللامركزية في اتخاذ القرار؛ حيث أن تمركز اتخاذ القرار في يد الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية المتواجدة في العاصمة سيؤدي لا محالة لغياب المرونة في الممارسة والبيروقراطية وسيحول دون ضمان استقطاب الاستثمارات وبالتالي بلوغ مستويات من التنمية الشاملة.

---

(1) تاحي طارق، "**علاقة السياسة بالسوق في الجزائر: دراسة في أثر السياسات الحكومية على مسار تحرير الأسواق الوطنية**"، المجلة الجزائرية للدراسات الجزائرية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد03، جوان 2015، ص ص15،14.

(*) يرتبط حساب مؤشر الحرية الاقتصادية، بعدة مؤشرات فرعية ويتعلق الأمر ب:-مؤشر حجم تدخل الحكومة في التأثير على الأوضاع الاقتصادية في الدولة(الاستهلاك، الضرائب، التحويلات المالية، الدعم المقدم للسلع، والاستثمارات المحلية)،-مؤشر القانون التجاري والاقتصادي وضمان حقوق الملكية، بما في ذلك القضاء وتطبيق القانون على الجميع دون تمييز،-مؤشر الوصول إلى الأموال الصحيحة والمرتبطة أساساً بالسياسات النقدية للدولة،- حرية التجارة الدولية بما في ذلك الرسوم الجمركية والغير جمركية الممارسة على تنقل السلع والأموال،-مؤشر قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية والحد الأدنى من الأجور والبيروقراطية. أكثر التفاصيل يمكن الاطلاع على:

Economic Freedom Network, **level of economic freedom In Algeria**<http://www. Free the world.com/country data. php? country =&>

المبحث الثالث: مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في برامج الشراكة التنموية في الجزائر على المستوى المحلي

إن ارتباط التنمية المحلية بالتنظيم الإداري المحلي حقيقة ثابتة في الأنظمة العالمية، وهو ارتباط قائم على مستويين،أحدهما عضوي والآخر وظيفي.

وبما أنه يتعذر على الحكومة تسيير أقاليمها بنفسها والاطلاع على حقيقة أوضاعها وتلبية حاجيات أفراد هذه الأقاليم من خلال أجهزة مركزية تجهل حقيقة الواقع المحلي، فإن الحكومة تعمد إلى إيجاد آليات تمكنها من تلبية حاجيات الأفراد محليا من خلال إشراكهم في تسيير أقاليمهم بأنفسهم ضمن أطر وتنظيمات لا تؤثر على كيان الدولة الواحدة.

المطلب الأول: التسيير التشاركي لفواعل إدارة الشأن العام في الجزائر

تعد مهمة الجماعات المحلية وتحديدا البلدية في مجال التنمية المحلية، مهمة غاية في التعقيد من حيث أهميتها في تهيئة الظروف الجاذبة للاستثمار من جهة، وحشد الظروف التنافسية في خلق بيئة استثمارية مناسبة، وتسهيل عمل الفاعلين المحليين، من جهة ثانية، وهذا يتطلب معالجة كل الخلافات الحزبية وحالات الانسداد التي تعطل شؤون المواطنين، على المستوى المحلي مما يتطلب من الحكومة إعادة النظر فيقانوني الولاية والبلدية لتعزيز دورهما(الولاية والبلدية) في إدارة الشؤون المحلية، خاصة في مجال تنفيذ المشاريع التنموية، وتجسيد أكبر لمكانة الديمقراطية التشاركية [*] ضماناً للحكامة الجيدة كما يوضحه الشكل الموالي:

(*) أنظر: يوسف أزروال، **الحكم الراشد في الجزائر**، مصرهكتبة الوفاء القانونية، 2016، ص ص47،43.

شكل رقم (05) التسيير التشاركي لفواعل إدارة الشأن العام في الجزائر

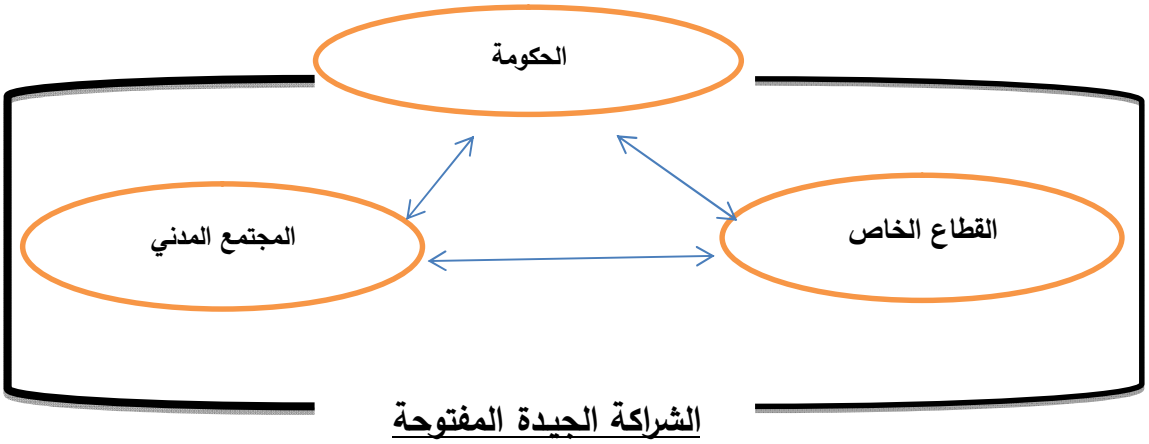

-صناعة القرار المحلي (إدارة الشأن العام المحلي):
-الصحة، التعليم، الشغل، ... الخ
-الجباية
-إعداد الميزانيات
-الرقابة والمحاسبة
-المساعدة الاجتماعيةوالإنسانية
-نقل المعلومات لمراكز صنع القرار (الوضع المعيشي) ...الخ.

إن التسيير التشاركي في إدارة الشأن العام في الجزائر يجب اعتباره شرطا أساسيا لنجاح التسيير الفعال لبرامج التنمية الشاملة والشأن العمومي على وجه خاص، لذلك يمكن مراجعة عديد الاستراتيجيات التي من شأنها بناء قدرات المجتمع المدني والقطاع الخاص، على عدة أصعدة من بينها:(*)

✓ **الشراكة الاجتماعية والسياسية للمجتمع المدني**

- إعادة النظر في القوانين والتشريعات الخلصة بصيانة وترقية الحريات الفردية الجماعية وحقوق الإنسان، وكذا الضوابط الحاكمة لإجراءات إنشاء الجمعيات والمنظمات المدنية.

(*) حول هذا الموضوع أنظر:

- حسين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية"الاتجاهات الحديثة في دراستها"**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005.

- التعديلات الدستورية التي استحدثت مفهوم الديمقراطية التشاركية لم ترافقها استراتيجيات تترجم المبدأ الدستوري على الواقع السياسي، حيث لا يزال مفهوم الديمقراطية التشاركية مبهما من حيث التطبيقات ومدى حدود المجتمع المدني في ممارستها.[1]

- مشاركة جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع من حكومة وقطاع خاص ومنظمات مجتمع مدني في إطار استراتيجي متكامل، يهدف لتنمية الموارد البشرية، وتقوية المنظمات المجتمعية من الناحية التنظيمية، مع إجراء الإصلاحات المؤسسية اللازمة.[2]

- الاعتماد على تبليغ المواطن بشكل دوري ودائم بقضايا الشأن العام،واستعمال في ذلك وسائل التبليغ الجواري (ملصقات، إذاعة...)، إضافة إلى وسائل التواصل الحديثة (المواقع الالكترونية صفحات التواصل الاجتماعي، مواقع تواصل رسمية...) وإشراك المواطن في الجهود التنموية المحلّية.

- إرساء ثقافة التشبيك التي تقوم بها المنظمات الأهلية لتحقيق التضامن والتساند بين بعضها البعض كما أن التشبيك يعد آلية للاتصال والتواصل، ويعكس التعاون بين المنظمات وهو ما يقوي من قدرات المجتمع المدني، كما يساعد على التأثير في السياسات العامة. [3]

- تفعيل الرقابة الشعبية على أعمال الإدارة المحلية، وهذا بتوفير وسائل الحرّية التامة، بداية بالأحزاب السياسية مرورا بتنظيمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والاتصال.

- تكوين نخب ذات كفاءة وخبرة وروح قيادية تعمل على مبدأ التسيير الجماعي لتنظيمات المجتمع المدني.[4]

---

(1) محمد السنوسي،**الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر:" مدخل نظري"**، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد15، فيفري2018، ص ص28،27.

(2) وائل عمران على، **بناء القدرات المجتمعية كآلية للتدخل الاستراتيجي الداعم لتحقيق العدالة الاجتماعية والحوكمة الاجتماعية مع إشارة خاصة إلى الحالة المصرية**، المجلة العربية للإدارة، المجلد38، العدد3، سبتمبر2018، ص10.

(3) محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، **منظمات المجتمع المدني النشأة الآليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف** الموقع الالكتروني www.ssrcaw.org تم الاطلاع يوم 2020/03/12، الساعة 10.11.

(4) محمد السنوسي، مرجع سابق. ص28.

- توسيع قاعدة المشاركة في العملية السياسية عبر تعظيم وتفعيل مشاركة كل المواطنين في صنع القرارات من دون الاعتماد على النواب المنتخبين أو اختزال الديمقراطية في عملية الاقتراع.[1]

✓ **على المستوى الاقتصادي**

-**الالتزام بالقانون الوظيفي لمصالح المالية ذات العلاقة بالتنمية المحلية:** ذلك يعني الالتزام بالقواعد القانونية المنظمة للعلاقة بين المصالح الجبائية والمصالح الإدارية المحلية من حيث أن المصالح الجبائية عبارة عن إدارة جبائية تعمل بمعية الإدارة المحلية والهيئات العمومية المحلية ومنظومة تسيّرها، في ظل قانون البلدية والولاية وفق جملة القواعد المنظمة لمجالات العلاقات التي تنسق نشاطها مع الأطراف ذات العلاقة، وأن الالتزام بالقانون هو تحضر جبائي ومدني يقترب من السلوك الأخلاقي العام.[2]

-**الالتزام بالمحاسبة العمومية مدخل للرقابة العامة الفاعلة على الفساد:** لأن الفساد يشوه دور الحكومة في توزيع الدخل ويؤدي إلى تقليل إيرادات الضرائب وزيادة الإنفاق العام ويحدث ذلك عندما يتواطأ مفتشو الضرائب الفاسدون مع دافعي الضرائب لتخفيض الوعاء الضريبي وعندما يحول مسئولون فاسدون المنافع العامة إلى أفراد ليس لهم حق فيها كان يشوه الفساد تخصيص الموارد بطرق أخرى كثيرة في غياب الرقابة والمحاسبة.[3]

-**الجباية العادية آلية للمحاسبة والمساءلة في كشف تبديد المال العام:** ويعد هذا الجانب إشكالية قائمة بحد ذاتها تتطلب دراسات متخصصة لمعاجلة الفساد المحلي المرتبط بعدم الكفاءة وعدم الحرص على حماية المال العام وخاصة من قبل الآمرين بالصرف لدى الجماعات المحلية، ففي نهاية التكوين الذي أقامته الوزارة المكلفة بالجماعات المحلية سنة2008، صرح المسئول الأول

---

(1) يونس موستيف، الديمقراطية المحدثة: **سياق أزمة ومحاولات انبعاث**، مجلة المستقبل العربي، العدد440، أكتوبر2015، ص146.

(2) عجلان العياشي، "**آليات ترشيد الأداء التمويلي لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لتعزيز التمويل المستدام للتنمية التشاركية المحلية**."، مرجع سابق، ص26.

(3) عجلان العياشي، **الحوكمة الجبائية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة –ولاية المسيلة 2008–2011**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة لمسيلة، العدد14، 2014، ص174.

آنذاك أمام المنتخبين لأهم بلديات الوطن بقوله:إن الدولة عازمة على وضع حد للممارسات التي أساءت لصورة الجماعات المحلية عن طريق آليات تضمن السير الأنجع والشفاف للبلديات وأن الرقابة على النفقات العمومية للإدارات المحلية ستعرف تشددا إذا أنه من أصل 1541 بلدية فإن 1280 تعرف عجزا ماليا وقد بلغ 29مليار دج وأن ما يقارب 65% من قيمة هذا العجز تسبب فيه سوء التسيير والتبذير وهدر وتبديد الأموال العمومية،وأن الرقابة الجبائية العادية الفاعلة تكشف حجم تبديد المال العام وهي أداة لاسترجاع حقوق الخزينة من خلال طرق الرقابة الجبائية المتعددة،فهي إذا أداة للمساءلة والمحاسبة عن المال العام.[1]

-ترشيد قواعد المحاسبة العمومية بما يواكب مقاصد حفظ المال العام: المحاسبة العمومية تعتبر رابطة قوية للعلاقة الجبائية المحلية بين (المنتخب المحلي أو ممثل الشعب في الجماعة الإقليمية) بوصفه الآمر بالصرف وبين المسير المالي (قابض الضرائب أو أمين الخزينة البلدية أو الولائية) بوصفه المحاسب العمومي)، لترشيد الأموال العامة (إيرادات ونفقات) ولمعالجة الفساد المالي والإداري بتجفيف منابعه.

-تضمين الرقابة المالية وأخلقة العمل العمومي والخدمة العامة: حيث أن المصادر الجبائية هي المدخل الأساسي لضمان التمويل المستدام للتنمية المحلية، ولا يمكن بلوغ تلك الدرجة من الضمان إلا بالمحافظة على الموارد الحالية وترقيتها، في إطار رقابة متكاملة مالية إدارية، مع تجويد أخلاقيات المهنة أو الوظيفة العمومية والانصياع للقيم والأخلاق المجتمعية، لتكون أساس لأخلقه الخدمة العمومية وأساسها خدمات المرفق المحلي في ترشيد الإمكانيات ومحاربة إشكال الفساد بشكل تشاركي ومجتمع.[2]

- ✓ **على المستوى التنظيمي**

-إحداث منظومة جبائية محلية: لقد خلصنا إلى أن النظام الجبائي يتصف بالمحدودية وهيمنة الدولة

---

(1) عجلان العياشي، **الحوكمة الجبائية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة -ولاية المسيلة 2008-2011**، مرجع سابق، ص ص175،174.

(2) عجلان العياشي، "**آليات ترشيد الأداء التمويلي لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لتعزيز التمويل المستدام للتنمية التشاركية المحلية.**"، مرجع سابق، ص27.

على حصة الأسد، بينما ليس للبلديات نظام "جباية محلي"، على غرار استقلالها المالي. ولقد نادت عدة جهات، بضرورة مراجعة منظومة المالية المحلية وخاصة بعد النتائج السلبية التي طبعت الجماعات المحلية من جراء تطبيق الإصلاحات الجبائية لسنة 1992. المقصود بهذا النظام هو أن تكون للجماعات المحلية (الولايات والبلديات) نظام جباية مخصص ومنفصل عن النظام الجبائي للدولة تخصص إيراداته وتوزع بحصص معينة بين الولاية والبلدية والصندوق المشترك للجماعات المحلية.[1]

– صياغة إستراتيجية شاملة لبناء القدرات المجتمعية تراعي تكامل الأبعاد والمستويات الثلاثة –تنمية بشرية، تطوير تنظيمي، إصلاح مؤسسي– أمر لا مفر من حتى تتحقق العدالة الاجتماعية والحوكمة الجيدة **Good Governance** للمجتمع.[2]

– تفويض بعض الصلاحيات على المستوى المحلي: يجب على السلطات المركزية تفويض بعض الصلاحيات للسلطات المحلية، حتى يكون هؤلاء أكثر مسؤولية وتفهما لمعنى الاستقلال المالي واللامركزية، وقد يكون هذا التفويض عن طريق:[3]

-إقحام البلديات ومسئوليها في تحديد الوعاء الضريبي وتوسيعه حسب الأنشطة الاقتصادية المتوفرة لديها، وكذا في عملية جمع الضرائب المحلية.

– يمكن تقوية مسؤولية السلطات المحلية عن طريق ترك بعض الحرية في تحديد معدلات الاقتطاع بين مجال مضبوط ومحدد قانونا.

– تحديد قائمة ميزانيات البلديات حسب مستوى النمو وحسب قدرتها الاقتصادية المالية.

– العمل على تطوير السياسات وإمكانية تنفيذها والتركيز على دور الجمعيات الوسطية لما لها من دور فعال وإيجابي في تنمية القدرات الإدارية والتنظيمية والفنية للهيئات الحكومية، خاصة على

(1) شريف مصطفى وبن شعيب نصر الدين،مرجع سابق، ص169.

(2) وائل عمران على، مرجع سابق، ص13.

(3) شريف مصطفى وبن شعيب نصر الدين، مرجع سابق، ص170.

المستوى المحلي.[1]

من هنا يتضح جليا أنه لأجل أن تقوم البلدية بأدوار جدية في التنمية في ظل تراجع الدولة يجب أن تكون مصادرها المالية أكثر استقلالية ومرونة، مع معالجة يومية للمرافق العمومية، التي تعاني عديد الاختلالات لذا يجب إعطاء فرصة للقطاع الخاص لغرض التوفيق بين المتاح والمطلوب وإبرام عقود مع مختلف الشركات(شركات المقاولة، شركات التوريد، شركات الخدمات...)، ففي فرنسا تستطيع البلدية إنشاء شراكة مع القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية، كما أن الخدمات الرئيسية، كالنظافة وصيانة الطرقات، تمنح للشركات الخاصة عن طريق عقود الامتياز، وقد تم إنشاء هيئة الخدمات العامة مكلفة بمتابعة العقود وتزويد البلديات العاجزة بكل الضروريات التقنية لإتمام الصفقات، أما في الولايات المتحدة حيث تتمتع الإدارة المحلية باستقلالية واسعة عن السلطة الفيدرالية بحيث أن لكل مقاطعة قوانين خاصة بها، ولكل ولاية دستورها الخاص بشرط أن لا تتعارض مع الدستور والقوانين الفيدرالية، ففيها تتبع البلديات نظام التعاقد مع الغير من أجل القيام بالخدمات الضرورية.[2]

في ظل التحول نحو الشراكة مع الغير،[*]فإن الإدارة المحلية سيقتصر دورها على تحديد نوعية مواصفات الخدمة المطلوبة، والإشراف على أدائها بصورة صحيحة، فتتولى مهام التوجيه.

---

(1) ريحان ريمان محمد، **تنمية المجتمعات العمرانية التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر، 2002، ص248.

(2) بوحنية قوي، ومحمد الطاهر بوعزيز، "**دور الجمعيات والمنظمات الغير حكومية في التنمية المستدامة: مدخل الإدارة المحلية، في الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية**، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص147.

(*) الشراكة مع الغير كما ذكرنا، لابد أن تشمل عديد الفاعلين؛ كالحكومات والمؤسسات العامة، مؤسسات القطاع الخاص المحلي، مؤسسات المجتمع المدني المحلية، المنظمات العالمية الحكومية والغير حكومية، المنظمات الإقليمية، مؤسسات القطاع الخاص العالمي، والشركات عالمية النشاط، منظمات المجتمع المدني العالمي، المجالس الشعبية المحلية، الأفراد وبين الشعوب داخل الدولة وخارجها. أكثر التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

-عبد الخبير عطا محروس، **تجربة الإدارة والتنمية المحلية في محافظة قنا، عملية الإصلاح المجتمعي المنهجي: الضرورات، المحددات والمتطلبات**، ورقة بحثية قدمت في مؤتمر تجارب الإدارة والتنمية المحلية في محافظات جمهورية مصر، يومي 25،26 ماي 2008، ص07.

ومن المزايا التي يحققها التعاقد مع الشركاء نذكر ما يلي:[1]

- أطر التشاور والحوار والتقييم للمشاريع التنموية، في إطار برامج السياسة العامة.
- وضوح الهدف من التخطيط لبرامج التنمية التشاركية، ومعرفة القرارات الجماعية.
- توفير التكلفة ودراسات الجدوى للمشاريع الخدمية، بما يحقق الكفاءة والتنافسية كون أن الإدارة المحلية لا تتوفر على الموارد المالية.
- اعتبار أن الجماعات الإقليمية بما في ذلك المجالس المحلية المنتخبة تمتاز بدور مهم في تحقيق أهداف التنمية المحلية وتسيير الشؤون العمومية بشكل أفضل.[2]
- الشراكة مع الغير تزيد من الكفاءة والفعالية خاصة في مجال التخطيط الاستراتيجي في تدبير الموارد (الخام والمالية)، والمعرفة الفنية والخبرات التي غالباً ما لا نجدها على المستوى المحلي.
- تشكل مقاربة المشاركاتية إطارا ملائما لتفعيل دور مختلف الفواعل في إطار تسيير الإدارة المحلية.[3]
- علاج المشاكل الحالية والمستقبلية، وذلك بإقحام الشركاء وأصحاب المصالح في نواحي العملية التنموية بما ينعكس على الساكنة المحلية خاصة.
- تسمح الشراكات بين القطاعين العام والخاص للحكومات بتجنب أو إرجاء الإنفاق على البنية التحتية دون التخلي عن مزايا هذا الإنفاق.[4]

---

(1) بن لعبيدي مفيدة، **التسيير المحلي التشاركي آلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر**، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد7، العدد21، 2015، ص368.

(2) رئاسة الجمهورية، بيان مجلس الوزراء المنعقد في 2ماي2011، مزيد أنظر:تم الاطلاع يوم 2019/10/22، على الساعة 10:12.www.el-mouradia.dz/arabe/communiquesara/2011/com-020511

(3) كيم سمير، **الأدوار الجديدة للمجتمع المدني في ظل الإدارة المحلية التشاركية: قراءة في الحالة الجزائرية**، مجلة المفكر، العدد16، ديسمبر 2017، ص445.

(4) برنادين أكيتوبي، ريتشارد، غيرد، **الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص**، قضايا اقتصادية 40، صندوق النقد الدولي 2007، ص8.

شكل رقم:(06) يوضح تكامل الجهود التنموية ما بين الشركاء (الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني)

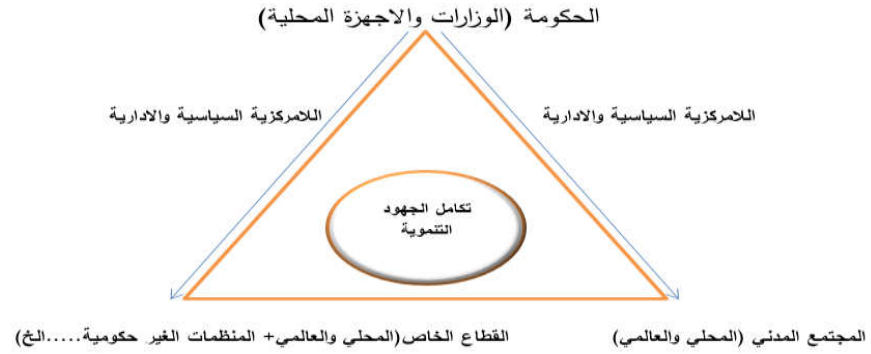

المصدر: سمير محمد عبد الوهاب، ""**التكامل بين الأجهزة الحكومية والإدارات المحلية والبلديات: خيارات وتوجهات**،ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي: إدارة التغيير في الإدارات المحلية والبلديات بإسطنبول، جويلية 2010، مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011، ص28.

المطلب الثاني: حوكمة نظم تسيير السياسات التنموية: نحو فتح المجال لشبكة الفواعل

إن إرساء ثقافة الشأن العام التي ستسمح بتجاوز النظرة السائدة في التصور الذهني الغالب بأن "المال العام هو مال الغير"، هذه الثقافة الجديدة ستسمح باندماج المواطن في العملية التنموية عبر وسائط تشاركية تسمح بتخفيض التوترات الاجتماعية، وتؤدي إلى اكتساب المصداقية والتأييد للمجهود التنموي الذي يهدف إلى تحقيق حاجات الفئات الاجتماعية عبر شراكة حقيقية، قائمة بالأساس على إعادة هندسة العمل التسييري، إضافة إلى ما يلي:[1]

-المكاشفة والمحاسبة والشفافية، وتعزيز الرقابة الشعبية التي تسمح بإزالة الغموض والإبهام حول إدارة الشأّن العام، وإبراز الأهداف المتوخاة من مجهود التنمية المحلية، التي تتواصل مع التنمية الوطنية الشاملة.

- اعتماد مبدآ المرافقة **L'accompagnement** بهدف إزالة العراقيل الإدارية، والاطلاع على سير تنفيذ المشاريع عن كثب.

- تنمية وتوسيع فضاءات الحوار والنقاش المحلي حول القضايا الحياتية اليومية والمشتركة

(1) نويصر بلقاسم، "**التنمية المحلية التشاركية والدور التنموي الجديد للمجتمع المدني في الجزائر**"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس، سطيف، عدد14، 2011، ص ص15،16.

للمواطنين مما يسمح ببلورة رؤية مشتركة حول أولويات التنمية المحلية وتجميع الطاقات اللازمة لتحقيقها.[1]

-تدعيم وجود قطاع خاص قادر على خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية تعمل على تنمية وبلورة قوى اجتماعية لتشكيل عناصر المجتمع المدني من جهة، والعمل على تحقيق الدعم المالي للتنظيماتوالجمعيات المدنية من خلال التبرعات والإعانات المادية التي يقدمها لها من جهة ثانية.

- زيادة الاهتمام بمستوى الشفافية من خلال مراعاة مواثيق سلامة الحوكمة ومراجعة الحسابات عن طريق شركات خاصة حسنة السمعة وملتزمة بالمعايير الدولية.[2]

-يتطلب تفعيل دور المجتمع المدني في تسيير الإدارة المحلية عدة آليات أهمها اعتماد مبدأ الرقابة والمحاسبة وتفعيل أساليب الحوار مع المنظمات المختلفة من أجل تعزيز المقاربة التشاركية.[3]

كما يمكن التفكير في بناء إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية، لإرساء ثقافة المشاركة والحكامة المحلية الرشيدة، القائمة على مجموعة من العناصر الأساسية الواجب توفرها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية على مستوى الجماعات المحلية وتتمثل في:[4]

الغايات: وهي مبنية على الرؤية العامة وتحدد بها الأهداف – ما هي المخرجات المرجوة من عملية التخطيط الاقتصادية؟

الأهداف: وضع معايير الأداء واستهداف تحقيق التنمية بالنشاطات.

البرامج: وضع السبل لتحقيق غايات اقتصادية تنموية، والتي يجب أن تكون مقيدة زمنيا ويمكن قياسها.

المشروعات وخطوات العمل: تنفيذ مكونات محددة لبرامج تنموية والتي يجب أن توضع لها أولوية

(1) كيم سمير، مرجع سابق، ص441.

(2) برنادين أكيتوبي، ريتشارد، مرجع سابق، ص6.

(3) كيم سمير، مرجع سابق، ص446.

(4) عدنان فرحان الجوراني،" **مفهوم وأهداف إستراتيجية التنمية الاقتصادية مع إشارة خاصة لإستراتيجية تنمية محافظة البصرة**"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3403، جوان 2011، على الموقع الإلكتروني: www.ahewar.org

وأن تحدد تكاليفها ويجب أن تكون مقيدة زمنيا ويمكن قياسها.

تتمثل وظيفة الدولة في تقديم الخدمات للمواطنين، وفي إطار ممارستها لهذه الوظيفة تتحمل مسؤولية توفير الخدمات للمواطنين في أحسن الظروف بدون استثناء ولا تمييز ضمن مناخ يسوده السعي إلى تحسين الإطار المعيشي للمواطنين وتحسين مستواهم والاستجابة إلى تطلعاتهم،[1] عبر إداراتها المحلية

وباعتبار الإدارة المحلية هي إدارة عامة تقام في نطاقها العملية التنموية، فلابد وفي إطار الحوكمة المحلية من تطوير هياكلها وإمكانياتها المادية والبشرية لتحسين مخرجات خدمتها العمومية وتقديمها وفق منظور السياسات التنموية المسطرة من طرف الدولة.

تعد الخدمة العمومية من أهم اهتمامات الدول والحكومات الساعية لتقديم أفضل الخدمات؛[2] إن ترشيد وحوكمة الخدمة العمومية يدفع إلى ضرورة اعتماد مبدأ عمل مراكز خدمة المواطن التي تبنى على وجود مراكز قادرة على الاتصال بكافة إدارات الدولة، وتستطيع بالنيابة على المواطن متابعة كافة معاملاته، بما في تلك المعاملات التي تتم عبر أكثر من إدارة واحدة، حيث لا يضطر المواطن إلى الانتقال من إدارة إلى أخرى لمتابعة معاملاته،[3]

وفي هذا الصدد وضعت الحكومة الجزائرية "الإدارة الإلكترونية" تحسين الخدمة العمومية من بين أهدافها المسطرة.[4]

(1) عمار بوحوش، **الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة**، الجزائر: دار البصائر، 2008، ص5.

(2) سايح فطيمة، **الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير الخدمة العمومية المحلية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد04، ديسمبر 2016، ص80.

(2) قوادرة حسين، "دور الحكومة الالكترونية في ترشيد الادارة العامة"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 4856،جويلة 2015. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=474835&r=0

(4) سايح فطيمة، مرجع سابق، ص77.

ومن هنا يمكننا القول إن أثر تطبيق الحوكمة على آفاق ترشيد الخدمة العمومية يركز على وجوب تحقيق العناصر التالية:[1]

1- مردودية الخدمة العمومية: حيث يتعلق الأمر بمدى مردودية مشاريع الخدمة العمومية ومختلف اسهاماتها في اعادة ترتيب الخدمة المقدمة للمواطنين، وما هي فوائد تطبيق هذا النموذج من الخدمات على واقع الجهاز البيروقراطي الحكومي؟ وهل حقيقة تم التوصل إلى كسب رضا المواطنين، وثقته بمؤسسات الخدمة العامة؟

إن تحسين مردودية الخدمة العمومية يؤدي إلى القضاء على المشاكل والنقائص التي تعاني منها الإدارة المحلية، وهذا يعني بالضرورة تقديم أكبر قدر ممكن من الخدمات التي يحتاجها جمهور هذه المجتمعات.[2]

2- **تقليص تكاليف الخدمة:** من خلال الاتصال عبر الخط دون الانتقال والتوصل للخدمة من خلال النوافذ، ويتيح تخفيض التكاليف الناتجة عن التنقل الالكتروني بين بوابات الخدمة العمومية[3]إضافة إلى القضاء على كل مظاهر الضعف والتسيب الإداري، وتوجيه موارد الدولة إلى أفضل الاستخدامات وأكثرها إنتاجية، فمثلا توفر الولايات المتحدة الأمريكية 70% من التكلفة، وذلك بالتحول إلىالخدمات الإلكترونية مقارنة بتكلفة تقديم نفس الخدمة عن طريق المعاملات التقليدية كما أن عملية إدماج قواعد البيانات لوزارتي التخطيط والمالية في المملكة المغربية مثلا، أدى إلى خفض زمن إعداد الميزانية العامة للدولة إلى النصف.[4]

3- **سرعة الاستجابة واحترام المواعيد:** حيث تعتمد على تقنية الشباك الوحيد للأنشطة الإدارية المتماثلة، وهذا لربح الوقت ودفع الإدارة للقيام بالالتزامات مع تحقيق سرعة الاستجابة للخدمة دون

(1) غزلاني وداد وحكار حنان،" **البلدية الالكترونية وافاق تحسين الخدمة العمومية: بلدية دبي الإلكترونية نموذجا")**،ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول:التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية-لبلديات نموذجا- يومي 8-9 نوفمبر 2016، ص16.

(2) ممدوح إبراهيم خالد، **أمن الحكومة الإلكترونية**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008، ص ص30،31.

(3)غزلاني وداد، حكار حنان، مرجع سابق، ص16.

(4)يوسف أزورال، **الحكم الراشد في الجزائر -الأسس النظرية وأدوات التجسيد**، الإسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية، 2016، ص122.

تأخر، بالإضافة إلى قدرتها على تنفيذ أوامر للقيام بعمليات معقدة في وقت خيالي.[1]

4- **الدقة:** تشير الدقة وفق نموذج الإدارة الإلكترونية وحوكمة الخدمات إلى انجاز الأعمال وفق معايير مضبوطة تحدد من خلال أنظمة معالجة معلوماتية بشكل يحد من الأخطاء الإدارية ويمنع التجاوزات أثناء تقديم الخدمة.[2]

5- **سهولة المحاسبة ووضوح الخدمة:** وذلك من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات بشكل كامل في أداء الخدمة العمومية مما يؤدي إلىإمكانية المحاسبة على كل جزئيات الأنشطة والمهام، من خلال النشر الإلكتروني لكل مراحل الخدمة إذ لا مجال لإخفاء المعاملات ولا فرصة للاستئثار بخدمة جهات دون أخرى، فالمصلحة عامة مادامت الخدمةعامة، فالانتقال نحو الخدمات العامة الالكترونية يؤدي إلى بناء الثقة بين المنظمات العامة والمواطنين، ومن ثم الوصول إلى السرعة في انجاز وتقديم الخدمات بشكل مباشر، فيتم ذلك بتوفير الجهد والوقت والتكلفة، وهو ما يؤدي إلى حل العديد من المشاكل.[3]

6- **تحقيق الشفافية في إنجاز الخدمة الإدارية:** يمكن مراقبة حسن سير المعاملات الإدارية المطلوبة سواء من قبل أجهزة الرقابة الإدارية الداخلية منها والخارجية، أو من قبل متلقي الخدمة أو طالب المعلومة أيا كان، هذا إضافة إلى تحقيق العدالة بين الجمهور، حيث يمكن لطالبي الخدمة أو المعلومة الدخول بالإجراءات الإدارية المؤدية إلى مطلبهم في وقت واحد، وبما لا يجعل إجراءات المعاملة بين يدي موظف خاضعة لمزاجه واندفاعه نحو العمل.[4]

ضمن الخصائص والمزايا التي توفرها عملية ترشيد الخدمة العمومية (الإدارة الإلكترونية) في إطار الحوكمة المحلية، من تقديم للخدمات وما تحققه من إيجابية العلاقة بين الإدارة والمواطن وتغيير وجهة النظر السائدة لدى الفرد تجاه السلطة، إلى نظرة تفاؤلية، وتعزيز القيم السائدة بالاحترام

---

(1) نشأة خليل قدورة عايش، **مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية الاقتصادية**، رسالة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2017، ص17.

(2) المكي دراجي، **دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمات العمومية والمرفق العام في الجزائر**، دراسة لنموذجين قطاعين العدالة والداخلية والجماعات المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد17، جانفي2011، ص32.

(3) ليان قطيني، **تطبيقات الحكومة الإلكترونية في مراكز خدمة المواطن**، مؤتمر الشام الدولي الثالث للمعلوماتيه، سوريا: 2006، ص01.

(4) أسامة أحمد المناعسة، جلال محمد زعبي، **الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2013، ص ص،65،64.

"وهذا ينعكس على الناحية الاقتصادية والإدارية، حيث يقود ذلك إلى عقلنة المصاريف العمومية وترقية مفهوم الخدمة، بما يتوافق مع فهم دقيق وتشاركي لمفهوم المصلحة العامة"،[1] وبالتالي ترشيد الخدمة العمومية (الإدارة الإلكترونية) هي آلية إدارية متطورة تساهم بتقديم الخدمة العمومية بشكل جيد وسريع.

إن البلدية كإدارة خدمية في الجزائر لازالت تعاني من بعض النقائص التي جعلتها تتخلف في اللحاق بركب التنمية والتطور التكنولوجي الحاصل في جميع البلدان العربية والأجنبية، ذلك أنها مازالت تعتمد على الطرق التقليدية في تقديم الخدمات،[2]مما جعلها تتخبط في العديد من المشاكل والمعوقات التي انعكست سلبا على حالة التنمية المحلية فيها، ولذلك فالدولة مطالبة اليوم – أكثر من أي وقت مضى– بالتدخل لتصحيح الوضع من خلال اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير الكفيلة بتفعيل دور البلديات في تحقيق التنمية المحلية. هذه الإجراءات والتدابير ليست بالضرورة محصورة في فكرة أو فكرتين، إنما هي تمثل سلسلة مترابطة من الأفكار ترمي إلى تحقيق هدف واحد وهو تطوير أداء البلدية وترقيتها إلى مستوى المؤسسة العصرية القادرة على تحقيق الرفاهية للمجتمع المحلي. خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد والتحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني جراء انخفاض أسعار النفط،وهو ما يستدعي اتخاذ بعض الإجراءات الكفيلة بتذليل العقبات وتصحيح الأخطاء السابقة لتفعيل دور البلديات في تحقيق التنمية المحلية:[3]

1- إصلاح النظام الجبائي: إن الإصلاحات الجبائية المتعاقبة لا تزال بعيدة عن الطموحات المأمولة وذلك لنسبة النتائج المحققة، وعليه فإصلاح الجباية المحلية يتطلب وضع إستراتيجية تقوم على مساعدة الجماعات المحلية عموما والبلديات خصوصا على بناء وإعادة هيكلة نظامها المالي

(1) مسعود البلي، **حوكمة السياسات العامة الاجتماعية– دراسة تحليلية من منظور الشبكية والشراكة للحكم الراشد**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جانفي 2016، ص213.

(2) عبان عبد القادر، **تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د، تخصص: إدارة وعمل، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016،2015، ص200.

(3) بن الشيخ توفيق، العفيفي الدراجي، "**تفعيل دور البلديات في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول:التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية–البلديات نموذجا– يومي 8–9 نوفمبر 2016، ص15.

وفقا لنسق متجدد ومواكب للتغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية،[1]فالحل المثالي والفعال للقضاء على تعقيد هذه المنظومة لا يكمن في التعديلات السطحية، بل يتعداها إلى انتهاج إستراتيجية شاملة وموضوعية تستند إلى دراسات معمقة وتشخيص دقيق للواقع، يكون أساس هذه الإستراتيجية فصل الجباية المحلية عن الجباية العامة المركزية، بالإضافة إلى إشراك الجميع في رسم الهيكل العام للضرائب وخصوصا المنتخبين المحليين، ومن هذا المنطلق يجب إعادة النظر في النقاط التالية:[2]

- **محاربة ومجابهة كافة أشكال الغش والتهرب الضريبيين:**يمكن اعتبار الغش والتهرب الضريبي نوعا من أنواع المقاومة ضد الضريبة؛ إذ يأخذ صفة التمرد **(Rebellion)** بهدف تكثيف الضغوطات على الإدارة العامة من أجل دفعها إلى منح تخفيضات وامتيازات والتخفيف من عمليات الرقابة الجبائية.[3] وبالتالي محاربة ومجابهة هذا الأمر لا يقتصر على محاربة الظاهرة فقط بل يتعداه إلى معالجة الظروف والأسباب المؤدية إلى ذلك، هذه النقطة تتجسد في مجموعة من النواحي هي كالتالي:[4]

- **تحسين فعالية النظام الضريبي:** وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية والمتعلقة بفرض وتحصيل الضرائب، وإرساء نظام ضريبي عادل، بالإضافة إلى تحسين التشريع الضريبي بإحكام صياغة نصوصه وغلق الثغرات والمنافذ التي يمكن استغلالها للغش أو التهرب.

- **تحسين كفاءة الجهاز الإداري الضريبي:**سواء من ناحية الإمكانيات المادية أو البشرية بما يتلاءم مع التطورات الحاصلة على الجماعات المحلية في البيئة الداخلية والخارجية لها وما يتلاءم مع الإدارة الجبائية. من خلال دعم مصالحها الجبائية المحلية ومدها بالوسائل البشرية الكافية

(1) بن الشيخ توفيق والعفيفي الدراجي، **الجباية المحلية والاستقلال المالي للبلديات في الجزائر**، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف لمسيلة، العدد04، 2018، ص70.

(2) بلجيلالي احمد، **إشكالية عجز ميزانيات البلديات– دراسة حالة ثلاث بلديات–**، مذكرة مقدمة للحصول على ماجستير، كلية الحقوق والعلو السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2010،2009، ص211.

(3) هوشات رؤوف، مرجع سابق، ص194.

(4) بلجيلالي احمد، مرجع سابق، ص211.

لتمكينها من تحقيق القفزة النوعية في مجال تحصيل الجباية المحلية والإسهام الكبير بشكل كبير في الرفع من مستوى هذه المصالح.[1]

- **تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف:** فالإدارة يجب أن تسعى دوما إلى تخفيف حدة التوتر الموجود بينها وبين المكلف بالضريبة وذلك قصد إحداث تجاوب وتصالح من شأنه أن يقلل من حالات التهرب بكسب ثقة المكلف ونشر الوعي الضريبي وإتباع سياسة إعلامية رشيدة والاهتمام بالعلاقات الإنسانية عن طريق تحسين تصرفات الموظفين بالإدارة الضريبة اتجاه المكلفين.[2]

وبهذا يكون وعي وشعور لدى المكلفين بأن الضريبة واجب وطني تنسحب عنه التضحية المادية تجاه دولتهم.

- **تحسين آليات الرقابة والتدقيق في كافة مراحل التحصيل:** وذلك لكشف كافة المخالفات المرتكبة. حيث يعتبر مشكل التحصيل والتهرب الجبائي سببا رئيسيا في اختلال ميزان تحصيل الضرائب على المستوى المحلي، إذ تشكل ظاهرة امتناع المواطنين وتحايلهم على دفع مستحقاتهم الضريبية سلوكا يكاد يكون عاما، وهو ما يعتبر تصرفا سلبيا من شأنه خلق الكثير من المشاكل للمصالح الإدارية المعنية بتحصيل الجباية.[3]
- **التنسيق والتعاون بين مختلف الإدارات:** من أجل إحصاء الأشخاص والأموال الخاضعين للضريبة.

2- إشراك البلديات في إعداد نظام الجباية: باعتبار الجباية أهم مورد لميزانية الجماعات المحلية فإن الأمر يستوجب إعادة الاعتبار لهذا المورد وتجديده انطلاقا من إشراك البلديات في تحديد الأوعية الضريبية ونسبها وغير ذلك من المواضيع ذات الصلة، وذلك كله من أجل رفع مردودية الضرائب لأنه ليس هناك هيئة عمومية هي أعرف من البلدية بإمكانياتها المحلية التي يمكن تنتج

(1) مسعداوي يوسف، **تحديات المالية والجباية المحليتين**، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر، العدد29، 2014، ص ص27،28.

(2) بلجيلالي احمد، مرجع سابق، ص212.

(3) هوشات رؤوف، مرجع سابق، ص195.

حصيلة ضريبية معتبرة.[1]

وبهذا يعتبر وضع الإيرادات الجبائية في يد السلطة المركزية من أهم الأسباب التي تؤدي إلى عجز الإدارة المحلية عن تحصيل وعائها الضريبي الحقيقي، مما يوجب على الولة وضع إطار قانوني للجباية بإشراك البلديات يعمل على استحداث موارد مالية جديدة للبلديات تمكنها من تسيير شؤونها.

3- تثمين موارد التسيير:[2]حالة عدم التوازن في موارد البلديات التي تعرف ضعفا في موارد التسيير إنما ترجع بدرجة كبيرة إلى البلديات التي لم تبذل المجهودات اللازمة لاستغلالها استغلالا أمثل.فإذا كانت سلطة الجماعات المحلية مقيدة فيما يتعلق بالموارد الجبائية، فإنها تتمتع بسلطة تقديرية واسعة فيما يتعلق باستغلال موارد التسيير التي تسمح لها بتحديد نسبها وطرف تغطيتها وبالتالي فإن هذه الموارد (نواتج الأملاك لعمومية، نواتج الاستغلال والنواتج المالية) لا تتطلب لتكون أكثر مردودية سوى الرشاد في استغلالها.

4- الملاءمة بين صلاحيات البلدية ومواردها المالية: إن الملائمة بين اختصاصات البلديات ومواردها المالية، تسمح بإعادة تنظيم العلاقة بين البلديات والسلطة المركزية، الأمر الذي يسمح ببقاء سلطة الدولة على نطاق كل الأقاليم، دون المساس باستقلالية البلديات، واتخاذ ما يلزم من التدابير في تحصيل وتوزيع الجباية المحلية.[3]

إن المشرع الجزائري منح للبلديات اختصاصات مفتوحة، تشمل معظم النشاطات التي تهم هذه الأخيرة، وبالتالي هناك حجم كبير من النفقات، وفي المقابل هناك نقص شديد من حيث الوسائل المالية والمادية وحتى البشرية المتوفرة لديها، فقد ازدادت أعباء البلديات دون أن ترتفع مواردها إذ أن صلاحيات البلديات الخاصة بالتكفل بالهياكل والتجهيزات القاعدية، كتسيير وتجهيز المدارس ومراكز

(1) بلجيلالي احمد، مرجع سابق، ص213.

(2) دوبابي نضيرة، **الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص120.

(3) حمدي رشيد، **ميزانية البلدية في مواجهة العجز المالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، فرع إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بن عكنون، 2002.

التكوين والمساجد والمنشآت الرياضية وصيانتها هي اختصاصات تتطلب نفقات كبيرة تتجاوز قدرتها وعليه فإن إعطاء صلاحيات عامة للبلديات دون أن يتبع ذلك تزويدها بالوسائل المالية اللازمة جعلها في وضعية جمود، وأصبح اضطلاعها بهذه الصلاحيات غير ممكن نتيجة عدم توفرها على الوسائل التي تمكنها من ذلك.

وعليه فإن أي محاولة لتفعيل دور البلديات في التنمية المحلية يقتضي ملاءمة الصلاحيات المخولة لها والموارد المالية المتاحة.

5- تفعيل دور الموارد البشرية: تمثل الموارد البشرية داخل التنظيمات الإدارية عامة، والإدارة المحلية المتمثلة في البلدية خاصة، الثروة الحقيقية لأي تنظيم إداري، فالاهتمام بالمورد البشري داخل البلدية بتكوينه وترقيته وتدريبه على أداء عمله بكفاءة وجودة عالية الأداء، من شأنه أن يرفع من مستويات الأداء لتحقيق التنمية على المستوى المحلي، وبالتالي تحقيق التنمية الوطنية.

إن عدم الاستثمار في العنصر البشري في البلديات قاسم مشترك ما بين مختلف البلديات في الجزائر مهما كانت الوضعية المالية للبلدية غنية أم فقيرة، حضرية أو ريفية، والأمر لا يحتاج إلى تفسير معمق طالما أن الطرف المؤقت في البلدية، وهو رئيس البلدية، هو المسؤول عن معالجة هذه الوضعية،ومن ثم فإن أهم محاور تفعيل دور الموارد البشرية في البلديات الجزائرية يمكن أن يشمل:

- العمل على إرساء قيم واضحة للعمل، قيم الإنجاز الكمي والكيفي، قيم الجودة الشاملة، الإبداع والابتكار، المشاركة والتعاون والمساندة من أجل توظيف الطاقات بشكل كامل ومتكامل للقضاء على العاطل وغير المستغل من الوقت والإمكانيات.[1]

- تحسين تسيير الموارد البشرية، وذلك بإتباع العديد من الاستراتيجيات لإعطاء حيوية وديناميكية للموارد البشرية والقضاء على مشكل نقص التأطير في أغلب البلديات، وذلك من خلال وضع نظام جيد ومرن للتوظيف وتطبيق نظام الحوافز المادية والمعنوية، والاهتمام بعمليات التدريب المستمر

(1) بلجيلالي احمد، مرجع سابق، ص215.

للقوى العاملة وإكسابها باستمرار المهارات الجديدة والاتجاهات الحديثة في مجال تسيير البلديات والمرافق العمومية.

– الإسراع في وضع الإجراءات الناجحة لتسيير أفضل للموارد البشرية في الإدارة (البلدية) بحيث أن كل الأفراد يجب استشارتهم وإشراكهم، لأن هناك أهدافا ومصلحة مشتركة يجب تحقيقها.[1]

– إشراك موظفي البلديات في رسم أهداف البلدية وإعداد مخططات العمل.

– تثمين وظيفة المستخدمين وذلك عن طريق ضمان تسيير حياة مهنية أفضل لموظفي البلديات.

– اعتماد عملية التمكين والتحفيز الايجابي بالنسبة لموظفي البلدية، مما يزيد في فعالية أدائهم ويخلق لديهم رضا مهني، يؤثر ايجابيا على مخرجات خدماتهم.

– تطوير القدرات الاستشرافية والقيادية للمنتخبين، لاسيما رئيس المجلس البلدي ونوابه ورؤساء اللجان وذلك نظرا لحجم المسؤوليات الملقاة على عاتقهم وذلك من خلال التكوين المستمر فيما يتعلق بأساليب التسيير والقوانين المتعلقة بالعمل المحلي.[2]

(1) لونيس علي، **إدارة الموارد البشرية كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد14، 2011، ص22.

(2) محمد خشمون، "**مشاركة المجالس الشعبية البلدية في التنمية المحلية**"–**دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة**–، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2010–2011، ص ص114،118.

أنظر كذلك:

-أيمن عودة المعاني، **الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

كما تشير إلى ذلك المؤسسات الدولية للحكامة المحلية في المبادئ التالية:

جدول رقم (09) يوضح مبادئ المؤسسات الدولية للحكامة المحلية

المؤسسات العالمية لتوريد الخدمات (SWEP)	المفوضية الأوروبيةCE	منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOCEDE
-التقويم -التوقع -الديمقراطية التشاركية -التعاون مع أصحاب الحصص	-الانفتاح -المشاركة -المسؤولية -الفعالية -الاتساق	-الالتزام بالمسؤولية -الشفافية -الكفاءة والفعالية -الاستجابة -التوقع وحكم القانون

المصدر: شاهيناز ورشاني، الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر (رسالة ماجستير علوم سياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، جامعة بسكرة،2015، ص.50.

خلاصة الفصل:

تعرضنا في الفصل الثالث والموسوم بمساهمة المجتمع المدني والقطاع الخاص في إدارة الشأن العام في الجزائر إلى أهم مفاصل الأدوار والوظائف التي يقوم بها كل فاعل على حدى ومن الناحية النظرية والتطبيقية وبالإسقاط على حالة الجزائر، من حيث التطرق إلى موقع المجتمع المدني والقطاع الخاص، باعتبار مشاركتهما في إدارة وصناعة القرارات التنموية هي من صور الديمقراطية التشاركية فالحكم الجيد يفترض فسح المجال أمام مشاركة المواطنين والمؤسسات المجتمعية في مناقشة وتحديد الاختيارات المختلفة ضمن صناعة القرارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

تم تحليل **مشاركة المجتمع المدني** في تدبير الشأن المحلي في الجزائر ضمن الأطر القانونية والتشريعية، تماشياً مع الإصلاحات المتعلقة بالجماعات المحلية كجوانب جديدة عرفتها الإدارة الجزائرية في مجال الديمقراطية المحلية في التسيير، ولذلك تم عرض جملة من المشاكل والتعقيدات التي تحول دون مشاركة المجتمع المدني بصورة أكثر وضوحاً، وهي نفسها العراقيل التي تعاني منها كافة التنظيمات المجتمعية المختلفة في الجزائر، من الناحية السياسية والتنظيمية على وجه الخصوص بالتركيز على حالة البلديات في الجزائر وتقاسم الأدوار مع باقي الفاعلين نجد استحداث مؤسسات للتسيير العمومي المحلي كصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية والتي أسند إليها وظائف التضامن وضمان التمويل العمومي ضمن المقاربة التشاركية في إدارة الشأن العمومي المحلي ثم تمت الإشارة إلى أهم العراقيل والتحديات أمام تسيير فعال للجماعات المحلية الإقليمية، فالمجتمع المدني بدوره يعتبر أحد أدوات المؤسسات العمومية التي تعاني البيروقراطية ومعها أصبح دوره باهتاً ومهمشاً بل هناك من يعتبره مؤسسات داعمة لانتشار مظاهر التسيب واللامسؤولية.

أما **القطاع الخاص** فتم تحليل دوره بناء على النتائج التي يحققها على أرض الواقع في جلب الاستثمارات في الجزائر وعلى المستوى المحلي بالتحديد، فموقع هذا القطاع من الناحية النظرية ينظر إليه على أنه شريك فعال في خلق الثروة والمساهمة في تدبير الشأن العمومي، إلا أن دوره لا

يزال غير واضح بالرغم ما قدمه في خلق بعض الاستثمارات على المستوى الوطني والمحلي خاصة ضمن قطاعات السياسات العمومية، الإنتاجية منها والخدمية، وهذا إنما يعود بالدرجة الأولى إلى عديد التحديات التي تحول دون قيام تنمية محلية حقيقية والتي تقف عائقا للإدارات المحلية في تكريس الشراكة مع الغير.

كما جاء في هذا الفصل تحليل الإضافة المنوطة بالشراكة على المستوى المحلي من خلال تحليل دور كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص والدولة في التكامل والانسجام أثناء صناعة سياسات التنمية المحلية، وعلى هذا الأساس تم تقديم جملة من الآليات لإدماج وتعزيز فعالية الشركاء في إدارة الشأن العمومي باعتبار أن نجاح برامج التنمية يتوقف على اعتماد مقاربة التسيير التشاركي لشبكة الفواعل خدمة للشراكة المحلية.

الفصل الرابع

التنمية المحلية في ظل الشراكة مع الغير في ولاية المسيلة 2010-2018

(الواقع – الأدوار-سبل التفعيل)

تمهيد

نظرا للظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر في التسعينيات وما انجر عليها من تدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بادرت الدولة الجزائرية التي تبني إصلاحات سياسية لخروج من هذا الوضع المتدني وهذا بغية الوصول إلى تنمية محلية ومنها تنمية شاملة لتحسين المستوى المعيشي للمواطن.

ونتيجة لذلك سارعت الجزائر لتبني مبادرة الإصلاحات السياسية وبأمر من رئيس الجمهورية وذلك في خطابه الموجه للأمة يوم 2011/04/16 وقد مست هذه المبادرة مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والإعلامية، وشكل رئيس الجمهورية هيئة مشاورات سياسية تتولى إدارة الحوار مع مختلف الفواعل الأخرى والقوى السياسية حول مقترحات العملية الإصلاحية، وأسند رئاسة هذه الهيئة إلى رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح رفقة مستشارين في رئاسة الجمهورية.[1]

وقد كانت كل هذه الإصلاحات تحت شعار تطبيق مبدأ التشاركية والتي كرسها قانون البلدية 11-10 بتاريخ 2011/06/22 الذي نص على تطبيق مبدأ الشراكة المجتمعية (قطاع خاص + مجتمع مدني) في تسيير الشأن المحلي، وجعل نظام البلدية نظاما مفتوحا على كل الفواعل، حيث أتى في القسم الأول الباب الثالث مشاركة المواطن في شؤون البلدية تشكل البلدية " الاطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري ويتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين شؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" كما نص نفس القانون في المادة 12 أنه يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم.[2]

وفي إطار هذ القوانين وتشجيع الدولة وانفتاحها على تنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

(1)عمر طيب بوجلال، مرجع سابق، ص132.

(2)أنظر: الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد37، 3 يوليو2011م.

وحثهما على المشاركة في التسيير المحلي لإحداث تنمية محلية هادفة، برز دورهما كشريكين أساسين في مختلف المناسبات لإحداث هذه التنمية.

ومن خلال هذا الدور استدعى علينا دراسة دورهما في التنمية المحلية بالجزائر بشكل عام وفي ولاية المسيلة بشكل تطبيقي خاص وذلك بالإحاطة بالتعريف بالولاية جغرافيا وإداريا وواقعها التنموي مع إبراز دور المجتمع المدني، القطاع الخاص في التنمية المحلية بالولاية وما هي أهم العوائق التي تواجههما في أداء أدوارهما للعمل على تذليلها وسبل تفعيل دورهما في تحقيق هذه التنمية.

المبحث الأول: التعريف بولاية المسيلة

للتطرق لدور المجتمع المدني والقطاع الخاص في التنمية المحلية تطبيقا في ولاية المسيلة وجب علينا التعريف بولاية المسيلة من كل النواحي بداية جغرافيا عبر التطرق للموقع والتضاريس والبيئة والمساحة وإظهار أهم المناطق المنتجة فيها، ثم سياسيا وإداريا وذلك في المرحلة التي تغطيها هذه الدراسة 2010-2018، ثم التطرق إلى المجال الاقتصادي الذي يكون فيه الحديث عن واقع التنمية.

المطلب الأول: جغرافية الولاية (الموقع، المساحة، التضاريس)

تعريف الولاية: أسس المسيلة أبو القاسم إسماعيل بن عبيد الله الشيعي سنة 313هـ وهي مدينة تاريخية عريقة تعاقبت عليها عدة حضارات منها الحضارة الرومانية وعاصمتها الزاب (149ق م، 439 م) وتعرف بنوميديا الشرقية القبائل الماسيلية (بزعامة ايلماسن) قبل ماسينيسا(ق4م، ق7م) غزاها الوندال في (439م) ثم أصبحت عاصمة المملكة البيزنطية 533م ثم استقبلت الفتح الإسلامي وفتحها عقبة بن نافع في القرن 7م وقاتل الرومان حتى واد سهر.[1]

ثم جاءت فترة الموحدين ثم فترة الشيعة الفاطميين وأسسوا بها الامارة المحمدية المسيلية عام 427هـ للاستعداد لتأسيس دولتهم في المشرق العربي وأصبحت عاصمة الزاب خلفا لطبنة وقد شهدت المسيلة الهجرة الهلالية عام 1090م ثم جاءت فترة الأتراك العثمانيين 1541م خضعت للاحتلال الفرنسي 1841م.[2]

أصل كلمة المسيلة بربري فهناك من ربط تسمية المسيلة بالقبيلة الماسيلية النوميدية الشرقية المستقلة عن الإمبراطورية الرومانية، التي توسع نفوذها حتى شمل ما يعرف قديما بإقليم نوميديا في عهد المملكة النوميدية الشرقية وعاصمتها سيرتا.[3]

(1) قارة مبروك بن صالح: **ولاية المسيلة (حضارة أصالة وثقافة)**، الجزائر: دار النشر المؤسسة الصحفية بالمسيلة، ط1، 2015، ص7.
(2) نفس المرجع، ص ص7،8.
(3) نفس المرجع، ص11.

تأسست ولاية المسيلة انبثاقا عن التقسيم الإداري عام 1974 وترقت إلى مصاف ولاية وأصبحت عاصمة لها بعد انكانت تابعة لولاية سطيف وقبلها لعمالة قسنطينة وقد نصبت رسميا بتاريخ 1975/01/01 وأول والي عين بها هو السيد رشيد أكتوف.

الفرع الأول: الموقع الجغرافي لولاية المسيلة:

تقع ولاية المسيلة في السهل الممتد بين جبال الأوراس شرقا وجبال ونوغة غربا وجبال الحضنة شمالا وجبال الأطلس الصحراوي جنوبا، وهي منطقة عبور بين التل والجنوب، يحدها من الشمال ولايات سطيف وبرج بوعريريج ومن الغرب ولايتي البويرة والمدية ومن الجنوب ولايتي الجلفة وبسكرة ومن الشرق ولاية باتنة، تبلغ مساحتها 18157 كم^2[1]، مناخها قاري وهي تقع بين التل والصحراء ومعظم سطح الولاية مستوى يبلغ ارتفاعها من 200 إلى 300 متر فوق سطح البحر، وهذا ما جعل مناخها حار وجاف صيفا 40 درجة، وبارد وجاف شتاءا 16درجة، لها تضاريس صعبة تتشكل من أربعة أقسام طبيعية هي:[2]سلاسل جبال الحضنة. السهول. شط الحضنة. الرمل.

خريطة رقم (01): الموقع الجغرافي لولاية المسيلة

Wilaya de M'Sila

المصدر: https://www.google.com/maps/place

(1) ولاية المسيلة، **دار الثقافة**، مطبوعة بعنوان الحضنة عبر عصور، ص3.

(2) قارة مبروك بن صالح، مرجع سابق، ص9.

الفرع الثاني: سوسيولوجيا وثقافة المجتمع المسيلي.

المجتمع نسق من العلاقات المتداخلة التي يرتبط بها الأفراد بعضهم ببعض حيث يميل بعض علماء الاجتماع ولاسيما أتباع المدرسة الوظيفية إلى اعتبار الأدوار الاجتماعية أجزاء ثابتة وغير متغيرة نسبيا من ثقافة المجتمع، فهذه الأدوار تعتبر حقائق اجتماعية،[1]ووفق هذا المفهوم فان المجتمع المسيلي وفي نطاق البيئة التي يعيش فيها، فهو مجتمع يميل إلى تربية الحيوانات مثل الأبقار والأغنام والماعز والجمال والخيول وبهذا اتسم تاريخهم بالترحال وعدم الاستقرار في مكان معين بحثا عن الماء والكلأ، مما كان له الأثر البليغ على تنشئتهم الاجتماعية والثقافية.

فالطابع البدوي الرعوي بمنطقة المسيلة ساهم بشكل كبير في ابتعاد الأفراد عن المشاركة في الحياة السياسية، وانفرادهم إلى أعمالهم الخاصة، خاصة سنوات العشرية السوداء، أين شهدت المنطقة مجازر كبيرة في شتى بقاعها، حيث التزم أفرادها بالسكوت وتحاشيهم الكلام في السياسة أو المشاركة فيها.

إلا أنه مع استتباب الأمن في بداية سنوات الألفين، وتركيز الدولة على تخصيص مبالغ لبرامج تنموية، استفادت ولاية المسيلة كغيرها من ولايات الوطن من هذه البرامج، بدأت تظهر بوادر التنمية، وبدأت تظهر معها المساهمات والنشاطات الجمعوية، ودخول أفرادها والمشاركة للسياسية وزادها في ذلك صدور القوانين التي تؤكد على إشراك المواطن في تسيير شؤونه العامة.

المطلب الثاني: التعريف بولاية المسيلة سياسيا وإداريا

تتكون ولاية المسيلة من 15 دائرة أكبرها وأهمها بوسعادة وسيدي عيسى، عين الملح أولاد دراج ومقرة، إضافة إلى أنها تتكون من 47 بلدية، بها هيئة انتخابية تعدادها 679819 ناخب حسب المراجعة الأخيرة في أكتوبر 2018،[2] بتعداد سكاني يفوق (1029447 نسمة) حسب إحصائيات 2010 كما تنشط حوالي 2305 من الجمعيات على تراب الولاية.

(1) أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط4، 2005، ص89.

(2) ولاية المسيلة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب الانتخابات.

المطلب الثالث: واقع قطاعي الفلاحة والصناعة والسياحة بولاية المسيلة:2016-2018.

لقد ركزنا على القطاع الفلاحي والصناعي وهذا لأن الولاية تعتبر ولاية فلاحية بالدرجة الأولى وهذا لما لها من المؤهلات الفلاحية لتكون رائدة في هذا الميدان ثم يليه قطاع الصناعة الذي كان له اهتمام كبير سواء من الدولة أو المستثمرين حيث عرف قفزة كبيرة بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تنشط في جميع الصناعات.

الفرع الأول: واقع قطاع الفلاحة بولاية لمسيلة:2016-2018

ولاية المسيلة هي ولاية سهبية ذات طابع فلاحي رعوي، المساحة الاجمالية للفلاحة فيها تقدر بـ 1.646.890 هكتار، أما المساحة الغير مخصصة للفلاحة فهي 170.610 هكتار.

جدول رقم (10): يوضح التوزيع العام للأراضي:

التعيين	المساحة (هكتار)
المساحة الإجمالية للولاية	1.817.500
المساحة الإجمالية للفلاحة	1.646.890
المساحة الصالحة للزراعة	277.592
المساحة المسقية	41.667
المراعي الحلفاء والغابات	1.369.298
مساحة غير مخصصة للفلاحة	170.610

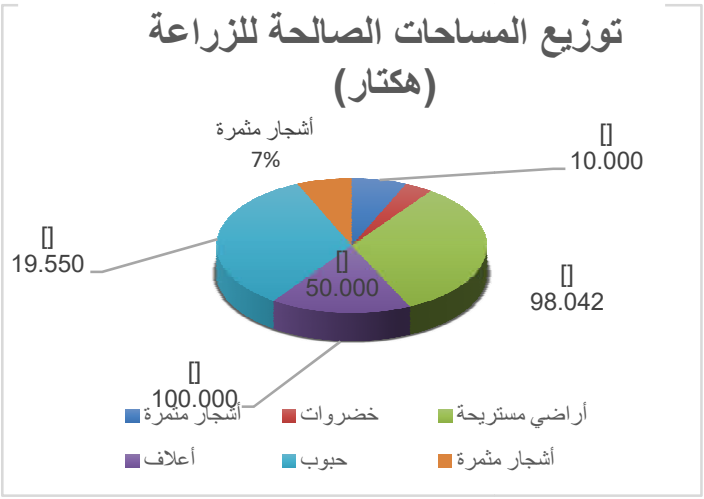

المصدر: الغرفة الفلاحية، تقرير حصيلة نشاط القطاع الفلاحي لسنة 2018، ولاية المسيلة.

فالمساحة الإجمالية للفلاحة تقدر بها المساحة الصالحة للزراعة بـ 277.592 هكتار تم توزيعها بحوالي10.000 هكتار للخضروات و19.550 هكتار للأشجار المثمرة و100.000 هكتار للحبوب و50.000 هكتار للأعلاف و 98.042 هكتار أراضي مستريحة،[1]حيث يعتبر إقليم المعذر

(1) مقابلة مع: عوينة أحمد، مصلحة الإحصاء والحسابات الاقتصادية، مديرية الفلاحة لولاية المسيلة يوم 31-12-2018 الساعة15.00،15.45 .

ببوسعادة والذي يبعد عن مقر الولاية بحوالي 55 كم وإقليم بوملال ببلدية محمد بوضياف وإقليم بلدية أولاد سليمان واللذان يبعدان عن مقر الولاية بحوالي 125 كم من أهم المناطق الفلاحية بولاية المسيلة فمن أهم محاصيل هذه الأقاليم البطاطا، الطماطم، الفلفل، الجزر، الثوم، اللفت الخس،.....إلخ، أما بالنسبة للفواكه منها المشمش الذي يوجد بقوة في منطقة المعذر ومسيف والرمان، الخوخ، التفاح التين، الزيتون ضف إلى ذلك القمح والشعير اللذان يعتبران من أهم المحاصيل الزراعية في الولاية حيث أن هناك تطور ملحوظ في هذه الشعبة، ففي سنة 2000 قدر الإنتاج المحقق في الحبوب بـ 92.000 قنطار ووصل في سنة 2018 إلى 460.870 قنطار أي تطور بنسبة 3%.[1]

جدول رقم (11): كمية الإنتاج الفلاحي بولاية المسيلة لسنة 2018.

نوع الإنتاج	الإنتاج	الوحدة	الكمية
الإنتاج النباتي	الحبوب	قنطار	460.870
	الأعلاف	قنطار	1.430.000
	الخضروات	قنطار	2.512.000
	الزيتون	قنطار	168.370
	الأشجار المثمرة	قنطار	462.095
الإنتاج الحيواني	الأغنام	رأس	1.630.000
	الأبقار	رأس	34.700
	الماعز	رأس	128.000
	الإبل	رأس	1.360
	الخيول	رأس	1.750
	النحل	خلية مملوءة	4.500
	سعة دجاج اللحم	دجاجة	3.310.000
	سعة دجاج البيض	دجاجة	1.580.000
	حليب	1000 لتر	77.752
	لحوم حمراء	قنطار	287.000
	لحوم بيضاء	قنطار	91.200
	بيض	1000 وحدة	165.000
	صوف	قنطار	27.550

المصدر: الغرفة الفلاحية، تقرير حصيلة نشاط القطاع الفلاحي لسنة 2018، ولاية المسيلة.

(1) مقابلة مع: عوينة أحمد، مرجع سابق.

الفرع الثاني: واقع قطاع الصناعة بولاية لمسيلة:2016-2018

بعد التحولات الكبيرة التي عرفتها السياسة الاقتصادية في الجزائر، وتبني نظام اقتصاد السوق في نطاق الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي وردت في دستور 1989 ثم تلته مجموعة من القوانين منها قانون الاستثمار[1]،الذي أولته ولاية المسيلة اهتماما كبيرا مما انعكس إيجابا على تطور تعداد المؤسسات الصناعية في جل أقاليم الولاية، حيث نجد استحواذ قطاع البناء والأشغال العمومية على النسبة الكبيرة من هذه المؤسسات، وهذا راجع لتوفر المواد الأولية والمواقع الاستخراجية، إذ أن صناعة لوازم البناء كالبلاط والقنوات الإسمنتية والخزف العصري والتقليدي والجبس وجد رواجا كبيرا في الولاية، وأصبحت توزعه على كامل تراب الوطن إضافة إلى بعض الصناعات الغذائية والتي من أهمها مصنع الحليب ومشتقاته في عاصمة الولاية ومصنع الحليب في بوسعادة ومصانع للحبوب ومشتقاتها كوحدة الرياض وكذا صناعة الأعلاف وصناعة الأحذية وبعض الأنواع من الملابس، زد على ذلك وحدات فروع صناعية إستراتيجية وطنية منها مصنع لافلاج للإسمنت ومحطة ضخ البترول ومحطة توليد الكهرباء ووحدة الصيانة لسونلغاز ومركب الأقمشة الصناعية تيندال ووحدة صناعة الألمنيوم ألقال، أما بالنسبة للصناعات التقليدية فأهمها:

- الحياكة التقليدية: أبدعوا في صناعة النسيج اليدوي التقليدي، الأفرشة المرقومة ومختلف الزرابي والبرنوس، ومن الشعر ما تخذ في صناعة الخيام والبرادع والفخار.[2]
- صناعة الجلود: صناعة الأحذية التقليدية، صنادلة الصيف، محازم، السروج.
- صناعة الخشب: صناعة الأدوات الخشبية منها المهراس، القصعة، الغربال.
- صناعة الفخار: صناعة أواني المطبخ مثل القصعة، الطاجين، القلة.
- صناعة الفضة والنحاس كالمجوهرات الفضية بكل أنواعها كالخواتم والمحزم الذهبي والفضي والخلخال، الرديف، المسايس، وغيرها وأنواع أخرى كصناعة السيف والموس من معدن الحديد كالموس البوسعادي.
- صناعة السرج المسيلي: ومن أنواعها المشهورة، السرج المسيج، سرج العظم، سرج عماري

(1) دريس نبيل، **الديمقراطية التشاركية مقاربات في المشاركة السياسية**، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي،ط1، 2017، ص189.
(2) قارة مبروك بن صالح، مرجع سابق، ص91.

سرج نصف عماري، السرج الفضي.[1]

الفرع الثالث: واقع قطاع السياحة بولاية لمسيلة:2016-2018

تتوفر الولاية على مناطق أثرية بامتياز وأهم هذه المناطق نذكر:

- قلعة بني حماد: تقع في الشمال الشرقي للولاية، تبعد عنها بحولي 36 كم، تأسست سنة 1007م وامتدت إلى سنة 1090م، أسسها حماد بن الأمير الزيري بولغين (بلكين) الصنهاجي آثارها قائمة وشاهدة حتى اليوم وتعد معلما مصنفا من طرف المنظمة العالمية اليونيسكو **UNESSCO**، بها المساجد الشهيرة منها مسجد الجامع الأعظم بني على الطراز المغربي كذلك بها مجموعة من القصور، قصر المنار، قصر الأمير، قصر الملك، قصر السلام قصر الكواكب ....إلخ.

- واحة بوسعادة **BAVADA**: تبعد عن الولاية ب 70كم جنوب المسيلة، يعود أصل تسميتها إلى اسم الأسقف الروماني بفادة **BAVADA** إبان الاستيلاء الروماني على مدينة بوسعادة 149 ق م وفي القرن الحادي عشر أطلق العرب الهيلاليون على بفادة بوسعادة **BAVADA/ BOUSSAADA**، فمدينة بوسعادة مدينة ساحرة بها معالم سياحية كثيرة مثل حدائق النخيل على ضفاف واد بوسعادة، كما ألهمت كثيرا من الشعراء والرسامين، وهي التي سحرت المستشرق "غي GU" حيث قال عن الحدائق " رائعة تشبه المرور بحلم ينزل مع النخيل والتين والكثير من النباتات الرائعة"، كما ألهمت الرسام نصر الدين ديني الذي يعد من الرسامين المستشرقين المولعين بجمال بوسعادة في سنة 1905م ، امتلك منزلا بسيطا يقيم بها من 8 إلى 10 أشهر في السنة والذي أصبح اليوم متحفا يحمل اسمه منذ سنة 1993م.[2]

- زاوية الهامل: تعتبر مركز إشعاع فكري وحضاري تبعد على مسافة 12 كم جنوب مدينة بوسعادة تأسست نهاية القرن 14م من طرف أولاد سيدي عبد الله، وأصبحت تابعة للطريقة الرحمانية، ثم أعاد تأسيسيها محمد بن أبي القاسم سنة 1848م، بها متحف أثري للأمير عبد القادر، بوعمامة، بالإضافة إلى أن الزاوية تقوم بدور نشر الإشعاع العلمي الإسلامي وتدريس علوم الفقه

(1) قارة مبروك بن صالح، مرجع سابق، ص92.

(2) نفس المرجع، صص49،51.

والدين، يتخرج منها الخطباء والأئمة من مختلف جهات الوطن وحتى من دول إفريقية. [1]

– المدينة الأثرية الرومانية (آراس): تقع ببلدية تارمونت حاليا مؤهلة لتكون منطقة سياحية لما تحتويه من آثار رومانية، أجريت عليها حفريات خلال فترتين الأولى سنة 1934 والثانية سنة 1936 من قبل المهندس الفرنسي ماصيرا.[2]

– المنابع الحموية: تحتضن المسيلة كغيرها من مدن الوطن عدة مواقع حموية للمنابع المعدنية والتي هي في الغالب عبارة عن ينابيع حارة غير مستقلة مثل حمامي بلعريبي والضلعة.[3]

– المحميات الطبيعية: توجد في ولاية المسيلة محميات لعل أهمها محمية المرقب والتي تقع في الجهية الشرقية للولاية وكذلك منطقة قمرة ببلدية عين الريش والتي تقع في الجهة الجنوبية للولاية 150كم، وكذلك منطقة عين غراب 90 كم جنوب الولاية.

بالرغم من هذا الزخم المادي والجغرافي وما تزخر به الولاية من مقومات إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل ملموس في تحقيق الريادة فيما بين الولايات الأخرى، خاصة في مجال التنمية المحلية حيث لا تزال القرارات مركزية يصعب معها بناء تصور تنموي فيما بين فواعل التنمية ومشاركتهم الفعالة في تغيير نمط الولاية إلى ولاية صناعية ومنتجة وبالتالي التوافق مع التوجهات الكبرى التي رسمتها السلطات المركزية في مجال التنمية الشاملة وبرامج خلق الثروة على الخصوص على المستوى المحلي وهذا ما سنتعرض له في المبحث الموالي.

(1) قارة مبروك بن صالح، مرجع سابق، ص58.

(2) ولاية المسيلة، الحضنة عبر العصور، مرجع سابق، ص13.

(3) قارة مبروك بن صالح، مرجع سابق، ص64.

المبحث الثاني: المجتمع المدني والقطاع الخاص ودورهما في تحقيق التنمية المحلية بإقليم ولاية المسيلة.

بدأ الشعور في الجزائر بأهمية المجتمع المدني والقطاع الخاص والدور الذي يؤديانه في تحقيق التنمية المحلية ضمن المقاربة التشاركية والتي ظهرت في إصلاحات 2011 وكرسها قانون البلدية 10/11، أين يتم مشاركتهم الفعالة والفعلية في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه برامجها وخططها فقد أصبح حيزا كبيرا متاحا لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص للعمل في كافة المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتدخلها كشريكين فاعلين في عملية البناء والتطوير حسب هذه الإصلاحات.

بعد التطرقفي المبحث السابق للإمكانيات التي تزخر بها ولاية المسيلة سواء كانت هذه الإمكانيات طبيعة أو بشرية والمؤهلات الأخرى والتي كانت معتبرة، هذا إلى جانب الموقع الاستراتيجي الذي تحتله كونها مركز عبور لكل الاتجاهات في الوطن سواء للقادم من الغرب إلى الشرق أو من الشمال إلى الجنوب.

هذه المؤهلات أكسبتها مكانة هامة على المستوى الوطني، لذا يمكن من خلالها دعم التنمية الوطنية إذا تم استغلال إمكانياتها في دفع عملية التنمية المحلية، ومن أجل تجسيد التنمية المحلية سعت الدولة إلى وضع عدة برامج تنموية ترجمت في البرنامج القطاعي غير الممركز **PSD** برنامج البلدية للتنمية **PCD**، صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية **FSGCL** ومن خلال هذا سنقوم بتسليط الضوء على واقع التنمية المحلية في ولاية المسيلة من خلال هذه البرامج والتي سخرت لخدمة التنمية المحلية في الولاية ودور المجتمع المدني والقطاع الخاص في إرسائها.

المطلب الأول: واقع التنمية بولاية لمسيلة وفق البرامج القطاعية المسطرة

أوليت ولاية المسيلة اهتماما كبيرا للتنمية، وتجسد هذا الاهتمام في البرامج التنموية المختلفة التي كانت في المخطط البلدي للتنمية، والبرامج القطاعية للتنمية المركزة وغير المركزة والتي

أسهمت إلى حد كبير في النهوض بالتنمية المحلية في الولاية بغية تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.

الفرع الأول: برامج التنمية بولاية لمسيلة

1- المخطط البلدي للتنمية PCD

هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية، جاء لتكريس مبدأ اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية، مهمته توفير الحاجيات الضرورية للمواطن ودعم القاعدة الاقتصادية ويشمل هذا المخطط التجهيزات القاعدية والفلاحية، وتجهيزات الإنتاج.[1]

ويعتبر هذا المخطط من الاختصاصات المباشرة للمجلس الشعبي البلدي، حيث تنص المادة 107 " يعد المجلس برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها ".[2]

تنص المادة 107 من القانون البلدي 10/11 " يكون اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي".[3]

إن هذا المخطط هو أكبر مؤشر على التجسيد الفعلي لمبدأ اللامركزية على المستوى البلدي وحسب قانون 10/11 هو القاعدة الأساسية لمشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم العامة حسب ما يتطلبه واقع التنمية المحلية، لأن التنمية المحلية المتكاملة يحب أن تغطي برامجها كافة مجالات احتياجات المجتمع الصحية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والأسرية والترويجية والعمرانية...

ويتكون المخطط البلدي للتنمية من عدة برامج وهي :[4]

(1) د. ليندة لونيسي، **المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد09، جوان 2016، ص228.

(2) فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسون وفاعلون، مرجع سابق، ص41.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون البلدية 10/11، الباب الثاني، الفصل الأول، المادة 107، ص18.

(4) تقرير من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية لمسيلة.

- **البرنامج العادي:** يكون هذا البرنامج في الحالات الاقتصادية العادية.
- **البرنامج الاستعجالي:** لا تتم الاستفادة من الأغلفة لهذا البرنامج إلا في الحالات الاستعجالية كحدوث الكوارث الطبيعية كالفيضا نات والزلازل.
- **البرنامج التكميلي:** تتحصل الولاية على أغلفة مالية في إطار هذا البرنامج عند وجود عجز تمويلي في إطار البرامج الأخرى أو في إطار زيارات رئاسية.
- **البرنامج الخاص** بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا (برنامج صندوق الهضاب بالعليا): وهو برنامج يهدف إلى تنمية مناطق الهضاب العليا.

ويمكن توضيح المخطط البلدي للتنمية **PCD**في ولاية المسيلة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (12): تطور تمويل المخطط البلدي للتنمية PCDفي ولاية المسيلة خلال الفترة 2010- 2018.

السنة	البرنامج	PCD	
		عدد العلميات	رخصة البرنامج (الغلاف المالي) دج
2010	برنامج عادي	170	17790000دج
2011	برنامج عادي	240	18370000 دج
2012	برنامج عادي	253	34182270 دج
2013	برنامج عادي	286	18905280 دج
2014	برنامج صندوق الهضاب العليا	141	18320000 دج
		79	10000000 دج
2015	برنامج عادي	218	28750000 دج
2016	برنامج عادي	81	10200000 دج
2017	برنامج عادي	342	19230000 دج
2018	برنامج عادي	370	30000000 دج
	مجموع برنامج الهضاب العليا	2065	195747550 دج
	المجموع العام	2144	20574755 دج

المصدر" مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية ولاية المسيلة.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد مجموع العمليات التي خصصت للمخطط البلدي للتنمية وصل إلى 2144 عملية، رصد لها مبلغ قدره 205747550 دج، كلية فترة الدراسة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية 2018 الشيء الذي يدل على أن هناك رغبة في النهوض بالتنمية المحلية الذي يساير البرنامج العام للدولة.

ونلاحظ أن هناك تذبذبا في عدد العمليات، يقابلها تذبذب في رخص البرنامج (الأغلفة المالية) المخصصة لها، حيث نجد تطورا في زيادة عدد العمليات 2010 إلى 2013 مقابل ذلك تطور في زيادة الأغلفة المالية المخصصة حتى سنة 2013، عدد العمليات في تزايد مستمر من 170 عملية سنة 2010 إلى 286عملية سنة 2013، أما في رخص البرامج تراجع من3418227 دج سنة 2012 إلى 1890528 دج سنة 2013.

أما في سنة 2014 هناك تراجع كبير من حيث عدد العمليات ومن حيث الغلاف المالي المخصص لها، وهذا راجع للأزمة التي أحدثها تراجع سعر البترول، وفي إطار البرنامج التكميلي الذي من خلاله استفادت الولاية ببرنامج إضافي قدر بـ 28590.000 دج كانت زيادة في عدد العمليات حيث بلغ 218 عملية في سنة 2015 بمبلغ مالي 2875000 دج، أما سنة 2016 فقد كانت السنة التي شهدت أقل العمليات وأقل الأغلفة المالية، حيث وصل عدد العمليات إلى 81 عملية وغلاف مالي قدره 1020.000 دج وهذا إثر الهبوط الحر لسعر البترول وسياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة.

وقد بلغت أكبر العمليات في فترة الدراسة سنة 2018 حيث وصلت إلى 370 عملية يقابلها أكبر مبلغ مالي وصل إلى 3000.000 دج وهذا راجع للاحتياجات المحلية التي تراكمت سنة 2016.

2- <u>البرنامج القطاعي غير الممركز</u>.

تخص البرامج القطاعية غير الممركزة برنامج التجهيز المسجلة باسم الوالي، والتي بلغت رخصة برامجها حسب كل قطاع فرعي من القائمة بموجب مقرر برنامج من الوزير المكلف

بالمالية[1]ويتم تنفيذ مقررات البرنامج المذكورة في الفقرة (ب) من المادة (4) أعلاه في ظل احترام الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بصلاحيات المصالح الغير الممركزة للدولة وسيرها بمقرر من الوالي في شكله التنظيمي ويبلغ للمصالح المعنية.[2]

تعد البرامج القطاعية غير الممركزة **PCD** أحد العناصر الرئيسية للاستثمار العمومي الموجه للتنمية على المستوى الوطني، وتتكفل المصالح الولائية بتنفيذها، وهي عبارة عن برامج تشمل مختلف قطاعات النشاط الكبرى كالبنى التحتية والخدمات وأنشطة اقتصادية واجتماعية كما أنها تشمل مجالا جغرافيا واسعا، أي على المستوى الولائي وقد تشمل ولايات أخرى خاصة ما يتعلق بالطرق والري مثلا.[3]

ويتكون البرنامج القطاعي الغير الممركز من البرامج التالية:[4]

- البرنامج العادي.
- برنامج فوق العادي.
- البرنامج الاستعجالي.
- برنامج التوطيد والنمو الاقتصادي.
- صندوق الهضاب العليا.
- البرنامج التكميلي.

استفادت ولاية المسيلة كغيرها من ولايات الوطن من أغلفة مالية في إطار البرنامج القطاعي الغير الممركز والتي نبينها في الجدول التالي:

ملاحظة: هذه الأغلفة المالية تتكون من البرنامج العادي وبرنامج التوطيد والنمو الاقتصادي وصندوق الهضاب العليا.

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 21 ربيع الأول1419هـ الموافق لـ 15 يوليو 1998، العدد 51، الفصل الثالث، المادة 16، ص 9.

(2) مرسوم تنفيذي رقم 98-227 مؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1419 الموافق لـ 13 يوليو 1998، يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، المادة 18، ص9.

(3) هجرس منصور، بزيان عبد المجيد، **واقع الاستثمار العمومي من خلال البرامج البلدية للتنمية والبرامج القطاعية غير الممركزة وآثارهما على التنمية المحلية**، حالة بلديات الهضاب العليا لولاية سطيف، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد43، جوان 2016، ص41.

(4)مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، مرجع سابق.

جدول رقم (13): يوضح المبالغ التي استفادت منها ولاية المسيلة في إطار البرنامج القطاعي الغير الممركز

السنوات	PCD			
	عدد العمليات	الغلاف المالي الأولي (دج)	إعادة التقييم	المجموع (دج)
2010	152	16003316	0	16003316
2011	138	16137936	258000	16395936
2012	127	13126750	694000	13820750
2013	62	2492310	589200	3081510
2014	106	35661707	2034800	37696507
2015	4	5040000	3181200	8221200
2016	5	2769000	1079467	1356367
2017	14	3276050	1731500	5007550
2018	53	65355000	2188570	8724070
المجموع	661	98550469	11756737	110307206

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات مقدمة من طرف مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية المسيلة.

من خلال الجدول نلاحظ أن مجموع عدد العمليات التي برمجت في إطار البرنامج القطاعي غير الممركز **PCD**661 عملية غطى بغلاف مالي 110307206 دج خلال فترة الدراسة الممتدة من 2010-2019.

كما يمكن القول أن سنوات 2010-2014 عدد العمليات متقارب ويقابله تقارب في الأغلفة المالية المخصصة لها، وما يبرر هذا هو البحبوحة المالية التي كانت في هذه السنوات، إلا أنه في سنة 2015 ظهر نقص كبير في عدد العمليات وفي الغلاف المالي المخصص لها، وهذا نتيجة أزمة البترول وسياسة لتقشف التي انتهجتها الدولة إلا أنها بدأت في التحسن في سنتي 2017-2018وهذا لانتعاش سعر البترول.

صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية (FSGCL)

هو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال

المالي،[1] أنشئ صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية **(FSGCL)** عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1435 الموافق لـ 24 مارس 2014 والذي كان يسمي سابقا بصندوق الجماعات المحلية المشترك**(FCCL)** الذي أنشئ سنة 1986 ويكلف الصندوق بالمهام التالية:[2]

1- العمل على تعاضد الوسائل المالية للجماعات المحلية الموضوعة تحت تصرفها بموجب القوانين والتنظيمات المعمول بها.

2- توزيع المخصصات المالية المدفوعة من قبل الدولة لفائدة الجماعات المحلية.

3- توزيع وتخصيص إجمالي التسيير فيما بين الجماعات المحلية سنويا لتغطية النفقات الإجبارية ذات الأولوية.

4- تقديم مساهمات مالية لفائدة الجماعات المحلية التي ينبغي عليها أن تجابه أحداث كوارث أو طوارئ وكذلك التي تواجه وضعية مالية صعبة.

5- تقديم مساهمات مؤقتة او نهائية للجماعات المحلية ومؤسساتها لإنجاز مشاريع تجهيز أو استثمار في الإطار المحلي.

6- الوساطة البنكية لفائدة الجماعات المحلية.

7- منح إعانات مالية لفائدة البلديات لإعادة تأهيل المرفق العام المحلي.

يعتبر صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية سياسة مالية خاصة بالجماعات المحلية موضوعة من قبل الدولة لضمان تجسيد اللامركزية الإقليمية بهدف تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية.[3]

ويحدد القرار المؤرخ في 16 صفر 1436 الموافق لـ 9 ديسمبر سنة 2014 مدونة العمليات

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لسنة 2014، الصادرة في 2 أفريل 2014، العدد 19، الفصل الأول، المادة 2، ص4.

(2) مرسوم تنفيذي رقم 14-116 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1435 الموافق لـ 24 مارس 2014 يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

(3) بونداوي أمينة، **صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ودوره في تحقيق التنمية المحلية**، تقرير تربص المدرسة الوطنية للإدارة 2014-2015، ص12.

الممولة في إطار وإعانات التجهيز والاستثمار لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية وهي:[1]

1- البنايات والتجهيزات الإدارية: إقامات الضيوف للولاية – مقر البلدية – الملحقات الإدارية للبلدية – تجهيزات إدارية لمصالح البلدية – البنايات والتجهيزات الإدارية الأخرى.

2- الشبكات المختلفة: التطهير – المياه الصالحة للشرب –صيانة الفقرات الخاصة بالجنوب – الكهرباء – شبكات التكنولوجيا الجديدة – الشبكات الأخرى.

3- الطرق: الطرقات البلدية – فك العزلة (المسالك) – إزاحة الرمال – ممرات علوية – أشغال الطرق الأخرى.

4- التهيئة والتجهيزات الحضرية: الإنارة العمومية – إشارات الطرق – المساحات العمومية – المساحات الخضراء – رفع النفايات المنزلية – العتاد الحضري – العتاد والآلات – أشغال التهيئة والتجهيزات الحضرية الأخرى.

5- المنشآت الاقتصادية: الأسواق البلدية – مساحات العروض والأوزان العمومية – مذابح البلدية والمسالخ – المواقف وأماكن التوقف – المحاشر البلدية – فضاءات الإشهار – مسمكات – محطة المسافرين للبلدية – منشآت اقتصادية أخرى.

6- المنشآت الجوارية: الملاعب البلدية – المسابح الجوارية – المراحيض العمومية – الفضاءات الترفيهية – الفضاءات الثقافية – مساحات اللعب –دور الحضانة وحدائق الأطفال – المطاعم المدرسية – مكتب الصحة البلدي – المساجد والمدارس القرآنية – المقابر – المفارغ العمومية.

7- الدراسات وبرامج الإعلام الآلي: دراسة المشاريع – برامج الإعلام الآلي للتسيير – دراسات وبرامج الإعلام الآلي الأخرى.

ويمكن توضيح تطور الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية خلال الفترة 2010-2018 كما هو موضح في الجدول التالي:

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادرة في 6 ربيع الثاني عام 1436هـ الموافق لـ 27 جانفي 2015م، العدد 3، ص ص21،22.

جدول رقم(14): يوضح تطور الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية FSGCLخلال فترة 2010-2018

السنوات	الإعانات الممنوحة من طرف صندوق **FSGCL**
2010	3782457617.00 سنتيم
2011	4503673217.00 سنتيم
2012	6376138229.00 سنتيم
2013	5581749506.50 سنتيم
2014	5990598920.50 سنتيم
2015	2288278000.00 سنتيم
2016	2724801000.00 سنتيم
2017	5413041000.00 سنتيم
2018	1.2136912689.80 سنتيم

المصدر: ولاية المسيلة، مديرية الإدارة المحلية.

من خلال الجدول نلاحظ أن إجمالي الأغلفة التي تحصلت عليها ولاية المسيلة في إطار صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية **FSGCL** قد بلغت 4879765017930سنتيم وهذا خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018.

ويمكن توضيح تطور الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية **FSGCL** من خلال الشكل التالي:

شكل رقم:(08): يوضح تطور الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية FSGCL خلال فترة 2010-2018

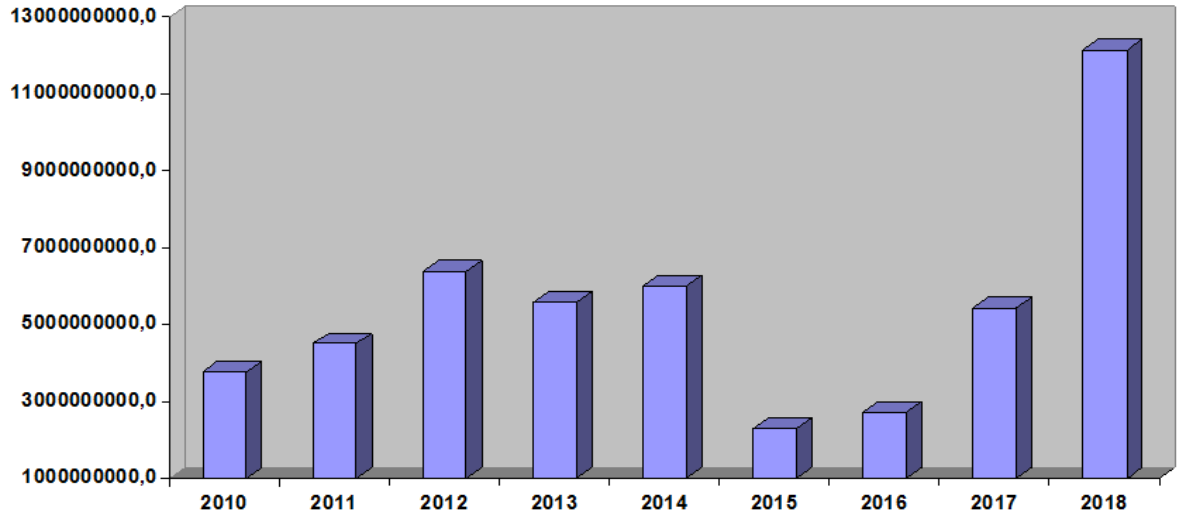

المصدر: ولاية المسيلة، مديرية الإدارة المحلية.

حسب الشكل فإن الملاحظ للإعانات المقدمة من طرف صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية كانت في تزايد مستمر بداية من سنة 2010 إلى غاية 2012 وهذا ما يبين لنا زيادة المتطلبات المالية للولاية في هذه الفترة للمشاريع التنموية المسطرة، والتي كان من بينها عصرنة الخدمة العمومية مما استدعى تطوير في الشبكات والأجهزة الالكترونية ومشاريع كثيرة ظهرت على الواقع مما استدعى الزيادة في هذه المبالغ، اما في سنتي 2013 و2014 هناك نقص طفيف حتى سنة 2015حيث كان انخفاض كبير سببه انخفاض سعر البترول وسياسية التقشف التي انتهجتها الدولة، ثم بدأ مرة أخرى في الارتفاع ليبلغ كحد أقصى سنة 2018 أين بلغ مبلغ 2113691268980 دج، والذي كان من ضمنه مبلغ رصد خارج إطار التسيير قدر بـ 986905067600 دج للتجهيز والذي مس الطاقة، الري، البناء، المسالك الفلاحية، الشباب والرياضة، الموارد المائية، الأشغال العمومية، عتاد البلديات.[1]

(1) تقرير عن الإعانات المحصل عليها من طرف صندوق **FSGCL** مديرية الإدارة المحلية،ولاية المسيلة.

الفرع الثاني: واقع التنمية المحلية بولاية لمسيلة.

لقد حاولت السلطات المحلية في إطار التنمية المحلية تحسين الأوضاع المعيشية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، للمجتمع المحلي في إطار البرامج والسياسات التنموية التي انتهجتها في ولاية المسيلة والتي كان لها الأثر الإيجابي والواضح على أرض الواقع في جميع المجالات، وخاصة المرتبطة منها بتحسين الظروف المعيشية للمواطن، ويمكن إبراز هذا التحسن من خلال ما يلي:

1- المجال الفلاحي:

في مجال الفلاحة استطاعت الولاية أن تحتل مراتب جيدة حيث احتلت المرتبة 20 على المستوى الوطني لسنة 2018 بقيمة إنتاج فلاحي قدر بـ 66.6 مليار دج أي بنسبة 2.3% بالمساهمة في الإنتاج الوطني، وقد احتلت على المستوى الوطن لسنة 2018 المرتبة الرابعة في اللحوم الحمراء والمرتبة الرابعة كذلك في إنتاج الصوف والمرتبة العاشرة في جمع الحليب والمرتبة الحادية عشر في الأشجار المثمرة والمرتبة الثالثة عشر في الخضروات والمرتبة الثانية والعشرون في الزيتون.

جدول رقم (15): يوضح تطور الثروة الحيوانية في ولاية لمسيلة سنوات 2000-2018.

النوع	سنة 2000	سنة 2018
الأغنام (رأس)	1.030.000	1.630.000
الأبقار (رأس)	21.000	34.700
الماعز (رأس)	93.000	128.000
الإبل (رأس)	640	1.360
النحل (خلية مملوءة)	145	4.500
دجاج اللحم (دجاجة)	1.680.000	3.310.000
دجاج البيض (دجاجة)	470.000	1.580.000

المصدر: الغرفة الفلاحية، تقرير حصيلة نشاط القطاع الفلاحي لسنة 2018، ولاية المسيلة.

المستثمرات الفلاحية: عدد المستثمرات الفلاحية بالولاية هو 35.200 مستثمرة فلاحية، بينما كان حجم اليد العاملة المستعملة في الميدان الزراعي 75.000 عامل من 52.000 عامل دائم.

جدول رقم (16): يوضح ترتيب ولاية لمسيلة على المستوى الوطني لسنة 2018.

الشعبة	الرتبة على المستوى الوطني لسنة 2018
قيمة الإنتاج الفلاحي	20 بقيمة إنتاج فلاحي تقدر بـ 66.6 مليار دج
نسبة المساهمة في الإنتاج الوطني	%2.3
اللحوم الحمراء	(04)
الأشجار المثمرة	(11)
جمع الحليب	(10)
الخضروات	(13)
الزيتون	(22)

المصدر: الغرفة الفلاحية، تقرير حصيلة نشاط القطاع الفلاحي لسنة 2018، ولاية المسيلة.

بالرغم من هذه المجهودات في المجال الفلاحي، إلا أنه لو تم إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني بقوة في الاستثمار في المجال الفلاحي في ولاية لمسيلة، يمكن تحقيق مراتب متقدمة في هذا المجال، ناهيك عن تمكين الشريك الأجنبي القطاع الخاص العالمي من توفير تكنلوجيا متطورة لتعزيز مكانة القطاع في الولاية ومن ثم خلق الثروة.

الخريطة الموالية والتي توضح الأقطاب الفلاحية بولاية لمسيلة وتوزيعها بحسب المناطق وما تزخر به من موارد فلاحية، وحيوانية تؤهل هذه الولاية للاستثمار أو خلق شراكات في القطاع الفلاحي، كون الولاية قطباً فلاحيا ورعوياً بامتياز إضافة إلى موارد أخرى قابلة للاستغلال، من حيث قدرات ولاية المسيلة في توفير قاعدة للاستثمار الفلاحي مستقبلاً.

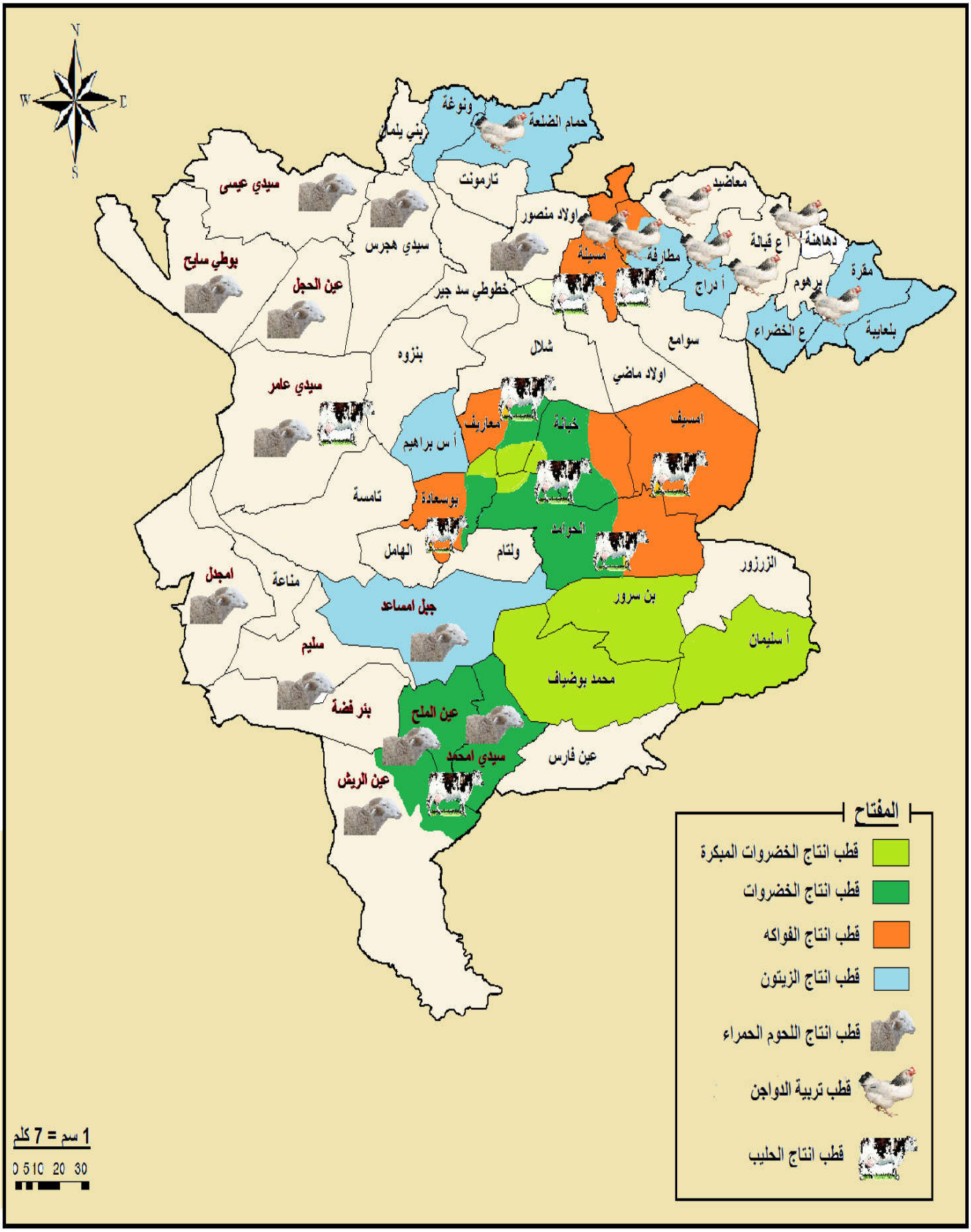

خريطة رقم: (02) توضح الأقطاب الفلاحية للولاية حصيلة الإنتاج الفلاحي لسنة 2018: المصدر: الغرفة الفلاحية، تقرير حصيلة نشاط القطاع الفلاحي لسنة 2018، ولاية المسيلة.

يلاحظ في الخريطة انتشار وتمركز الإنتاج الخاص بتربية الدواجن (وهي تشكل مخرجات الولاية من اللحوم البيضاء)، في المنطقة الشمالية من الولاية، إضافة إلى كون المنطقة الشمالية والتي تضم كل من مقرة وبلعائبة، عين الخضراء، المطارفة، ونوغة ....إلخ منطقة زرع لأشجار الزيتون كمصدر للثروة الفلاحية، زيادة على مركز الولاية والذي ينشط فيه زرع الفواكه المثمرة بينما نجد ثروة الولاية من الأغنام فهي تنتشر بصورة خاصة في وسط إقليم الولاية وجنوبه خاصة في عين الحجل وسيدي عامر، أولاد منصور، عين الريش، سليم عين الملح،...الخ، تشكل قطب إنتاج اللحوم الحمراء فهي مناطق تتميز بكونها رعوية وتدخل في إطار برنامج الهضاب للمحافظة على المناطق الرعوية وتنظيمها، بينما رؤوس الأبقار فهي تنتشر في وسط اقليم الولاية، وتربيتها قليلة في باقي مناطق الولاية نتيجة الظروف المناخية ومواطن الكلأ فيها وصعوبة تضاريسها، في المقابل نجد المنطقة الشرقية من الولاية التي تضم بلديات بن سرور، محمد بوضياف، أولاد سليمان، تنتشر فيها زراعة المنتجات الفلاحية المبكرة.

1- الإنتاج النباتي:

جدول رقم (17): يوضح حصيلة الإنتاج النباتي في ولاية المسيلة خلال سنوات 2000-2018.

المنتوج	الإنتاج المحقق (قنطار)		نسبة النمو%
	2000	2018	
الحبوب منها المجمعة من طرف CCLS	92.000	460.870	+401
	3.200	160.749	+4.923
الأعلاف	45.000	1.430.000	+3.078
الخضروات	1.264.500	2.512.000	+98
الأشجار المثمرة	134.800	462.095	+243
الزيتون	1.680	168.370	+9.922

المصدر: الغرفة الفلاحية، تقرير حصيلة نشاط القطاع الفلاحي لسنة 2018، ولاية المسيلة.

يلاحظ من جدول حصيلة الإنتاج النباتي بإقليم ولاية لمسيلة، هو تنوع المردود الفلاحي من الحبوب وهي في مجملها تخضع لإدارة لسلطات المحلية بالولاية، حيث تنتج الولاية نصيب من

الأعلاف الحيوانية والخضروات والأشجار المثمرة والتي تتزايد نسب المردود والنمو بشكل عام من موسم إلى أخر خاصة شعبة إنتاج الزيتون.

2- الإنتاج الحيواني:

جدول رقم (18): يوضح حصيلة الإنتاج الحيواني في ولاية المسيلة خلال سنوات 2000-2018.

المنتوج	الوحدة	النتاج المحقق (قنطار)		نسبة النمو%
		2000	2018	
حليب	1000 لتر	24.369	77.752	+219
جمع الحليب	1000 لتر	14.547	30.751	+211.290
لحوم حمراء	قنطار	97.270	287.000	+195.290
لحوم بيضاء	قنطار	29.000	91.200	+214
بيض	1000 وحدة	47.900	165.000	+244
صوف	قنطار	11.800	27.550	+133

المصدر: الغرفة الفلاحية، تقرير حصيلة نشاط القطاع الفلاحي لسنة 2018، ولاية المسيلة.

بالنسبة لحصيلة الإنتاج الحيواني المحققة خلال الفترة 2000-2018 يلاحظ تطور مستمر في إنتاج اللحوم بمختلف أنواعها لما تزخر به المنطقة من ثروة حيوانية إضافة إلى الاستثمار المحقق خاصة في شعبة إنتاج اللحوم البيضاء وتربية الدواجن، كما تساهم هذه الثروة بنصيب من المواد الأولية خاصة إنتاج الجلود والصوف، بالإضافة للحليب الذي يستغل في صناعة الأجبان وتزويد بعض من الولايات القريبة لإقليم ولاية المسيلة.

الفرع الثالث: أهم مؤشرات التنمية المحلية بولاية المسيلة:

1- مؤشرات تطور المساحات المسقية واقتصاد الماء في ولاية المسيلة: في الجدول الموالي يمكن ملاحظة حجم الاستثمار والاستغلال للموارد بالولاية خاصة استغلال الأراضي والمساحات المروية واقتصاد المياه.

جدول رقم (19): يوضح تطور المساحات المسقية واقتصاد الماء في ولاية المسيلة خلال سنوات 2000-2018 والمتوقع خلال سنة 2022. (الوحدة: هكتار)

التعيين	تطور المساحات المسقية			التوقعات			
	2000	2018	نسبة التطور %	2019	2020	2021	2022
المساحات المسقية	20.558	41.667	+103	44.000	46.100	47.400	51.800
التعيين	2000		2018	نسبة التطور %			
المساحات الصالحة للزراعة	269.711		277.592	+03			

المصدر: الغرفة الفلاحية، تقرير حصيلة نشاط القطاع الفلاحي لسنة 2018، ولاية المسيلة.

يلاحظ من الجدول السابق، تطور في استغلال المساحات الزراعية بإقليم الولاية، وحجم استهلاك المياه المخصصة للسقي وما يتم تحصيله، حيث هناك تفكير في استغلال المياه وترشيدها للسقي في مواسم شح الأمطار، لتنشيط الحياة الفلاحية بإقليم الولاية.

جدول رقم (20): يوضح إعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية عن طريق الدعم الفلاحي حتى سنة 2018.

الفترة	المقرر الوزاري	عدد المشاريع	المبلغ المستهلك دج
المجموع الكلي		19.000	11 مليار دينار

المصدر: الغرفة الفلاحية، تقرير حصيلة نشاط القطاع الفلاحي لسنة 2018، ولاية المسيلة.

إن عدد المستثمرات الفلاحية التي استفادت من الدعم الفلاحي هو19.000 مستثمرة فلاحية وهذا عدد قليل بالنسبة للمقومات التي تزخر بها الولاية، وحجم الطلبات من مشاريع الاستثمار

والتي تلاقي العراقيل البيروقراطية على المستوى الإداري.

جدول رقم (21): أهم العمليات المنجزة في إطار الدعم الفلاحي حتى سنة 2018.

العملية	الكمية المنجزة
حفر الآبار	2.300 وحدة
تجهيز بئر	6.200 وحدة
بناء أحواض تجميع المياه	5.500 وحدة
شبكة السقي بالتقطير	10.200 هكتار
شبكة السقي بالرش	10.000 هكتار
بيوت بلاستيكية	1.800 بيت
ترميم حضائر تربية الأبقار والدواجن	900 وحدة
غرس أشجار الزيتون	5.100 هكتار
اقتناء جرارات	550 جرار
آلة حصاد ودرس	100 آلة
معاصر الزيتون	04 وحدات

المصدر: الغرفة الفلاحية، تقرير حصيلة نشاط القطاع الفلاحي لسنة 2018، ولاية المسيلة.

يبين الجدول أعلاه حجم التخصيصات ونوعها من الاستفادة والتخصيصات الموجهة للدعم الفلاحي واقتناء المعدات الضرورية للنشاط الفلاحي بإقليم الولاية، ما ينعكس على المردود الفلاحي والزراعي بالمنطقة، حيث استفادت الولاية من أغلفة مالية لاقتناء المعدات وتشغيلها كآلات الجرارات وآلات الحصد والدرس وإنشاء معاصر الزيتون وغيرها، ما انعكس بشكل ايجابي على مردود الولاية من المنتجات وتنوعها.

جدول رقم (22): يوضح البرامج الاستثمارية لسنة 2018:

المشروع	شق مسالك فلاحية	الكهرباء الفلاحية	مذبح للحوم الحمراء	سوق للتجزئة للخضر والفواكه	بناء مقرات إدارية جديدة
الكمية	850 كم	268 كم	01	01	05

المصدر: الغرفة الفلاحية، تقرير حصيلة نشاط القطاع الفلاحي لسنة 2018، ولاية المسيلة.

بالنسبة لتطور البرامج الاستثمارية بالولاية، يلاحظ حجم وقدرات الولاية في استغلال البرامج الاستثمارية وعلى تفاوت نسبها وتذبذب الاستثمارات إلا أن هناك استغلال للموارد المالية في تطوير اقليم الولاية، كشق المسالك الفلاحية وتسهيل النشاط الفلاحي، وتوصيل الكهرباء لمناطق النشاط الفلاحي والحيواني كبناء المنشآت المخصصة لذلك..

2-مؤشرات تطور العقار الفلاحي في ولاية لمسيلة:

جدول رقم (23): يوضح المحيطات الفلاحية المنشاة في إطار المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 2011/02/23 المتضمن إنشاء مستثمرات للفلاحة وتربية الحيوانات.

التعيين	المحيطات المدروسة والموزعة	المحيطات المدروسة وغير الموزعة	المحيطات الغير المدروسة	المجموع الكلي
العدد	09	11	09	29 محيط بمساحة 21.530 هكتار

المصدر: الغرفة الفلاحية، تقرير حصيلة نشاط القطاع الفلاحي لسنة 2018، ولاية المسيلة.

يلاحظ من الجدول الخاص بمؤشرات تطور المحيطات الفلاحية وحجم النشاط والاستغلال وبخاصة إنشاء مستثمرات للفلاحة وتربية الحيوانات بإقليم الولاية، يتبين أن هناك عجز بشكل عام لإنشاء المحيطات الفلاحية عموما، خاصة مع كبر مساحة وحجم ومقدرات الولاية من النشاط الفلاحي والحيواني، وهو ما يؤرق الفلاحين والمربين ضمن البرامج الفلاحية والاستثمارية بشكل عام.

3- مؤشرات تطور مجال التربية والتعليم بولاية لمسيلة:

وفيما يخص مجال التربية والتعليم عرف تطور هائل سواء في مجال الهياكل أو التأطير حيث بلغ عدد الهياكل للموسم الدراسي 2018-2019 إلى 70 ثانوية و160 متوسطة 685 ابتدائية بها 02 ابتدائيات مغلقة، وقد وصل عدد التلاميذ لنفس الموسم إلى 148740 تلميذ في الطور الابتدائي مقارنة بالموسم الدراسي 2014-2015 حيث كان 148320 تلميذ ووصل العدد إلى 94297 تلميذ في الطور المتوسط مقارنة بالموسم الدراسي 2014-2015 حيث كان 83776 تلميذ وقد بلغ بالنسبة للطور الثانوي 34394 تلميذ وهنا نلاحظ انخفاض في عدد التلاميذ مقارنة بالموسم الدراسي 2014-2015 حيث كان 42661 تلميذ وحسب مديرية التربية لولاية المسيلة فان عدد تلاميذ الطور الثانوي يشهد انخفاضا متتاليا في السنوات الأخيرة، وبالنسبة للتأطير فإن الطور الابتدائي يؤطره 3141 معلما والطور المتوسط يؤطره 4964 أستاذا، والطور الثانوي يؤطره 2939 أستاذا ثانويا.[1]

ورغم كل هذا التطور والزيادات سواء على مستوى الهياكل أو مستوى التأطير إلا أننا بالنسبة للهياكل فإننا نرى أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب وهذا ما يؤكده عدد التلاميذ في الفوج حيث يصل أحيانا عدد التلاميذ في القسم إلى ما يزيد عن 43 تلميذا، أما بالنسبة للتأطير فبالرغم من هذا العدد الهائل إلا أنه أحيانا تجد أقساما تفتقد لمعلم أو أستاذ لمدة طويلة أو يتكفل بهم عقود ما قبل التشغيل، وقد تسبب في هذا الشيء عطل الأمومة والنقص في التأطير.

(1) من إعداد الباحث بناءا على معلومات مقدمة من طرف مديرية التربية والتعليم لولاية المسيلة.

4-مؤشرات تطور قطاع الصحة والرعاية الصحية بولاية لمسيلة:

يبين لنا الجدول التالي التطور الحاصل في مجال الصحة:

جدول رقم: (24) يوضح تطور الخدمات الصحية في ولاية المسيلة الفترة 2011-2018.

المؤشـــرات	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة 2017	سنة 2018
عدد المستشفيات	05	05	05	05	08	08	08	08
المؤشـــر	1/214642	1/218800	1/223000	1/240134	1/153301	1/156666	1/160234	1/163734
عـدد العيـادات	53	53	53	53	53	53	55	55
المؤشـــر	1/20249	1/20642	1/21038	1/22654	1/23140	1/23648	1/23307	1/23816
عدد قاعات العلاج	202	202	202	202	202	202	190	190
المؤشـــر	1/5313	1/5416	1/5520	1/5944	1/6071	1/6205	1/6747	1/6894
عدد الأطباء الاختصاصيين	174	189	206	219	271	320	353	354
المؤشـــر	1/6168	1/5788	1/5413	1/5483	1/4525	1/3917	1/3631	1/3700
عدد الأطباء العامين	566	626	629	743	749	819	814	742
المؤشـــر	1/1896	1/1748	1/1773	1/1616	1/1637	1/1530	1/1575	1/1765
عدد جراحي الأسنان	182	185	196	226	237	259	259	289
المؤشـــر	1/5897	1/5914	1/5689	1/5313	1/5175	1/4839	1/4949	1/4532
عـدد الصيـادلة	235	235	255	263	269	270	270	276
المؤشـــر	1/4567	1/4655	1/4373	1/4565	1/4559	1/4642	1/4748	1/4746
عـدد الأسـرة	1164	1164	1199	1199	1439	1439	1511	1511
المؤشـــر	1/922	1/940	1/930	1/1001	1/852	1/871	1/848	1/867
عـدد السـكان	1073208	1094002	1115000	1 200 671	1 226 405	1 253 328	1 281 870	1 310 414

المصدر: تقرير عام للمؤشرات والمنشآت الصحية بالولاية، مديرية الصحة 2018، ولاية المسيلة.

من خلال الجدول فإن واقع الصحة في الولاية لم يتطور في الهياكل تطورا كبيرا، بحيث نجد أن عدد المستشفيات في سنة 2011 بلغ 05 مستشفيات ووصل في سنة 2018 إلى 08 مستشفيات وعدد العيادات زاد بعيادتين فقط، أما عدد قاعات العلاج فقد انخفض بحوالي 12 قاعة عيادة وإذا ما قارنا عدد المستشفيات بعدد الدوائر فإننا نجد أن كل دائرتين يشتركان في مستشفى

واحد، وهذا لا يكفي بالنسبة للكثافة السكانية المعتبرة في الولاية، فالمستشفى الواحد يتكفل ب 163734 نسمة، وهذا الرقم مرتفع جدا بالنسبة لقدرة المستشفى على التكفل بالمرضى لأن العيادات لا تتكفل لا بالمرضى ولا حتى الحالات المستعجلة، أما بالنسبة للمورد البشري نلاحظ أنه في تطور ملحوظ، لكن ليس بالكافي سواء في الأطباء الأخصائيين أو العاميون، ولأن هذا العدد قابل للنقصان، لأن أغلبية الأطباء وخاصة الأخصائيين يتوظف في الولاية من أجل المنصب فقط ثم بعد ذلك يتحول إلى محل إقامته الأولى، والسبب الثاني أن التوجه العام لأغلبية الطلبة محل الولاية في التخصصات الجامعية يكون في العلوم الاجتماعية.

5-تطور المؤشرات الطاقوية ونسب استغلال المياه بولاية لمسيلة:

بلغت نسبة إيصال الكهرباء 97.3% خلال سنة 2019 حيث قدرت سنة 2011 بنسبة تغطي ما يقارب 93%، أما بالنسبة لنسب توزيع الغاز فقد وصلت في جانفي 2019 إلى 63% في الولاية من المؤشر الوطني للتغطية والربط بشبكة الغاز حيث بلغت 62% وقد مس الربط كل بلديات الولاية 47بلدية وقد كانت نسبة التوزيع العمومي للغاز الطبيعي 47.4% سنة 2012 وأصبح التفكير الآن في ربط التجمعات الريفية بهذه المادة.[1]

أما بالنسبة الربط بمياه الشروب فقد وصلت الحصة المتوسطة للفرد في اليوم ما يقارب أو أكثر من 200 لتر، أي أن نسبة الربط وصلت إلى نسبة 98% سنة 2019، في المقابل كانت 86%،سنة 2011.

المطلب الثاني: مساهمة المجتمع المدني والقطاع الخاص في التنمية المحلية بولاية المسيلة

الفرع الأول: مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية بولاية المسيلة:

وجد المجتمع المدني أساسا لسد الفراغ الموجود بين الدولة والأسرة بهدف إشباع احتياجات المجتمع من خلال دوره الخدمي والخيري وتفعيل المشاركة الواعية والفاعلة في إحداث التنمية

(1)تقرير عن نسبة ربط بلديات ولاية المسيلة بالكهرباء والغاز الطبيعي، مديرية الطاقة لولاية المسيلة.

المحلية، وفي ولاية المسيلة أهم مكونات المجتمع لمدني هي الجمعيات التطوعية التي تعتني بالعمل الخيري، وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا المبحث لنشأة هذه الجمعيات ونشاطاتها وانتشارها عبر تراب الولاية، ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية بهذه الولاية.

1. ظروف نشأة وتطور الجمعيات بولاية المسيلة:

مر المجتمع المدني بولاية المسيلة في نشأته بعدة فترات ومراحل بحكم ما شهدته الدولة الجزائرية من تنوع تاريخي، حيث كانت النوادي إحدى وسائل الاجتماع وحل المشاكل اليومية بين الأهالي ونشر الوعي ولذلك حاول الجزائريون الاستفادة من قانون 19-01في نشر المدارس الحرة والنوادي، وخاصة أنه توجد شرائح لا علاقة لها بالمدرسة العربية (زوايا، كتاتيب) ولا هي ترتاد المساجد، ولذلك كانت النوادي أحسن فضاء للاحتكاك مع هؤلاء من خلال الاجتماعات أو الدروس والمحاضرات التي تقام في المناسبات لمناقشة القضايا الاجتماعية والسياسية والدينية.[1]

ولعل أهم نادي أسس خلال العشرينيات بمنطقة المسيلة نادي الحضنة **CERCLE DU HODNA**،ونادي الكرام بحمام الضلعة الذي كانت ترتاده النخبة بتنوعها ومجالا لنشر الأفكار الوطنية والفكرية.[2]

وفي إطار القانون الفرنسي لعام 1923 والمتعلق بحرية الاجتماع والنشاط الجمعوي فقد واكبت النخبة المثقفة بالمنطقة، شؤون الأهالي واهتماماتهم ومشاكلهم بتشكيل أولى الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي بداية من سنة 1927، بعدها كون أعيان ووجهاء مدينة المسيلة " **الجمعية الخيرية الإسلامية** " في 18-01-1927، وقد حملت كلمة الإسلامية دلالة عن الهوية الوطنية للأهالي كما تأسست سنة 1935 جمعية قدماء تلاميذ وأصدقاء مدرسة المسيلة، حيث تكون مجلسها الإداري من الشخصيات التي درست بها.[3]

(1) بيرم كمال، **ظهور الجمعيات والنوادي بالمسيلة**، أعمال الملتقي الوطني تاريخ وإعلام المسيلة، تحت شعار المسيلة في الذاكرة الوطنية أيام 10-11-12 ديسمبر 2012، إصدارات دار الثقافة الشهيد قنفود الحملاوي لولاية المسيلة، 2012، ص18.

(2) نفس المرجع، ص18.

(3) بيرم كمال، مرجع سابق، ص20.

وبعد مرحلة الاستعمار جاءت مرحلة الاستقلال أين قامت السلطات الجزائرية في عام 1964 بإصدار قانون يحضر على الجمعيات التي تمارس النشاطات الاجتماعية والثقافية اعمالا ذات أهداف سياسية، ظنا منها أنها تمس بأمن الدولة مما جعلها تابعة للدولة أو لحزب جبهة التحرير الوطني، وبعد أحداث أكتوبر 1988 جاء التعديل الدستوري لسنة 1989، حيث تم وضع اللبنات الأولى لتصور قانوني سليم للعمل الجمعوي، يحترم وظيفته الأساسية المتمثلة في الدعم والمشاركة والتشاور، وجاءت المادة 339 منه لتنص على " إن حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطنين"، لتكون الانطلاقة الحقيقة لمختلف تشكيلات المجتمع المدني في ظل جزائر التعددية.[1]

شهدت ولاية المسيلة نشوء كما هائلا من الجمعيات تنشط في جميع المجالات وفتح المجال أمامها للمشاركة الفعلية، وقد عززها في ذلك صدور قانون 31-90 والذي كان نقطة التحول الكبرى في تاريخ الحركة الجمعوية، منها ذات الطابع الخيري والذي طغى على كافة الأنشطة دون وجود نتائج ملموسة في مجال صناعة القرار التنموي.

كما شهدت ولاية المسيلة منذ التسعينيات تأسيس عدد كبير من الجمعيات التي تهتم بتنمية مجالات متنوعة جديدة منها حماية الطفولة وترقية المرأة والدفاع عن المحيط والبيئة بالإضافة إلى جمعيات مهنية خاصة بالفلاحين، وبعد إقرار التعددية وفتح الباب لتكوين الجمعيات زاد عدد الجمعيات من417 جمعية قبل دستور1989 إلى أكثر من 1980 جمعية سنة 2018.[2]

2. تقييم فعالية المجتمع المدني في مجالات التنمية بولاية المسيلة

بعد التواجد والانتشار الكبير للجمعيات في ولاية المسيلة، والتي تنشط في جميع الميادين وحضورها على المستوى المحلي بدأت الجماعات المحلية في الاهتمام بها وبدورها بتوفير البيئة المناسبة لعملها وتشجيعها على المشاركة الفعلية في التنمية المحلية، وقد أثبتت المنظمات الجمعوية مساهمات كثيرة في مجال التنمية المحلية، بما يتوافق مع تطلعات المواطنين وتدخلها

(1) عمر طيب بوجلال، **إدماج المقاربة التشاركية في الإصلاحات السياسية**، مرجع سبق ذكره، ص155.

(2) ولاية المسيلة،**تقرير عن النشاط الجمعوي بالولاية**، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب الجمعيات، 2019.

كشريك هام وفعال في عمليات البناء والتطوير وسنبرز ذلك من خلال تحديد لأهم ما تقدمه الجمعيات المحلية في دعم عملية التنمية بولاية المسيلة عبر المساهمات المختلفة في جميع الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إلا أن ذلك لا يرقى أن يكون سوى جهود لتحقيق الحضور الرمزي دون المشاركة في صناعة وتغيير الوضع نحو الأفضل خاصة المشاركة في رسم السياسات على المستوى المحلي.

أ- المساهمة الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني بولاية المسيلة:

تعتبر الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي الأرضية الخصبة لنشاط الجمعيات، حيث عرف الوضع الاجتماعي في ولاية المسيلة تحسنا في السنوات الأخيرة وهذا التحسن ظهر في المستوى المعيشي والصحي والتعليمي، وهذا بفضل مجهودات تقوم بها الجمعيات المحلية والوطنية في هذا الإطار، حيث نجد الجمعيات التي تنشط في إطار تحسين الوضع الاجتماعي بلغ عددها أكثر من 550 جمعية، من نشاطاتها مكافحة الفقر والأمية والمساعدة الصحية، والملاحظ أن أغلب نشاطاتها تتداخل مع بعضها البعض، خاصة في الجانب الخيري من خلال تقديم المساعدات كالأطعمة والألبسة والأدوية والأغطية في المناسبات الدينية كالأعياد والموسمية كالدخول المدرسي، كما نجد أن العديد من الجمعيات في ظل الشراكة تتدخل وتساعد السلطات المحلية في توزيع الإعانات البلدية إلى مستحقيها.

وفي إطار الصحة نجد أكثر من 10 جمعيات تنشط في هذا الأساس حيث تقوم على محاربة الأمراض المزمنة كالسرطان والسل والسكري بتوزيع الأدوية والمساعدة على تنقل المرضى بين المستشفيات والتوعية والتحسيس بمخاطر هذه الأمراض والعمل على تفاديها عن طريق أيام دراسية ومحاضرات في مقراتها وفي المستشفيات، وكذلك تقوم بتوزيع مركبات الحركة للمعاقين.

وقد عملت الدولة في السنوات الأخيرة على القضاء على الأمية عن طريق تعليم الكبار ورعاية الصغار في دور الحضانة، ومن خلال هذا التوجه تأسست عدة جمعيات في ولاية المسيلة للمساهمة في تقليل نسبة الأمية أو القضاء عليها عبر عدة مراكز ومدارس ابتدائية وساعدت في ذلك عدة مساجد ومدارس قرآنية لتعليم القرآن.

إضافة إلى المساعدات المادية التي تقوم بها الجمعيات هناك مساعدات تقوم بها عن طريق التحسيس والتوعية بالعمل مع مؤسسات وطنية عن طريق الشراكة كعملية التحسيس والتوعية بمخاطر الكهرباء والغاز، والتوعية المرورية مع مؤسسات الأمن والمدارس.

ب-المساهمة الاقتصادية لمنظمات المجتمع المدني بولاية المسيلة:

يقول" روجيه غارودي"تسير متطلبات النمو والتنمية الإنسانية في اتجاه واحد وبهذا يعتبر التقدم الاقتصادي عاملا مساعدا وداعما أساسيا في فاعلية المجتمع المدني، لأن التخلف يعطل اهتمامات الأفراد والجماعات عن الاهتمام بالمسائل التي تهم الجماعة ويجعلهم يهتمون بأمور أخرى أكثر أهمية في نظرهم كلقمة العيش[1]، لهذا فإن الدول المتقدمة اقتصاديا هي التي تضم أكبر عدد من تظيمات المجتمع المدني والجمعيات.[2]

فكلما زادت التنمية الاقتصادية وتحسنت معيشة المواطنين، زاد إقبالهم على الاهتمام بالشؤون العامة التي يهتم بها المجتمع المدني[3]، وبالتالي فرصة المشاركة في الميادين السياسية والثقافية وغيرها تكون متوفرة عند المواطنين وفي ظل الشراكة دأبت ولاية المسيلة في جميع بلدياتها إلى إشراك المواطنين في تسيير شؤونهم، وتكون هذه المشاركة أثناء مداولات المجالس البلدية وبشكل منظم يتم استدعاء الجمعيات التي يخصها النقاش، ويتم ترتيب هذه الانشغالات وفق الأولوية للشروع في المشاريع التنموية المحلية، بالنظر إلى المساهمة الاقتصادية فإننا نجد أن بالإضافة إلى الجمعيات المحلية الاتحادات والنقابات العمالية والجمعيات المحلية، ففي ولاية المسيلة نجد أكثر من 15 جمعية مهنية حيث يعتبر النشاط الفلاحي السائد، وهو من المصادر الحيوية للاقتصاد في الولاية بما أنها ولاية فلاحية بامتياز كما ذكرنا سابقا، ضف إلى ذلك الجمعيات النسوية المنتجة، حيث نجد أكثر من 23جمعية نسوية تقوم بأنشطة الخياطة والطرز

(1) عمر طيب بوجلال، **إدماج المقاربة التشاركية في الإصلاحات السياسية**، مرجع سبق ذكره، ص 208.

(2) محمد أحمد نايف العكش، **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي (الأردن نموذجا)**، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص12.

(3) عبد الله بوصنوبره، **الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011، ص90.

والنسيج وصنع الملابس التقليدية كالبرنوس والقشابية وصناعة الأواني والفخار وهي بالتالي تقوم على حماية الحرف التقليدية من الزوال بمساعدة جمعيات حماية الموروث الثقافي لذا هذا النوع من النشاط يعتبر من الأنشطة المهمة لأنه يقدم مساهمة كبيرة للتنمية عبر دعم السياحة، ونجد هذه الجمعيات نشاطها الأكثر في جنوب الولاية وخاصة مدينة بوسعادة، وحسب تصريحات الوزيرة المنتدبة لمكلفة بالصناعات التقليدية فإنها ساهمت بـ 230 مليار دج في الاقتصاد الوطني سنة 2015.

ج-المساهمة السياسية لمنظمات المجتمع المدني بولاية لمسيلة:

يلعب النظام السياسي دوراً كبيراً في تهيئة وتوفير البيئة التي يعمل فيها المجتمع المدني، فهو الذي يتحكم في فاعليته ويستطيع أن يجعله مجتمعا مدنيا فاعلا أو مجتمعا مدنيا تابعا والنظام السياسي الجزائري منذ إصدار دستور 1989 أتاح التعددية وحرية التعبير والتنظيم والنقد، وبهذا أضفى على الحياة السياسية الطابع الديمقراطي.

تعد المشاركة في الجمعيات خاصة نقابات العمل عنصرا من عناصر المشاركة السياسية باعتبار النقابة في الجزائر إحدى القوى الفاعلة في المجتمع[1]، وفي هذا الإطار يلاحظ أن هناك بعض النشاطات السياسية لبعض النقابات والجمعيات، والتنظيمات ذات الصفة الوطنية والمحلية في ولاية المسيلة حيث نجد أن نشاطاتها في غالبية الأحيان موسميا أو مناسباتية وتكون اللسان الناطق للخطاب السياسي للحكومة بغية كسب ود الحكومة، وأغلبها تحفيز المواطنين على المشاركة في الانتخابات أو الاستفتاءات لذا نقول أن المجتمع المدني هو مجتمع تابع من طرف السلطة فأصبح تابعا لها وأصبح نشاطه السياسي متمثلا في دعم التوجهات السياسية للسلطة.

إن مبدأ المشاركة السياسية للمواطن في الجزائر، وعلى الرغم من توفر الهياكل الضرورية للممارسة (أحزاب، نقابات، جمعيات، منظمات، قوانين تضمن حق المشاركة...) إلا أن الممارسة الحقيقية والتي من شأنها أن تنفذ إلى العمق والمضمون، والتي تكون منتجة للديناميكية السياسية

(1) نعيمة نصيب، **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، دراسة ميدانية لولاية عنابة**، القاهرة، رسالة دكتوراه في الآداب، جامعة عين شمس، 2002، ص 251.

والمدنية والحقوقية، تبقى غير واضحة ومستقرة وعليه ظلت الممارسات المتعلقة بهذا المبدأ تدور في شكليات سطحية وحلقات مفرغة أفرزت نتائج منحرفة، وجد صداها الخطير والمتمثل في التشكيك في نجاعة مفهوم المواطنة، الديمقراطية، التعددية، المجتمع المدني.[1]

ب- المساهمة الثقافية لمنظمات المجتمع المدني بولاية لمسيلة:

بلغ عدد الجمعيات الناشطة في مجال الفن والثقافة في ولاية المسيلة سنة 2018 أكثر من 150 جمعية، تنشط في مجال السياحة والمسرح والغناء الشعبي والرسم والأمور التثقيفية الأخرى[2] وتقوم بعملها عبر تنشيطها للتظاهرات والملتقيات والندوات التي تنظمها السلطات المحلية في دور الثقافة والمكتبات وقاعات البلدية.

وقد لا حظنا أن مجموعة كبيرة من الجمعيات تنشط في مجال حماية الموروث الثقافي لتنمية السياحة بالولاية وهذا وعيا من أفرادها بأن السياحة قطاع خدمي قادر على خلق فائض القيمة وبالتالي تدر بالعوائد وتوفر مناصب العمل.

وللإشارة تم خلق على المستوى الوطني مناطق للتوسع السياحي لتأثيره الايجابي على برامج التنمية بشكل عام، حيث أنشأت عدة مناطق للتوسع فيمكن إحصاء حوالي 205 منطقة توسع سياحي تغطي مساحة قدرها 53132.63 هكتار موزعة كما يلي 155 منطقة توسع بحرية، 30 منطقة توسع صحراوية 11 منطقة توسع مناخية، 9 منطقة توسع حموية، كما شرع في الدراسة لتهيئة 20 منطقة توسع سياحي تتوزع بين 19 منطقة توسع سياحي على الشريط الساحلي و3 مناطق توسع سياحي بالصحراء[3]، وفضلا عن ذلك منحت مزايا جبائية للقطاع السياحي بإعفاء مؤقت لمدة 10 سنوات للمؤسسات السياحية التي تم إنشاؤها من طرف مستثمرين وطنيين أو أجانب.

(1) سلمان سليماني، **ازدواجية البنية الثقافية لدى النخبة ومبدأ المواطنة في الجزائر، دراسة لبعض مؤسسات المجتمع المدني بتلمسان**، رسالة ماجستير غير مشورة، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 201، ص 100.
(2) ولاية المسيلة، تقرير عن النشاط الجمعوي بالولاية، مرجع سابق.
(3) الأخضر عزي، **صالح بزة، تحليل أهمية مشاركة المجتمع المدني في تنشيط التنمية السياحية بالجزائر (دراسة وصفية في ولاية المسيلة)** ، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، العدد13، 2017، ص91.

هذا ما يتم الإعلان عنه من طرف السلطات حيث دائما هناك عجز في الخدمات ونوعيتها بالنسبة للمواسم السياحية سواء الوطنية أو الأجنبية ويكثر الطلب على الخدمات السياحية على المستوى المحلي خاصة في مواسم النشاطات الرياضية، مما يشكل هاجساً في توفير الخدمات بالكم والنوعية المطلوبة رغم المؤهلات البشرية والطبيعية التي تزخر بها الدولة.

وتوجد بولاية المسيلة 28 جمعية تنشط في المجال السياحي، وقد ساعدتها في نشاطها المؤهلات السياحية المتنوعة التي تزخر بها الولاية والتي منها السياحة الطبيعية كالسياحة الجبلية والسياحة الغابية، والسياحة المناخية فضلا عن السياحة الحموية والسياحة التاريخية والأثرية.

مما سبق نجد أن منظمات المجتمع المدني في ولاية المسيلة تسعى للمساهمة في التنمية المحلية، إلا أن معظم أنشطتها تدور حول مجالات محدودة ومنحصرة في التوعية والتطوع وتقديم المساعدات، مع تميز هذه الأعمال بالتذبذب والانقطاع وعدم الاستمرارية، بكون أن هذه المنظمات لا تمتلك برنامج عمل محدد وواضح تلتزم به، بل كل أمور أعمالها تسير حسب الظروف والمناسبات مع ممارسة عملها بشكل يتمحور حول شخص الرئيس أو الأعضاء مما يبين أن بنيتها المؤسسية ضعيفة.

إن مفهوم المجتمع المدني أصبح مفهوما رسميا أكثر منه مفهوما شعبيا أو معارضا، فهو لا يشكل آلية للهيمنة على السلطة بل سعت هذه الأخيرة على جعله وسيلة تنظيمية وسياسية لتوسيع قاعدتها الشعبية ومساعدتها للترويج لأعمالها، وهو ما تبين من خلال العلاقات الوطيدة التي تمتلكها عديد الجمعيات مع السلطات المحلية والتي تبرز أكثر بمناسبة محطات سياسية معينة كالانتخابات بل عملت السلطات إلى أكثر من ذلك بإضعاف مشاركة الجمعيات في اتخاذ القرارات أو المشاركة في الاجتماعات، وهي على علم بأن هذه الجمعيات لن تبادر بأي شيء ضد السلطة ما دام تمويلها يكون عن طريقها وهذا التمويل يشكل أكبر عائق للجمعيات في عملها.

الفرع الثاني: القطاع الخاص ودوره في الواقع التنموي المحلي بولاية المسيلة خلال سنوات 2010-2018.

إن التحول نحو اقتصاد السوق أعطى للقطاع الخاص أهمية كبيرة للمشاركة في التنمية المحلية والتنمية الوطنية في الجزائر، بما له من مزايا يقدمها في هذا المجال، ومن هذا المنطلق سعت الدولة الجزائرية إلى الاهتمام بهذا المجال، وترقيته وتوفير البيئة الملائمة له من أراضي وتشريعات قانونية لينمو ويتطور ليصبح شريكا فعالا في إحداث التنمية ويحقق الأهداف التي عجزت عن تحقيقها المؤسسات العمومية ومنها خلق تنمية محلية تضمن تنمية شاملة متوازنة بين مختلف الأقاليم الجغرافية.

1. واقع القطاع الخاص في ولاية المسيلة:

موقع القطاع الخاص في ولاية المسيلة جاء بشكل محتشم مسايرا للسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الدولة الجزائرية، من حيث مشكلة التعرف على نوعية المؤسسات وأصحابها، حيث البعض من الخواص في البداية وكنتيجة للتسهيلات المقدمة يجهلون نوع النشاط المقدم وكيفيات الاستثمار فيه، والكثير منهم لجأ إلى إنشاء أنواع جديدة من الاستثمارات البعيدة عن مجال تخصصه هدفاًللربح، ونقص الرقابة على نشاط الخواص بشكل إجمالي، ما أنعكس على جودة الخدمات المقدمة في بعض الأحيان، وقد عبر على هذا التطور زيادة تعداد المؤسسات الخاصة وانتشارها عبر تراب الولاية، بتنوع نشاطاتها في شكل مؤسسات مصغرة ومتوسطة.

ومن هذا المنطلق عملت السلطات المحلية لولاية المسيلة على فتح المجال للقطاع الخاص حيث بلغ عدد مؤسسات القطاع الخاص عند نهاية السداسي الأول من عام 2018 (صغيرة ومتوسطة) المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (**CNAS**) 10806 مؤسسة حيث توفر 30129 منصب عمل (أخذ بعين الاعتبار رؤساء المؤسسات المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (**CASNOS**).

إن ديناميكية وحركية المؤسسات الخاصة أدت إلى نمو خلال نهاية السداسي الأول 2018 يقدر بـ 420 مؤسسة.[1]

وفيما يلي توزيع المؤسسات الخاصة (مؤسسات صغيرة ومتوسطة) حسب بلديات ولاية المسيلة كما يلي:

جدول رقم (25): توزيع المؤسسات الخاصة (مؤسسات صغيرة ومتوسطة) حسب دوائر وبلديات الولاية.

الرقم	الدائرة	البلدية	عدد المؤسسات	عدد العمال
01	المسيلة	المسيلة	4098	12141
02	أولاد دراج	المعاضيد	299	1181
		أولاد دراج	378	929
		مطارفة	53	210
		أولاد عدي لقبالة	217	438
		السوامع	15	18
03	مقرة	مقرة	508	1449
		برهوم	370	732
		عين الخضراء	194	336
		بلعايبة	295	760
		الدهاهنة	18	45
04	عين الملح	بئر فصة	6	26
		عين فارس	8	23
		سيدي محمد	8	25
		عين الملح	128	320
		عين الريش	18	49
05	حمام الضلعة	حمام الضلعة	521	1987
		تارمونت	48	78
		ونوغة	122	280

(1) : بناء على معلومات مقدمة من طرف مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية المسيلة.

		أولاد منصور	46	147
06	بن سرور	بن سرور	108	244
		أولاد سليمان	6	14
		الزرزور	6	20
		محمد بوضياف	17	44
07	الشلال	الشلال	51	135
		أولاد ماضي	31	81
		المعاريف	48	126
		خطوطي سد الجير	24	85
08	بوسعادة	بوسعادة	1208	3719
		الهامل	46	122
		ولتام	6	16
09	سيدي عيسي	سيدي عيسي	622	1394
		بوطي سايح	12	30
		بني يلمان	63	245
10	الخبانة	الخبانة	16	44
		امسيف	110	128
		الحوامد	15	98
11	أولاد سيدي إبراهيم	أولاد سيدي براهيم	58	143
		بن زوه	13	44
12	سيدي عامر	سيدي عامر	72	193
		التامسة	13	51
13	عين الحجل	عين الحجل	254	523
		سيدي هجرس	31	63
14	أمجدل	مناعة	11	37
		امجدل	44	113
15	جبل مساعد	سليم	12	21
		جبل مساعد	31	89

المصدر: مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية المسيلة.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات الخاصة المسجلة على مستوى مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار في ولاية المسيلة خلال نهاية سنة 2017 تعاني من مشكلة اللاتوازن في التمركز حيث تواجدها بكبريات بلديات الولاية، وتسجل عاصمة الولاية (بلدية المسيلة) النسبة الكبيرة بمجموع 4098 مؤسسة ثم تليها بوسعادة بـ 1208 مؤسسة ثم تليها بلدية سيدي عيسى بـ 622، وحمام الضلعة بـ 521 مؤسسة، ثم مقرة بـ 508 مؤسسة وبعدها بلدية أولاد دراج بـ 378 مؤسسة، وبلدية برهوم بـ 370 مؤسسة، ثم تأتي بعدها بلديات (المعاضيد بلعايبة عين الحجل، أولاد عدي لقبالة) حيث يتراوح عدد المؤسسات بهم من 200 إلى 300 مؤسسة خاصة وتأتي بعدها باقي البلديات حيث يقل عدد المؤسسات فيها عن 200 مؤسسة فما أقل إلى أن نجد بلديات بها 6 مؤسسات كبلدية الزرزور، ولتام، سليمان ، بير الفضة.

إن هذا التوزيع تتحكم فيه الكثافة السكانية حيث نجد أن عدد البلديات التي تتمركز فيها كثافة سكانية كبيرة تحتل المكانة الأولى من حيث عدد المؤسسات الخاصة مقارنة بالبلديات التي فيها الكثافة السكانية قليلة هذا بالإضافة إلى التوجه الفلاحي والرعوي للسكان المحليين وقلة وعيهم للنشاطات الاقتصادية، بالإضافة إلى نقص المواد الأولية وبعدها عن الأسواق الكبرى وكذا عدم توفير المسؤولين المحليين مناطق نشاطات، حيث نجد منهم من قام بإنشاء مؤسسة خاصة في تراب بلدية أخرى بها منطقة نشاطات. وفيما يلي توزيع المؤسسات الخاصة حسب النشاطات الاقتصادية في ولاية المسيلة لسنتي 2016 و2017:

جدول رقم: (26) التوزيع وحركية المؤسسات الخاصة:

الرقم	القطاع	عدد المؤسسات 2016	عدد المؤسسات 2017	التطور
01	الفلاحة والصيد البحري	138	147	9
02	المياه والطاقة	1	1	0
03	المحروقات	2	2	0
04	المناجم والتنقيب	30	33	3
05	الصناعة المعدنية	20	21	1
06	مواد البناء سيراميك والزجاج	378	413	35
07	البناء والأشغال العمومية	3321	3402	81
08	كيمياء مطاط بلاستيك	13	14	1
09	الصناعات الغذائية	353	385	32
10	صناعة الألبسة والنسيج	60	75	15
11	صناعة الجلود والأحذية	6	6	0
12	صناعة الخشب والفلين	182	199	17
13	صناعة مختلفة	40	44	4
14	النقل والمواصلات	1027	1149	122
15	التجارة	1570	1774	204
16	الفندقة والمقاهي والمطاعم	511	554	43
17	الخدمات المقدمة للمؤسسات	1119	1166	47
18	مختلف الخدمات التجارية المقدمة للأفراد	759	866	107
19	المؤسسات المالية	21	26	5
20	الشؤون العقارية	1	1	0
	المجموع	9552	10278	726

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات الخاصة تشمل جميع القطاعات تقريبا وأن قطاع التجارة قد احتل المرتبة الأولى بالنسبة للنمو حيث سجل أعلى نسبة نمو من بين باقي القطاعات الأخرىوكانت نسبة النمو المسجلة 204 مؤسسة يليه قطاع النقل والمواصلات بـ 122 مؤسسة بينما سجل قطاع الفلاحة والصيد البحريnسبة نمو ضعيفة نسبيا قدرت بـ 9 مؤسسات فيما لم يسجل أي نمو في كل من قطاع المياه والطاقة، المحروقات، أعمال عقارية، صناعة الجلود.

وفيما يلي نبين أهم قطاعات النشاطات المهيمنة:

جدول رقم: (27) يوضح نشاطات القطاعات المهيمنة عليها مؤسسات القطاع الخاص:

الرقم	القطاع	عدد المؤسسات	%
01	البناء والأشغال	3402	33.10
02	التجارة	1774	17.26
03	الخدمات المقدمة للمؤسسات	1166	11.34
04	النقل والمواصلات	1149	11.18
05	مختلف الخدمات التجارية المقدمة للأفراد	866	8.43
06	الفندقة والمقاهي والمطاعم	554	5.39
07	مواد البناء، سيراميك والزجاج	413	4.02
08	الصناعات الغذائية	385	3.75
09	باقي القطاعات	569	5.54
المجموع		10278	100.00

المصدر: صندوق الضمان الاجتماعي، ولاية المسيلة، 2016-2017.

من خلال الجدول نجد استحواذ قطاع البناء والأشغال العمومية على النسبة الكبيرة من هذه المؤسسات حيث وصلت إلى 3402 مؤسسة أي بنسبة 33.10% من إجمالي المؤسسات وينتشر هذا القطاع على عدد كبير من بلديات الولاية وأغلبيته ينشط في الجهة الشرقية للولاية وجنوبها بالضبط في بوسعادة وهذا راجع لتوفر المواد الأولية والمواقع الاستخراجية كالرمل، والحصى

بأنواعه ومادة الجبس وغيرها، إضافة إلى دخول الولاية في مشاريع كبرى كالتوسع العمراني، وشق الطرقات والتوجه نحو تنمية المناطق الريفية بفضل المبالغ التي خصصت في إطار البرامج القطاعية غير الممركزة والمخطط البلدي للتنمية والتي كان لها الأثر الكبير في خلق حركية وديناميكية كبيرة في الولاية، أما في المرتبة الثانية نجد قطاع التجارة بـ 1774 مؤسسة أي بنسبة 17.26% وقد ساعده ذلك موقع الولاية التي تعتبر منطقة عبور للشرق والغرب والشمال والجنوب مما خلق مبادلات تجارية كبيرة مع الولايات، ثم تأتي قطاع الخدمات المقدمة للمؤسسات بـ 1166 مؤسسة بنسبة 11.34% لتغطية التكامل بين القطاعات والمؤسسات والنقص في الخدمات المقدمة من طرف القطاع العام ثم يليه في المرتبة الرابعة قطاع النقل والمواصلات بـ 1149 مؤسسة وبنسبة 11.18%، ويرجع ذلك لشساعة الولاية أي تدخل قطاع النقل والموصلات للعمل على التقليل من حدة عدم وجود النقل والمواصلات ثم يليها قطاع مختلف الخدمات التجارية المقدمة للأفراد بـ 866 مؤسسة بنسبة 8.43% أما باقي القطاعات تتراوح بين 554 و 385 مؤسسة أي ما بين (5.39، 375)%،وهي تعتبر نسب ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى والتي يتواجد فيها قطاع الصناعات الغذائية الذي لم يرق إلى المستوى المطلوب رغم وجود إمكانيات كبيرة في المجال الفلاحي والتي تساعده على الصناعات التحويلية، وسنبين في الجدول الآتي الحركية السنوية للمؤسسات الخاصة حسب فئة الأجراء.

الجدول رقم (28): الحركية السنوية للمؤسسات الخاصة حسب فئة الأجراء.

قطاع النشاط/ الصنف	من 1 إلى 9	من 10 إلى49	من 50 إلى 250	المجموع
الفلاحة والصيد البحري	141	3	3	147
المياه والطاقة	1	0	0	1
المحروقات	1	1	0	2
المناجم والتنقيب	26	6	1	33
الصناعة المعدنية	19	2	0	21
مواد البناء سيراميك والزجاج	377	31	5	413
البناء والأشغال العمومية	3235	156	11	3402
كيمياء مطاط بلاستيك	13	1	0	14
الصناعات الغذائية	362	21	2	385
صناعة الألبسة والنسيج	73	2	0	75
صناعة الجلود والأحذية	6	0	0	6
صناعة الخشب والفلين	196	3	0	199
صناعة مختلفة	41	2	1	44
النقل والمواصلات	1127	21	1	1149
التجارة	1726	45	3	1774
الفندقة والمقاهي والمطاعم	530	20	4	554
الخدمات المقدمة للمؤسسات	1120	40	6	1166
مختلف الخدمات التجارية المقدمة للأفراد	857	8	1	866
المؤسسات المالية	26	0	0	26
الشؤون العقارية	1	0	0	1
المجموع	9878	362	38	10278

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المسيلة، 2016-2017

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المؤسسات المصغرة تمثل الأغلبية وذلك بـ 9878 مؤسسة خاصة، أي بنسبة 96.10% أي بعدد عمال يتراوح بين 1 إلى 9 عامل، ثم تليها المؤسسات الصغيرة وذلك بـ 362 مؤسسة خاصة، أي بنسبة 3.53% أي بعدد عمال يتراوح من 10 إلى 49 عامل، ثم أخيرا المؤسسات المتوسطة بـ 38 مؤسسة أي بنسبة 0.37% أي بعدد عمال يتراوح بين 50 إلى 250 عامل وفيما يلي تطور مؤسسات القطاع الخاص مقارنة بمؤسسات القطاع العام في ولاية المسيلة.

جدول رقم (29): تطور مؤسسات القطاع مقارنة بمؤسسات القطاع العام خلال فترة 2010-2018 في ولاية المسيلة.

طبيعة المؤسسات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤسسات الخاصة	4677	5141	5630	6298	7368	8575	9552	10278	10806
المؤسسات العامة	96	97	100	106	106	107	108	108	108

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات مقدمة من مديرية الصناعة لولاية الصناعة والمناجم

من خلال الجدول نلاحظ أن مؤسسات القطاع الخاص في تزايد عددي مستمر خلال فترة 2010-2018، أي من 4677 مؤسسة سنة 2010 إلى 100 مؤسسة سنة 2018، بتطور قدر بـ 6129 مؤسسة.

ونلاحظ أن الزيادة من سنة 2010 إلى سنة 2012 تقدر بأكثر من 600 مؤسسة أما من سنة 2001 إلى سنة 2016 فتقدر الزيادة بأكثر من 1000 مؤسسة وهذا راجع للتشجيع الكبير والتسهيلات سواء من ناحية التمويل أو إنشاء المناطق الصناعية التي وضعتها الدولة الجزائرية لإنشاء المشاريع ولكن من سنة 2016 إلى سنة 2018 نلاحظ أن الزيادة بدأت في التناقص أي بحوالي 600 مؤسسة وهذا راجع إلى توقيف عدة نشاطات عن الممارسة كالنقل وغيرها.

مقارنة بذلك نجد أن مؤسسات القطاع العام قد تحول خلال هذه السنوات من 96 مؤسسة إلى 108 أي بزيادة 12 مؤسسة أي بزيادة تقريبية1 مؤسسة كل عام يقابله القطاع الخاص بزيادة 6129مؤسسة، ويرجع نمو مؤسسات القطاع الخاص مقارنة بمؤسسات القطاع العام إلى توجه الدولة نحو اقتصاد السوق وخوصصة المؤسسات العامة والتسهيلات في إجراءات الحصول على القروض وإنشاء مؤسسات وهذا عن طريق إنشاء عدة صناديق للتمويل إضافة إلى هيئات للمساعدة على الإنشاء مثل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب **ENSEG**، مديرية الصناعة والمناجم، الوكالة الوطنية لضمان القرض المصغر، مراكز التكوين، صندوق قروض الاستثمار **CGCI**، صندوق رأس المال المخاطر بهدف تسهيل حصول الشباب على القروض، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة **FGAR** الذي يهدف إلى ضمان قروض الاستثمارات الموجهة للمؤسسات الصغيرة.

فبالنسبة للهيئت التي ذكرناها والتي تقدم الدعم لمؤسسات القطاع الخاص نجد كما ذكرنا سابقا الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب **ENSEG** حيث نجد أن المشاريع الممولة من طرف الوكالة وصلت في 2019/1/31 إلى 6169 مؤسسة خاصة تشغل من خلالها 13580 عامل والتي كانت نشاطاتها في القطاعات كالتالي في قطاع الخدمات 3424 مؤسسة وفي قطاع الصناعات التقليدية والحرف 2695 مؤسسة، وفي قطاع الفلاحة والزراعة 4105 مؤسسة، وفي قطاع الأشغال العمومية 593 مؤسسة وقطاع النقل (المسافرين، البضائع، التبريد) بـ 742 مؤسسة والباقي تتقاسمه القطاعات المتبقية[1].[2*]

أما بالنسبة لمديرية الصناعة والمناجم أعدت برنامجا لسنة 2017-2018 يهدف بالأساس إلى تطوير قطاعة الصناعة بولاية المسيلة وذلك من خلال:

- تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى تعداد يقدر بـ 800 مؤسسة في برنامج

(1) مقابلة مع مالكي الطيب، مدير الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب لولاية المسيلة، يوم 11 فيفري 2019 من 10.00 إلى 10.45 سا.

(*) في هذا الإطار نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشغل حوالي 15416 عامل، وفي إطار الاستثمار نجد ثلاث مؤسسات خاصة منها مؤسسة " حضنة حليب " ومؤسسة " القال" ومؤسسة " لفارج " وهي كبرى المؤسسات على مستوى ولاية المسيلة.

سنة 2017 من خلال استقبال وتوجيه حاملي المشاريع وأصحاب المؤسسات لرفع معدل المؤسسات بولاية المسيلة.

- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الأهداف المسطرة في هذا البرنامج هو بلوغ عدد المؤسسات المنخرطة في البرنامج إلى 170 مؤسسة ولتحقيق ذلك تسعى المديرية إلى إقامة أيام إعلامية ودراسية وكذا برمجة حصص إذاعية من أجل التحسيس بأهمية البرنامج.

وقد سطرت مديرية الصناعة والمناجم لسنة 2017 عدة صالونات متمثلة فيما يلي:

- صالون الاستثمار 2017.
- ورشات عمل حول:

- الجائزة الوطنية للابتكار طبعة 2017.
- الجائزة الجزائرية للجودة لسنة 2017.
- تنظيم بعض شعب النشاطات المهيمنة في الولاية.
- الاهتمام بالجانب الإعلامي في مختلف التظاهرات والنشاطات التي تقوم بها المديرية من خلال الدعوات الموجهة للجهات الإعلامية لتغطية هذه التظاهرات.

وقد عملت مديرية الصناعة والمناجم على برنامج عمل:

- **برامج إنشاء مخصصة للانطلاق:**

- إنشاء مناطق نشاطات جديدة على مستوى الولاية (مطارفة، بوسعادة، برهوم، سيدي هجرس، أولاد دراج).
- اقتراح دراسة وتأهيل وتطوير الحضائر الصناعية (مسيلة، أولاد منصور، بوسعادة، برهوم).
- اقتراح تسجيل مشروعي مركز التسهيل ومشتلة المؤسسات على مستوى الولاية.[1]
- اقتراح تجهيز مقر فرع الديوان الوطني للقياسة القانونية.

(1) تقرير عام، عن النشاط والمنشآت الصناعية، مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة، 2019.

- **البرامج المستلمة:**

- مشروع إعادة تأهيل منطقة النشاط بعين الحجل.
- مشروع إعادة تأهيل منطقتي النشاطات بوسعادة وعين الحجل.
- مشروع إعادة تأهيل وتطوير 04 مناطق للنشاطات (أولاد سيدي إبراهيم، بلعايبة، خطوطي سيد الجير، مقرة).

ومن خلال هذا الواقع للقطاع الخاص وإبراز أهميته على الصعيد المحلي في تحقيق التنمية المحلية سنقف على دوره ومساهمته في هذه العملية.

2. مساهمته القطاع الخاص في التنمية المحلية بولاية المسيلة سنوات 2010-2018.

نظرا للأهمية الكبيرة للقطاع الخاص والدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية المحلية عن طريق خلق حركية وديناميكية كبيرة على المستوى المحلي في خلق مناصب الشغل وتحقيق إيرادات جبائية معتبرة تستثمر في مجال التنمية المحلية مما ينعكس على الحالة المعيشية للمواطن، ويمكن إبراز مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية في ولاية المسيلة من خلال ما يلي:

أ- مساهمة القطاع الخاص في الإيرادات المحلية:

إن مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية يظهر من خلال العوائد الجبائية التي تتحصل عليها الجماعات المحلية والتي تتمثل في الرسوم والضرائب، وهي بمثابة المؤشر الاقتصادي، والتي يتم من خلالها الحكم على مدى مساهمة القطاع الخاص الحقيقية، وبحكم العدد الهائل للمؤسسات الخاصة التي تنشط في ولاية المسيلة والتي تقدر بـ 10806 إلا أن أغلبيتها تتكون من المؤسسات المصغرة بنسبة 96.10% التي رأس مالها صغير مقابل المؤسسات المتوسطة والتي تكون عائداتها كبيرة. وتتمثل أهم الضرائب والرسوم الأساسية التي تقتطع من رقم أعمال كل مؤسسة حيث تكون حصة البلديات من الموارد الجبائية كما يلي:

1- **TAP** الرسم على النشاط المهني 65%.

2- **TVA**الرسم على القيمة المضافة 10%.

3- **TFV** الضريبة الجزافية الوحيدة 40%.

4- **IEV** (الدنيا) الضريبة الجزافية الوحيدة 100%.

5- **IATF** الرسم التطهيري ، الرسم العقاري 100%.

6- **IRGF** الضريبة العقارية 50%.

- حصة الولاية من الموارد الجبائية.

1. **TAP** الرسم على النشاط المهني 66%.
2. **TFV** الضريبة الجزافية الوحيدة 5%.
3. الضرائب القديمة غير المحصلة قبل إصلاحات 1992 15%[1]والجدول التالي يبين لنا تطور الإيرادات الجبائية المحصلة من طرف مديرية مصالح الضرائب وتطور المبلغ المحول لفائدة الولاية.

الجدول رقم (30): تطور الإيرادات الجبائية لولاية المسيلة للفترة 2010-2018.

السنوات	الإيرادات المحصلة من طرف مصالح الضرائب (دج)	المبلغ المحول لفائدة الولاية (دج)
2010	8153000000	610000000
2011	9797000000	623000000
2012	11335000000	632000000
2013	10862000000	575000000
2014	12660000000	880000000
2015	13302329000	848000000
2016	14492054000	1000000000
2017	15279873000	879000000
2018	14507942000	882000000

المصدر: مديرية الضرائب لولاية المسيلة

تجدر الإشارة هنا أن الشركات الخاصة الكبرى التي يتجاوز رقم أعمالها

(1) مقابلة مع رباطي زهير (مفتش رئيسي): رئيس مكتب القيد وأشغاله مديرية الضرائب لولاية المسيلة، يوم2019/1/15 الساعة 14:00- 14:45.

2000000000(دج) تحولت إلى مديرية المؤسسات الكبرى على مستوى العاصمة بحيث إيراداتها الجبائية لا تحصلها مديرية الضرائب لولاية المسيلة وهي 6 شركات منها شركة حضنة حليب شركة ألقال، شركة لفارج ...الخ.[1]

من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى الإيرادات الجبائية المحولة لفائدة الولاية في تطور مستمر طوال السنوات 2010-2011، 2012، ثم تراجعت سنة 2013 حيث بلغت 575000000 دج ولكن مع سنوات 2014 و 2015 زادت الإيرادات الجبائية حتى وصلت إلى أعلى مستوى سنة 2016 حيث بلغت 1 مليار دج ثم استقرت بقيمة 8 مليار دج في السنتين الأخيرتين وسبب هذا التراجع عن إيرادات 2016 هو كما ذكرنا سابقا أن الشركات الخاصة الكبرى تحولت إيراداتها الجبائية إلى المستوى المركزي، ونستنتج من هذا أن الإيرادات الجبائية في تطور متزايد وهذا التطور مرتبط بتطور عدد مؤسسات القطاع الخاص، مما يشير إلى أن هناك العديد من مؤسسات القطاع الخاص مستفيدة من دعم الدولة عن طريق الإعفاءات الجبائية في السنوات الثلاثة الأولى وبالتالي نتصور أنه عند اكتمال مدة الإعفاء فإن حصيلة الإيرادات الجبائية تكون بمبالغ أكثر خلال السنوات القادمة.

ب- مساهمته القطاع الخاص في التشغيل بولاية المسيلة.

إن الضامن الوحيد لتوفير مناصب العمل هو عدد المؤسسات القطاع الخاص فكلما كانت موجودة وناشطة قللت من نسبة البطالة وبالتالي تحسين الظروف المعيشية للمواطن، وقد ساهم القطاع الخاص في ولاية المسيلة في إيجاد مناصب شغل، حيث سجلت ولاية المسيلة 21041 عامل خلال سنة 2010 في مؤسسات القطاع الخاص وأرتفع هذا العدد سنة 2013 ليصل إلى 26759 عامل وهذا يتماشى مع زيادة عدد مؤسسات القطاع الخاص، وبالتالي يعكس نجاعة القطاع الخاص في امتصاص البطالة، ودوره في تحقيق التنمية المحلية بينما سجلت ولاية المسيلة انخفاضا يقارب 4272 منصب عمل بالرغم من زيادة عدد مؤسسات القطاع الخاص في الولاية وهذا راجع إلى انسحاب المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي تراوحت من 10 إلى 250 عامل واستبدالها بالمؤسسات المصغرة التي توفر من 1 إلى 9 منصب عمل، حيث أن العمال الذين

(1) مقابلة مع سعيد وقاف، مدير فرعي للتحصيل، مديرية الضرائب لولاية المسيلة، يوم 2019/1/29، الساعة 13:30-14:30

يعملون في المؤسسات المتوسطة والصغيرة انسحبوا منها طالبين من أصحابها شطبهم من العمل لديهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء **CNAS** وهذا من أجل حصولهم على شهادة عدم الانتساب لوضعها في ملفاتهم المقدمة لدى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، هذه الأخيرة التي عرفت نشاطا كبيرة في سنوات 2013 و 2014[1]، والتي وصلت نسبتها في 2018 إلى 96.10% من مجموع مؤسسات القطاع الخاص التي ساهمت في سنة 2017 بتشغيل 28996 عاملا، ووصلت مساهمتها في سنة 2018 في مجال التشغيل إلى 30129 منصب عمل.

إن القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا في توفير مناصب العمل، في مجال النهوض بقطاع الشباب والمستثمرين بشكل عام، حيث نجد أنه كلما زادت عدد مؤسسات القطاع الخاص كلما زاد مساهمتها في عدد مناصب الشغل، ومنها التقليل من نسبة البطالة وتحقيق التنمية المحلية المرجوة التي هدفها تحسين الظروف الاجتماعية للمواطن المسيلي، لكن بالرغم من ذلك لا تزال النتائج المرجوة بعيدة المنال خاصة في خلق فرص الاستثمار الحقيقية، وفتح شراكة واعدة للمستثمر المحلي وتمكينه من صناعة القرار الاقتصادي والمشاركة في رسم توجهات الولاية بشكل عام.

ج- مساهمة القطاع الخاص في تدعيم الصناعات التقليدية.

الصناعة التقليدية فن حرفي يصنف ضمن الفنون الثقافية الشعبية، حيث أن هذه الصناعة تستطيع تقديم قيمة مضافة إلى الاقتصاد المحلي، ولقد استثمر فيها القطاع الخاص في ولاية المسيلة وأعطاها دعما قويا، يتواجد 20 مؤسسة خاصة منها 75 مؤسسة تنشط في مجال صناعة الألبسة والنسيج، و6 مؤسسات تنشط في مجال صناعة الجلود والأحذية، و 19 مؤسسة تنشط في مجال صناعة الخشب والفلين، وتلعب هذه المؤسسات دورا مهما في الحفاظ على التراث المادي والحفاظ على الخصوصية الثقافية للمنطقة وتحقيق تنمية محلية، لأن هذا النشاط لا يشكل أي مخاطر على البيئة ولا تتطلب موارد كبيرة (مالية وأولية) إلا أن هذه المهن تحتاج إلى الخبرة والإتقان، والدعم وحسب تصريحات الوزيرة المنتدبة المكلفة بالصناعات التقليدية فإنها ساهمت بـ

(1) تقرير عن مديرية الصناعة والمناجم، حجم النشاطات (2013-2014) لولاية المسيلة، 2019.

230 مليار دج في الاقتصاد الوطني سنة 2015.[1]

د- مساهمة القطاع الخاص في السياحة:

إن الاقتصاد التشاركي السياحي يعمل على تجسيد ثقافة جديدة تتمثل في أن الوعاء الذي يضمن انبعاث الآلاف من المبادرات المحلية للإنتاج والتسويق والاستهلاك والادخار، حيث لا يهدف إلى خلق القيمة الاقتصادية المضافة فحسب بل ربطها بخلق قيمة اجتماعية مضافة أيضا كواحدة من الأهداف الرئيسية.[2]

تمتلك ولاية المسيلة مؤهلات سياحية متنوعة تؤهلها لأن تصبح قطبا سياحيا بامتياز ساعدها في ذلك الامتداد الجغرافي والطبيعي والإرث الحضاري والثقافي والتراث القائم عموما على الكرم والترحيب بالضيف، وتوفرها على مناطق طبيعية وأثرية، سهلت للقطاع الخاص خلق جو سياحي حيث سجلت الولاية وجود أكثر من 554 مؤسسة ناشطة في قطاع الخدمات من فنادق ومقاهي ومطاعم فبالنسبة للفنادق تتوفر الولاية على 13 فندق و4 مراقد بطاقة إيواء تقدر بـ 212 من بينها فندق القلعة (3 نجوم) وفندق كردادة (4 نجوم).[3]

عملت مؤسسات القطاع الخاص التي تنشط في قطاع السياحة على رفع العوائد المالية للمنطقة من خلال الضرائب والرسوم التي توفرها للولاية لاستثمارها في مشاريع تنموية محلية مع هذا نجد أن قطاع السياحة في الولاية لم يستغل استغلالا كاملا حيث نجد مثلا منطقة جبل أمساعد التي تتوفر على مؤهلات جيدة لاستقطاب الزوار ومنطقة قمرة بعين الريش التي بها شلالات مائية وتمتاز بثلاث مناخات[4]، ومنطقة العرائس في بلدية بن سرور ومنطقة القاهرة في بلدية محمد بوضياف وبالتالي نجد أن مساهمة القطاع الخاص في القطاع السياحي محدودة بسبب

(1) الأخضر غربي، الصالح بزة، **تحليل أهمية مشاركة المجتمع المدني في تنشيط التنمية المحلية المستدامة بالجزائر (دراسة وصفية في ولاية المسيلة)**، مجلة الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، العدد 13، ديسمبر 2017، ص 113.

(2) نفس المرجع، ص86.

(3) تقرير عن مديرية الثقافة والسياحة، المؤهلات السياحية لولاية المسيلة 2017، ولاية المسيلة 2018.

(4) قارة مبروك بن صالح، ولاية المسيلة حضارة، أصالة، ثقافة، مرجع سبق ذكره، ص73،74.

إهمال السلطات المحلية لهذا القطاع وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيه.

هـ-مساهمة القطاع الخاص في تفعيل القطاع الفلاحي.

تعد المسيلة ولاية فلاحية بامتياز كما ذكرنا سابقا، وتعتبر السلطات المحلية القطاع الفلاحي قطاع استراتيجي ويلعب دورا هاما في التنمية المحلية لذا استفاد من دعم مختلف البرامج التنموية وإنشاء محيطات فلاحية 29 محيط بمساحة 21503 هكتار، مع شق مسالك فلاحية والتزويد بالكهرباء الفلاحية ..الخ ، وفتح الباب أمام القطاع الخاص وتشجيعه للاستثمار فيه وقد وصل عدد المستثمرات الفلاحية بالولاية إلى 35200 مستثمرة فلاحية، بها حجم اليد العاملة المستعملة في الميدان الزراعي 75000 عامل منها 25000 عامل دائم، احتلت الولاية المرتبة 20 على المستوى الوطني بقيمة إنتاج تقدر ب 66.6 مليار دج.

إن مساهمة القطاع الفلاحي معتبرة وتبرز من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي واستخدام منتجاته في الصناعات الغذائية وبدلا من استيرادها، ففي مجال الحبوب وصل إنتاجه 460.870 قنطار سنة 2018 والتي تستعمل في بعض المنتجات الغذائية أين نجد 385 مؤسسة تعمل في هذا المجال عن طريق التكامل مع القطاعات الأخرى ووصل إنتاجه في الخضروات 2512000 قنطار تصدر إلى ولايات أخرى مما يخلق حركة وديناميكية تجارية كبيرة في الولاية مع مساهمته في الإنتاج الحيواني حيث يتم تحويل الحليب إلى أجبان ومشتقاته، إلى جانب الصوف والجلود في الصناعات التقليدية وتوفير اللحوم الحمراء والبيضاء بدلا من البحث عنها خارج الولاية أو حتى خارج الوطن.

و- مساهمة القطاع الخاص في مجالات أخرى بولاية لمسيلة.

إضافة إلى المساهمات التي ذكرت فإن القطاع الخاص له مساهمات في خلق التكامل الصناعي، حيث نجد أكثر من 1166 مؤسسة تعمل على الخدمات المقدمة للمؤسسات بالإضافة إلى 866 مؤسسة تعمل في مختلف الخدمات التجارية المقدمة للأفراد، إضافة إلى 33 مؤسسة تنشط في مجال المناجم والتنقيب و21 مؤسسة تنشط في مجال الصناعة المعدنية، و 14 مؤسسة

تنشط في كيمياء مطاط بلاستيك إلا أن قلة اتجاه الأفراد لإنشاء مثل هذه المؤسسات وعدم توازن المناطق الصناعية عبر تراب الولاية كان من الأسباب لانخفاض عدد هذه المؤسسات، وبالتبعية انخفاض مجال مساهمتها في التنمية المحلية.

بالنسبة لمجال الخدمات المحلية فإن مؤسسات القطاع الخاص تلعب دورا كبيرا حيث أنها في قطاع النقل والمواصلات نجد أكثر من 1149 مؤسسة توفر خدمات معتبرة للمواطن على الخصوص وفي التنمية المحلية على العموم، إضافة إلى مؤسسات القطاع الخاص التي تنشط في مجال البناء والأشغال العمومية 3402 مؤسسة والتي ساهمت في مرحلة التوسع العمراني الكبير الذي شهدته الولاية إضافة إلى المبالغ المالية التي تقتطفها مديرية الضرائب كالجباية والرسوم من هذه المؤسسات.

مما سبق نجد أن مساهمة القطاع الخاص في الإيرادات والتشغيل والفلاحة والصحة والتعليم....إلخ بولاية المسيلة مازال لم يرق إلى المستوى المطلوب منه رغم ما تمتلكه الولاية من مؤهلات كبيرة تؤهلها إلى أن تكون قطبا استثماريا هاما، فواقع المنتجين الخواص في ولاية المسيلة لا يواكب التحفيزات والضمانات الواردة في خطاب السلطات والهادفة في أصلها إلى جلب وتوجيه رأس المال الخاص نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة كالقطاع الفلاحي الذي رغم سيطرة القطاع الخاص فيه إلا ان مساهمته في المجهود التنموي تبق ضعيفة، حيث أنه لا يزال يتشكل أساسا من مؤسسات عائلية صغيرة الحجم تعاني من ضعف رأس المال المستثمر فيه وقلة المؤهلات الفنية ويرجع ذلك إلى ضعف مناخ الاستثمار وكثرة التحديات التي تواجه القطاع الخاص والتخوف من طرف السلطات من اكتساب الخواص قوة اقتصادية تمكنهم من مراكز القرار، وهو ما يعني أن تكون هناك رؤية واضحة تبني عليها خطة إستراتيجية وبرنامج عمل يعمل على تحقيق التنسيق والتكامل بين السلطة والقطاع الخاص لتحديد الأدوار في إطار الشراكة للوصول إلى الهدف المنشود وهو تحقيق التنمية المحلية.

المبحث الثالث: سبل تفعيل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية بولاية المسيلة

وصلت الشراكات بين الجماعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص إلى تبني وتنفيذ العديد من المشاريع التنموية في إطار التعاون المشترك بين هذه الأطراف والتي كان لها دعم ومساهمة في تنمية المجتمع المحلي المسيلي، إلا أن هناك مجموعة من العقبات تقف دون إحلال هذه الفكرة وتطويرها وتعميمها واستمراريتها على كل المستويات، وجب علينا التطرق لها لفهمها وتذليلها وصولا إلى سبل التفعيل.

وهذه العوائق أو التحديات تختلف من مستوى إلى آخر ومن فاعل إلى آخر، بحيث لمسنا أنها ليست بنفس الدرجة ونفس الحدة.

المطلب الأول: عوائق تواجه المجتمع المدني والقطاع الخاص في ولاية المسيلة

1- على المستوى التنظيمي:

- إن واقع الجماعات المحلية في ظل العملية التشاركية والذي يتميز بالاحتكار والتقوقع وعدم وجود المبادرة، راجع إلى اعتبار الجماعات المحلية أن القوى المجتمعية (مجتمع مدني قطاع خاص) غير قادرة وغير جاهزة لتقاسم أدوار الشراكة معهما، نظرا لقلة الوعي وحداثة تجربة تنظيمات المجتمع المدني، وقطاع خاص ضعيف نظرته مبنية على مبدأ الربحية.
- إشكالية مبدأ تأهيل العنصر البشري المنتخب لتسيير الشأن المحلي وفق فكرة الشراكة، وعدم القدرة والمبادرة في الأخذ بالفكرة وطرحها على الواقع، فمعظم أعضاء المجالس المحلية أُميُّون أو شبه أميين، لذا وجب تحديد المستوى للمنتخبين أثناء الترشح مع تكوينات دورية بطرق التسيير ووضع استراتيجيات ناجحة تمكنهم من اقتراح مشاريع فعالة وفق مبدأ التشاركية تجعل من الجماعة المحلية قاطرة حقيقة للتنمية.
- الرقابة على المجلس الشعبي البلدي (كهيئة) والتي تكون كل قراراتها خاضعة إلى سلطة الوالي والذي يحق له إلغاء أي قرار بلدي مما يؤدي إلى عدم ثقة الفواعل في القيام بالعمل وإهدار

الوقت وكل قراراتهم تستدعي مصادقة الوالي بالرفض أو القبول.

- رغم الدعم الكبير من طرف السلطات المركزية لموضوع الشراكة سواء عن طريق القوانين أو الحوافز، إلا أن الأخيرة ما زالت ضعيفة لتشجيع القطاع الخاص لخوض غمار هذه التجربة فضلا عن ضعف إن لم نقل انعدام التشريعات والقوانين اللازمة لتسهيل الدخول في شراكات متشابهة مع منظمات المجتمع المدني (الدخول في مشاريع استثمارية تجارية ربحية).
- الخصوصية الفردية لإدارة الهيئات المحلية من طرف رؤساء المجالس المحلية تجعل العلاقة بين الهيئات والمجالس المحلية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ضعيفة إلى حد أن القطاع الخاص والمجتمع المدني يعتقدان أن هيئات المجالس المحلية ترغب في إدارة مشاريعها بشكل فردي وبدون شركاء.
- نقص الإمكانيات المادية والمعنوية لدى الهيئات المحلية التي تؤهلها إلى الخوض في عملية الشراكة وتشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني إلى الولوج وفهم هذه العملية فهما صحيحا.
- إن عملية إنزال صنع القرار المحلي إلى المستوى المحلي وإقرار مجموعة من القوانين والتنظيمات للجماعات الإقليمية- البلدية-والولاية- لإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في تسيير الشأن المحلي لم يسلم هو الآخر من نقص كبير في تطبيق مبدأ التشارك الذي تقره جملة التنظيمات الخاصة بالبلدية والولاية، باعتبار غموض طرق وآليات التطبيق كون أن الولاية والبلدية كجماعات محلية تقوم بتنفيذ المخطط الوطني وإعداد وتنفيذ سياسات تنسجم والمخطط الوطني الذي ترسمه الدولة دون الأخذ بعين الاعتبار الفواعل الأخرى.[1]

2- على مستوى علاقة المجتمع المدني بالإدارة المحلية:

- العلاقة بين الدولة والفواعل الأخرى تبقى تتميز بالهيمنة الواضحة كتسليط القيود على تحركات وعمل منظمات المجتمع المدني وتدخلها في شؤون النقابات المهنية قصد الحد من نشاطها السياسي، والتقليص من تأثير بعض القوى السياسية، كما تتضح أيضا هذه الهيمنة من خلال القيود المفروضة على تأسيس الجمعيات أو تحديد مجال عملها أو عن طريق تمويلها، إلى جانب اختلاف درجات التعاون بينهما وبين الفواعل الأخرىباختلاف نوعها ومجالات نشاطها

(1) عمر طيب بوجلال، **إدماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية**، مرجع سبق ذكره، ص144.

فالتعاون يزيد كلما زادت درجة مساندتها ويزداد التباعد كلما قلت هذه المساندة أو كان هذا الفاعل غير الدولة معارض لها.[1]

- تعرف تنظيمات المجتمع المدني مظاهر سلبية منعتها من قيامها بدورها كفاعل في التنمية المحلية كضعف تأهيل وتأطير أعضائها وانفراد قياداتها في التسيير دون الرجوع إلى القاعدة الشيء الذي ساهم في تواجد صراعات داخلية والاتجاه نحو نمط التسيير البيروقراطي.
- ضعف الموارد المادية لتنظيمات المجتمع المدني والتي تعتمد أغلبها على منح تقدمها لها الدولة ضعف من استقلاليتها وجعلها تابعة لها الشيء الذي لم يتركها تنفرد بدورها الحقيقي كقوة مضادة تقوم بأعمالها المنوطة بها في تحقيق التنمية المحلية، ضف إلى ذلك الولاءات الحزبية حيث نجد بعض تنظيمات المجتمع المدني ترتبط ارتباطا كاملا بالأحزاب السياسية حتى تكون لها سندا في ممارسة نشاطها بالإضافة إلى الرقابة الشديدة عليها من السلطة رغم حرية وسهولة إنشاء الجمعيات إلا أنها تكبل من جهة أخرى بقيود قانونية وأخرى أمنية تعيق قدرة الابتكار والمشاركة لديها.[2]
- منظمات المجتمع المدني في الولاية يتجه عملها نحو العمل الخيري وفي حقيقة الحال هو خصوصية لكل منظمات المجتمع العربي، في حين أن عمل هذه المنظمات في المجتمعات المتقدمة يتجه نحو العمل التنموي وهذا يستدعى إعادة النظر في منظومة البرامج التي تقدمها منظمات المجتمع المدني في الولاية وتكييفها مع فكرة العمل التنموي.
- الثقافة السياسية للسلطات المحلية تجعلها ترى ان وجود مجتمع مدني قوي هو تهديد لاستقرارها فلهذا تعمل على تهميشه في المشاركة في العملية التنموية.

3- عوائق وتحديات القطاع الخاص:

- تخاذل السلطات المحلية في البلديات ذات الكثافة السكانية القليلة خاصة في جنوب الولاية أين يسود قطاع الفلاحة في مجال القيام بدراسات لإقامة تجمعات صناعية وخدمية والبنى التحتية التي تتطلبها هذه المشروعات.

---

(1) مليكة فريمش، **دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص407.

(2) محمد الطاهر عزيز، **آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، ص48.

- غياب التكامل بين القطاعات الصناعية حيث نجد مثلا أن على مستوى ولاية المسيلة كمية الإنتاج من الجزر قدرت بأكثر من 800.000 طن سنة 2018، [1]ولكن غياب المؤسسات الناشطة في مجال الصناعة الغذائية التحويلية في الولاية هو الذي يقلل في السنوات القادمة من كمية الجزر لتخوف الفلاح من تلف هذا المنتوج ومن الدور الذي يمكن ان تلعبه مؤسسات الصناعة الغذائية التحويلية في التنمية المحلية بالولاية.
- بعد الولاية عن نقاط التموين والمتمثلة في الموانئ المتواجدة في شمال الجزائر ودول الجوار كتونس مثلا يرفع من تكاليف نقل المواد الأولية إلى مراكز نشاط المؤسسات الخاصة المتواجدة بالولاية، الشيء الذي يحتم على المؤسسات مضاعفة الكميات الواجب شرائها للتقليل من المصاريف والجهد والوقت بزيادة مبالغ مالية كان من الممكن استغلالها في تطوير إنتاجها ومضاعفته أو استثمارها في مشاريع أخرى.
- الضبابية في المعلومات لأصحاب مؤسسات القطاع الخاص الناتج عن غياب التنسيق بينها وبين الإدارات في كيفية تسيير الشأن الداخلي للمؤسسة والشأن الخارجي المتمثل في الإدارات التابعة لنشاط هذه المؤسسات، ومعرفة الصعوبات التي تواجهها واقتراح الحلول عليها.
- الإجراءات البيروقراطية التي يتلقاها المستثمر أثناء إنشاء الملف والمدة الطويلة التي يأخذها من الزمن.
- تتكبد المؤسسات الخاصة مبالغ مالية كبيرة إثر عملية التسويق لمنتوجاتها جراء ضيق السوق المحلية.
- غياب نظرة عامة حول المناطق الصناعية لعدم وضع خريطة جغرافية تحدد المناطق وأهم المشروعات حسب المناطق.
- غياب الدورات التكوينية للمقبلين على إنشاء المؤسسات وتوجيههم بتحمل المسؤولية باعتبار أن هذا التوجه يعد توجها استراتيجيا يساهم في التنمية المحلية للولاية.

(1)الغرفة الفلاحية، تقرير حصيلة نشاط القطاع الفلاحي لسنة 2018، ولاية المسيلة.

المطلب الثاني: آليات الشراكة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية بولاية المسيلة

تجدر الإشارة إلى أن المجتمع المدني والقطاع الخاص ساهما في التنمية المحلية في الولاية مساهمة لم ترقى للمستوى المطلوب بالرغم من تحقيقها نسباً معقولة، ولهذا وجب على السلطات المحلية التعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وإشراكهم لإحداث تنمية حقيقة وتجعل لهم دورا سابقا لا تكميليا في معالجة قضايا التنمية المحلية وتسعى جاهدة لتوفير البيئة الحاضنة لنشاطاتهم وتفعيل دورهم من خلال ما يلي:

الفرع الأول: سبل تفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

لتفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية يجب توضيح مجموعة من السبل لتفعيل دوره نذكر منها:

- زيادة الثروة وتحسين الأوضاع بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة أنشطة تؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها مثل مشروعات الجمعيات التعاونية الإنتاجية والنشاط الذي تقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمشروعات الصغيرة ومشروعات التدريب المهني الذي تقوم به النقابات المهنية والعمالية،[1] وهذا من أجل التحرر من الموارد المالية التي تمنحها لها الدولة وبالتالي التحرر من التبعية لها.
- أن تتمتع منظمات المجتمع المدني بأهلية داخلية أي أن يكون الأعضاء ملتزمين بمبادئ حماية البيئة وأن يعمل على توفير الديمقراطية والمشاركة والاستقلالية عبر تمليك الأعضاء الرؤية التنموية وتمكينهم من توظيف الطاقات المتوفرة ميدانيا ودعم المبادرات الفردية والعاملة وتطوين قيادات جديدة.[2]
- حل معظم النزاعات الداخلية بين الأعضاء بوسائل ودية وتجميع المصالح من خلال بلورة

(1) بوشنيقر إيمان، رقامي محمد، **دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة جيل حقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، العدد02، يونيو2013، ص35.

(2) كامل مهنا، **بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية**، ملتقى من تنظيم الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، لبنان، 2006، ص16.

مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضائها كقضايا التنمية، وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية والمهنية والغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال.[1]

- اعتماد منظمات المجتمع المدني كقوة اقتراح ومشاركا حقيقا مع السلطات المحلية في التنمية بوضع آليات قانونية واضحة ومفهومة تسمح لمنظمات المجتمع المدني المساهمة في التخطيط والتقويم واقتراح القوانين وتحديد الأولويات التنموية على المستوى المحلي ومتابعة تنفيذها وبهذا تكون لها الفرصة كشريك في التنمية المحلية.

- ضرورة ترسيخ وإشاعة ثقافة العمل التطوعي ضمن مؤسسات المجتمع المدني وغرس قيم المشاركة والالتزام بالمحاسبة والشفافية ضمن العمل المؤسسي الذي يسمح بتحسين أداء أعضائها وفعاليتهم لتحقيق أهداف التنمية المحلية.

- تحسين وتثقيف المجتمع المحلي بما يتماشى والرؤية العامة للسلطات المحلية في إطار برنامج التنمية المحلية.

الفرع الثاني: سبل تفعيل الشراكة بين القطاع الخاص والإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية

من خلال إشراك القطاع الخاص في العملية التنموية في ولاية المسيلة واثبات مساهمته فيها وجب تفعيل دوره أكثر للوصول إلى الأهداف المرجوة من حلال ما يلي:

- تفعيل دور الهيئات التي خصصتها الدولة لدعم المؤسسات الخاصة لتأطيرها وتنظيمها في مجال العملية التنموية عبر وضع أساليب قانونية وتنظيمية ومالية لتوجيه وتحديد مجالات سبل دعمها، وقد قامت الدولة الجزائرية بإنشاء عدة هياكل وتنظيمات تسهر على تقديم المساعدات والدعم لهذه المؤسسات من أهمها:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **(ANDI)**
- الصندوق الوطني للاستثمار

(1) بوشنيقر إيمان، رقامي محمد، مرجع سابق، ص35.

- صندوق ضمان القروض **(FGAR)**
- صندوق ضمان القروض الاستثمار **(CGCI)**
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **(ANSEG)**
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة **(CNAC)**
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **(ANGEM)**
- القرض الإيجاري **(LCB)**

- الإشهار بالمنتجات المحلية للمؤسسات القطاع الخاص عبر أيام إعلامية في الإذاعة وأيام مفتوحة عبر تراب الولاية.

- تطوير نظام السوق المحلية لمساعدة مؤسسات القطاع الخاص على الترويج لمنتجات وفقا لاحتياجات الأسواق المحلية.

- المواكبة الآنية للتطورات التكنولوجية العالمية لاستعمالها في تطوير المؤسسة سواء على المستوى الداخلي لمؤسسة أو على المستوى الخارجي للجمهور.

- تطبيق المناهج العلمية داخل المؤسسة للرفع من القدرة التسييرية التي تقع أمام تحد وتنافس كبير بما يتوافق والمؤسسة الاقتصادية الحديثة.

- انسحاب الدولة من حقل الاستثمار الاقتصادي بحيث تتخلى عن دور المنتج وتتفرغ لدور المحفز بكل ما تحمله من أجهزة وضمانات.

- ضمان التأهيل والتكوين الدوري لأصحاب المؤسسات الناشئة ومتابعتهم لضمان نجاح المؤسسات في المراحل الأولى لبداية نشاطها.

- إنشاء المناطق الصناعية عبر بلديات الولاية وتسهيل الحصول عليها لتشجيع القطاع الخاص.

- استقطاب يد عاملة مؤهلة في العملية التنموية والإنتاجية وتأهيلها دوريا.

خلاصة الفصل:

خلص هذا الفصل المعنون بـ "التنمية المحلية في ظل الشراكة المجتمعية في ولاية المسيلة 2010-2018 (الواقع – الأدوار-سبل التفعيل) " إلى ضرورة إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في إطار مفهوم الشراكة لما لها من مساهمة كبيرة في إحداث التنمية المحلية، حيث نجد أن للمجتمع المدني مجهودات ملموسة في جميع الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فكل الجمعيات ساهمت حسب مجال نشاطها بالقدر المستطاع لها وحسب إمكانياتها، وأن هناك تزايد في عدد الجمعيات وتوسع في نشاطاتها أكسبها الاحترام والعون من المواطنين، والاهتمام من طرف السلطات المحلية رغم الصعوبات التي تواجهها.

أما بالنسبة للقطاع الخاص رأينا أن ولاية المسيلة تمتلك مقومات ومؤهلات كبيرة تؤهلها إلى أن تكون قطبا استثماريا محفزا ومشجعا لإقامة المشاريع فيه، وهذا بفضل المجهودات التي قامت بها الدولة من خلال البرامج التي رصدتها للمنطقة الشيء الذي خلق جوا استثماريا لمؤسسات القطاع الخاص التي أثبتت مساهمتها حتى وإن لم تصل إلى المستوى المطلوب في جميع الميادين الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، حيث استطاعت أن ترفع من قيمة الإيرادات الجبائية المحلية والزيادة في معدلات التشغيل عن طريق توفير مناصب الشغل والارتقاء بالقطاع الفلاحي والسياحي والصناعات التقليدية.

وفي إطار الشراكة ينبغي على السلطات المحلية الاهتمام بدور المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال التنمية المحلية، واتخاذ كافة الإجراءات والتدابير للحد من العراقيل التي تواجههما والعمل على تشجيعها بغية تحقيق التنمية المحلية على الخصوص والتنمية الوطنية على العموم.

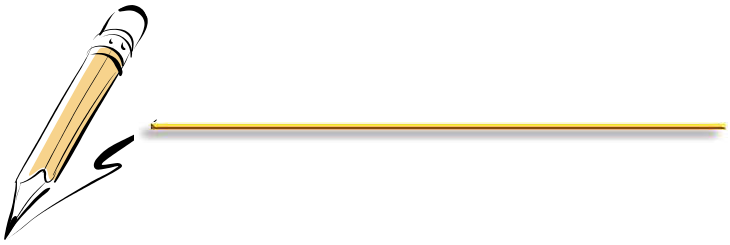

الخاتمة

إن الواقع التنموي ضمن مقاربة التنمية من أسفل، المبنية على الشراكة بين الهيئات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في الجزائر، هو واقع موجود متفاوت النجاح أحيانا؛ فهو مرتبط بشروط وظروف لابد من توفيرها لبلوغ مستويات التنمية المنشودة، حيث توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من سياسات الدولة الداعمة لمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص والقوانين وتكريس دورهما في التنمية المحلية، إلا أن هذا الدور ما زال لم يرق للمستوى المطلوب، نتيجة ظهور هذه الشراكة دون إرادة سياسية وتخطيط مسبق، بل كان بفعل الحاجة التي تحكمت فيها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،الأمر الذي يدعونا إلى القول، أن هذه الشراكات ما زالت فتية النشوء وفي بدايتها الأولى، حيث لم تنضج بعد ولم تتضح معالمها لتصبح نمطا واضحا في بناء اقتصاد تنموي تنافسي على المستوى المحلي والعالمي، فهذا النمط من التنمية بحاجة للتوعية والفهم لماهيتها ودورها، وللإطار القانوني الذي ينظم عملها وللأدوات الإدارية والمالية والعنصر البشري المؤهل لإدارة هذه الشركات واستدامتها.

وكاختبار **ل**لفرضية الأولى كلما كان انفتاح الجزائر على الديموقراطية وتوجهها نحو اقتصاد السوق، كلما ساهم ذلك في تنامي الثقة في المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تأدية أدوارهما كاملة فيللتنمية المحلية، نجد أن الدولة الجزائرية منذ بداية انتقالها الديمقراطي وانفتاحها على السوق، هدفت إلى تشجيع ودعم مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص عن طريق تقديم المساعدات المادية والتسهيلات القانونية، الشيء الذي ساهم في تنامي دورهما فبالنسبة للمجتمع المدني يمكننا القول أن مساهمته مقبولة وهذا بتحقيق بعض الإنجازات وتقديم خدمات معتبرة في جميع المجالات والميادين خاصة في الشق الاجتماعي، أما القطاع الخاص وموقعه من التنمية الشاملة والمتكاملة وما تم تقديمه من حوافز وتسهيلات لترقية دور هذا النوع من المؤسسات، فقد لعب دورا باهتا في التنمية المحلية من خلال توفير بعض من القيم المتعلقة بالشغل ومحاولة الرفع من المستوىالاقتصادي للبلاد، وكل هذا جاء إجابة عن الفرضية الثانية التي تقول أنه كلما كانت آليات الشراكة مفعلة كلما ساهم المجتمع المدني والقطاع الخاص في تفعيل التنمية المحلية، إلا أننا نرى أن هذه الآليات ما زالت لم تفعل جيدا لأنها لم تنضج بعد ولم تتضح معالمها لتصبح نمطا واضحا في عملية التنمية المحلية كما ذكرنا سابقا فهي مازالت يشوبها الغموض والتخوف من

كل الأطراف، حيث لو أنها وجدت موردا بشريا مؤهلا لإدارتها وتفعيلها بين الفاعلين لتتضاعف النتائج في التنمية المحلية كنتيجة لتحفيز الاستثمارات وتطوير جانب الشراكة والتركيز عليها كأولوية، إضافة إلى الانتشار الكبير للفساد في الجزائر خاصة فترة الدراسة التي شهدت تجاوزات كبيرة في حق المال العام، وتغول الجهاز الإداري البيروقراطي، نتيجة ضعف تنظيمات المجتمع المدني وغياب آليات الرقابة والمحاسبة، فكان أكبر تهديد لعملية التنمية لانتشاره وتوسعه على مختلف مناحي الحياة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لكن يبقى الدور المنوط بالمجتمع المدني والقطاع الخاص في دفع عجلة التنمية وتحريك الاقتصاد الوطني غير كاف، هذا ما أدى بالسلطات العمومية إلى إعطاءهم اهتمام أكثر خاصة للقطاع الخاص، وذلك عن طريق خلق المناخ الملائم للقيام بمشاريع استثمارية، وفي هذا الصدد جاء القانون الخاص بترقية الاستثمار سنة 1993، والذي كان يعتمد على الإعفاءات من مختلف الضرائب التي كانت تعيق سير الاستثمارات وتشكل عبئا كبيرا على المستثمرين، لكن رغم هذا لم يحقق القطاع الخاص الأهداف المرجوة منه وتبقى إعادة النظر من جديد في النظام الجبائي هي سيدة الموقف من أجل تحرير الاستثمار وبعث عملياته .

من خلال ما سبق يمكن الاشارةإلى أن المشرع الجزائري مازال يقوم بمجهودات، وذلك لتحسين وتطوير النظام الجبائي كي لا يصبح عائقا اقتصاديا أمام الاستثمارات الوطنية والأجنبية. وقد تبين لنا أن النظام الجبائي الجديد الذي أطلق عليه اسم الإصلاح الجبائي ضرورة حتمية وذلك لكي يتماشى والإصلاح الاقتصادي الذي يتجسد في المرحلة الانتقالية من الاقتصاد المغلق إلىإقتصاد السوق.ومن بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الانتقال إلى هذا النظام هي محاولة توحيد نظام جبائي مع دول البحر الأبيض المتوسط هذا إذا علمنا أن المغرب وتونس كانتاالسباقتين في تطبيقه. وبالرغم من تطبيق النظام الجبائي الجديد مازالت الوضعية الاقتصادية للبلاد تحتم على المشرع الجزائري إعادة النظر في بعض الجوانب الاقتصادية لكي تستطيع البلاد أن تدخل إلى الاقتصاد الحر بأرضية ممهدة.

إن مساهمة القطاع الخاص في مجالات خلق الثروة من خلال جلب وتوطين الاستثمارات

تعد مهمة في القضاء على البطالة؛ حيث كلما تزايدت عدد المؤسسات الخاصة كان تزايدا في توفير مناصب الشغل وتطور مستمر في الإيرادات الجبائية،وهذا يعد دافعا قويا لبرامج اللتنمية المحليةالحقيقية التي تكرس رفاهية المواطن المحلي من جهة، والرفع من مستويات التنمية الشاملة من جهة ثانية. فالقطاع الخاص وجب أن يتميز بالحرية والنفاذية في كافة النشاطات الاقتصادية وتمكينه منحرية امتلاك وتسيير الموارد الاقتصادية من خلال تميزه بالكفاءة في الأداء والرشادة في تسيير الموارد والعنصر الرئيسي في الجدوى الاقتصادية بالمفاهيم الحديثة، دون اغفال لدور المؤسسات الرقابية والتي تسهر على حصر المسؤوليات الاجتماعية للقاعلين، في حين يبرز القطاع العام بمثابة عنصر مكمل لنشاط القطاع الخاص من خلال تأسيس وتهيئة البنةٍ القانونية المؤسساتية والتحتية فضلا عن القيام ببعض الأنشطة الاقتصادية الحيوية التي يضمن من خلالها تحقيق المصلحة العامة.

لاشك أن الشراكة بين فواعل التنمية في الجزائر لم ترق لحد الأن إلى المستوى المطلوب ولازالت لاتلبي الأهداف المرجوة منها لغياب معيار الكفاءة في تولي المهام، مع عدم وجود نية سياسية صادقة واطار قانوني شامل يستجيب لمتطلبات الشراكة الحقيقية التي تأخذ بعين الاعتبار كيفية تقاسم السلطات وتحمل المسؤوليات في اطار المصلحة العامة، فنجد الإدارة تطبق البروقراطية في أعلى مستوياتها، وأرباب النقابات والجمعيات والقطاع الخاص تحولوا إلى البحث عن تحقيق الثراء والثروة والسلطة، وهو ما أدى إلى تنامي ظاهرة الفساد بدرجة كبيرة وإنتشارها على جميع المستويات والأصعدة، الشئ الذي يظهر من خلاله أننا لانزال في طور النقاشات التقليدية التي تبحث في مدى إرساء مؤسسات غير رسمية تعمل كشريك حقيقي مستقل في العملية التنموية.

وعلى هذا الأساس فإن دور القطاع العام في النشاط الإقتصادي يكون محدودا بالشكل الذي يسمح بتوفر الحرية الكاملة والموارد الكافية لنشاط القطاع الخاص، ومن ثم فإن تعاظم مكانة القطاع العام يكون نتيجة، منافسة نشاط القطاع الخاص الذي يسعى بذلك إلى التطوير والمنافسة بخلق فرص الإستثمار والتوسع في اطار الجودة والتنافسية،في النشاط الإقتصادي بشكل عام.

ومن خلال الدراسة التطبيقية يمكن القول المجتمع المدني والقطاع الخاص يساهمان

مساهمة مقبولة في عملية التنمية المحلية بولاية المسيلة، فقد أثبتنا صحتها حيث وجدنا أن تنظيمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص في تزايد مستمر من حيث الكم الذي يقابله تطور مستمر بالمساهمة في التنمية المحلية، فالمجتمع المدني اسهاماته التنموية مقبولة إلا أن أغلبها كان في الشق الاجتماعي.وفي الأخير إن الإصلاحات الاقتصادية ما هي إلا صورة تعكس مرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق الذي يستوفي ويتطلب مراجعة جذرية وشاملة للنظام الجبائي.

الاقتراحات والتوصيات:

-توسيع نطاق مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في نطاق عملية التنمية المحلية، في تحديد أهدافها وصنع القرارات التي تؤثر على مشاركتهم بشكل مباشر، ويتطلب ذلك إيجاد البرامج المناسبة التي من شأنها تفعيل مشاركتهم وتوجيهها الوجهة الصحيحة.

- على الإدارة المحلية تغيير أساليب إدارتها لموضوع الشراكة ومواكبة التطورات والتغيرات الحاصلة في جميع ميادين الشراكة من أجل رفع مستوى الأداء التشاركي للوصول إلى التنمية.

- إيجاد نظرة توافقية حول مفهوم الشراكة من طرف جميع الفواعل والالتقاء في نقطة إصلاحات تجتمع عليها كل الفواعل وعدم التغييب أو الانفراد بالإصلاحات ومحاولة التموقع مثلما ما هو موجود في الدولة الجزائرية.

- توفير بيئة مناسبة للشراكة تتكامل فيها الأدوار بين الإدارة المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لرسم السياسات المحلية.

- إيجاد آليات عبر التفكير العميق والجاد لاستغلال كل الإمكانيات المحلية المادية والبشرية سواء من جهة المجتمع المدني أو القطاع الخاص وإدخالها ضمن الفعل التنموي المحلي والوطني.

- على السلطات المعنية في ولاية المسيلة السهر على خلق جو توافقي وتنظيمي أكثر فعالية خدمة لجهود التنمية المحلية، بناءاً على إمكانات كل بلديات الولاية بحيث يتم التعرف على عناصر القوة لكل بلدية وعناصر الضعف وكيفية سد الاحتياجات ذاتيا ومحليا من خلال إشراك مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص.

-تعديل وتحسين القواعد القانونية ذات العلاقة بالشراكة بين الهيئات المحلية والمجتمع المدني

والقطاع الخاص مثل قانون الإدارة المحلية للتخفيف من درجة المركزية في الإدارة المحلية.

– تفعيل دور وسائل الإعلام في المشاركة ونشر المعلومات وخلق حالة من الاستقطاب والدعم لمفهوم الشراكة.

– العمل على تبسيط إجراءات النظام الضريبي الحالي الذي يتميز بالتعقيد نوعا ما، أي ضرورة إصلاح النظام الجبائي الحالي انطلاقا من حتمية الفصل الكلي بين الضرائب التي تعود حصيلتها لخزينة الدولة، والأخرى التي تعود لميزانية الجماعات المحلية، مما يعني آليا إيرادات جبائية أكبر سواء للدولة أو للجماعات المحلية.

– تطوير القدرات الفنية والاقتصادية للمشروعات المحلية وإعداد الدراسات الفنية وتفعيل آليات المشاركة الشعبية.

قائمة المصادر والمراجع

I. -المصادر:

المواد والقوانين والجرائد الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية وبعض مراسيم سنة 1992.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، دستور 1996، العدد:1996،76.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 98-227 مؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1419 الموافق لـ 13 يوليو 1998، يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، المادة 18.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 51، الفصل الثالث، الصادرة بتاريخ 21 ربيع الأول1419هـ الموافق لـ 15 يوليو 1998، المادة 16.

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون البلدية 10/11، الجريدة الرسمية، الباب الثاني، الفصل الأول، العدد 37، 3 يوليو، 2011م.

- المادة 86 و87
- المادة 94
- المادة 107
- المادة 123
- المواد من 180-181 -182

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية المادة 110 من قانون الولاية 12-07 المؤرخ في 2012/02/21، العدد 12، الصادرة في 2012/02/29.

7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 14-116 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1435 الموافق لـ 24 مارس 2014، يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، الفصل الأول، الصادرة في 2 أفريل 2014، المادة 2.

9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القرار الوزاري رقم 07/12، المؤرخ في: 2014/10/20، الذي يحدد كيفيات حساب تخصيص الخدمة العمومية لسنة 2014.

10. للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية،العدد 3، الصادرة في 6 ربيع الثاني عام 1436هـ الموافق لـ 27 جانفي 2015م،

11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، التعليمة الوزارية رقم 70، المؤرخة في 2015/02/03، الموجهة للسلطات المحلية.

12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، دستور 2016، المادة: 194.

II. : المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1. إبراهيم العسل، **التنمية في الإسلام (مفاهيم مناهج وتطبيقات)**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع لبنان، ط1 د.س. ن.

2. أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو بوزيد، **التنمية وحقوق الإنسان نظرة اجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.

3. ــــــــــــــ، **التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان**، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2009.

4. أحمد خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر: الإسكندرية 1999.

5. أحمد زكي بدوي، **معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1977.

6. أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2000.

7. أحمد ماهر، **دليل المدير في الخصخصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

8. أديب محمد جاسم الحماوي، **مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الحقوق والحريات العامة** دار الكتب القانونية، مصر 2012.

9. أسامة أحمد المناعسة، جلال محمد زعبي، **الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2013.

10. إسماعيل صبري عبد الله، **التنمية الاقتصادية العربية: إطارها الدولي ومنحاها العربي**، بيروت، المستقبل العربي، 1982.

11. الطاهر سعود، **التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي**، بيروت، دار الهادي، 2006.

12. إكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

13. أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، مكتبة الأسرة – الهيئة العامة للكتاب القاهرة، 2008.

14. أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، ط4، 2005

15. أنيس ابراهيم بالاشتراك، **المعجم الوسيط**، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1972.

16. أوانج محمد، الخصخصة "**تحويل الملكية العامة إلى قطاع خاص في ضوء الشريعة الإسلامية**، ط1، دائر النفائس، الأردن، 2000.

17. أيمن عودة المعاني، **الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

18. بهجت جاد الله كشك، **تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1998.

19. بومدين طامشة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات**، الجزائر: دار المطبوعات الجامعية، 2011.

20. بوحنية قوي، **مؤسسات المجتمع المدني وتقديم الحلول السوسيو سياسية، ضمن كتاب جماعي بعنوان المجتمع المدني المغاربي ورهانات الإصلاح**، دار الراية للنشر والتوزيع عمان 2015.

21. ــــــــــــ، ومحمد الطاهر بوعزيز، "**دور الجمعيات والمنظمات الغير حكومية في التنمية المستدامة: مدخل الإدارة المحلية، في الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية**، ط1، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع 2015.

22. ــــــــــــ، **دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في التنمية المستدامة: مدخل الإدارة المحلية**،ضمن كتاب جماعي بعنوان المجتمع المدني المغاربي ورهانات الإصلاح، دار الراية للنشر والتوزيع عمان 2015،

23. بوطيب بن ناصر، **هبة العوادي، المجتمع المدني المفهوم والأبعاد**، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، 2016.

24. جاسم مجيد، **المديرون والمنظمات في ظل المتغيرات العالمية:** الخصخصة، العولمة اتفاقية ألغات، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2005.

25. جلال أمين، **تنمية أم تغريب**، الهلال، أكتوبر 1995.

26. جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر – بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع** –، ط1، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر، 2014.

27. حسن كريم،**مفهوم الحكم الصالح**، في كتاب إسماعيل الشطي(وآخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

28. حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، **التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا**، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

29. حسين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1. 2005).

30. حسين عبد المجيد احمد رشوان، **التنمية ...اجتماعيا، ثقافيا، سياسيا، إداريا**، بشريا مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

31. حسين عمر، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية**، مكتبة القاهرة الحديثة، 1995.

32. خيري خليل ألجميلي، **التنمية الإدارية في الخدمة الاجتماعية (البناء الاجتماعي للمجتمع)**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998.

33. ددريس نبيل، **الديمقراطية التشاركية مقاربات في المشاركة السياسية**، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي،ط1، 2017.

34. رفعت محجوب، **التجربة الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة**، بحوث مؤتمر الاقتصاديين العرب الأول ببغداد 1965، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1967.

35. رياض محمد الابرش، نبيل مرزوق، **الخصخصة – آفاقها وأبعادها- حوارات القرن الجديد**، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، د س ن.

36. رواء زكي الطويل، **الأمن الدولي واستراتيجيات التغيير والإصلاح**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012.

37. زهير عبد الكريم كايد، **الحكمانية: قضايا وتطبيقات**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.

38. زيد منير عبوى، **الخصخصة في الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق**، المعتز للنشر والتوزيع، دار دجلة، عمان، الأردن، ط1،2006.

39. سعد الدين إبراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.

40. سعيد نجار، **التخصيصية والإصلاحات الهيكلية**، مصر، 1998.

41. سلوى شعراوي جمعة، **إدارة شؤون الدولة والمجتمع، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة**، القاهرة، مصر .2001.

42. سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007.

43. السيد عبد المولى، **المالية العامة المصرية – دراسة الاقتصاد العام لمصر**–، دار النهضة، مصر، 1990.

44. السيد الحسيني، **التنمية والتخلف: دراسة تاريخية بنائية**، ط2، القاهرة: دار المعارف، 1982.

45. الشريف رحماني، **أموال البلديات الجزائرية، الاعتلال، العجز، والتحكم الجيد في التسيير**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2003.

46. صديق عفيفي، **التخصصية وإصلاح الاقتصاد المصري**، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات الاقتصادية، 1991.

47. صلاح الدين فهمي محمود، **دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية** – تجارب عالمية – جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، د س ن.

48. ضياء مجيد الموسوي، **أسس علوم الاقتصاد**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ط2، 2011.

49. ــــــــــــــ،**الخوصصة والتصحيحات الهيكلية (آراء والتوجهات)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر.

50. عادل حسن، **الأفراد في الصناعة**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1971.

51. عادل محمود الرشيد،**إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (المفاهيم ، النماذج ، التطبيقات)** ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، ط2 ، 2007.

52. عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية (دراسة في الاجتماع السياسي)** الجزء الثاني البنية والأهداف، دار المعرفة الجامعية، 2002.

53. عبد الرحمان بن خلدون، **المقدمة**، دار الفجر، مصر، 2004.

54. عبد الغفار شكر، **المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية**، دمشق، دار الفكر 2003.

55. عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية، الإسكندرية**: الدار الجامعية، 2001.

56. عبد المجيد بوزيدي، **تسعينيات الاقتصاد الجزائري: حدود السياسة الظرفية**، الجزائر: دار موفم للنشر والتوزيع، 1999.

57. عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، ط1، الدار الجامعية: مصر، 2001.

58. عبده محمد فاضل الربيعي، **الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية**، ط1 القاهرة مكتبة مدبولي، 2004.

59. عصام الفخاجي، **رأسمالية الدولة الوطنية**، دار ابن خلدون، بيروت، لبنان، 1979.

60. عصام فوزي، عدنان سليمان، **التنمية الاقتصادية**، منشورات جامعة دمشق، سوريا 1995.

61. عمار بوحوش، **الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة**، الجزائر: دار البصائر، 2008.

62. عمر طيب بوجلال، **إدماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية**، عمان مركز الكتاب الأكاديمي، 2016.

63. عمرو محي الدين، **التخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1975.

64. الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**، مصر: دار غريب للطباعة والنشر، 2002.

65. الفاعوري رفعت، **تجارب عربية في الخصخصة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2004.

66. فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ط1، 2015.

67. الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1999.

68. قادري النعاس وآخرون، " **دور سياسات التمويل في تطوير البلديات: بلدية ورقلة نموذجا**"، في حوكمة التنمية المستدامة في النظرية والتطبيق، الجزائر: دار الكتاب الحديث 2017.

69. قارة مبروك بن صالح: **ولاية المسيلة (حضارة أصالة وثقافة)** ، دار النشر المؤسسة الصحفية بالمسيلة، الجزائر، ط1 2015.

70. لبنى عبد اللطيف، **تفعيل البعد المحلي في التنمية الاقتصادية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، جامعة القاهرة، 2011.

71. مالكوم حبلز وآخرون، ترجمة طه عبد الله منصور، وعبد العظيم مصطفى، **اقتصاديات التنمية**، دار المريخ للنشر، 1995.

72. متروك الفالح، **المجتمع المدني والديمقراطية في البلدان العربية**، المطبوعات دار الوحدة العربية، بيروت، لبنان، .2002.

73. محمد أحمد نايف العكش، **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي (الأردن نموذجا)**، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012.

74. محمد قدري عمر الشريف، **الطريق إلى المجتمع المدني**، دار الكتب الوطنية، بنغازي ليبيا، 2013.

75. محمد السيد سليم، نيفن عبد المنعم، **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا**، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 1997.

76. محمد توفيق السمالوكي، **علم اجتماع التنمية: دراسة في اجتماعيات العالم الثالث**، الإسكندرية: الهيئة المصرية للكتاب، 1978.

77. محسن خضر، **الظاهرة اليابانية كيف نراها كعرب**، العربي 428، 1999.

78. المشابقة، وإبراهيم، **أثر الخصخصة إدارة وتطوير المنتجات**، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2013.

79. مصطفى كامل السيد، **الحكم الراشد والتنمية في مصر**، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006.

80. مصطفى كامل السيد وآخرون،**الحكم الرشيد والتنمية**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006.

81. ممدوح ابراهيم خالد، **أمن الحكومة الإلكترونية**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008.

82. منال طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003.

83. منير إبراهيم هندي، **أساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة (خلاصة الخبرات العالمية)**، إدارة البحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 1995.

84. موسى سعيد مطر وآخرون، **المالية الدولية**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2003.

85. موفق محمد دندن الخالدي، **الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال التعليم العالي منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية** " الشراكة والتنمية "، القاهرة، مصر، 2011.

86. ميشيل تودا رو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية** دار المريخ، السعودية.

87. نائل عبد الحافظ العواملة، **إدارة التنمية: الأسس، النظريات، التطبيقات العلمية**، ط1 دار زهران للنشر، عمان، 2010.

88. نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الاسلامي**، مصر، دار الفكر العربي، 1981.

89. نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

90. ـــــــــــــ، **القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الاجتماع السياسي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

91. هويدا عدلي، **فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2005.

92. هانز ديتر سبايل، **بنوك التنمية الزراعية، هل يتم اغفالها أم إصلاحها**، التمويل والتنمية، 02 (2002).

93. وائل عمران علي، **دور الشراكة والتمكين المجتمعي في تفعيل التنمية المحلية المستدامة في مصر**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية،القاهرة،مصر، 2014.

94. وليد سالم محمد، **النظم السياسية العربية (إشكاليات السياسة والحكم)**، الأردن، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016.

95. يوسف أزروال، **الحكمالراشدفيالجزائر**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2016.

96. ــــــــــــ، **الحكم الراشد في الجزائر –الأسس النظرية وأدوات التجسيد**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2016.

97. يوسف كمال محمد، **فقه اقتصاد السوق (النشاط الخاص)**، دار النشر للجامعات القاهرة مصر، ط3، 1998.

2- الدوريات والمجلات:

1. إبراهيم أحمد ملاوي، **أهمية منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في التنمية المحلية**، مجلة جامعة دمشق، للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2008، العدد:02.

2. إلياس بومعراف، عمار عماري، من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد07، 2010.

3. أحمد شريفي، "**تجربة التنمية المحلية في الجزائر**"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، الجزائر، العدد 19، 2008.

4. أحمد رحماني، **تسيير الموارد البشرية، التصنيف النموذجي للجماعات المحلية، التحولات المحلية (رهانات ونقاش)**، مجلة المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط CENEAP، 1999.

5. الأخضر عزي، صالح بزة، **تحليل أهمية مشاركة المجتمع المدني في تنشيط التنمية السياحية بالجزائر (دراسة وصفية في ولاية المسيلة)**، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، العدد 13 2017.

6. الأمين سويقات، **دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالتي الجزائر والمغرب**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 17 جوان 2017.

7. الأمين شريط: "**الديمقراطية التشاركية.... الأسس والآفاق**" ندوة البرلمان المجتمع المدني، الديمقراطية، مجلة الوسيط، الجزائر، عدد 06، 2008.

8. باشي أحمد، "**القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**"، مجلة الباحث، العدد 02، 2003.

9. البكاي ولد عبد المالك، **المجتمع المدني والسوق (دراسة تحليلية للتطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني)**، مجلة دراسات، العدد 24.

10. بلقاسم العباس، **أزمة البطالة في الدول العربية "تقييم استراتيجيات سوق العمل لمواجهة تحدي البطالة في دولة الكويت"**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، عدد02، المجلد10، 2008.

11. ــــــــــــــــــــــــــ، **الجباية المحلية والاستقلال المالي للبلديات في الجزائر، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**، جامعة محمد بوضياف لمسيلة، العدد04، 2018.

12. بن لحسن الهواري، **دور المجتمع المدني في ترشيد عمل الجماعات المحلية ومن ثمة بعث التنمية**، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، المجلد الخامس، العدد03، 2019.

13. بن شعيب نصر الدين، شريف مصطفى، "**الجماعات الاقليمية ومفارقات التنمية المحلية**

في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد: 10، 2012.

14. بن لعبيدي مفيدة، **التسيير المحلي التشاركي آلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر**، مجلة دراسات وأبحاث، الجلفة: جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد: 21.

15. بن ناصر يوسف، **معطية جديدة في التنمية المحلية – حماية البيئة** –، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 3، الجزائر، 1995.

16. بوسالم ابو بكر، بوفنش وسيلة، **التوجه نحو القطاع الخاص كخيار استراتيجي للتمويل المستدام للتنمية في الجزائر**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم(2)، أفريل2018.

17. بوشنيقر إيمان، رقامي محمد، **دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة جيل حقوق الانسان، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، العدد02، يونيو2013.

18. بومدين طاشمة ، **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**". مجلة التواصل، العدد 26، جوان 2012.

19. بونوة شعيب ومولاي لخضر عبد الرزاق، "**دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر**"، مجلة الباحث، عدد: 07، جامعة المسيلة، 2009-2010.

20. تاحي طارق، "**علاقة السياسة بالسوق في الجزائر: دراسة في أثر السياسات الحكومية على مسار تحرير الأسواق الوطنية**"، المجلة الجزائرية للدراسات الجزائرية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد: 03، جوان 2015.

21. حنين توفيق إبراهيم، **التطور الديمقراطي في الوطن العربي قضايا وإشكاليات**، مجلة السياسية الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000.

22. خشمون محمد، **المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية**، مجلة الباحث الاجتماعي العدد 10، الجزائر.

23. خيرة بن عبد العزيز، " **دور المجتمع المدني في ترشيد الحكم وترقية القيم الديمقراطية، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية**، جامعة بسكرة، العدد12، مارس2015.

24. جلالي عبد الرزاق، بلهادي إبراهيم، **الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي**، مجلة المستقبل العربي، العدد314، أفريل2005.

25. داليا حسين الدر ديري، **المدن الجديدة والتنمية العمرانية في مصر**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد197، 2004.

26. داودي الطيب، "**تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية**"، مجلة المفكر، العدد 03، 2004.

27. سامح فوزي، **الحوكمة**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 10.

28. سايح فطيمة، **الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير الخدمة العمومية المحلية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد04، ديسمبر2016.

29. شريط عابد، وبن الحاج جلول ياسين، **دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية، دراسة حالة الجزائر**، مجلة الإستراتيجية والتنمية. تم تصفح الموقع، يوم: 2018/07/28

30. شنوف عبد الحليم، **الجباية المحلية ودورها في تمويل التنمية**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2.

31. رشيد زرواتي، مهدي عوارم، **القطاع الخاص وسياسة التشغيل في الجزائر–التطور والطموح فالتحديات**– مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد22، 2017.

32. صالح صالحي، **صندوق الزكاة**، مجلة رسالة المسجد، الجزائر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2005، ص44.

33. صالح مفتاح، دلال بن سمية، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية–دراسة حالة الجزائر–**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد44، 2008.

34. صيفي زهير، "**برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ودوره في التنمية المحلية بالجزائر**" حالة ولاية برج بوعريريج، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 20، 2016.

35. طلحي فاطمة الزهراء، "**أهمية تدريب الموارد البشرية لتفعيل الادارة الالكترونية في الجزائر**" مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد: 34، 2014.

36. عايشي كمال، "**التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد**"، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، جامعة باتنة، الجزائر.

37. عبد الرحمان صوفي عثمان، محمود عرفان، دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني (الضرورات والمستلزمات)، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، 2012.

38. عبد المجيد عطار، **انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الوطني الجزائري**، المركز العربي للأبحاث والدراسات والسياسات، ندوة " تداعيات هبوط أسعار النفط في البلدان المصدرة"، الدوحة، نوفمبر 2015.

39. عبد المجيد رمضان، **الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية حالة الجزائر**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017.

40. عبد النور ناجي، **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر** مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، عدد: 05، 2007.

41. عجلان العياشي، **الحوكمة الجبائية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة – ولاية المسيلة 2008–2011**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة لمسيلة، العدد

14، 2014.

42. عولمي بسمة، "**تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد:04.

43. غربي أحمد، "**أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 4، أكتوبر 2010.

44. قوادرة حسين، "**دور الحكومة الالكترونية في ترشيد الادارة العامة**"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 4856، جويلة 2015.

45. فروحات حدة، **استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة**– دراسة حالة الجزائر – مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد07، 2010.

46. كريالي بغداد، "**نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 08، جانفي 2005.

47. كيم سمير، **الأدوار الجديدة للمجتمع المدني في ظل الإدارة المحلية التشاركية:** قراءة في الحالة الجزائرية، مجلة المفكر، العدد16، ديسمبر 2017.

48. ليندة لونيسي، **المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، جوان 2016.

49. لونيس علي، **إدارة الموارد البشرية كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد14، 2011.

50. حبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، **أزمة العقار في الجزائر في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد05، 2007.

51. محمد السنوسي، **الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر:" مدخل نظري"**، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد15، فيفري2018.

52. مسعداوي يوسف، **تحديات المالية والجباية المحليتين**، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر، العدد29، 2014.

53. مسعود البلي، **حوكمة السياسات العامة الاجتماعية- دراسة تحليلية من منظور الشبكية والشراكة للحكم الراشد**، مجلة الباحث للدرلسات الأكاديمية، جانفي 2016.

54. المكي دراجي، **دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمات العمومية والمرفق العام في الجزائر، دراسة لنموذجين قطاعين العدالة والداخلية والجماعات المحلية** مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد17، جانفي2011.

55. ملوكي عمر، وصيف فائزة خير الدين، **صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية – CSGCL- ومساهمته في دعم المشاريع الاستثمارية للبلديات**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد02، العدد02، 2018.

56. منيرة سلامي، يوسف قريشي، **المقاولاتية في الجزائر: واقع الإنشاء وتحديات مناخ الأعمال**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد05، 2014.

57. محمد الرفاعي، "**أثر وسائل الاعلام في تكوين الوعي البيئي**"، مجلة المستقبل العربي 1997، عدد، 215.

58. محمد عابد الجابري، **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، 1993.

59. محمد عبد الشفيع عيسى، **مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية**، مجلة بحوثٌ تصادية عربية، العدد 44، 2006.

60. محمد، السيد سعيد، **المجتمع المدني العالمي**، مجلة العربي، العدد 447، فبراير 1996.

61. محمدي صبيحة،"**طرق وأساليب تحسين خدمات الإدارة المحلية** "، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد: 14 ، المجلة 1 ، الجزائر، 2016.

62. مولاي لخضر عبد الرزاق، بولوة شعيب، "**دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر**"، مجلة الباحث، العدد:07، 2009.

63. مولود مسلم، **المجتمع المدني دراسة نظرية**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنساني، العدد 9، جانفي 2004.

64. نسرين يحياوي، **الاقتصاد الموازي في الجزائر الحجم، الأسباب والنتائج**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد6، ديسمبر2016.

65. نوال بلحرش، **الدور التحسيسي والإعلامي لجمعيات حماية المستهلكين في الجزائر**، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد01، 2013.

66. نورية سوالمية، **واقعية محو الأمية في الجزائر "بين الخطاب والممارسة"**، مجلة الحوار الثقافي، 2016.

67. نويصر بلقاسم، "**التنمية المحلية التشاركية والدور التنموي الجديد للمجتمع المدني في الجزائر**"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس، سطيف، عدد14، 2011.

68. ناصر جابي، **العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: واقع وآفاق**، مجلة الفكر البرلماني، الجزائر، عدد: 15، 2007.

69. هجرس منصور، بزيان عبد المجيد، **واقع الاستثمار العمومي من خلال البرامج البلدية للتنمية والبرامج القطاعية غير الممركزة وآثارهما على التنمية المحلية**، حالة بلديات الهضاب العليا لولاية سطيف، علوم وتكنولوجيا، العدد 43، جوان 2016.

70. وليد عبد الحي، سليم قلالة مترجمين، **الاستشراف الاستراتيجي للمؤسسات والأقاليم تونس**، مخبر الابتكار الاستشراف الاستراتيجي والتنظيم، 2010.

71. وائل عمران على، **بناء القدرات المجتمعية كآلية للتدخل الاستراتيجي الداعم لتحقيق العدالة الاجتماعية والحوكمة الاجتماعية مع إشارة خاصة إلى الحالة المصرية**، المجلة العربية للإدارة، المجلد38، العدد3، سبتمبر2018.

72. يونس موستيف، **الديمقراطية المحدثة: سياق أزمة ومحاولات إنبعاث**، مجلة المستقبل العربي، العدد440، أكتوبر2015.

4 – الملتقيات والمؤتمرات

1. أحمد الكواز، **بيئة القطاع الخاص: النظرية والواقع**، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول" دور القطاع الخاص في التنمية (تقييم واستشراف)، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2009.

2. أحمد قايد نور الدين وبن زاف لبنى، "**تطبيق مفهوم الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق، بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"،(ورقة قدمت في الملتقى الوطني حول: "إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، يومي: 06-07، ديسمبر2017، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير)

3. الأخضر أبو العلاء عزي، "**التنمية المحلية والحكم الراشد**"، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي حول الحكم الراشد والتنمية المحلية، جامعة مصطفى إسطنبولي، معسكر.

4. أديب نعمة، " **بلديات ومجتمع بلدي وتنمية**"، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الموسوم ب: البلديات والتنمية المحلية، مركز البحوث العامة لجامعة لبنان، لبنان، 27 فيفري 2010.

5. بن الشيخ توفيق والعفيفي الدراجي، "**تفعيل دور البلديات في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية –البلديات نموذجا– يومي 8-9 نوفمبر 2016.

6. بودخدخ كريم، ومسعود بودخدخ، **رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**، ورقة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لما بعد البترول، 2011.

7. بومدين طاشمة، **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الادارة المحلية في الجزائر**، ورقة قدمت في الملتقى الوطني: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات 16-17 ديسمبر 2008، جامعة الشلف، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية.

8. بيرم كمال، **ظهور الجمعيات والنوادي بالمسيلة**، أعمال الملتقي الوطني تاريخ واعلام المسيلة، تحت شعار المسيلة في الذاكرة الوطنية أيام 10-11-12 ديسمبر 2012، إصدارات دار الثقافة الشهيد قنفود الحملاوي لولاية المسيلة، 2012.

9. حياة بن سماعيل، وسيلة السبتي، "**التمويل المحلي للتنمية المحلية: نماذج من اقتصادات الدول النامية**"، ورقة مقدمة في ملتقى دولي بعنوان: سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات – دراسة حالة الجزائر و الدول النامية –، يومي 21-2006/11/22 ، جامعة بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير.

10. سهام موفق، **المرأة العاملة بين القانونية والواقع العملي: المرأة الجزائرية أنموذجا**، ورقة مقدمة لأعمال المؤتمر الدولي السابع: المرأة والسلم الأهلي، طرابلس 19-21 مارس2015.

11. سعد الدين إبراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، ورقة مقدمة لمؤتمر الدولة والمجتمع والتحول الديمقراطي، القاهرة، 2009.

12. شبايكي سعدان،" **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ورقة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية" جامعة عمار ثليجي الاغواط، 08-09 أفريل 2002.

13. شوقي دنيا، **الخصخصة وتقليص دور القطاع العام – موقف الاقتصاد الإسلامي**- ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي الذي تنظمه كلية الشريعة جامعة أم القرى، مكة المكرمة،2003.

14. صالح صالحي، **تأثير البرامج الاستثمارية العامة في الجزائر على النمو الاقتصادي**

والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازنة 2001-2014، بحث مقدم ضمن فعاليات المؤتمر الدولي: "تقييم آثار برامج الاستثمار العام وانعكاساته على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف1، 2013.

15. صفية جداولي، **مبادئ الإدارة الرشيدة والقطاع الخاص في الجزائر** (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول " الحكم الراشد واستراتيجيات التغيّر في العالم النامي،08 /09/ 2008) ،سطيف، الجزائر.

16. عبد الخبير عطا محروس، **تجربة الإدارة والتنمية المحلية في محافظة قنا، عملية الاصلاح المجتمعي المنهجي: الضرورات، المحددات والمتطلبات،** (ورقة بحثية قدمت في مؤتمر تجارب الإدارة والتنمية المحلية في محافظات جمهورية مصر، يومي 25 و26 ماي 2008).

17. عبد الله ساعف، **المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي،** ورقة بحث مقدّمة للندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية،" المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية"، بيروت سبتمبر ،1992.

18. عزيزي عثمان، **التنمية المحلية بين رهانات الحوكمة الرشيدة وتحديات التمويل المحلي في الجزائر،** ورقة قدمت في الملتقى الدولي حول مدن مستدامة وتنمية محلية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 9-10 ديسمبر 2019.

19. عجلان العياشي، "**آليات ترشيد الأداء التمويلي لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لتعزيز التمويل المستدام للتنمية التشاركية المحلية.**"، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد التنمية المحلية: البلديات أنموذجاً يومي:06/08 نوفمبر 2016، جامعة 8ماي1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.

20. غانم عبد العالي، "**العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية في الجزائر**"، ورقة مقدمة لندوة العلاقة بين الإدارة المركزية و الإدارة المحلية، المعهد العربي لإنماء المدن بيروت ، 2002.

21. غزلاني وداد وحكار حنان،" **البلدية الالكترونية وأفاق تحسين الخدمة العمومية: بلدية دبي**

الإلكترونية نموذجا") ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية –البلديات نموذجا– يومي 8–9 نوفمبر 2016.

22. قروف محمد كريم، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي:" **تقييم اثار برامج الاستثمار العام وانعكاساته على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي**" معنون ب:" تقدير فعالية سياسات الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر (2001–2012).

23. كامل مهنا، **بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية**، ملتقى من تنظيم الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، لبنان، 2006.

24. مبارك بوعشة، بحث مقدم ضمن فعاليات المؤتمر الدولي: "**تقييم اثار برامج الاستثمار العام وانعكاساته على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي: معنون ب "من تقييم المخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية**"، جامعة سطيف 1، 2013.

25. محمد عبد الوهاب، **دور الإدارة المحلية والبلديات في ظل إعادة صياغة دور الدولة** ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العربي الخامس حول " الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي " الإمارات العربية ، 2007.

26. المركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري للإنماء،" **(إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تحسين الإدارة العمومية والحكامة:** تركيز على الشراكة المطلوبة لتحسين الخدمات العمومية من أجل تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا) " المنتدى السنوي الرابع حول " : إصلاح وتحديث الإدارة العمومية والحكامة " ،طنجة، المغرب 16–17جويلية، 2008.

27. موسى حماني، وسيلة السبتي، **واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية**، مداخلة مقدمة إلى متلقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، الجزائر: جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2011.

28. ناجي عبد النور، "**نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية**

الشاملة"، ورقة قدمت في الملتقى الوطني: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، 16-17 ديسمبر 2008، جامعة الشلف، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية.

29. نادية عاشور، **العقلانية الرشيدة في ضوء فلسفة الشراكة المجتمعية**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول "الحكم الراشد وإستراتيجية التغيير في العالم العربي، جامعة سطيف الجزائر ، 08-09 افريل2007 .

30. ناظم عبد الواحد الجاسور، **دور المجتمع المدني في تنمية الدولة**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الثامن 20-21-22 نوفمبر 2005، الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية بأدرار.

31. ليان قطيني، **تطبيقات الحكومة الإلكترونية في مراكز خدمة المواطن**، مؤتمر الشام الدولي 3 للمعلوماتيه، سوريا: 2006.

5-المقابلات:

1. مقابلة عوينة أحمد، مصلحة الإحصاء والحسابات الاقتصادية، مديرية الفلاحة لولاية المسيلة يوم 31-12-2018 الساعة15.45-15.00 .

2. مقابلة مع رباطي زهير (مفتش رئيسي): رئيس مكتب القيد وأشغاله يوم2019/1/15 الساعة 14:00- 14:45.

3. مقابلة مع سعيد وقاف، مدير فرعي للتحصيل، مديرية الضرائب لولاية المسيلة، يوم 2019/1/29، الساعة 13:30-14:30.

4. مقابلة مع مالكي الطيب، مدير الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب لولاية المسيلة، يوم 11 فيفري 2019 من 10.00 إلى 10.45 سا.

6-الرسائل الجامعية:

1. أحمد طيلب، **دور المعلومة في رسم السياسة العامة في الجزائر، دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2006-2007.

2. أحمد هاشم سماحة، **نحو إدارة حضرية فعالة في مصر – الخصخصة في إطار مشروعات البنية الأساسية**، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة، مصر، 2003.

3.أمين قسول، "**متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك الإسلامية-دراسة تجارب دول عربية-**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شاهدة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف2016.

4. إسماعيل فريجات، "**مكانة الجماعات المحلية في النظام الإداري الجزائري**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، قسم الحقوق، جامعة الوادي، 2013-2014.

5. بلقايد ثورية، **الممارسة النسوية للقطاع غير الرسمي وتحديات سوق العمل الجزائري**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2018.

6. بلجيلالي احمد، **إشكالية عجز ميزانيات البلديات- دراسة حالة ثلاث بلديات-** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2009-2010.

7. حبارك سمير، "**تطور المديونية الخارجية للدول النامية وتسييرها مع دراسة حالة الجزائر 1990-2000**"، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2001-2002.

8. حدّة بولافة، **واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال** رسالة ماجستير في السياسات العامة والحكومات المقارنة، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة،2010-2011.

9. حمدي مريم، "**دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري**" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الإداري، جامعة المسيلة، 2014-2015.

10. حمدي رشيد، **ميزانية البلدية في مواجهة العجز المالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، فرع إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بن عكنون، 2002.

11. خنقري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011.

12. داود إبراهيم، **علاقة إدارة عدم التركيز بالإدارة اللامركزية**، أطروحة دكتوراه في الحقوق تخصص: القانون العام، جامعة الجزائر 1 كلية الحقوق، السنة الجامعية 2012/2011.

13. دوبابي نضيرة، **الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2009-2010.

14. ريحان ريمان محمد، **تنمية المجتمعات العمرانية التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر، 2002.

15. زوين ايمان، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية – دراسة حالة الجزائر**-، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم التحليل والاستشراف الاقتصادي جامعة قسنطينة، 2011.

16. سلمان سليماني، **ازدواجية البنية الثقافية لدى النخبة ومبدأ المواطنة في الجزائر، دراسة لبعض مؤسسات المجتمع المدني بتلمسان**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية.

17. سنوسي بن عومر، **فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – تقييم تجربة الشراكة قطاع عام – خاص** – أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.

18. شاوش إخوان جهيدة، **واقع المجتمع المدني في الجزائر**، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015.

19. شريفي محمد رضا، **مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التنمية السياسية في الجزائر**، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران2، 2016.

20. صالح زياني، **تطور العلاقة بين المجتمع المدني والدولة (1962 – 1996)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2004.

21. عاجب بومدين، **الآثار الأسرية والاجتماعية المترتبة عن عمل المرأة خارج البيت**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم النفس، جامعة وهران2، 2017.

22. عبان عبد القادر، **تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د، تخصص: إدارة وعمل، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.2016

23. عبد الباسط حدد، "**دور الجماعات الإقليمية في تدعيم الاستثمار المحلي**"، مذكرة ماجستير في الحقوق، تخصص قانون عام للأعمال، جامعة ورقلة، 2013.

24. عبد الله بوصنوبره، **الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة**

الاجتماعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011.

25. عزيزي عثمان، "**دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية**"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2008-2009.

26. العياشي عجلان: **آليات ترشيد النظام الجبائي لتحقيق التنمية المستدامة،** رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2016-2017.

27. غدير بنت سعد الحمود، "**العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية**" مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود السعودية، 2004.

28. محمد الطاهر عزيز، **آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.

29. محمد بلخير، **التنمية المحلية و انعكاساتها الاجتماعية – دراسة ميدانية لولاية تمنراست** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، قسم تنظيم وعمل، الجزائر،2004-2005.

30. محمد خشمون، "**مشاركة المجالس الشعبية البلدية في التنمية المحلية**"، **(دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة)**، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2010-2011.

31. مراد بن زروق، "**مساهمة اقتصاد السوق في تطور القطاع الخاص**"مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001.

32. مليكة فريمش، **دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر،** أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة قسنطينة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.

33. مقدم ابتسام، الديمقراطية **التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر،** أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه ل م د، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،

جامعة وهران2، 2018-2019.

34. مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر** –،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر 2010.

35. ناجي عبد النور، "**نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة**"، مذكرة ماجستير جامعة عنابة، 2008.

36. نعيمة نصيب، **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، دراسة ميدانية لولاية عنابة**، القاهرة رسالة دكتوراه في الآداب، جامعة عين شمس، 2002.

37. نجاة مسمش، **الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر 1980-2014**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة مخمد خيضر- بسكرة، 2017-2018.

38. نشأة خليل قدورة عايش، **مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية الاقتصادية**، رسالة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2017.

39. وفاء معاوي، **الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010.

40. وفاء معاوي، **الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية 2009-2010.

41. يوسفي نور الدين، "**الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**"مذكرة

ماجستير، جامعة بومرداس، 2009-2010، دراسة تقييمية للفترة 2000-2008، مع دراسة حالة ولاية البويرة.

42. هوشات رؤوف، **حوكمة التنمية المحلية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د، تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2017-2018.

7-التقارير:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية تقرير لقاء الحكومة –الولاة يومي 12 و13 نوفمبر 2016، المطبعة الرسمية 2016.

2. "بيار وماري كوري" أشهر مركز لمكافحة السرطان يحتضر، جريدة البلاد، 2020/01/15.

3. برنادين أكيتوبي، ريتشارد، غيرد، الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، قضايا اقتصادية 40، صندوق النقد الدولي 2007.

4.منظمة اليونسف، ملخص تنفيذي، "تبرير الاستثمار في التعليم والإنصاف"، نيويورك: جانفي2015.

5.الغرفة الفلاحية، تقرير حصيلة نشاط القطاع الفلاحي لسنة 2018، ولاية المسيلة.

8-المواقع الالكترونية:

1. الدبلوماسية الفرنسية – الاتحاد الأوروبي والجزائر، موقع الكتروني، تم الاطلاع عليه 2020/04/21 على الساعة14:30. www.diplomatie.gouv.fr Algérie

2. الجزائر– الاتحاد الأوروبي: إطلاق برنامج لدعم التنمية المحلية المستدامة والنشاطات الاجتماعية، موقع الكتروني، تم الاطلاع عليه 2020/04/23 على الساعة21:25. www.aps.dz > économie

3. الجزائر نحو "مقصلة" الهيئات المالية الدولية إثر 20 سنة من حكم بوتفليقة، موقع الكتروني تم الاطلاع عليه يوم 2020/06/19، على الساعة 13:41.www independentarbia.com

4.المجلس الوطني الاقتصادي يوقع على بروتوكول اتفاق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، موقع الكتروني، تم الاطلاع يوم 2020/06/19. على الساعة 20:10. Sawatahrar.net.

5.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، موقع إلكتروني تم الاطلاع يوم 2020/06/19، على الساعة18:20. Arab.org

6.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إطلاق مختبر مسرع التنمية في الجزائر، موقع الكتروني تم الاطلاع يوم 2020/06/19،على الساعة18:40. Wwwaps.dz> Algérie

7. عبد العزيز صبحي، **النظريات المفسرة لدور المجتمع المدني**، موقع إلكتروني تم تصفح الموقع يوم 2017/01/12 على الساعة 21:35 .

https://akalsubhi1987.wordpress.com

8. جلال خشيب، **النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات**،تم الاطلاع على الموقع يوم 2017/01/13، على الساعة 21:49.

www.alukah.net/books/files/book-6365/.../elktab%20 w.docx

9. عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، 2016، تم الاطلاع يوم 2017/01/13، على الساعة 21:56.

qu.edu.iq/Ade/WP-content/uploads/2016/02

10. علاقات الجزائر والبنك الدولي، موقع الكتروني تم الاطلاع عليه 2020/06/18، على الساعة 19:15.www.marefa.org

11. jacqueline Wood , et d'autres experts, LACDI, **la société civile et le développement**, 15/01/2018

www.ccic.ca/files/what we do ?/co2-papiers.pdf.

12. دعاس عيمور صالح، "**مأزق التنمية في الجزائر**"، 2008، ص02، من موقع

http://www.univ-chlef.dz

13. دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التنمية المحلية بالجزائر، موقع الكتروني، تم الاطلاع يوم 2020/06/19. على الساعة 20:30.
www.djelfa.info>mobile>economie

14. **ماهو صندوق النقد الدولي**، موقع الكتروني، تم الاطلاع عليه 2020/06/18، على الساعة 15:38
www.imf.org.what.ara<whata.

7. مشري محمد الناصر، مجلة الاقتصاد الإسلامي،" **تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية خلال الفترة 2005-2015**: دراسة اقتصادية يوليو 2017 ، من موقع : http//gien.kankji.com

15. عولمي بسمة، "**تبعية الموارد الجبائية للسلطة المركزية وأثارها على عجز البلديات في الجزائر –للإشارة إلى بلديات ولاية تبسة**"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة..

http://www.asjp-cerist-dz/en/article/2838

16. عبد العظيم عثمان أحمد الامام، **دور المشاركة الشعبية في التنمية المستديمة في المجتمعات المحلية الريفية في إفريقيا**.http//www.shaltharat.net

17. ناجي عبد النور، "**دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة**": (تجربة البلديات الجزائرية)،

http//montada.echoroukonline.com

18. Reformes Politique ou Verrouillage supplémentaire de la société Civile et du champ politique? Une analyse Critique, Réseau Euro-Méditerranéen des droits de Lhomme

www.Ldh-france.org/Img/pdf.

19. 09/9du 30/12/2009, décret N° 86/266 du 04/11/1986, arrêté interministériel du 17/02/2010.

شريف مصطفى وبن شعيب نصر الدين، "**الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر**"، تم الاطلاع عليه يوم، 2018/07/18 revues.univ-ouargla.dz/Number 10 2012.

20. ليلى عبد الوهاب، **منظمات المجتمع المدني**، تم الاطلاع على الموقع، يوم 2018/08/03.

www.bu.edu.eg/portal/uploads/Arts/…/crs…/Civil%20Society.doc

21. مصطفى المناصفي، "**المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية**"، تم الاطلاع على الموقع يوم:2018/08/02

http://elmnasfi.canalblog.com/archives/2010/03/11/17197247.html

22. Economic Freedom Network, level of economic freedom In Algeria□http://www. Free the world.com/country data. php? country =&

23. عدنان فرحان الجوراني،" **مفهوم وأهداف إستراتيجية التنمية الاقتصادية مع إشارة خاصة لإستراتيجية تنمية محافظة البصرة**"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3403، جوان 2011، على الموقع الإلكتروني:

24. http://www.aps.dz/ar/economie/58771 تم الاطلاع يوم 03-03-2020 على الساعة 14.25.

25. الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2015-2017، رقم48، نشرة 2018، ص ص76،77. على الموقع www ONS dz، تم الاطلاع يوم 03-03-2020 على الساعة 21.33

26. البنك الدولي، الجزائر: الأفاق الاقتصادية- أكتوبر 2017،

https://www.albank-realdawli.org/ar/region/mena/publication/mena-economic-monitor-october –

27. الحياة الجمعوية والسياسية، قائمة موضوعية للجمعيات الوطنية والمحلية المعتمدة، على الموقع www.interieur.gov.dz.index.php تم الاطلاع يوم 2020/3/8 على الساعة21:35.

28. إعانات مالية من صندوق الزكاة لمكافحة "كورونا" على الموقع الالكتروني: www.elkhabar.com > press تم الإطلاع يوم 2020/04/03، على الساعة 23.50.

29. نزيمة مسكين، وزارة الداخلية تلتقي ممثل عمال البلديات الثلاثاء القادم، المشوار السياسي يوم 2014/05/31، على الموقع djazairess.com/alseyassi/25165 تم الاطلاع يوم 2019/02/22، الساعة 25–14.

30. محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، منظمات المجتمع المدني النشأة الآليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف، الموقع الالكتروني www.ssrcaw.org تم الاطلاع يوم 2020/03/12، الساعة 10.11.

31. رئاسة الجمهورية، بيان مجلس الوزراء المنعقد في 2ماي 2011، تم الاطلاع يوم 2019/10/22، على الساعة 10:12.

www.el-mouradia.dz/arabe/communiquesara/2011/com-020511

III. : المراجع باللغة الأجنبية

1- Abdelatif Ben achenhou, les entrepreneurs algériens, Alger, alpha design, 2007.

2- Ahmed RAHMANI : « Cours de gestion des ressources humaines », pour les étudiants de PGS en Management Publique Locale, E.N.A, Alger 1998.

3- Anthony G, Bennett, the big book of marketing : lessons and best practices from the world's greatest companies, Mc Grow-hill, new York, 2010.

4- Avase .s. la privatisation pour unesociete performante .copyright, paris,

1988.

5- Bachir Yelles : pour une revalorisation des ressources financières locales- Revue IDARA 1995.

6- CENEAP : « Évaluation des besoins en formation des collectivités locales », Rapport d'étape N° 2, document intérieur, Novembre 1999.

7- Conseil national économique et social ;dossier documentaire ;développement local ;juillet 2011.

8- D.P.Gohi,The Basic Needs Approach To development,(Genena: International, labaur office, 1977),p22

9- Littel, IM.economic développement Theory: policy and international relation,(New York: Basic Books, 1982)

10- Fatiha Talahite, RÉFORMES ET TRANSFORMATIONS ÉCONOMIQUES EN ALGÉRIE, Economies et finances. Université Paris-Nord - Université Paris 13-Nord UFR de Sciences économiques et de gestion,2010.

11- Handy ,H. Beyond Stabilisation ,toward a dynamic Maret Economy , Washington , DC: International Monetary Fund. Egypt. , 1998 .

12- Ibrahim gaidi : PDG (CSGCL), travaux de la journée parlementaire sous le thème « les comptes d'affection spéciale du trésor », 04/03/2015, commission des finances et budget.

13- Isabelle Werenfels, obstacles to privatisation of state-owned industries in Algeria : the political economy of distributive conflict, the journal of north African studies, vol 7,n .01, 2002, London: frank class.

14- Jean – louis GVIGOV, " le développement local : espoirs et freins ", in " développement local et décentralisation " , sous la direction de bernardguesnier , Ed économica , paris , 1986.

15- Jean Yves Gonttebel, stratégie de développement territorial, Ed Économic,

paris, 2003.

16- Marcel met hot: le développement local au risque de l'utopie, vers une interprétation des enjeux du développement local au 21 siècle , Québec : un véristе de doctorat en développement régional , octobre, 2002.

17- Michael walzer :the civil society argument. The good life, non-states man and society, vol 2, 1989.

18- Philippe ay dalot " économie régionale et urbaine " ,eal , économica , paris , 1985.

19- Robert E Baldwin, Economic Development : theory, history and Policy. New York : gohnwiley, 1963.

20- S. Ulhās, Bayar tar, Local participatory Democracy… the Local Agenda 201 project in turkish Cities Paris, Programme d institut d etude doctoral, 2006.

21- Saïd BENAISSA: « L'aide de l'état aux collectivités locales ».O. P. U, Alger 1983.

22- United nations ,economic commission for Africa: office for north African, the green economy in Algeria .

23- UNPD, " ReconceprualisingGouvernance ", Discussion paper 2 (New York: UNPD, january, 1997.

24- weber Max, theory of Social Economic Organization, New York, the Free Press, 1981.

25- World Economic forum, the global competitiveness report 2017-2018,Geneve: the world economic forum,2017.

26- Xavier griffer, territoires de France, les enjeux économiques sociaux de la decentraisation, éd, économica, Paris, 1984.

27- Yehuda mirsky, democratic politics , democratic culture , orbits, ajournal of world affairs , vol 37 , no4, full 1993 .

الملاحق

الملحق رقم (01)

ولاية المسيلة

جدول يتضمن احصاء الجمعيات الولائية الى غاية 31/12/2017

التصنيف			المطابقة	العدد
1	المهنية		مطابقة	2
			غير مطابقة	1
2	الدينية		مطابقة	0
			غير مطابقة	0
3	الرياضة والتربية البدنية		مطابقة	18
			غير مطابقة	0
4	الفنون والثقافة		مطابقة	27
			غير مطابقة	2
5	اولياء التلاميذ		مطابقة	0
			غير مطابقة	0
6	العلوم والتكنولوجيا		مطابقة	1
			غير مطابقة	0
7	لجان الأحياء		مطابقة	0
			غير مطابقة	0
8	البيئة		مطابقة	5
			غير مطابقة	1
9	المعوقين وغير مؤهلين		مطابقة	7
			غير مطابقة	1
10	المستهلكين		مطابقة	1
			غير مطابقة	0
11	الشباب والطفولة		مطابقة	21
			غير مطابقة	3
12	السياحة والتسلية		مطابقة	3
			غير مطابقة	1
13	المتقاعدين والمسنين		مطابقة	0
			غير مطابقة	0
14	التسوية		مطابقة	5
			غير مطابقة	1
15	التضامن والأعمال الخيرية		مطابقة	11
			غير مطابقة	1
16	الإسعاف		مطابقة	0
			غير مطابقة	0
17	الصحة والطب		مطابقة	3
			غير مطابقة	0
18	قدماء التلاميذ والطلبة		مطابقة	0
			غير مطابقة	0
المجموع الجزئي			الممجموع المطابقة	104
			المجموع غير المطابقة	11
المجموع العام				115

البلدية	عدد الكلي للجمعيات	منها: الدينية	منها: الرياضية	منها: الثقافية	منها: الخاصة بالمعاقين	منها: العلمية	منها: أخري
المسيلة	384	68	87	36	-	1	192
المعاضيد	61	22	6	5	-	-	28
حمام الضلعة	105	41	10	6	-	-	48
أولاد دراج	59	25	9	6	-	-	19
تارمونت	35	8	5	4	-	-	18
مطارفة	32	13	2	5	-	-	12
الخبانة	18	7	3	-	-	-	8
أمسيف	34	7	3	3	-	-	21
الشلال	11	3	2	2	-	-	4
أولاد ماضي	37	13	6	6	-	-	12
مقرة	109	26	12	7	1	-	63
برهوم	35	17	7	2	-	-	9
عين الخضراء	48	16	6	2	1	-	23
أولاد عدي القبالة	76	31	7	3	-	-	35
بلعايبة	38	20	4	1	-	-	13
سيدي عيسى	91	19	18	7	-	-	47
عين الحجل	49	8	11	3	1	-	26
سيدي هجرس	12	5	1	-	-	-	6
ونوغة	36	18	4	1	-	-	13
بوسعادة	194	42	20	12	-	1	119
أولاد سيدي إبراهيم	43	12	4	6	-	-	21
سيدي عامر	30	12	3	8	-	-	7
تامسة	14	5	4	-	-	-	5
بن سرور	32	7	15	1	1	-	8
أولاد سليمان	9	2	2	3	-	-	2
الحوامد	14	5	2	3	-	-	4
الهامل	26	10	1	1	-	-	14
أولاد منصور	24	9	4	-	-	-	11
المعاريف	19	8	2	1	-	-	8
الدهاهنة	24	12	2	1	-	-	9
بوطي سايح	10	5	-	1	-	-	4
خطوطي سد الجير	14	6	-	-	-	-	8
الزرزور	4	1	1	-	-	-	2
محمد بوضياف	15	5	4	1	-	-	5
بن زوه	21	8	3	3	-	-	7
بئر فضة	8	4	1	1	-	-	2
عين فارس	5	4	-	-	-	-	1
سيدي أمحمد	25	7	2	2	-	-	14
مناعة	9	3	3	1	-	-	2
سوامع	27	10	3	-	-	-	14
عين الملح	40	11	7	4	-	2	16
أمجدل	13	5	6	-	1	-	1
سليم	7	4	1	1	-	-	1
عين الريش	23	6	8	4	-	-	5
بني يلمان	23	8	1	1	-	-	13
ولتام	17	4	3	2	-	-	8
جبل أمساعد	20	7	1	2	-	-	10
المجموع	1 980	589	306	158	5	4	918

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية المسيلة

الجدول رقم (02): يتضمن

عدد الجمعيات المعتمدة على مستوى البلدية في ظل القانون الجديد 12-06 المتعلق بالجمعيات

		عدد الجمعيات المعتمدة في ظل القانون الجديد 12-06 المتعلق بالجمعيات					
الرقم	تصنيف الجمعيات	2012	2013	2014	2015	2016	المجموع
01	المهنية	03	01	04	01	00	09
02	الدينية	16	00	00	00	00	16
03	الرياضة والتربية البدنية	14	153	83	26	44	320
04	الفن والثقافة	02	43	38	42	27	152
05	أولياء التلاذ	01	31	59	44	36	171
06	العلوم و التقنات	00	00	00	00	01	01
07	الأحياء والقرى والمناطق	04	133	83	58	35	313
08	البيئة والوسط المعيشي	01	04	12	04	10	31
09	المعوقون وغير المؤهلين	00	00	03	01	00	04
10	المستهلكون	01	00	01	00	00	02
11	الشباب والطفولة	02	08	23	14	02	49
12	السياحة والتسلية	01	06	11	08	02	28
13	المتقاعدين والمسنين	00	00	01	00	00	01
14	النساء	01	07	09	04	02	23
15	التضامن، الإسعاف، الأعمال الخيرية	04	52	77	16	22	171
16	التطوع الأعمال التطوعية	00	00	00	06	03	09
17	الصحة والطب	01	02	03	03	01	10
18	قدماء التلاميذ والطلبة	00	00	00	00	00	00
المجموع العام		**51**	**440**	**407**	**227**	**185**	**1310**

المجموع	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات / لتصنيف
126		3	7	2	2	7	5	1	0	9	14	9	4	16	3	10	4	2	2	0	2	2	8	14	المهنية
342		16	33	28	13	24	3	16	11	20	32	38	25	7	8	9	9	2	2	1	0	2	16	27	الدينية
312		14	22	2	8	19	24	13	5	11	35	25	19	10	6	17	26	6	11	8	12	5	9	5	الرياضة والتربية البدنية
167		2	4	1	4	8	5	1	5	8	21	9	6	9	11	14	10	10	8	5	9	6	9	2	الفن والثقافة
320		1	10	7	8	18	11	3	3	7	17	13	15	17	12	23	16	10	8	26	24	10	23	38	ولياء التلاميذ
14		0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	0	2	1	1	0	1	2	0	0	0	2	0	2	العلوم والتقنيات
709		4	24	0	6	52	18	17	2	42	100	58	58	34	27	47	19	30	4	153	0	0	5	9	لجان الأحياء
36		1	1	0	1	3	1	2	1	1	3	5	0	4	2	0	2	1	0	8	0	0	0	0	البيئة
25		0	0	0	0	2	4	0	0	0	2	1	1	1	0	2	4	4	3	0	0	0	1	0	المعوقون والغير مؤهلين
3		1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	المستهلكون
107		2	6	1	4	9	0	1	3	8	4	5	1	2	5	1	7	4	3	3	3	11	7	17	الشباب والطفولة
8		1	0	0	0	0	3	0	0	0	1	0	0	2	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	السياحة والتسليات
2		0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	المتقاعدون والمسنون
15		1	0	0	1	0	0	1	0	1	1	1	1	0	0	0	2	1	1	3	1	0	0	0	لنساء
92		4	3	1	2	4	3	4	3	2	2	6	5	12	2	9	4	1	1	0	1	2	7	14	التضامن والأعمال الخيرية
0		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	لتطوع والأعمال التطوعية
25		1	2	1	1	1	0	1	0	1	0	0	2	2	2	1	5	1	1	0	0	0	1	2	الصحة والطب
2		0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	قدماء التلاميذ والطلبة
2305		51	112	43	50	147	78	60	34	111	234	171	139	118	79	134	110	74	44	208	52	40	86	130	المجموع

الملحق رقم (02)

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
ولايـــــة المســـيـــــلة
مديريـــة الادارة المحلـــــية

الاعانات الممنوحة الصندوق المشترك للجماعات المحلية للبلديات فى سنة 2010

الرقم	البلدية	الأثر المالي للزيادة في الأجور لسنة 2010	معادلـــة التـــوزيع بالتســـاوي لسنة 2010	التعويض عن نقص القيمة الجبائية لسنة 2010	المجموع
1	المسيـــــلة	55 979 464,00	0,00	279 178 491,00	335 157 955,00
2	اولاد دراج	8 537 339,00	50 471 964,00	32 490 318,00	91 499 621,00
3	المعاضيـــــد	6 485 051,00	64 607 480,00	25 301 007,00	96 393 538,00
4	أولاد عدي القبالـة	7 709 524,00	62 890 738,00	27 625 319,00	98 225 581,00
5	المطـارفـــــة	5 047 112,00	0,00	15 967 086,00	21 014 198,00
6	الســوامـــــع	3 780 177,00	35 584 295,00	7 879 931,00	47 244 403,00
7	مقـــــــرة	10 412 778,00	0,00	96 415 491,00	106 828 269,00
8	بلعـالبـــــة	6 873 495,00	41 802 508,00	33 969 868,00	82 645 871,00
9	عيـن الخضـراء	9 788 665,00	75 421 801,00	27 784 005,00	112 994 471,00
10	بـرهـــــوم	8 115 206,00	41 897 468,00	27 616 393,00	77 629 067,00
11	الـدهاهنـــــة	4 930 530,00	36 005 894,00	7 267 366,00	48 203 790,00
12	بوســـــعادة	21 077 635,00	218 151 480,00	147 966 876,00	387 195 991,00
13	الهامـــــل	5 018 163,00	37 709 097,00	12 119 627,00	54 846 887,00
14	ولتـــــام	5 758 308,00	30 980 529,00	2 641 608,00	39 380 445,00
15	سيـدي عامـر	5 777 281,00	51 003 910,00	24 010 398,00	80 791 589,00
16	التـامســـة	7 622 252,00	33 043 752,00	9 197 404,00	49 863 408,00
17	اولاد سيدي ابراهيم	8 315 264,00	28 688 257,00	14 459 580,00	51 463 101,00
18	بئـــــزوه	4 303 109,00	35 054 484,00	5 887 421,00	45 245 014,00
19	الخبـــانة	7 111 020,00	37 865 875,00	8 417 910,00	53 394 805,00
20	مسيـــف	6 055 504,00	38 511 476,00	13 155 285,00	57 722 265,00
21	الحوامـــد	4 744 025,00	37 950 490,00	8 198 417,00	50 892 932,00
22	الشـــلال	16 286 821,00	31 975 361,00	6 545 597,00	54 807 779,00
23	أولاد مـــاضي	13 524 719,00	0,00	7 610 055,00	21 134 774,00
24	خطوطي سد الجير	4 048 287,00	34 676 361,00	8 042 202,00	46 766 850,00
25	المعاريـــف	5 726 250,00	42 185 337,00	14 157 206,00	62 068 793,00
26	سيـدي عيـسى	21 808 745,00	111 789 821,00	76 226 098,00	209 824 664,00
27	بني يلمـــان	4 901 292,00	38 885 914,00	9 663 063,00	53 450 269,00
28	بوطي السالـح	5 416 019,00	37 667 679,00	9 840 399,00	52 924 097,00
29	عين الحجـــل	5 518 743,00	37 732 297,00	34 362 714,00	77 613 754,00
30	سيدي هجـرس	3 416 710,00	37 343 622,00	7 182 071,00	47 942 403,00
31	عين الملـــح	7 515 710,00	88 444 453,00	36 304 948,00	132 265 111,00
32	سيدي أحمـــد	3 997 583,00	40 039 101,00	7 948 591,00	51 985 275,00
33	عيـن الريـــش	4 697 712,00	58 814 437,00	20 543 562,00	84 055 711,00
34	عيـن فـــارس	4 011 653,00	33 178 337,00	3 232 052,00	40 422 042,00
35	بئـر الفضـــة	4 307 856,00	34 622 027,00	4 459 052,00	43 388 935,00
36	جبل امساعـــد	4 896 393,00	44 790 185,00	14 904 362,00	64 590 940,00
37	سليـــم	4 238 784,00	31 190 437,00	6 718 020,00	42 147 241,00
38	امجـــدل	7 855 419,00	52 992 489,00	22 341 636,00	83 189 544,00
39	منـاعـــة	3 452 356,00	37 782 035,00	8 579 806,00	49 814 197,00
40	حمام الضلـعة	15 505 741,00	75 571 211,00	48 216 552,00	139 293 504,00
41	ونـوغـــة	8 349 460,00	44 469 424,00	15 805 710,00	68 624 594,00
42	تارمونـــت	7 151 956,00	39 514 057,00	10 411 501,00	57 077 514,00
43	أولاد منصـور	5 751 913,00	31 624 861,00	7 116 021,00	44 492 795,00
44	بن ســـرور	8 079 807,00	59 994 442,00	26 554 434,00	94 628 683,00
45	الـــزرزور	7 522 591,00	36 530 203,00	4 817 905,00	48 870 699,00
46	أولاد سليمـان	5 744 007,00	37 969 718,00	5 221 553,00	48 935 278,00
47	محمد بوضياف	5 469 573,00	52 037 998,00	16 001 399,00	73 508 970,00
	المجموع	392 638 002,00	2 129 463 305,00	1 260 356 310,00	3 782 457 617,00

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

ولايـــــــة المسيـــــــلة
مديريـــة الادارة المحلـــــــية

الاعانات الممنوحة الصندوق المشترك للجماعات المحلية للبلديات فى سنة 2011

الرقم	البلدية	الأثر المالي للزيادة في الأجور لسنة 2011	معادلة التوزيع بالتساوى لسنة 2011	التعويض عن نقص القيمة الجبائية لسنة 2011	إعانة تخصيص الخدمة العمومية 2011	صيانة المدارس و أجور الحراس 2011	المجموع
1	المسيـــــــلة	61 756 000,00	0,00	300 604 900,00	0,00	55 415 978,00	417 776 878,00
2	اولاد دراج	10 701 000,00	54 362 756,00	32 129 790,00	0,00	14 556 926,00	111 750 472,00
3	المعاضيـــــــد	11 494 000,00	66 031 603,00	25 837 376,00	0,00	13 722 318,00	117 085 297,00
4	أولاد عدي القبالة	10 172 000,00	61 797 612,00	28 670 147,00	0,00	14 682 318,00	115 322 077,00
5	المطـارفـــــة	7 001 000,00	18 783 644,00	13 138 712,00	6 471 000,00	7 230 344,00	52 624 700,00
6	الســوامـــــع	5 679 000,00	34 002 076,00	8 137 653,00	3 138 000,00	6 181 692,00	57 138 421,00
7	مقـــــــرة	13 520 000,00	2 169 588,00	96 416 504,00	0,00	20 701 878,00	132 807 970,00
8	بلعـانبـــــة	9 820 000,00	42 524 728,00	35 767 936,00	0,00	14 734 230,00	102 846 894,00
9	عيـن الخضـراء	10 525 000,00	69 501 797,00	29 805 984,00	0,00	10 524 450,00	120 357 231,00
10	بـرهـــــوم	9 996 000,00	46 994 184,00	28 229 760,00	0,00	11 447 710,00	96 667 654,00
11	الـدهـاهنـــة	6 208 000,00	34 848 669,00	7 264 466,00	2 743 000,00	5 169 780,00	56 233 915,00
12	بوســـــعادة	27 351 000,00	217 728 372,00	153 075 375,00	0,00	37 911 968,00	436 066 715,00
13	الهامـــــل	6 825 000,00	38 537 825,00	12 047 981,00	6 304 000,00	5 613 040,00	69 327 846,00
14	ولتـــــام	6 560 000,00	27 113 868,00	3 042 311,00	2 725 000,00	1 403 260,00	40 844 439,00
15	سيـدي عامـر	13 256 000,00	54 544 859,00	23 791 077,00	7 147 000,00	12 097 428,00	110 836 364,00
16	التـامسـة	8 146 000,00	33 160 763,00	8 965 737,00	3 161 000,00	5 081 128,00	58 514 628,00
17	اولاد سيدي ابراهيم	9 732 000,00	33 797 139,00	13 122 792,00	3 883 000,00	8 242 256,00	68 777 187,00
18	بنـــــزوه	5 591 000,00	34 231 185,00	5 787 768,00	2 704 000,00	4 556 802,00	52 870 755,00
19	الخيـــــاتة	7 618 000,00	37 549 789,00	8 313 396,00	5 428 000,00	5 302 758,00	64 211 943,00
20	مسيـــــف	8 146 000,00	43 857 090,00	11 751 533,00	5 048 000,00	7 016 300,00	75 818 923,00
21	الحوامـــــد	6 825 000,00	38 185 470,00	8 109 599,00	4 438 000,00	5 347 084,00	62 905 153,00
22	الشـــــلال	7 706 000,00	31 307 909,00	6 261 128,00	3 265 000,00	3 855 172,00	52 395 209,00
23	أولاد مـــاضي	9 115 000,00	18 234 473,00	7 504 809,00	4 285 000,00	5 568 714,00	44 707 996,00

24	خطوطي سد الجير	5 856 000,00	33 700 540,00	7 782 880,00	3 215 000,00	8 146 018,00	58 700 438,00
25	المعاريف	7 265 000,00	41 309 858,00	14 559 133,00	4 586 000,00	7 496 300,00	75 216 291,00
26	سيدي عيسى	20 304 000,00	128 905 887,00	78 407 983,00	0,00	23 604 636,00	251 222 506,00
27	بني يلمان	7 441 000,00	36 458 896,00	10 076 439,00	4 266 000,00	4 734 106,00	62 976 441,00
28	بوطي السانح	6 472 000,00	37 740 568,00	9 768 216,00	3 161 000,00	7 444 388,00	64 586 172,00
29	عين الحجل	8 675 000,00	21 248 083,00	35 180 200,00	0,00	15 088 838,00	80 192 121,00
30	سيدي هجرس	6 120 000,00	36 351 908,00	7 190 519,00	4 025 000,00	7 311 410,00	60 998 837,00
31	عين الملح	10 084 000,00	79 856 679,00	39 747 483,00	0,00	11 987 208,00	141 675 370,00
32	سيدي أحمد	6 472 000,00	37 845 583,00	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
33	عين الريش	7 353 000,00	58 514 452,00	21 173 082,00	5 503 000,00	7 370 908,00	99 914 442,00
34	عين فارس	5 767 000,00	30 894 601,00	3 292 691,00	1 883 000,00	3 722 194,00	45 559 486,00
35	بئر الفضة	5 856 000,00	32 892 771,00	4 462 329,00	2 360 000,00	2 983 824,00	48 554 924,00
36	جبل امساعد	6 120 000,00	39 443 018,00	16 674 116,00	5 898 000,00	7 104 952,00	75 240 086,00
37	سليم	6 560 000,00	32 041 624,00	6 053 497,00	2 591 000,00	3 463 824,00	50 709 945,00
38	امجدل	8 851 000,00	54 405 775,00	22 557 085,00	8 663 000,00	8 205 618,00	102 682 478,00
39	مناعة	5 767 000,00	37 713 118,00	8 467 067,00	6 072 000,00	2 806 520,00	60 825 705,00
40	حمام الضلعة	20 656 000,00	53 082 439,00	55 868 068,00	0,00	20 384 010,00	149 990 517,00
41	ونوغة	10 965 000,00	43 644 247,00	15 922 231,00	4 906 000,00	7 282 256,00	82 719 734,00
42	تارمونت	8 763 000,00	38 220 755,00	10 705 682,00	4 402 000,00	5 524 388,00	67 615 825,00
43	أولاد منصور	6 296 000,00	23 144 598,00	9 297 713,00	3 308 000,00	5 258 432,00	47 304 743,00
44	بن سرور	9 203 000,00	57 481 484,00	28 019 933,00	0,00	9 040 124,00	103 744 541,00
45	الزرزور	6 120 000,00	34 631 897,00	4 905 164,00	2 405 000,00	2 887 586,00	50 949 647,00
46	أولاد سليمان	5 767 000,00	34 990 545,00	5 731 002,00	2 741 000,00	1 314 608,00	50 544 155,00
47	محمد بوضياف	6 560 000,00	52 940 037,00	16 090 394,00	6 337 000,00	8 197 930,00	90 125 361,00
المجموع		473 036 000,00	2 116 724 762,00	1 308 092 455,00	142 572 000,00	463 248 000,00	4 503 673 217,00

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

ولايـــــــة المسيـــــــلة
مديريـــة الادارة المحلـــــية

الاعانات الممنوحة الصندوق المشترك للجماعات المحلية للبلديات في سنة 2012

الرقم	البلدية	الشبكة الجديدة للأجور	الاثر المالي 2008 -2009 2010- 2011- 2012	الاثر المالي 2012 الأسلاك المشتركة	الاثر المالي 2009 أ , مشتركة 08 أشهر	معادلة التوزيع بالتساوي لسنة 2012	التعويض عن نقص القيمة الجبائية لسنة 2012	صيانة المدارس و أجور الحراس	إعانة الخدمة العمومية لسنة 2012	المجموع
1	المسيـــــــلة	61 756 000,00	239 793 000,00	34 216 684,00	25 817 092,00	0,00	305 710 758,00	70 612 447,00	16 461 000,00	754 366 981,00
2	اولاد دراج	10 701 000,00	34 816 000,00	5 715 860,00	3 021 034,00	35 529 487,00	37 453 282,00	13 209 962,00	3 139 000,00	143 585 625,00
3	المعاضيـــــد	11 494 000,00	27 341 000,00	8 006 975,00	3 202 362,00	66 468 804,00	25 696 596,00	15 336 633,00	2 951 000,00	160 497 370,00
4	أولاد عدي القبالة	10 172 000,00	38 565 000,00	6 431 445,00	3 986 452,00	62 605 086,00	28 441 489,00	25 050 247,00	3 050 000,00	178 301 719,00
5	المطارفـــــة	7 001 000,00	17 283 000,00	4 574 219,00	2 865 910,00	16 939 033,00	13 700 193,00	8 281 179,00	1 745 000,00	72 389 534,00
6	المسوامـــــع	5 679 000,00	14 856 000,00	3 026 992,00	3 987 422,00	32 736 160,00	8 526 172,00	6 049 524,00	1 912 000,00	76 773 270,00
7	مقـــــــرة	13 520 000,00	44 564 000,00	12 528 837,00	8 112 382,00	2 208 700,00	108 064 382,00	13 143 807,00	4 571 000,00	206 713 108,00
8	بلعـايبـــــة	9 820 000,00	20 998 000,00	5 414 457,00	3 341 530,00	8 124 807,00	45 688 852,00	13 935 215,00	3 131 000,00	110 453 861,00
9	عين الخضـراء	10 525 000,00	31 261 000,00	5 506 864,00	3 285 552,00	68 572 161,00	29 598 355,00	9 904 093,00	3 357 000,00	162 010 025,00
10	بـرهـــــوم	9 996 000,00	33 473 000,00	5 767 467,00	4 933 224,00	40 965 240,00	28 464 903,00	7 806 448,00	2 851 000,00	134 257 282,00
11	الدهاهنـــــة	6 208 000,00	17 532 000,00	3 477 843,00	1 856 244,00	35 693 949,00	7 056 079,00	6 521 833,00	1 931 000,00	80 276 948,00
12	بوســـــعادة	27 351 000,00	128 882 000,00	15 821 032,00	10 650 556,00	200 347 308,00	157 361 810,00	19 616 670,00	13 482 000,00	573 512 376,00
13	الهامـــــل	6 825 000,00	24 425 000,00	3 446 050,00	1 090 440,00	31 276 850,00	14 492 798,00	6 965 547,00	1 996 000,00	90 517 685,00
14	وانـــــام	6 560 000,00	17 695 000,00	6 669 104,00	3 798 020,00	28 983 365,00	2 593 116,00	2 603 099,00	1 712 000,00	70 613 704,00
15	سيـدي عامـر	13 256 000,00	33 803 000,00	7 617 074,00	4 514 236,00	54 080 598,00	23 659 052,00	18 161 522,00	2 735 000,00	157 826 482,00
16	التامســـة	8 146 000,00	20 297 000,00	4 923 227,00	2 698 170,00	32 783 782,00	9 039 545,00	6 445 013,00	1 901 000,00	86 233 737,00
17	اولاد سيدي ابراهيم	9 732 000,00	29 332 000,00	4 222 346,00	2 317 840,00	29 429 782,00	14 341 508,00	7 097 135,00	1 977 000,00	98 449 611,00
18	بئـــــزوه	5 591 000,00	11 190 000,00	2 937 035,00	1 386 390,00	33 007 422,00	6 103 232,00	3 481 562,00	1 867 000,00	65 563 641,00
19	الخبـــــاتة	7 618 000,00	19 347 000,00	3 374 352,00	1 685 906,00	38 606 915,00	8 035 974,00	6 253 811,00	1 990 000,00	86 911 958,00
20	مسيـــــف	8 146 000,00	22 493 000,00	6 429 031,00	2 650 590,00	43 997 336,00	11 720 203,00	5 831 720,00	2 159 000,00	103 426 880,00
21	الحواســـد	6 825 000,00	23 616 000,00	3 258 361,00	2 186 966,00	37 649 356,00	8 276 228,00	3 622 115,00	1 980 000,00	87 414 026,00
22	الشـــــلال	7 706 000,00	22 000 000,00	7 123 061,00	2 927 672,00	30 982 827,00	6 380 677,00	2 890 751,00	1 853 000,00	81 863 988,00
23	أولاد مـــاضي	9 115 000,00	23 164 000,00	4 782 778,00	2 710 496,00	18 417 163,00	7 492 747,00	9 329 220,00	1 622 000,00	76 633 404,00
24	خطوطي سد الجير	5 856 000,00	17 907 000,00	2 504 943,00	1 254 804,00	34 460 851,00	7 568 760,00	3 452 967,00	1 935 000,00	74 940 325,00
25	المعاريـــف	7 265 000,00	15 537 000,00	3 595 680,00	2 050 650,00	40 492 562,00	14 731 039,00	7 132 274,00	2 169 000,00	92 973 205,00
26	سيـدي عيـسى	20 304 000,00	93 977 000,00	7 763 215,00	5 468 370,00	107 330 905,00	82 353 262,00	24 958 758,00	7 711 000,00	349 866 510,00
27	بئـر بلمـــان	7 441 000,00	19 560 000,00	4 081 535,00	2 145 934,00	36 098 997,00	10 247 560,00	5 058 673,00	1 974 000,00	86 607 699,00
28	بوطي السانـح	6 472 000,00	19 300 000,00	3 705 470,00	2 165 170,00	31 945 179,00	11 486 310,00	4 755 514,00	1 943 000,00	81 772 643,00
29	عين الحجـــل	8 675 000,00	32 352 000,00	4 406 851,00	1 766 042,00	11 313 515,00	37 848 345,00	10 725 365,00	3 655 000,00	110 742 118,00
30	سيدي هجـرس	6 120 000,00	19 160 000,00	2 668 092,00	1 363 656,00	36 655 397,00	7 099 962,00	6 873 218,00	1 935 000,00	81 875 325,00
31	عين الملـــح	10 084 000,00	34 229 000,00	5 761 632,00	3 464 854,00	81 618 384,00	39 064 163,00	13 251 644,00	4 129 000,00	191 602 677,00
32	سيدي أمحمـــد	6 472 000,00	14 443 000,00	4 899 725,00	1 702 820,00	39 348 283,00	7 983 892,00	3 277 275,00	2 011 000,00	80 137 995,00

33	عين الريش	7 353 000,00	5 767 000,00	18 369 000,00	4 433 100,00	2 638 900,00	61 537 373,00	20 163 912,00	5 388 007,00	2 693 000,00	122 576 292,00
34	عين فارس	5 767 000,00	8 518 000,00	3 335 714,00	1 809 734,00	31 485 203,00	3 191 455,00	4 158 160,00	1 777 000,00	60 042 266,00	
35	بئر القشة	5 856 000,00	21 799 000,00	2 384 744,00	1 242 372,00	33 407 682,00	4 363 631,00	3 644 168,00	1 859 000,00	74 556 597,00	
36	جبل امساعد	6 120 000,00	18 609 000,00	6 199 518,00	1 283 004,00	43 651 404,00	15 368 086,00	7 815 414,00	2 227 000,00	101 273 426,00	
37	مليم	6 560 000,00	33 327 000,00	4 037 989,00	1 633 124,00	33 781 658,00	5 608 588,00	3 503 614,00	1 874 000,00	90 325 973,00	
38	امجدل	8 851 000,00	25 521 000,00	4 842 781,00	2 561 320,00	54 767 104,00	22 395 820,00	9 665 096,00	2 726 000,00	131 330 121,00	
39	متاعة	5 767 000,00	16 983 000,00	2 528 725,00	720 804,00	38 834 886,00	8 141 516,00	3 086 502,00	1 990 000,00	78 052 433,00	
40	حمام الضلعة	20 656 000,00	61 957 000,00	12 102 075,00	7 690 368,00	38 623 300,00	57 293 339,00	23 870 754,00	4 360 000,00	226 552 836,00	
41	وتوغة	10 965 000,00	26 504 000,00	8 240 109,00	3 731 714,00	41 392 301,00	16 459 122,00	15 189 965,00	2 215 000,00	124 697 211,00	
42	تارموت	8 763 000,00	20 199 000,00	3 765 800,00	1 867 794,00	38 893 411,00	10 406 286,00	3 938 362,00	2 024 000,00	89 857 653,00	
43	أولاد منصور	6 296 000,00	10 217 000,00	3 469 118,00	1 790 484,00	23 088 995,00	9 086 428,00	3 960 414,00	1 776 000,00	59 684 439,00	
44	بن سرور	9 203 000,00	35 172 000,00	4 759 841,00	2 966 480,00	58 161 881,00	27 604 430,00	8 285 300,00	2 911 000,00	149 063 932,00	
45	الزرزور	6 120 000,00	10 557 000,00	4 363 092,00	2 848 212,00	35 011 393,00	4 858 416,00	2 638 239,00	1 881 000,00	68 277 352,00	
46	أولاد سليمان	5 767 000,00	19 323 000,00	2 637 163,00	1 552 690,00	36 987 077,00	5 159 451,00	1 504 842,00	1 924 000,00	74 855 223,00	
47	محمد بوشياف	6 560 000,00	26 205 000,00	2 875 994,00	3 960 214,00	52 942 516,00	15 977 117,00	4 963 922,00	2 396 000,00	115 880 763,00	
المجموع		473 036 000,00	1 516 451 000,00	274 634 000,00	162 706 000,00	1 991 236 388,00	1 352 358 841,00	463 248 000,00	142 468 000,00	6 376 138 229,00	

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

ولايـــــــة المسيـــــــلة
مديريـــة الادارة المحلـــــية

الاعانات الممنوحة الصندوق المشترك للجماعات المحلية للبلديات فى سنة 2013

الرقم	البلدية	الأثر المالي للزيادة في الأجور لسنة 2013	معادلة التوزيع بالتساوى لسنة 2013	التعويض عن نقص القيمة الجبائية لسنة 2013	التعويض عن نقص القيمة الجبائية لسنة 2010	إعانة تخصيص الخدمة العمومية 2013	صيانة المدارس و أجور الحراس لسنة 2013	اعانة الأثر المالي لـ (10% الخدمات الإدارية المشتركة و الأعوان المتعاقدين الموظفين ...)	المجموع
1	المسيـــــــلة	135 914 000,00	0,00	321 234 798,00		0,00	48 017 256,00	85 877 000,00	591 043 054,00
2	اولاد دراج	31 029 000,00	66 719 000,00	32 560 788,00		4 046 000,00	14 405 177,00	8 424 000,00	157 183 965,00
3	المعاضيـــــــد	22 605 000,00	31 796 000,00	26 111 159,00		3 991 000,00	13 719 216,00	5 377 000,00	103 599 375,00
4	أولاد عدي القبالة	25 015 000,00	53 534 000,00	29 346 894,00		4 054 000,00	17 149 021,00	14 644 000,00	143 742 915,00
5	المطارفـــــة	12 793 000,00	40 109 000,00	13 827 780,00	8 964 805,00	2 599 000,00	8 231 530,00	4 308 000,00	90 833 115,00
6	السوامـــــع	12 626 000,00	17 367 000,00	8 403 179,00		2 878 000,00	6 173 647,00	4 351 000,00	51 798 826,00
7	مقـــــــرة	19 252 000,00	38 457 000,00	97 552 037,00		4 652 000,00	20 354 374,00	3 713 000,00	183 980 411,00
8	بلعـــايبـــــة	17 994 000,00	43 980 000,00	43 564 535,00		4 036 000,00	14 405 177,00	14 646 000,00	138 625 712,00
9	عيـن الخضـــراء	24 444 000,00	30 536 000,00	28 684 168,00		4 276 000,00	10 289 413,00	9 357 000,00	107 586 581,00
10	بـرهـــــوم	21 058 000,00	18 854 000,00	30 347 152,00		3 881 000,00	10 975 374,00	7 051 000,00	92 166 526,00
11	الدهاهنـــــة	12 805 000,00	2 170 000,00	7 120 747,00	172 486,00	2 914 000,00	5 487 686,00	5 483 000,00	36 152 919,00
12	بوســـــعادة	74 783 000,00	34 806 000,00	158 755 859,00		0,00	31 554 197,00	48 121 000,00	348 020 056,00
13	الهامـــــــل	13 402 000,00	72 654 000,00	13 743 213,00	277 944,00	3 073 000,00	5 487 686,00	7 908 000,00	116 545 843,00
14	ولتـــــــام	12 118 000,00	61 340 000,00	2 924 686,00		2 569 000,00	1 371 921,00	5 901 000,00	86 224 607,00
15	سيـدي عامـر	28 697 000,00	17 682 000,00	23 358 790,00	1 251 965,00	3 813 000,00	15 091 138,00	9 315 000,00	99 208 893,00
16	التـامســـــة	15 839 000,00	130 316 000,00	8 631 987,00	1 340 381,00	2 864 000,00	6 173 647,00	5 038 000,00	170 203 015,00
17	اولاد سيدي ابراهيم	24 201 000,00	3 929 000,00	14 806 743,00	3 425 241,00	3 042 000,00	8 231 530,00	5 943 000,00	63 578 514,00
18	بئـــــــزوه	7 735 000,00	28 528 000,00	5 959 048,00	287 195,00	2 813 000,00	4 801 726,00	3 949 000,00	54 072 969,00
19	الخبـــــانة	15 182 000,00	43 555 000,00	8 396 210,00	694 098,00	3 037 000,00	6 173 647,00	7 435 000,00	84 472 955,00
20	مسيـــــف	17 737 000,00	205 124 000,00	12 146 768,00	5 864 252,00	3 327 000,00	6 859 609,00	9 156 000,00	260 214 629,00
21	الحوامـــــد	20 142 000,00	28 824 000,00	8 467 806,00	378 960,00	3 038 000,00	5 487 686,00	7 760 000,00	74 098 452,00
22	الشـــــلال	13 442 000,00	57 264 000,00	6 764 193,00	1 033 688,00	2 753 000,00	4 115 765,00	8 341 000,00	93 713 646,00
23	أولاد مـــاضي	17 162 000,00	35 044 000,00	13 706 115,00	436 312,00	2 346 000,00	5 487 686,00	6 511 000,00	80 693 113,00
24	خطوطي سد الجير	13 669 000,00	64 842 000,00	9 254 672,00	850 456,00	2 899 000,00	8 917 491,00	7 293 000,00	107 725 619,00
25	المعاريـــف	13 287 000,00	37 777 000,00	15 263 760,00		3 338 000,00	7 545 569,00	3 044 000,00	80 255 329,00
26	سيـدي عيـسى	53 978 000,00	38 058 000,00	80 091 777,00		6 852 000,00	25 380 550,00	24 277 000,00	228 637 327,00
27	بنـي يلمـــان	14 313 000,00	33 950 000,00	10 395 808,00		3 023 000,00	4 801 726,00	7 041 000,00	73 524 534,00
28	بوطي السانـــح	12 684 000,00	20 451 000,00	12 963 009,00	571 428,00	2 948 000,00	8 231 530,00	6 792 000,00	64 640 967,00

29	عين الحجـــل	19 374 000,00	40 063 000,00	40 838 416,00		4 413 000,00	14 405 177,00	15 590 000,00	134 683 593,00
30	سيدي هجـرس	12 720 000,00	36 405 000,00	9 811 355,00		2 925 000,00	8 231 530,00	6 493 000,00	76 585 885,00
31	عين الملـــح	24 021 000,00	27 795 000,00	37 897 022,00		4 753 000,00	10 289 413,00	19 393 000,00	124 148 435,00
32	سيدي أحمـــد	27 575 000,00	29 603 000,00	7 962 703,00		3 060 000,00	5 487 686,00	13 413 000,00	87 101 389,00
33	عيـن الريـــش	19 589 000,00	35 703 000,00	20 392 367,00		3 816 000,00	6 859 608,00	3 886 000,00	90 245 975,00
34	عيـن فـــارس	8 444 000,00	52 160 000,00	3 144 485,00		2 646 000,00	4 115 765,00	3 593 000,00	74 103 250,00
35	بئـر الفضـــة	13 149 000,00	34 907 000,00	4 452 124,00	53 081,00	2 729 000,00	3 429 804,00	3 869 000,00	62 589 009,00
36	جبل امساعـــد	18 145 000,00	33 969 000,00	15 057 098,00		3 384 000,00	6 859 609,00	20 491 000,00	97 905 707,00
37	سليـــــم	16 060 000,00	32 415 000,00	5 604 343,00	2 400 375,00	2 813 000,00	3 429 804,00	10 139 000,00	72 861 522,00
38	امجـــــدل	17 973 000,00	40 294 000,00	22 115 925,00	282 031,00	3 793 000,00	7 545 569,00	10 949 000,00	102 952 525,00
39	منـاعـــة	9 407 000,00	39 293 000,00	8 217 011,00	690 315,00	3 050 000,00	3 429 804,00	4 486 000,00	68 573 130,00
40	حمام الضلـعة	38 244 000,00	33 657 000,00	62 302 949,00		4 881 000,00	21 950 747,00	10 317 000,00	171 352 696,00
41	وتـوغـــة	22 250 000,00	87 859 000,00	16 252 553,00		3 370 000,00	6 859 608,00	9 144 000,00	145 735 161,00
42	تـازمونـــت	14 196 000,00	56 921 000,00	10 363 456,00		3 119 000,00	5 712 136,00	5 207 000,00	95 518 592,00
43	اولاد منصـور	7 744 000,00	34 649 000,00	10 988 910,00		2 641 000,00	5 487 686,00	4 066 000,00	65 576 596,00
44	بن سـرور	16 849 000,00	62 524 000,00	26 254 276,00		3 948 000,00	9 603 452,00	9 214 000,00	128 392 728,00
45	الـــزرزور	8 067 000,00	36 312 000,00	4 925 785,00		2 816 000,00	3 429 804,00	4 040 000,00	59 590 589,00
46	اولاد سليمـان	8 552 000,00	28 593 000,00	5 214 149,00		2 929 000,00	1 371 922,00	3 955 000,00	50 615 071,00
47	محمد بوضياف	11 412 000,00	45 595 000,00	16 474 178,00	253 707,00	3 563 000,00	9 827 901,00	3 548 000,00	90 673 786,00
المجموع		1 017 677 000,00	2 046 383 000,00	1 372 652 786,00	29 228 720,00	153 711 000,00	463 248 000,00	498 849 000,00	5 581 749 506,00

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

ولايـــــــة المسيـــــــلة

مديريـــة الادارة المحلـــــــية

إعانة تخصيص الخدمة العمومية المخصصة صيانة وتصليحات طرق البلدية 2014 (المخصصة تخصيصا خاصا للتكفل بصيانة وتصليح طرقات البلدية)

		البلدية	مبلغ التسيير 40%	مبلغ التجهيز 60%	المجموع
1	اولادحدراج	المعاضيـــــد	1 834 215,00	2 751 321,00	4 585 536,00
2		الســـوامـــــع	1 898 055,00	2 847 082,00	4 745 137,00
3	مقـــــرة	الـدهاهنـــــة	2 222 742,00	3 334 113,00	5 556 855,00
4	بومعـــادة	الهامـــــــل	1 952 245,00	2 928 366,00	4 880 611,00
5		ولتـــــــام	2 596 650,00	3 894 975,00	6 491 625,00
6	سيدي عامر	التـامســـــة	1 968 784,00	2 953 176,00	4 921 960,00
7	اولاد سيدي ابراهيم	اولاد سيدي ابراهيم	1 834 020,00	2 751 030,00	4 585 050,00
8		بنـــــــزوه	2 177 479,00	3 266 217,00	5 443 696,00
9	الخبـــــانة	الخبـــــانة	2 482 836,00	3 724 254,00	6 207 090,00
10		مسيـــــف	2 435 372,00	3 653 056,00	6 088 428,00
11		الحوامـــــد	2 537 176,00	3 805 764,00	6 342 940,00
12	الشـــــلال	الشـــــلال	1 840 052,00	2 760 077,00	4 600 129,00
13		أولاد مـــاضي	1 975 135,00	2 962 702,00	4 937 837,00
14		خطوطي سد الجير	1 800 000,00	2 700 000,00	4 500 000,00
15		المعاريـــف	1 879 384,00	2 819 074,00	4 698 458,00
16	سيدي عيسى	بنـي يلمـــان	1 956 093,00	2 934 139,00	4 890 232,00
17	عين الحجل	سيدي هجرس	1 807 434,00	2 711 149,00	4 518 583,00
18	عين الملح	سيدي أحمـــد	2 921 348,00	4 382 022,00	7 303 370,00
19		عيـن الريـــش	2 173 188,00	3 259 780,00	5 432 968,00
20		عيـن فـــارس	2 555 683,00	3 833 523,00	6 389 206,00
21		بئـر الفضـــة	3 018 558,00	4 527 837,00	7 546 395,00
22	جبل امساعـــد	جبل امساعـــد	1 989 540,00	2 984 309,00	4 973 849,00
23		سليـــــم	2 704 298,00	4 056 445,00	6 760 743,00
24	امجـــــدل	امجـــــدل	1 878 733,00	2 818 098,00	4 696 831,00
25		منـاعـــــة	2 202 256,00	3 303 383,00	5 505 639,00
26	حمام الضلعة	ونـــوغـــــة	1 958 488,00	2 937 730,00	4 896 218,00
27		تـارمونـــت	2 120 960,00	3 181 440,00	5 302 400,00
28	بن ســـــرور	بن ســـــرور	1 825 869,00	2 738 802,00	4 564 671,00
29		الـــــزرزور	2 916 874,00	4 375 309,00	7 292 183,00
30		أولاد سليمـان	2 937 910,00	4 406 864,00	7 344 774,00
31		محمد بوضياف	2 197 835,00	3 296 751,00	5 494 586,00
			68 599 212,00	102 898 788,00	171 498 000,00

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــة المسيـــــلة
مديرية الادارة المحلـــية

الإعانات الممنوحة للجماعات المحلية 2014

الرقم	البلـــدية	إعانات FCCL مخصصة بتخصيص خاص				المجموع
		الإعانة الممنوحة لتغطية المناصب المالية للبلديات لسنة 2014	أجور الحراس ، تسيير المدارس الإبتدائية ، تسيير والتجهيزالمطاعم المدرسية 2014	الأثر المالي للزيادة في الأجور لسنة 2014	إعانة تخصيص الخدمة العمومية المخصصة صيانة وتصليحات طرق البلدية 2014	
01	المسيـــــــلة	875 187,50	44 746 767,00	166 091 000,00		211 712 954,50
02	اولاد دراج	786 550,00	16 289 732,00	34 341 000,00		51 417 282,00
03	المعاضيـــــد	2 160 450,00	14 929 942,00	23 900 000,00	4 585 536,00	45 575 928,00
04	أولاد عـــدي القبالة	835 075,00	16 529 274,00	24 902 000,00		42 266 349,00
05	المطـــــارفـة	786 550,00	9 005 880,00	17 231 000,00		27 023 430,00
06	الصـــــوامـع	835 075,00	7 072 087,00	13 515 000,00	4 745 137,00	26 167 299,00
07	مقـــــــرة	3 245 887,50	20 975 533,00	34 431 000,00		58 652 420,50
08	بلعـالبـــــة	3 205 462,50	17 287 301,00	33 508 000,00		54 000 763,50
09	عين الخضـــراء	1 053 312,50	11 151 448,00	33 197 000,00		45 401 760,50
10	بـرهـــــوم	786 550,00	12 149 024,00	31 757 000,00		44 692 574,00
11	الـدهاهنـــــة	835 075,00	6 286 304,00	20 277 000,00	5 556 855,00	32 955 234,00
12	بوســـعادة	1 481 687,50	31 808 968,00	64 459 000,00		97 749 655,50
13	الهامـــــل	1 053 312,50	6 074 518,00	16 755 000,00	4 880 611,00	28 763 441,50
14	ولتـــــام	1 893 912,50	1 571 586,00	15 684 000,00	6 491 625,00	25 641 123,50
15	سيدي عامـــر	1 864 112,50	14 144 156,00	34 382 000,00		50 390 268,50
16	التـامســـة	1 053 312,50	7 072 086,00	23 406 000,00	4 921 960,00	36 453 358,50
17	اولاد سيدي ابراهيم	835 075,00	9 429 444,00	29 803 000,00	4 585 050,00	44 652 569,00
18	بنـــــــزوه	1 053 312,50	5 500 518,00	17 804 000,00	5 443 696,00	29 801 526,50
19	الخبـــــانة	2 542 875,00	7 072 090,00	21 259 000,00	6 207 090,00	37 081 055,00
20	مسيـــــف	2 680 462,50	7 072 090,00	17 558 000,00	6 088 428,00	33 398 980,50
21	الحوامـــــد	2 664 175,00	5 862 741,00	27 189 000,00	6 342 940,00	42 058 856,00
22	الشـــــلال	835 075,00	4 502 951,00	33 041 000,00	4 600 129,00	42 979 155,00
23	أولاد مـــــاضي	835 075,00	6 286 305,00	31 042 000,00	4 937 837,00	43 101 217,00
24	خطـوطي سد الجير	942 750,00	9 579 888,00	22 932 000,00	4 500 000,00	37 954 638,00
25	المعـاريـــــف	2 330 387,50	8 643 663,00	22 719 000,00	4 698 458,00	38 391 508,50
26	سيدي عيـسى	6 290 137,50	24 482 481,00	45 235 000,00		76 007 618,50
27	بنـي يلمـــــان	1 053 312,50	6 135 861,00	21 565 000,00	4 890 232,00	33 644 405,50
28	بوطي السانـــح	835 075,00	9 429 445,00	19 767 000,00		30 031 520,00
29	عين الحجـل	2 144 275,00	13 336 870,00	33 368 000,00		48 849 145,00
30	سيدي هجرس	786 550,00	8 794 099,00	14 607 000,00	4 518 583,00	28 706 232,00
31	عين الملـــح	2 478 400,00	11 786 803,00	30 565 000,00		44 830 203,00
32	سيدي أحمـــد	2 071 500,00	19 887 707,00	32 233 000,00	7 303 370,00	61 495 577,00
33	عيـن الريـــث	2 128 325,00	7 857 877,00	24 264 000,00	5 432 968,00	39 683 170,00
34	عيـن فـــارس	1 880 287,50	4 714 734,00	8 785 000,00	6 389 206,00	21 769 227,50
35	بلـر الفضـــة	2 071 500,00	3 928 948,00	13 584 000,00	7 546 395,00	27 130 843,00
36	جبل امساعـد	2 128 325,00	7 646 095,00	21 920 000,00	4 973 849,00	36 668 269,00

37	سليـــــم	1 271 550,00	4 714 734,00	28 245 000,00	6 760 743,00	40 992 027,00
38	امجـــــدل	2 112 150,00	9 217 663,00	19 972 000,00	4 696 831,00	35 998 644,00
39	منـــاعـــــة	1 664 825,00	3 928 942,00	21 889 000,00	5 505 639,00	32 988 406,00
40	حمام الضلعة	942 750,00	22 187 317,00	41 587 000,00		64 717 067,00
41	ونـــوغـــــة	1 271 550,00	7 222 526,00	32 659 000,00	4 896 218,00	46 049 294,00
42	تـــارمونـــــت	1 742 812,50	6 286 301,00	25 767 000,00	5 302 400,00	39 098 513,50
43	أولاد منصـــور	786 550,00	6 286 301,00	15 253 000,00		22 325 851,00
44	بن ســـــرور	2 128 325,00	10 215 230,00	25 133 000,00	4 564 671,00	42 041 226,00
45	الـــــــزرزور	2 303 362,50	3 928 948,00	8 496 000,00	7 292 183,00	22 020 493,50
46	أولاد سليمان	2 685 562,50	1 571 592,00	15 853 000,00	7 344 774,00	27 454 928,50
47	محمد بوضياف	2 303 362,50	10 215 230,00	20 199 000,00	5 494 586,00	38 212 178,50
المجمـــوع		80 551 187,50	504 820 000,00	1 332 129 000,00	171 498 000,00	2 088 998 187,50

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

ولايـــــة المســـــيلة
مديريـــة الادارة المحلـــــية

الاعانات الممنوحة من الصندوق المشترك للجماعات المحلية للبلديات فى سنة 2014

الرقم	البلدية	الأثر المالي للزيادة في الأجور لسنة 2014	المناصب المالية الممنوحة البلديـــات 2014	معادلة التوزيع بالتساوي لسنة 2014	التعويض عن نقص القيمة الجبائية لسنة 2014	التعويض عن نقص القيمة الجبائية لسنة 2011	إعانة الخدمة العمومية لسنة 2014		إعانة المدارس			المجموع
							صيانة الطرق مبلغ التسيير 40%	صيانة الطرق مبلغ التجهيز 60%	الأجور	صيانة قسم التسيير (المدارس و المطاعم)	التجهيز (اقتناء المكيفات الهوائية ، عتاد النظافة ، أشغال صيانة الممتلكات)	
1	المسيـــــلة	166 091 000,00	875 187,50	0,00	441 745 144,00	0,00	0,00	0,00	10 000 000,00	9 106 652,00	16 193 774,00	644 011 757,50
2	اولاد دراج	34 341 000,00	786 550,00	62 640 000,00	32 811 257,00	0,00	0,00	0,00	4 470 393,00	4 235 639,00	4 789 708,00	144 074 547,00
3	المعاضيـــــد	23 900 000,00	2 160 450,00	76 504 000,00	25 999 675,00	167 346,00	1 834 215,00	2 751 321,00	4 044 641,00	4 023 857,00	4 333 545,00	145 719 050,00
4	اولاد عدى القبلة	24 902 000,00	835 075,00	72 335 000,00	28 661 711,00	1 347 579,00	0,00	0,00	5 109 020,00	2 753 169,00	5 473 952,00	141 417 506,00
5	الحطـــابـــة	17 231 000,00	786 550,00	22 120 000,00	14 167 446,00	0,00	0,00	0,00	2 554 511,00	2 117 823,00	2 736 976,00	61 714 306,00
6	السوامـــــع	13 515 000,00	835 075,00	41 267 000,00	7 808 224,00	0,00	1 898 055,00	2 847 082,00	1 915 884,00	1 906 043,00	2 352 722,00	34 045 893,00
7	مقـــــــرة	34 431 000,00	2 436 000,00	3 245 887,50	117 456 659,00	0,00	0,00	0,00	4 800 000,00	6 141 627,00	6 915 450,00	179 485 653,50
8	بلعقبـــــــة	33 508 000,00	4 792 000,00	3 205 462,50	55 756 417,00	0,00	0,00	0,00	4 683 269,00	4 659 203,00	5 017 789,00	171 562 140,50
9	عين الخضراء	33 197 000,00	1 053 312,50	84 342 000,00	28 851 288,00	1 950 585,00	0,00	0,00	3 193 138,00	2 541 387,00	3 421 212,00	158 549 922,50
10	برهـــــوم	31 757 000,00	786 550,00	36 705 000,00	32 754 312,00	0,00	0,00	0,00	3 406 014,00	2 964 951,00	3 649 301,00	112 023 126,00
11	الدهاهنـــة	20 277 000,00	835 075,00	41 747 000,00	7 211 634,00	818 412,00	2 222 742,00	3 334 113,00	1 703 007,00	1 694 263,00	1 824 651,00	81 667 897,00
12	بومـــــعدا	64 459 000,00	1 481 687,50	236 609 000,00	161 902 572,00	0,00	0,00	0,00	7 000 000,00	7 835 933,00	10 719 822,00	490 008 014,50
13	الهامـــــل	16 755 000,00	1 053 312,50	46 284 000,00	11 876 541,00	0,00	1 952 245,00	2 928 366,00	1 703 007,00	1 482 477,00	1 824 651,00	85 859 599,50
14	ولتـــــلم	15 684 000,00	1 893 912,50	33 432 000,00	2 694 017,00	1 398 904,00	2 596 650,00	3 894 975,00	425 754,00	423 567,00	456 165,00	62 899 944,50
15	سيدي عامر	34 382 000,00	1 864 112,50	67 994 000,00	23 052 333,00	2 036 301,00	0,00	0,00	3 831 765,00	3 812 075,00	4 105 464,00	141 078 050,50
16	التمـــــة	23 406 000,00	1 053 312,50	42 359 000,00	8 104 364,00	250 629,00	1 968 784,00	2 953 176,00	1 915 883,00	1 906 041,00	2 052 732,00	86 966 921,50
17	اولاد سيدي ابراهيم	29 803 000,00	835 075,00	43 977 000,00	12 139 972,00	0,00	1 834 020,00	2 751 030,00	2 554 511,00	2 541 387,00	2 736 976,00	99 172 971,00
18	بنـــــــزوه	17 804 000,00	1 053 312,50	39 801 000,00	5 919 911,00	0,00	2 177 479,00	3 266 217,00	1 490 132,00	1 482 481,00	1 596 569,00	74 591 101,50
19	الخيـــــانة	21 259 000,00	2 542 875,00	44 327 000,00	8 103 480,00	630 564,00	2 482 836,00	3 724 254,00	1 915 883,00	1 906 045,00	2 052 732,00	88 944 669,00
20	مسيـــــف	17 558 000,00	2 680 462,50	51 100 000,00	11 729 583,00	0,00	2 435 372,00	3 653 056,00	1 915 883,00	1 906 045,00	2 052 732,00	95 031 133,50
21	الحوامـــــد	27 189 000,00	2 664 175,00	44 496 000,00	8 157 470,00	0,00	2 537 176,00	3 805 764,00	1 703 007,00	1 270 700,00	1 824 651,00	93 647 943,00
22	الشـــــلال	33 041 000,00	835 075,00	37 125 000,00	6 231 418,00	0,00	1 840 052,00	2 760 077,00	1 277 256,00	1 058 918,00	1 368 488,00	85 537 284,00
23	أولاد مـــاضي	31 042 000,00	835 075,00	21 425 000,00	8 375 811,00	91 897,00	1 975 135,00	2 962 702,00	1 703 007,00	1 694 264,00	1 824 651,00	71 929 542,00
24	خطوطي سد الجير	22 932 000,00	942 750,00	32 787 000,00	9 827 931,00	0,00	1 800 000,00	2 700 000,00	2 767 386,00	2 117 828,00	2 965 057,00	78 839 952,00
25	المعـــاريـــف	22 719 000,00	2 330 387,50	50 018 000,00	14 199 558,00	0,00	1 879 384,00	2 819 074,00	2 341 635,00	2 329 610,00	2 508 895,00	101 145 543,50
26	سيدي عيسى	45 235 000,00	6 290 137,50	154 656 000,00	80 950 814,00	0,00	0,00	0,00	6 000 000,00	6 565 241,00	7 526 684,00	307 223 876,50
27	بني يتمـــان	21 565 000,00	1 053 312,50	43 804 000,00	9 891 265,00	0,00	1 956 093,00	2 934 139,00	1 490 133,00	2 117 823,00	1 596 569,00	86 408 334,50
28	بوطي السانـــح	19 767 000,00	835 075,00	42 712 000,00	10 288 698,00	0,00	0,00	0,00	2 554 512,00	2 541 387,00	2 736 976,00	81 435 648,00
29	عين الحجـــل	33 368 000,00	2 144 275,00	62 096 000,00	38 808 227,00	0,00	0,00	0,00	3 000 000,00	2 753 169,00	4 789 708,00	146 959 379,00
30	سيدي هجرس	14 607 000,00	786 550,00	35 970 000,00	9 139 959,00	143 767,00	1 807 434,00	2 711 149,00	2 554 512,00	1 906 041,00	2 736 976,00	72 363 388,00
31	عين المـــلح	30 565 000,00	2 478 400,00	102 511 000,00	37 128 981,00	3 852 083,00	0,00	0,00	3 193 139,00	3 176 733,00	3 421 220,00	186 326 556,00
32	سيدي أحمـــد	32 233 000,00	2 071 500,00	46 012 000,00	7 915 922,00	1 490 218,00	2 921 348,00	4 382 022,00	15 877 325,00	1 482 477,00	1 596 569,00	115 982 381,00
33	عين الريـــش	24 264 000,00	2 128 325,00	72 012 000,00	20 122 943,00	3 719 165,00	2 173 186,00	3 259 780,00	2 128 760,00	2 117 828,00	2 280 813,00	134 206 802,00

34	عين فارس	8 785 000,00	1 880 287,50	36 601 000,00	3 229 876,00	159 908,00	1 143 403,00	875 368,00	1 350 752,00	2 202 256,00	1 878 733,00	2 818 098,00
35	بئر الفضة	13 584 000,00	2 071 500,00	38 998 000,00	4 316 440,00	283 212,00	1 766 605,00	1 703 008,00	1 064 381,00	1 277 257,00	1 368 488,00	1 140 407,00
36	جبل امساعد	21 920 000,00	2 128 325,00	51 975 000,00	15 246 723,00	4 515 552,00	1 989 540,00	2 984 309,00	2 128 760,00	1 906 046,00	2 280 813,00	1 906 046,00
37	مليم	28 245 000,00	1 271 550,00	37 782 000,00	6 109 000,00	1 350 752,00	4 515 552,00	4 056 445,00	2 704 298,00	1 989 540,00	1 368 488,00	1 270 700,00
38	امجدل	19 972 000,00	2 112 150,00	67 305 000,00	21 845 931,00	875 368,00	1 143 403,00	2 818 098,00	1 878 733,00	2 202 256,00	2 736 976,00	2 329 605,00
39	مناعة	21 889 000,00	1 664 825,00	44 691 000,00	8 314 676,00	1 143 403,00	1 766 605,00	3 303 383,00	2 202 256,00	1 703 008,00	1 140 407,00	1 058 913,00
40	حمام الضلعة	41 587 000,00	942 750,00	36 740 000,00	64 296 177,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	6 842 440,00	6 353 463,00
41	وغة	32 659 000,00	1 271 550,00	50 297 000,00	16 247 660,00	0,00	1 766 605,00	2 937 730,00	1 958 488,00	2 128 760,00	2 280 813,00	1 482 477,00
42	تارمونت	25 767 000,00	1 742 812,50	45 669 000,00	10 410 607,00	875 994,00	1 703 008,00	3 181 440,00	2 120 960,00	1 703 008,00	1 824 651,00	1 694 259,00
43	أولاد منصور	15 253 000,00	786 550,00	23 412 000,00	10 976 213,00	1 766 605,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1 824 651,00	1 694 259,00
44	بن مسرور	25 133 000,00	2 128 325,00	74 213 000,00	26 498 194,00	400 945,00	1 825 869,00	2 738 802,00	2 916 874,00	2 767 387,00	2 965 057,00	2 753 169,00
45	الزرزور	8 496 000,00	2 303 362,50	40 758 000,00	4 877 087,00	182 017,00	1 868 647,00	4 375 309,00	2 937 910,00	1 064 381,00	1 140 407,00	1 058 918,00
46	أولاد سليمان	15 853 000,00	2 685 562,50	42 154 000,00	5 408 217,00	463 516,00	2 197 836,00	4 406 864,00	3 296 751,00	2 767 387,00	2 965 057,00	2 753 169,00
47	محمد بوضياف	20 199 000,00	2 303 362,50	61 574 000,00	15 965 126,00	1 868 647,00	2 197 836,00	4 406 864,00	3 296 751,00	2 767 387,00	2 965 057,00	2 753 169,00
	المجموع	1 332 129 000,00	80 551 187,50	2 448 564 000,00	1 589 596 864,00	31 783 369,00	68 599 212,00	102 898 788,00	141 349 600,00	123 680 900,00	151 446 000,00	5 990 598 920,50

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية المسيلة
مديرية الإدارة المحلية

المداخيل والإعانات الممنوحة للبلديات لسنة 2015

الرقم التسلسلي	الرقم الترتيبي	البلدية	الأثر المالي للزيادة في الأجور لسنة 2015	الأثر المالي للمناصب المالية الممنوحة للبلديات في إطار تدعيم وتحسين الخدمة العمومية	أجور الحراس وصيانة وتسيير المدارس الإبتدائية تسيير وصيانة المطاعم المدرسية	الخدمة العمومية 2015 "النقل المدرسي "(صيانة الحافلات ، كراء الحافلات)	المجموع
2801	1	المسيلة	153 903 000,00	2 100 000,00	36 575 867,00	0,00	192 578 867,00
2804	2	اولاد دراج	34 104 000,00	1 888 000,00	15 553 396,00	2 900 000,00	54 445 396,00
2802	3	المعاضيد	27 766 000,00	5 884 000,00	15 252 557,00	4 400 000,00	53 302 557,00
2814	4	أولاد عدي القبالة	26 203 000,00	3 052 000,00	17 825 847,00	5 400 000,00	52 480 847,00
2806	5	المطارفة	17 739 000,00	2 725 000,00	10 162 937,00	1 700 000,00	32 326 937,00
2840	6	السوامع	13 650 000,00	3 890 000,00	6 441 583,00	2 400 000,00	26 381 583,00
2811	7	مقرة	44 718 000,00	7 790 000,00	14 764 383,00	0,00	67 272 383,00
2815	8	بلعالية	21 658 000,00	9 440 000,00	13 287 318,00	0,00	44 385 318,00
2813	9	عين الخضراء	27 984 000,00	3 576 000,00	13 545 258,00	3 000 000,00	48 105 258,00
2812	10	برهوم	34 425 000,00	1 888 000,00	12 278 523,00	3 600 000,00	52 191 523,00
2830	11	الدهاهنة	13 688 000,00	3 890 000,00	6 563 380,00	2 900 000,00	27 041 380,00
2820	12	بوسعادة	97 938 000,00	3 556 000,00	25 185 807,00	0,00	126 679 807,00
2827	13	الهامل	23 790 000,00	3 576 000,00	7 009 140,00	1 200 000,00	35 575 140,00
2846	14	ولتام	13 173 000,00	5 732 000,00	2 228 782,00	1 200 000,00	22 333 782,00
2822	15	سيدي عامر	44 913 000,00	5 173 000,00	15 789 493,00	3 300 000,00	69 175 493,00
2823	16	التامسة	25 414 000,00	3 576 000,00	10 860 823,00	2 600 000,00	42 450 823,00
2821	17	اولاد سيدي ابراهيم	29 885 000,00	3 052 000,00	10 359 671,00	3 500 000,00	46 796 671,00
2835	18	بلزوه	12 095 000,00	4 414 000,00	5 282 157,00	3 200 000,00	24 991 157,00
2807	19	الخبانة	22 586 000,00	7 500 000,00	8 188 853,00	3 300 000,00	41 574 853,00
2808	20	مسيف	27 658 000,00	6 782 000,00	10 295 450,00	2 500 000,00	47 235 450,00
2826	21	الحوامد	31 708 000,00	7 792 000,00	8 693 549,00	3 400 000,00	51 593 549,00
2809	22	الشلال	30 656 000,00	3 052 000,00	6 137 518,00	1 600 000,00	41 445 518,00
2810	23	أولاد ماضي	30 112 000,00	3 052 000,00	7 573 123,00	3 600 000,00	44 337 123,00
2832	24	خطوطي سد الجير	24 310 000,00	2 263 000,00	8 508 280,00	1 400 000,00	36 481 280,00
2829	25	المعاريف	21 177 000,00	5 942 000,00	8 768 705,00	2 200 000,00	38 087 705,00
2816	26	سيدي عيسى	35 046 000,00	16 843 000,00	19 216 601,00	800 000,00	71 905 601,00
2845	27	بني يلمان	16 895 000,00	4 414 000,00	7 397 684,00	2 900 000,00	31 606 684,00
2831	28	بوطي السالح	16 098 000,00	3 890 000,00	9 333 899,00	3 300 000,00	32 621 899,00
2817	29	عين الحجل	33 504 000,00	5 496 000,00	10 221 823,00	1 800 000,00	51 021 823,00
2818	30	سيدي هجرس	21 109 000,00	1 888 000,00	9 075 465,00	3 700 000,00	35 772 465,00
2841	31	عين الملح	46 920 000,00	6 647 000,00	8 477 915,00	1 600 000,00	63 644 915,00
2838	32	سيدي أحمد	41 962 000,00	6 369 000,00	24 431 686,00	15 100 000,00	87 862 686,00
2844	33	عين الريش	26 097 000,00	5 807 000,00	8 032 549,00	2 600 000,00	42 536 549,00
2837	34	عين فارس	13 270 000,00	6 398 000,00	5 758 887,00	3 000 000,00	28 426 887,00
2836	35	بئر الفضة	13 529 000,00	7 207 000,00	4 766 288,00	1 800 000,00	27 302 288,00
2847	36	جبل امساعد	33 286 000,00	5 807 000,00	8 618 030,00	1 200 000,00	48 911 030,00
2843	37	سليم	25 702 000,00	4 100 000,00	7 712 064,00	1 200 000,00	38 714 064,00
2842	38	امجدل	34 933 000,00	5 419 000,00	9 127 992,00	2 600 000,00	52 079 992,00
2839	39	مناعة	20 935 000,00	5 044 000,00	5 535 617,00	1 800 000,00	33 314 617,00
2803	40	حمام الضلعة	54 066 000,00	2 263 000,00	16 955 825,00	1 200 000,00	74 484 825,00
2819	41	ولوغة	35 002 000,00	4 100 000,00	8 716 397,00	4 300 000,00	52 118 397,00
2805	42	تارمونت	21 918 000,00	4 882 000,00	7 073 123,00	3 200 000,00	37 073 123,00
2828	43	أولاد منصور	13 148 000,00	2 725 000,00	6 218 313,00	2 900 000,00	24 991 313,00
2824	44	بن سرور	24 087 000,00	5 807 000,00	9 100 726,00	1 800 000,00	40 794 726,00
2833	45	الزرزور	12 147 000,00	7 064 000,00	12 193 693,00	2 900 000,00	34 304 693,00
2825	46	أولاد سليمان	9 646 000,00	7 982 000,00	2 143 301,00	5 243 000,00	25 014 301,00
2834	47	محمد بوضياف	14 597 000,00	7 064 000,00	9 543 722,00	3 300 000,00	34 504 722,00
المجمـــــوع			*1 415 150 000,00*	*238 801 000,00*	*506 784 000,00*	*127 543 000,00*	2 288 278 000,00

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية المسيلة
مديرية الادارة المحلية

المداخيل والإعانات الممنوحة للبلديات لسنة 2016

الرقم التسلسلي	الرقم الترتيبي	البلدية	الأثر المالي	أجور الحراس وصيانة وتسيير المدارس الإبتدائية تسيير وصيانة المطاعم المدرسية	الخدمة العمومية 2016 "النقل المدرسي / صيانة الحافلات "	المجموع
2801	1	المسيلة	0,00	0,00	0,00	0,00
2804	2	اولاد دراج	25 110 000,00	8 246 598,32	1 149 000,00	34 505 598,32
2802	3	المعاضيد	45 725 000,00	6 433 884,52	5 484 530,00	57 643 414,52
2814	4	أولاد عدي القبالة	22 312 000,00	9 711 378,72	2 441 090,00	34 464 468,72
2806	5	المطارفة	16 093 000,00	14 855 689,36	2 436 760,00	33 385 449,36
2840	6	السوامع	14 064 000,00	3 641 767,02	1 149 000,00	18 854 767,02
2811	7	مقرة	0,00	0,00	0,00	0,00
2815	8	بلعايبة	27 920 000,00	0,00	0,00	27 920 000,00
2813	9	عين الخضراء	23 577 000,00	5 818 753,64	1 532 000,00	30 927 753,64
2812	10	برهوم	25 529 000,00	9 474 252,48	6 814 550,00	41 817 802,48
2830	11	الدهاهنة	13 935 000,00	3 237 126,24	4 002 760,00	21 174 886,24
2820	12	بوسعادة	0,00	0,00	0,00	0,00
2827	13	الهامل	19 850 000,00	2 986 268,18	1 149 000,00	23 985 268,18
2846	14	ولتام	15 575 000,00	6 809 281,56	3 662 020,00	26 046 301,56
2822	15	سيدي عامر	36 908 000,00	7 283 534,04	3 434 010,00	47 625 544,04
2823	16	التامسة	21 647 000,00	15 141 769,12	4 202 760,00	40 991 529,12
2821	17	اولاد سيدي ابراهيم	23 601 000,00	36 855 689,36	6 755 290,00	67 211 979,36
2835	18	بنزوه	13 464 000,00	2 832 485,46	2 500 350,00	18 796 835,46
2807	19	الخبانة	25 111 000,00	3 390 908,96	3 962 020,00	32 463 928,96
2808	20	مسيف	27 387 000,00	12 044 691,68	4 701 530,00	44 133 221,68
2826	21	الحوامد	31 359 000,00	33 487 984,30	4 318 530,00	69 165 514,30
2809	22	الشلال	23 845 000,00	39 079 911,28	2 121 680,00	65 046 591,28
2810	23	أولاد ماضي	23 308 000,00	19 237 126,24	9 601 080,00	52 146 206,24
2832	24	خطوطي سد الجير	19 367 000,00	26 253 465,66	7 197 550,00	52 818 015,66
2829	25	المعاريف	21 978 000,00	10 451 048,58	3 468 700,00	35 897 748,58
2816	26	سيدي عيسى	0,00	0,00	614 250,00	614 250,00
2845	27	بني يلمان	17 105 000,00	5 083 343,52	3 556 860,00	25 745 203,52
2831	28	بوطي المسانح	15 355 000,00	4 855 689,36	4 048 260,00	24 258 949,36
2817	29	عين الحجل	29 295 000,00	6 490 591,90	4 992 040,00	40 777 631,90
2818	30	سيدي هجرس	16 257 000,00	4 256 897,90	1 915 000,00	22 428 897,90
2841	31	عين الملح	38 207 000,00	6 069 611,70	4 490 520,00	48 767 131,70
2838	32	سيدي أحمد	34 682 000,00	40 237 126,24	3 058 090,00	77 977 216,24
2844	33	عين الريش	24 919 000,00	4 046 407,80	3 434 010,00	32 399 417,80
2837	34	عين فارس	16 600 000,00	12 427 844,68	3 202 760,00	32 230 604,68
2836	35	بئر القصة	17 940 000,00	2 023 203,90	3 462 020,00	23 425 223,90
2847	36	جبل امساعد	29 760 000,00	26 046 407,80	2 819 760,00	58 626 167,80
2843	37	سليم	22 499 000,00	13 427 844,68	1 149 000,00	37 075 844,68
2842	38	امجدل	28 764 000,00	4 604 831,30	2 760 500,00	36 129 331,30
2839	39	مناعة	19 807 000,00	2 023 204,70	1 763 250,00	23 593 454,70
2803	40	حمام الضلعة	0,00	6 000 000,00	3 071 250,00	9 071 250,00
2819	41	ونوغة	28 578 000,00	38 591 687,80	8 690 710,00	75 860 397,80
2805	42	تارمونت	20 961 000,00	20 237 130,08	4 701 530,00	45 899 660,08
2828	43	أولاد منصور	11 559 000,00	20 237 129,60	1 532 000,00	33 328 129,60
2824	44	بن سرور	22 601 000,00	5 260 330,14	3 935 530,00	31 796 860,14
2833	45	الزرزور	16 761 000,00	2 023 203,90	2 352 930,00	21 137 133,90
2825	46	أولاد سليمان	16 355 000,00	809 281,56	2 819 760,00	19 984 041,56
2834	47	محمد بوضياف	19 073 000,00	4 758 616,72	2 819 760,00	26 651 376,72
المجمـــــوع			*964 743 000,00*	*506 784 000,00*	*153 274 000,00*	1 624 801 000,00

الجمهوريـــــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــــة الشعبيـــــــة

ولاية المسيلة
مديرية الادارة المحلية

المداخيل والإعانات الممنوحة للبلديات لسنة 2017

الرقم التسلسلي	الرقم الترتيبي	البلدية	الأثر المالي للزيادة في الأجور لسنة 2017	أجور الحراس وصيانة وتسيير المدارس الإبتدائية تسيير وصيانة المطاعم المدرسية	التكفل بمصاريف التغذية المدرسية 2017	إعانة تخصيص الخدمة العمومية لسنة 2017 " النقل المدرسي / صيانة الحافلات "	المجموع
2801	1	المسيلة	0,00	0,00	152 940 260,00	0,00	152 940 260,00
2804	2	اولاد دراج		14 811 185,99	52 328 100,00	2 850 000,00	69 989 285,99
2802	3	المعاضيـــد	8 404 785,49	23 250 437,98	33 218 900,00	5 360 000,00	70 234 123,47
2814	4	أولاد عدي القبالـة	0,00	15 578 799,27	32 052 350,00	9 130 000,00	56 761 149,27
2806	5	المطـارفـــة	4 374 441,74	8 103 364,74	15 876 190,00	3 050 000,00	31 403 996,48
2840	6	الســوامــع	3 383 402,95	9 817 742,89	13 509 760,00	8 290 000,00	35 000 905,84
2811	7	مقرة	0,00	0,00	80 758 590,00	0,00	80 758 590,00
2815	8	بلعـاتيـــة	0,00	0,00	59 827 350,00	0,00	59 827 350,00
2813	9	عيـن الخضراء	7 508 312,70	12 932 200,70	29 152 640,00	3 500 000,00	53 093 153,40
2812	10	بـرهـــوم	31 782 937,11	13 369 622,28	43 695 630,00	4 170 000,00	93 018 189,39
2830	11	الـدهـاهنـــة	3 851 995,78	10 415 935,56	9 143 530,00	4 380 000,00	27 791 461,34
2820	12	بوسعادة	0,00	0,00	190 814 250,00	0,00	190 814 250,00
2827	13	الهـامـــل	4 707 829,26	7 419 773,26	15 076 270,00	700 000,00	27 903 872,52
2846	14	ولتـــام	0,00	3 629 542,39	4 332 900,00	1 740 000,00	9 702 442,39
2822	15	سيدي عامر	32 850 793,55	28 002 403,03	41 895 810,00	11 100 000,00	113 849 006,58
2823	16	التـامســة	12 283 651,90	15 334 588,90	10 476 730,00	3 970 000,00	42 064 970,80
2821	17	اولاد سيدي ابراهيم	29 433 907,02	15 841 478,81	20 831 250,00	3 900 000,00	70 006 635,83
2835	18	بنـــزوه	0,00	5 331 622,54	9 532 380,00	3 550 000,00	18 414 002,54
2807	19	الخبانة	40 200 000,00	16 450 937,00	14 231 910,00	2 100 000,00	72 982 847,00
2808	20	مسيـــف	44 202 771,00	17 785 194,00	20 064 660,00	1 050 000,00	83 102 625,00
2826	21	الحوامـــد	36 237 206,68	20 830 547,34	12 265 440,00	9 870 000,00	79 203 194,02
2809	22	الشلال	25 458 827,01	14 763 371,51	8 565 810,00	3 000 000,00	51 788 008,52

2810	23	أولاد ماضي	6 382 141,59	9 433 078,59	13 420 880,00	5 620 000,00	34 856 100,18
2832	24	خطوطي سد الجير	32 357 830,34	15 192 852,45	10 321 190,00	7 180 000,00	65 051 872,79
2829	25	المعاريف	15 824 256,68	15 631 581,37	22 175 560,00	6 010 000,00	59 641 398,05
2816	26	سيدي عيسى	0,00	0,00	112 933 150,00	0,00	112 933 150,00
2845	27	بني يلمان	9 095 886,59	11 468 837,59	12 709 840,00	2 400 000,00	35 674 564,18
2831	28	بوطي المالح	0,00	4 067 916,00	15 731 760,00	2 180 000,00	21 979 676,00
2817	29	عين الحجل	9 038 872,72	16 835 711,72	33 441 100,00	2 850 000,00	62 165 684,44
2818	30	سيدي هجرس	0,00	4 067 916,00	11 887 700,00	5 060 000,00	21 015 616,00
2841	31	عين الملح	0,00	5 084 895,00	53 461 320,00	2 610 000,00	61 156 215,00
2838	32	سيدي أحمد	57 527 028,30	18 809 244,80	17 431 590,00	8 700 000,00	102 467 863,10
2844	33	عين الريش	7 753 726,54	11 143 656,54	26 786 210,00	2 610 000,00	48 293 593,08
2837	34	عين فارس	8 310 020,15	10 343 978,15	4 455 110,00	2 610 000,00	25 719 108,30
2836	35	بئر الفضة	8 331 475,48	10 026 440,48	6 488 240,00	2 610 000,00	27 456 155,96
2847	36	جبل امساعد	24 406 648,45	19 661 028,97	21 375 640,00	5 150 000,00	70 593 317,42
2843	37	سليم	10 930 900,97	12 964 858,97	10 543 390,00	1 800 000,00	36 239 149,94
2842	38	امجدل	7 409 029,31	11 137 952,31	28 319 390,00	3 120 000,00	49 986 371,62
2839	39	مناعة	4 069 429,87	5 764 394,87	10 721 150,00	350 000,00	20 904 974,74
2803	40	حمام الضلعة	0,00	0,00	58 616 360,00	1 290 000,00	59 906 360,00
2819	41	ونوغة	44 586 586,20	18 252 156,40	16 542 790,00	2 700 000,00	82 081 532,60
2805	42	تارمونت	23 404 829,82	14 414 358,91	11 243 320,00	2 610 000,00	51 672 508,73
2828	43	أولاد منصور	0,00	6 040 289,76	10 987 790,00	3 040 000,00	20 068 079,76
2824	44	بن سرور	0,00	11 121 768,13	40 273 750,00	2 340 000,00	53 735 518,13
2833	45	الزرزور	3 739 965,84	5 434 930,84	5 699 430,00	2 100 000,00	16 974 326,68
2825	46	أولاد سليمان	4 800 007,57	5 477 993,55	4 521 770,00	1 910 000,00	16 709 771,12
2834	47	محمد بوضياف	6 332 501,41	10 739 410,41	24 730 860,00	4 440 000,00	46 242 771,82
المجموع			***568 982 000,00***	***506 784 000,00***	***1 455 410 000,00***	***163 000 000,00***	***2 694 176 000,00***

الجمهـــوريـــة الجـــزائريـــة الديمقـراطيـــة الشـعبيـــة

ولايـــــــــة المسيـــلة

مـــديريـــة الإدارة المحليـــة

جدول يتضمن طلب إعانة مالية إستثنائية لتغطية بعض النفقات الإجبارية والضرورية بالميزانية الإضافية لسنة 2017

الرقم	رمز البلدية	البلدية	المبلغ الممنوح لتغطية العجز
1	2826	الحوامد	9 500 000,00
2	2809	الشلال	7 000 000,00
3	2810	أولاد ماضي	16 000 000,00
4	2829	المعاريف	11 000 000,00
5	2802	المعاضيد	6 500 000,00
6	2845	بني يلمان	6 500 000,00
7	2847	جبل أمساعد	12 000 000,00
8	2843	سليم	10 000 000,00
9	2818	سيدي هجرس	13 000 000,00
المجموع			91 500 000,00

الجمهوريـــــــة الجزائريـــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة

وزارة المالية
مديرية الجماعات المحلية

الإعانات الممنوحة للبلديات من صندوق CGSCL لسنة 2018

الرقم التسلسلي	الرقم الترتيبي	البلدية	الأثر المالي للزيادة في الأجور لسنة 2018	الإعانة المالية الموجهة للتكفل بمصاريف التغذية المدرسية بعنوان الثلاثي الثالث 2017/2018 ، الثلاثيين الأول و الثاني من 2018/2019 .	أجور الحراس وصيانة المدارس	الإعانات الإستثنائية للتوازن للسنة المالية 2018	إقتناء سيارات كريتا لفائدة مكتب الصحة والنضافة البلدية	تزويد المدارس بالطاقات المتجددة (مدرسة نموذجية)	تركيب الإنارة العمومية عن طريق الطاقات المتجددة	المجموع الكلي
2801	1	المسيلة	-	113 569 500,00	-	176 000 000,00	3 188 800,00	4 500 000,00	6 000 000,00	303 258 300,00
2804	2	اولاد دراج	7 830 923,00	38 857 500,00	1 500 000,00		3 188 800,00	-	-	51 377 223,00
2802	3	المعاضيد	-	24 667 500,00	11 379 046,16	13 400 000,00	3 188 800,00	-	-	52 635 346,16
2814	4	أولاد عدي القبالة	7 905 898,00	23 801 250,00	5 000 000,00		3 188 800,00	-	-	39 895 948,00
2806	5	المطارفة	7 469 862,30	11 789 250,00	9 486 613,89	33 000 000,00	3 188 800,00	-	-	64 934 526,20
2840	6	السوامع	-	10 032 000,00	10 863 509,73		3 188 800,00	-	-	24 084 309,73
2811	7	مقرة	-	59 969 250,00	-		3 188 800,00	-	-	63 158 050,00
2815	8	بلعقبة	-	44 426 250,00	-		3 188 800,00	-	-	47 615 050,00
2813	9	عين الخضراء	7 287 259,92	21 648 000,00	-		3 188 800,00	-	-	32 124 059,92
2812	10	برهوم	16 538 826,16	32 447 250,00	16 577 178,67	27 000 000,00	3 188 800,00	-	-	95 752 054,83
2830	11	الدهاهنة	-	6 789 750,00	7 759 949,09		3 188 800,00	-	-	17 738 499,09
2820	12	بوسعادة	-	141 693 750,00	-		3 188 800,00	-	6 000 000,00	150 882 550,00
2827	13	الهامل	-	11 195 250,00	9 506 112,00		3 188 800,00	-	-	23 890 162,00
2846	14	ولتام	6 245 072,00	3 217 500,00	7 745 072,53		3 188 800,00	-	-	20 396 444,53
2822	15	سيدي عامر	20 530 347,58	31 110 750,00	5 250 000,00		3 188 800,00	-	-	60 079 897,58
2823	16	التاسة	5 599 248,24	7 779 750,00	2 250 000,00	22 500 000,00	3 188 800,00	-	-	41 317 798,24
2821	17	اولاد سيدي ابراهيم	6 128 857,19	15 468 750,00	6 128 857,25		3 188 800,00	-	-	30 915 264,44
2835	18	بنزوه	2 891 598,00	7 078 500,00	1 750 000,00		3 188 800,00	-	-	14 908 898,00
2807	19	الخبانة	12 815 428,00	10 568 250,00	9 483 417,14		3 188 800,00	-	-	36 055 895,14
2808	20	مسيف	14 037 888,60	14 899 500,00	6 992 037,92		3 188 800,00	-	-	39 118 226,52
2826	21	الحوامد	33 503 531,33	9 108 000,00	12 888 647,82		3 188 800,00	-	-	58 688 979,15
2809	22	شلال	24 939 556,20	6 360 750,00	13 969 778,35	18 600 000,00	3 188 800,00	-	-	67 058 884,55
2810	23	أولاد ماضي	12 072 744,36	9 966 000,00	14 322 744,85	24 000 000,00	3 188 800,00	-	-	63 550 289,21
2832	24	خطوطي سد الجير	5 212 483,87	7 664 250,00	8 462 483,88	17 000 000,00	3 188 800,00	-	-	41 528 017,75
2829	25	المعاريف	5 396 481,33	16 467 000,00	8 094 722,55	17 000 000,00	3 188 800,00	-	-	50 147 003,88
2816	26	سيدي عيسى	-	83 861 250,00	-		3 188 800,00	-	-	87 050 050,00
2845	27	بني يلمان	4 361 525,37	9 438 000,00	-		3 188 800,00	-	-	16 988 325,37
2831	28	بوطي السقح	-	11 682 000,00	-		3 188 800,00	-	-	14 870 800,00
2817	29	عين الحجل	- 0,09	24 832 500,00	-		3 188 800,00	-	-	28 021 299,91
2818	30	سيدي هجرس	4 382 581,00	8 827 500,00	-		3 188 800,00	-	-	16 398 881,00

2841	31	عين الملح	-	39 699 000,00	-	3 188 800,00		-	-	42 887 800,00
2838	32	سيدي امحمد	24 743 313,68	12 944 250,00	12 472 102,63	3 188 800,00	27 500 000,00	-	-	80 848 466,31
2844	33	عين الريش	-	19 890 750,00	1 500 000,00	3 188 800,00		-	-	24 579 550,00
2837	34	عين فارس	-	3 308 250,00	1 500 000,00	3 188 800,00		-	-	7 997 050,00
2836	35	بئر الفضة	-	4 818 000,00	1 250 000,00	3 188 800,00		-	-	9 256 800,00
2847	36	جبل امساعد	34 524 356,62	15 873 000,00	12 857 307,21	3 188 800,00	18 000 000,00	-	-	84 443 463,83
2843	37	مليم	18 757 568,61	7 829 250,00	7 752 522,96	3 188 800,00	12 800 000,00	-	-	50 328 141,57
2842	38	امجدل	16 380 649,28	21 029 250,00	6 552 259,81	3 188 800,00		-	-	47 150 959,09
2839	39	مناعة	4 140 737,05	7 961 250,00	5 990 188,47	3 188 800,00		-	-	21 280 975,52
2803	40	حمام الضلعة	-	43 527 000,00	-	3 188 800,00		-	-	46 715 800,00
2819	41	وتوغة	14 613 237,52	12 284 250,00	9 640 972,74	3 188 800,00		-	-	39 727 260,26
2805	42	تارموت	15 658 054,07	8 349 000,00	12 438 703,31	3 188 800,00	29 600 000,00	-	-	69 234 557,39
2828	43	أولاد منصور	3 264 718,00	8 159 250,00	-	3 188 800,00		-	-	14 612 768,00
2824	44	بن سرور	-	29 906 250,00	-	3 188 800,00		-	-	33 095 050,00
2833	45	الزرزور	4 241 437,66	4 232 250,00	-	3 188 800,00		-	-	11 662 487,66
2825	46	أولاد سليمان	-	3 357 750,00	1 500 000,00	3 188 800,00		-	-	8 046 550,00
2834	47	محمد بوضياف	-	18 364 500,00	-	3 188 800,00		-	-	21 553 300,00
المجمـــــــوع			341 474 184,85	1 080 750 000,00	242 864 228,95	149 873 600,00	436 400 000,00	4 500 000,00	12 000 000,00	2 267 862 013,80

الجمهوريـــــــة الجزائريـــــــة الديمقراطيـــــــة الشعبيـــــــة
ولايـــــة المسيـــلة
مديرية الإدارة المحلية

توزيع إستهلاك الإعـــانات الإستثنائيـــة للتوازن للسنـــة 2018

العدد	رمز البلدية	البلدية	المبلغ الممنوح
1	2801	المسيلة	176 000 000,00
2	2802	المعاضيد	13 400 000,00
3	2805	تارمونت	29 600 000,00
4	2806	المطارفة	33 000 000,00
5	2809	الشلال	18 600 000,00
6	2810	أولاد ماضي	24 000 000,00
7	2812	برهوم	27 000 000,00
8	2823	تامسة	22 500 000,00
9	2829	المعاريف	17 000 000,00
10	2832	خطوطي سد الجير	17 000 000,00
11	2838	سيدي أمحمد	27 500 000,00
12	2843	سليم	12 800 000,00
13	2847	جبل أمساعد	18 000 000,00
المجمـوع العام للإعانات			436 400 000,00

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة إلى اختبار علاقة الشراكة بين الإدارة المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق التنمية المحلية ، نظرا لما حظي به هذا المفهوم من اهتمام في الخطاب التنموي والسياسي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة ، حيث أراد الباحث من خلال هذا تسليط الضوء على مدى مساهمة المجتمع المدني والقطاع الخاص في إحداث التنمية المحلية عن طريق مفهوم الشراكة التي تهدف إلى توجيه خدمات ومميزات المجتمع المدني والقطاع الخاص بغية خدمة التنمية المحلية وصولا إلى تنمية شاملة ، وباعتبار ولاية المسيلة من الولايات التي تسعى إلى المساهمة في التنمية الوطنية الشاملة من خلال الارتقاء بمستويات التنمية المحلية في مناطق الولاية ، بإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص حيث أثبتت الوقائع والنتائج المتوصل إليها ، أن التطبيق الجيد والفعال لمفهوم الشراكة يؤدي إلى تحقيق تنمية محلية متكاملة .

Résumer

L'objectif de cette étude est de teste les relations entre l'administration locale , la société civile et le secteur privé afin de surveiller le développement locale , concept qui a été reflété dans le discours politique et sur le développement en l'Algérie au cours des dernières années .

Le chercheur a souhaité mettre en lumière la contribution de la société civile et du secteur privé au développement par l'adoption du concept de partenariat , qui vise a' orienter les services de la société civile et du secteur privé pour servir le développement locale au développement global , et en tenant compte du mandat du Msila des états qui cherche a' contribuer au développement global du cerveau les niveaux de valorisation du développement locale dans la région , les résultats obtenus pour les bons et que l'application effective du concept de partenariat conduit a' la réalisation d'un développement locale intégré .

Summary

The study aims to teste the relationship between the locale administration , civil society and the private sector in order to monitor the local development .This concept has been reflected in the developmental and political discourse in Al-jaza'in recent years .The researcher wanted to shed light on the contribution of civil society and the private sector Local development through the adoption of the concept of partnership ,which aims to guide the services of civil society and the private sector to serve the local development to comprehensive development, and considering the mandate of the M'sila from the States that seek to contribute to comprehensive national development brain ln order to raise the levle of local development in the region .

The challenges and results achieved proved that the effective and effective application of the concept of partnership leads to integrated locale development.